الإخوان المسلمون وثورة ٢٥ يناير

من معتقل وادي النطرون حتى قصر الاتحادية



عامر شماخ



الإخوان المسلمون وثورة ٢٥ يناير

من معتقل وادى النطرون إلى قصر الاتحادية

عامر شماخ

الطبعة الأولى للناشر
١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع:
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
978-977-

دار التوزيع والنشر
ش. ذ. م. م.
مصر - القاهرة - السيدة زينب ص. ب ١٦٣٦
٢٥١ ش بورسعيد ت: ٢٣٩١٢٧٤٠ - فاكس: ٢٣٩١٧٩٥٦
مكتبة السيدة: ٨ ميدان السيدة زينب ت: ٢٣٩١٧٩٥٠
www.eldaawabookshop.com
Email:d.eltwzea@gmail.com

إهـــــداء

إلى الشباب الطاهر.. الذين سالت دماؤهم يوم ٢٥ من يناير ٢٠١١م في ميادين وشوارع مصر، شهداء ومصابين، فرووا بتلك الدماء الذكية شجرة الحرية والعدل والكرامة الإنسانية


@Ahmedyassin90

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير الخلق محمد ﷺ، وبعد . .

في الحقيقة أن الإخوان المسلمين هم وقود ثورة ٢٥ يناير، وعصبها الرئيس، ولولاهم ما كانت ولا كُتب لها النجاح؛ فعلى مدار ثلاثين عامًا، هي عمر النظام البائد، تعرضوا لشتى صنوف القمع والاستبداد، وفي حين غابت المعارضة عن الساحة السياسية كانوا هم الذين يتصدون لهذا المستبد وجلاديه، الذي سجن منهم ما يزيد على خمسين ألفًا خلال عقوده الثلاثة السود، غير أربعة تم قتلهم في سجونه المظلمة، غير آلاف الشركات التي تم غلقها، وسبع محاكمات عسكرية طالت المئات من أبناء الجماعة.

كانت الجماعة هي المطرقة التي ظلت تدق ليل نهار على رأس مبارك وبطانته، وقد حشدت الجماهير للخروج على الطغيان واستئصال مفاصله وأركانه . . وإذا كانت أيام الثورة الثمانية عشرة تمثل ساعات حرب فاصلة بين جبهتين؛ بين المصريين جميعًا من ناحية ونظام مبارك من ناحية أخرى، فإن الإخوان كانوا هم فارس الحلبة وظهير الشعب، فحموا الثورة ورعوها ودعموها بكل ما يملكون حتى اطمأن الناس إلى نجاحها وإلى ذهاب مبارك وعصابته إلى غير رجعة.

شاركت الجماعة في أحداث الثورة منذ أول ساعة، وهذا ما أثبتناه في صفحات هذا الكتاب، وانعقد مكتب إرشاد الإخوان بشكل دائم لمتابعة الميدان وضبط حركاته وسكناته، وكان شباب الجماعة هم من يتولون إدارة المعركة بجدارة ويضبطون نغمة الميدان حسب تحركات العصابة الحاكمة التي كانت تحاول استعادة زمام الأمور حتى آخر لحظة في عمر النظام السابق.

وقد وضعنا هذا الكتاب كي لا تضيع الحقائق؛ إذ كثرة الأحداث يُنسي بعضُها بعضًا، وقد يأتي يوم -بل لقد أتى- فنسمع من ينكر دور الإخوان البتة في الثورة، وأنهم خرجوا مع الخارجين، حتى إذا نجحت الثورة: ركبوها، وسرقوها،

واختطفوها . . فهذا الكتاب بيان للناس، وتوضيح وتوثيق، ما انحزنا فيه إلا للواقع والحقيقة، وما أردنا سوى دفع الظلم والتدليس عن جماعة هى من أنبل الجماعات وأكثرها إخلاصًا ووطنية .

قسمنا الكتاب ستة فصول، هى :

- **الفصل الأول: لماذا قامت الثورة؟**، تحدثنا فيه عن الأسباب التى استدعت خروج الجماهير بهذه الكثافة على هذا النظام المستبد، ورصدنا بعضًا من أشكال الفساد والاستبداد التى تعرض لها المصريون على مدار ثلاثة عقود، كما رصدنا مظاهر الاحتجاج التى وقعت ضد هذا النظام .

- **الفصل الثانى: مبارك والإخوان.. ثلاثون عامًا من الملاحقة والاضطهاد**، أوجزنا فيه ما وقع على جماعة الإخوان المسلمين -وهو لا تكفيه مجلدات- خلال عصر هذا الديكتاتور، وبيان إصراره على حرب الجماعة وكبت أفرادها والاعتداء على حرياتهم، وبذل المحاولات لمحوهم وتغييبهم بالكلية عن المشهدين السياسى والاجتماعى المصريين .

- **الفصل الثالث: الإخوان عصب الثورة**، رصدنا فيه الدور الوطنى للجماعة وأبنائها خلال أيام الثورة الثمانية عشر، أى أيام الميدان، ونشرنا فيه حقائق كانت غائبة وأمورًا تؤكد أن الإخوان كانوا هم عصب الجماعة المصرية وقت الثورة، وركنها الركين، وأن وجودهم بين الثوار كان عامل تطمين للشعب المصرى كافة .

- **الفصل الرابع: وقائع ما بعد الثورة.. ودور الجماعة فيها**، وهو أكبر الفصول وأكثرها سخونة وإثارة؛ لكثرة الأحداث التى يرصدها، وتسارعها، وتداخل المشاركين فيها، وهو يمتد من لحظة تنحى المخلوع فى يوم ١١ من فبراير ٢٠١١م حتى دوران عجلة الانتخابات البرلمانية، وفيه أيضًا حقائق كثيرة حاول البعض إخفاءها أو قلبها؛ رغبة منه فى تهميش دور الجماعة أو تأليب الرأى العام ضدها .

- **الفصل الخامس: من الميدان إلى البرلمان**، وهذا الفصل يدور حول العمل السياسى الذى قامت به الجماعة بعد الثورة، بدءًا من تدشين حزب الحرية والعدالة، وانتهاء

بالحصول على نسبة كبيرة من مقاعد البرلمان، ثم حل هذا البرلمان نكاية فى الجماعة . . كما يشتمل الفصل على الأحداث التى وقعت فى تلك الفترة، وهى كثيرة ومؤثرة، ووقعت خلالها محاولات عديدة لإعادة مصر إلى ما قبل الثورة وإعادة إنتاج النظام البائد.

- **الفصل السادس:** مرسى رئيسًا، تناولنا فيه وقائع ما جرى من إحجام الجماعة عن ترشيح أى من كوادرها لخوض معركة الرئاسة فى بداية الأمر، ثم إعلانها نزول مضمار السباق الرئاسى واختيار المهندس خيرت الشاطر لهذه المهمة، ثم إقصاء الشاطر من السباق بقرار من لجنة الانتخابات وإحلال الدكتور مرسى محله، ورصدنا جميع الأحداث والتفاعلات التى وقعت فى هذه الفترة التى انتهت يوم ٢٤ من يونية ٢٠١٢م بدخول الدكتور مرسى قصر الرئاسة وحلف اليمين أمام الثوار بميدان التحرير.

هذا وقد كتبت ما كتبت أرجو الأجر والمثوبة من علاَّم الغيوب، فإن يكن صوابًا فمن فضله تعالى ورحمته، وإن يكن غير ذلك فنسأله سبحانه العفو والصفح . . سائلين الله لديننا النصر، ولمصرنا الأمن والاستقرار.

عامر شماخ

القاهرة فى، ١٥ من ديسمبر ٢٠١٢م

amer.shamakh@yahoo.com

●●●


@Ahmedyassin90



الفصل الأول

لماذا قامت الثورة؟!


@Ahmedyassin90

عندما ارتفع أول نداء بالخروج على نظام مبارك يوم الثلاثاء ٢٥ من يناير ٢٠١١م، سمعت مصر كلها هذا النداء، وتهيأت للخروج ضد هذا النظام الذى استعدى الجميع، والذى لم تكن له حسنة واحدة تشفع له، أو ترد عنه تلك الجماهير الغاضبة التى خرجت بالملايين هدفها الوحيد: التخلص من الاستبداد والفساد الذى جثم على أنفاسها لمدة ثلاثين عامًا.

كان المصريون -جميعًا- مهيأين لتلك الثورة، وكانوا ينتظرون شرارة انطلاقها، وقد حفلت السنوات الخمس الأخيرة من عمر هذا النظام بالعديد من مظاهر الاحتجاج، بل العداء، وكانت انتخابات ٢٠١٠م البرلمانية بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير[(١)]، وأخرجت كل طاقات الغضب التى يختزنها شعبنا الصبور على مدار ثلاثة عقود مضت. ومَنْ يرصد الشارع المصرى خلال شهرى ديسمبر ٢٠١٠م، ويناير ٢٠١١م يجد الأجواء كلها مهيأة لتلك الانتفاضة الكبرى التى أنهت أبأس الأنظمة السياسية المعاصرة وأشدها ظلمًا وطغيانًا، بل من يرصد اليوم السابق للثورة (٢٤ من يناير ٢٠١١م) يعجب لكثرة الإضرابات الفئوية والاحتجاجات المناوئة[(٢)] لهذا النظام الهش الذى لم يتبق منه سوى قواه الأمنية الغاشمة.

(١) فى هذه الانتخابات التى بدأت جولتها الأولى فى ٢٨ من نوفمبر ٢٠١٠م، أسقطت الحكومة جميع مرشحى جماعة الإخوان المسلمين، بعدما تعرضوا لشتى صنوف العنف على يد رجال الأمن وبلطجية الحزب الوطنى، وتم تقفيل اللجان لصالح الحزب الحاكم فى جميع الدوائر، وقد سبق ذلك تضييق شديد على أعضاء الجماعة واعتقال المئات منهم.

(٢) رصدت جريدة المصرى اليوم فى عددها الصادر يوم ٢٥ من يناير ٢٠١١م، بعضًا من هذه الاحتجاجات والإضرابات التى وقعت فى القاهرة والمحافظات فى اليوم السابق على الثورة، فكتبت تقول:

«اشتعل عدد من المظاهرات والاحتجاجات العمالية والطلابية أمس، فى القاهرة والمحافظات، وتمثلت المطالب العمالية فى التثبيت ورفع الأجور، فيما اعتصم عدد من مزارعى الوراق أمام محافظة الجيزة، اعتراضًا على قرار نزع ملكية أراضيهم لصالح مشروع تطوير شمال الجيزة.

وتظاهر ٣٠٠ من العمال المؤقتين بمركز بحوث الصحراء، أمام وزارة الزراعة أمس، للمطالبة بتثبيتهم، هاتفين: «يا التثبيت يا بلاش.. طلب غيره مينفعاش»، وقالوا إن بعضهم يعمل منذ ١٨ عامًا بعقود مؤقتة ويتقاضون أجرًا ثابتًا شهريًا يبلغ ٢١٤ جنيهًا، ورفع المتظاهرون لافتات، منها: «العدل أساس الملك»، و«عدم التثبيت يعنى الحكم علينا بالإعدام». =

تعددت إذًا أسباب الثورة على هذا النظام، بل قل: لم يعد هناك سبب واحد للإبقاء عليه، ومن هنا انصهر المصريون فى بوتقة واحدة، واعتصموا يدًا واحدة لخلعه.. وقد كان لهم ما أرادوا، بعدما انصرف عنه الجميع ولم يعد له ولى ولا نصير.

لقد أدت حملات قهر المصريين وكبتهم على أيدى مبارك وأعوانه على مدار ثلاثين عامًا، إلى تدهور الأوضاع الإنسانية لغالبية المواطنين، وصار الفقر يستوعب جزءًا كبيرًا من الشعب، زاد على ٥٠٪، ناهيك عما أصاب الناس من إحباط، ومن فقدان للانتماء، ومن سكون الهزيمة داخل نفوسهم، خصوصًا بعدما صار المال متداولا بين الأغنياء، وبعدما عمّ الفساد، وساد الغلاء والبلاء، وانقسم الناس فريقين: سادة وعبيدًا، أما السادة فهم أصحاب السلطان والنفوذ القريبون من السلطة الذين ظنوا أنهم امتلكوا البلد وصارت مصر ملكًا لهم من دون الناس. وأما العبيد فهم سائر الشعب المصرى الذى عانى على يد هؤلاء الطغاة شتى أنواع الظلم وصنوف التعذيب..

= ونظم العشرات من موظفى مركز الأجهزة العلمية والمركز القومى للإعلام والتوثيق التابعين لأكاديمية البحث العلمى مظاهرة أمس، أمام وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، احتجاجًا على قرار الدكتور هانى هلال، وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، بتحويل تبعية المركزين للمركز القومى للبحوث، بدلا من تبعيتهما للأكاديمية، بالإضافة إلى إلغاء الوحدة الحسابية المشرفة على حساب المركزين.

وتجمهر أمام محافظة الجيزة عدد من أهالى منطقة الوراق أمس، اعتراضًا على قرار نزع ملكية أراضيهم التى تتجاوز ٦٠٠ فدان لصالح مشروع تطوير شمال الجيزة، وأكد الأهالى أن لجنة التسليم المشكلة من وزارة الزراعة وهيئة المساحة ومحافظة الجيزة قد قدّرت سعر متر الأرض من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه، فى حين يتجاوز المتر فى هذه المناطق ٧ آلاف جنيه.

وتظاهر العشرات من الموظفين فى العيادات الشاملة بكفر الدوار بالبحيرة أمس أمام دار القضاء العالى، احتجاجًا على عدم تثبيتهم رغم قضائهم ما يقرب من عشرين عامًا، وقيام مدير الصحة بالمحافظة بتعيين موظفين جدد، وأثناء المظاهرة فقدت إحدى الموظفات وعيها لمدة ٥ دقائق، بعدما صرخت: «عايزين التثبيت بقالى ١٥ سنة شغالة وبصرف على يتامى»، وتجمع حولها الموظفات، واستدعى الأمن سيارة إسعاف لنقلها إلى المستشفى إلا أنها رفضت وصممت وواصلت الهتاف مع زملائها.

وفى سياق الاحتجاجات الطلابية، استمر أوائل خريجى جامعة الأزهر فى مظاهراتهم لليوم الثانى على التوالى أمس للمطالبة بتعيينهم معيدين فى كليات الجامعة، واحتشد المتظاهرون أمام مكتب الدكتور عبدالله الحسينى، رئيس الجامعة، رافضين قرارات إدارة الجامعة باستبعادهم من التعيين، ورددوا هتافات، منها: «يا لطيف يا لطيف.. ثورة ثورة للتنظيف»، و«الفساد فى كل وزارة.. حتى الأزهر أعلى منارة».

لقد تم فى عام واحد (٢٠٠٩م) تشريد أكثر من ١٥٠ ألف عامل، وحُرم أضعافهم من العمالة المؤقتة من جميع الضمانات والحقوق العمالية.. وطالت تلك المظالم باقى المهنيين.. حتى سجل هذا العام ٤٧٨ احتجاجًا عماليًا، منها ١٨٤ اعتصامًا، ١٢٣ إضرابًا، ٧٩ مظاهرة، ٢٧ تجمهراً، ٦٥ وقفة احتجاجية، ورصدت تقارير حقوقية قيام المهنيين هذا العام بالعديد من الاحتجاجات التى غطت أرجاء مصر، حيث شارك فى هذه الاحتجاجات: المحامون، الصحفيون، الصيادلة، الأطباء، العلميون، المعلمون، أعضاء هيئة التدريس.

ومما زاد الطين بلة، رغبة الرئيس المخلوع فى تنصيب ابنه رئيسًا من بعده، وقد تهيأت الأجواء لذلك، وتم تعديل الدستور لهذا الأمر، وحوصرت المعارضة، ولوحق الإخوان وباقى الجماعات الإسلامية، ولم يعد النظام يقبل المناقشة مع أحد، بل كان همه الأهم وشغله الشاغل هو تحقيق هذا التوريث، بأى طريقة، وبأى ثمن، ولو على حساب الوطن ومقدرات الشعب..

• لا للإصلاح!!:

وبناءً على ذلك لم يتردد النظام، خصوصًا فى سنواته الأخيرة، فى وأد أى فكرة داعية للإصلاح، ولو كان المقابل تعطيل أحكام القضاء، وتعذيب المعارضين، وقتل الأبرياء، ومخالفة القانون، وصم الآذان عن النصح وصوت الحق.. وقد وجد النظام لنفسه من يحلل هذه الجرائم باسم الدين، فيشيد مفتى مصر (على جمعة) باستخدام قوات الأمن للقوة ضد المعارضين، واصفًا إياهم «بالأوباش الذين تجب تصفيتهم جسديًا وضربهم بكل قوة، ولا يجب أن نتعاطف مع أناس لوثوا أيديهم بدم المسلمين»[1].

ومما لا شك فيه أن هذا النظام قد أهلك نفسه، وأسرع الخطى نحو نهايته.. فما إن فاض الكيل بالناس وسئم الجميع هذا الاستخفاف الرخيص بهم، حتى عمت الاحتجاجات والمظاهرات كل مكان، وشتى الفئات.. صحيح قوبلت هذه الاحتجاجات بعنف حكومى غبى إلا أنها استمرت، وقويت، وزادت أعدادها.. حتى أزاحته عن كرسيه إلى غير رجعة.

(١) تصريحات جمعة فى الندوة التى نظمتها رابطة الجامعات الإسلامية تحت عنوان (الإسلام بين الوسطية والتشدد) - فى مايو ٢٠٠٦م.

● نظام أدمن إرهاب شعبه!![1]

يُعَد نظام حسنى مبارك، الأسوأ فى تاريخ مصر، فى مجال حقوق الإنسان، متفوقًا بذلك على نظام عبد الناصر الذى كان يُوصف بالبشاعة فى تعامله مع جماعة الإخوان المسلمين؛ ذلك أن انتهاكات نظام مبارك تخطت جماعة الإخوان إلى عموم المصريين، بل غير المصريين كذلك؛ عندما مارس تعذيب أجانب بالوكالة، كانت تستقدمهم أمريكا وإسرائيل لاستنطاقهم فى مقرات أمن الدولة، حتى عُرف عن النظام المخلوع - عالميًا- أنه محترف تعذيب!!

تشير تقارير حقوق الإنسان منذ مطلع تسعينيات القرن الماضى إلى ارتكاب هذا النظام انتهاكات جسيمة لمواطنيه، بدءًا من فرض قانون الطوارئ الذى يكبل حريات المواطنين ويعطى الفرصة للسلطات الأمنية للتنكيل بهم، وانتهاءً بالمحاكمات العسكرية التى تفتقد جميع الضمانات الدستورية والدولية للمحاكمات العادلة..

لقد تفاقمت ظاهرة الاعتقال الإدارى فى عهد الرئيس المخلوع بدرجة مخيفة، وكان لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين النصيب الأكبر من تلك الاعتقالات، وقد أخذت تلك الظاهرة أبعادًا مأساوية، فيما عُرف بظاهرة الاعتقال المتكرر، التى تُعَد نوعًا من الاحتجاز التعسفى للمعتقل لمدد غير محدودة، وصلت فى بعض الأحيان إلى سبع سنوات دون توجيه أى تهم!!

ومع توسّع أجهزة الأمن فى عمليات الاعتقال، وقلة عمليات الإفراج، ازدادت أعداد المعتقلين داخل السجون المصرية حتى تخطت -فى بعض السنوات- الثلاثين ألف معتقل عُرفوا باسم: (سجناء بلا محاكمة)، تعرضت نصف أعدادهم للاعتقال المتكرر، وقد مُنعوا الشكوى، فلم يسمع أحدٌ عنهم شيئًا حتى أعضاء النيابة والقضاء الذين حُظر عليهم دخول السجون ومقار أمن الدولة.

● خالد سعيد وسيد بلال:

وتمثل جريمتا قتل: خالد سعيد وسيد بلال، ما وصل إليه هذا النظام من الاستهانة بشعبه، وعدم الاعتداد بأرواح الناس، فالأول قُتل مطلع شهر يونية عام ٢٠١٠م نتيجة

(١) انظر. الإخوان المسلمون فى سجون ومعتقلات مبارك، عامر شماخ، مؤسسة اقرأ، ٢٠١١م.

التعذيب والضرب المبرح على أيدى مخبريْن اثنين بقسم شرطة سيدى جابر؛ لقيامه بفضح ضباط الشرطة، بتصويرهم وهم يقسّمون فيما بينهم شحنة مخدرات داخل القسم، وقد نُشر (الفيديو) الذى حصل عليه من مصدر ما على شبكة الإنترنت؛ ليتم تداوله فيما بعد على نطاق واسع.. وقد كان هذا التصرف من جانب هذا الشاب المسكين لكشف الفساد، سببًا فى اختطاف روحه على يد هذين المخبرين، اللذين قتلاه ضربًا فى الحائط، ولم يكتفيا بذلك بل جاءا بلفافة من (البانجو) ووضعاها فى حلقه؛ ليموت خنقًا من ناحية؛ وليُتهم بالتعاطى من ناحية أخرى.

أما سيد بلال فقد تم القبض عليه فى الإسكندرية بعد حادث تفجير كنيسة القديسين وتحديدًا فى (٥ من يناير ٢٠١١م)، وتعرض لتعذيب بشع على أيدى ضباط أمن الدولة بالفراعنة لحمله على الاعتراف بالعمل الإرهابى الذى قيل -بعد الثورة- إنه من ترتيب حبيب العادلى.. وقد فاضت روح بلال جراء هذا التعذيب، مما دفع أسرته إلى التقدم ببلاغ إلى النائب العام للتحقيق فى تعذيب ابنهم حتى الموت.. لكن الأدهى والأمرَّ أن ضباط قسم الرمل قاموا بتسليم الجثة للأسرة المنكوبة، وهددوهم بدفنه فى مقابر الصدقة إن لم يسرعوا هم بدفنه، وفى تطور لاحق قامت مديرية أمن الإسكندرية بالتهديد باعتقال شقيق الضحية وزوج شقيقته إذا لم يسحبا البلاغ الذى تقدما به للنيابة واتهما فيه جهاز أمن الدولة بتعذيب بلال وقتله.

● ثلاثون عامًا طوارئ:

وصفت منظمة (هيومان ريتس ووتش) النظام المصرى المخلوع، بأنه نظام إرهابى، حيث اعتبرت تمسكه بالطوارئ على مدار حكمه، تجاهلا للقانون، وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، حيث يمنح السلطات محاكمة الأشخاص دون محاكمات، ويمنع حرية الرأى، ويفرض الرقابة على الصحف والاتصالات الشخصية..

وما كان لنظام مبارك أن يستمر إلا فى حماية هذا القانون اللعين، فكان منطقيًا أن يجدده لفترات أخرى كلما انتهت فترة العمل به، على الرغم من أنه لا توجد الدوافع التى تقتضى إقراره.. وما يؤكد ما نقول أن مبارك لم يف بوعوده المتكررة بأنه لن يسعى إلى تجديد حالة الطوارئ لدى انتهائها؛ إذ قام -أكثر من مرة- بتمديد العمل بالقانون.

لقد خولت أحكام الطوارئ لمبارك أن يفعل ما يشاء، وأن يدير ما يريد من سلطات، حتى إقامة وإغلاق المحلات، وتعطيل الصحف ومنع الاجتماعات، وهو ما أدى إلى انتفاخ أوداجه وشعوره بتضخم الذات وشدة الطغيان، وقد قال بلسان الحال: أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى؟!.. لقد أعطاه القانون الحق فى إحالة من يريد إلى المحاكم العسكرية؛ إذ فى الفترة: ١٩٩٢ - ٢٠٠٢م، قدم ١١١٧ مدنيًا إلى القضاء العسكرى، تم إعدام ٨٥ منهم.. وهو الرقم الأكبر فى تاريخ مصر.

• معتقلات (أبوغريب) مصرية!!

لا تجد نظامًا معاصرًا أساء إلى مواطنيه مثلما فعل النظام البائد.. حتى باتت معتقلاته وسجونه ومقار احتجازه سلخانات تجرى فيها أفظع صور التعذيب وأبشعها، وتحولت أجهزة الأمن إلى كابوس ثقيل الوطأة على كل مصرى ومصرية، ولا يمكن بحال إغفال مسئولية رأس النظام عن أعمال البطش والتنكيل بالمواطنين، فلطالما لاحقته البلاغات والنداءات المتكررة بضرورة وقف هذه الأعمال غير الإنسانية، لكن -كما سبق- كان يصم الآذان فلا يسمع أحدًا[1].. حتى غدت معتقلات مصر أسوأ فى واقعها وسمعتها من معتقلات (أبو غريب) الشهيرة التى أنشأها المحتل الأمريكى إبان غزوه للبلد العربى الشقيق؛ ليمارس فيها عنصريته وساديته ضد إخوتنا وأهلنا بالعراق.

لقد وصلت أوضاع المعتقلين على مدار حكم مبارك، إلى مستوى من المعاملة لا يليق حتى بالأنعام، ما أدى إلى وقوع حالات انتحار عديدة بالسجون جراء تلك المعاملة القاسية، إضافة إلى تصاعد الإضرابات عن الطعام من جانب المسجونين، خصوصًا أبناء الحركات الإسلامية الذين ألقى القبض عليهم وأودعوا السجون والمعتقلات، لمجرد التعبير عن آرائهم والسعى من أجل الإصلاح.

وتُعَد أقسام الشرطة فى عهد الرئيس المخلوع، دليلا دامغًا على عشق هذا النظام الدموى لانتهاك الحرمات، ومحاولاته المستميتة لإذلال شعبه، حتى ضُرب بها المثل:

(١) كان المجلس القومى لحقوق الإنسان الذى يتبع مجلس الشورى المصرى الذى كان يهيمن عليه الحزب الوطنى الحاكم، قد اعترف فى تقريره السنوى الأول بأن عام ٢٠٠٤م قد شهد تعذيب مواطنين مصريين حتى الموت خلال احتجازهم واستجوابهم فى أقسام الشرطة ومقار مباحث أمن الدولة.

«الداخل مفقود والخارج مولود». . لقد تفشت ظاهرة تعذيب المواطنين داخل مراكز وأقسام الشرطة، ما شكل خطورة كبيرة على سلامة المجتمع وأمنه وكرامة مواطنيه.

تبدأ الانتهاكات فى مقار الشرطة خلال الاستجوابات؛ بالإهانات والسب والقذف، يتبعها ضرب مبرح وركلات ولكمات وصفعات، ثم تعليق كالذبيحة، على أن يتبع هذا صعق بالكهرباء، ثم اغتصاب للرجال والنساء، وأحيانًا إلقاء من الأدوار العليا للمبانى، أو الضرب بأجزاء صلبة تؤدى إلى الوفاة، أو إشعال النار فى أجساد المواطنين.

• التعذيب بالوكالة:

ولم يكتف مبارك بإهدار كرامة مواطنيه والاعتداء على حرياتهم، وممارسة الكثير والكثير من الديكتاتورية والاستبداد، وإنما قام بفعل ذلك -بثمن وبلا ثمن- لحساب الآخرين!! . . لقد علم الجميع -فى الخارج- أن هذا النظام محترف تعذيب، فأرسلوا إليه (بالمتهمين!!)؛ لقهرهم واستنطاقهم بالمعلومات التى تخدم هذه الدولة أو تلك، وهو فى النهاية لا يستطيع الرفض؛ لأنه نظام خائن؛ خان دينه ووطنه وشعبه، كما أن تاريخه الملوث بالخيانة التى يسجلها عليه هؤلاء، لا يسمح له بأن يرفع رأسه للاعتراض، بل يظل منكس الرأس، منكسرًا بفعل الخيانة دون أن يتألم له ضمير أو يرمش له جفن.

• فقر وفساد مالى وإدارى:

وتلك نماذج لحالات الفقر التى طالت المصريين ولفساد مالى وإدارى فى عهد المخلوع، لم يخلُ منها قطاع واحد من قطاعات الدولة أو مؤسسة من مؤسساتها:

- فى ٤ من يناير ٢٠١٠م، أعلنت النيابة العامة أن وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان تلقى رشاوى قيمتها ٢٠ مليون جنيه من ٣ رجال أعمال. وفى ٢٧ من مارس ٢٠١٠م وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان يفضح سلفه وزير الإسكان الأسبق حسب الله الكفراوى بتقديمه مستندات تتضمن تخصيص جزيرة كاملة فى مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها ١٠٠ ألف متر (٢٥ فدانًا) و٨٠ ألف متر أخرى (٢٠ فدانًا)، لعدد من رجال الأعما ل والمستثمرين بواجهة نصف كيلو متر على البحر مباشرة، وعدد آخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على ١٠ آلاف متر بالتخصيص فى المنطقة ٢٤ بمارينا.

- صدر تقرير للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء يقول إن ١٢ مليون نسمة يعيشون بلا مأوى؛ مما يدفعهم للمعيشة فى المقابر والعشش والجراجات والسلالم والمساجد، وقال التقرير إنه توجد فى مصر ١٠٣٢ منطقة عشوائية فى جميع المحافظات، وأشار التقرير إلى أن معظم هؤلاء مصابون بأمراض الصدر والحساسية والأنيميا والأمراض الجلدية.

- تقرير آخر صادر عن لجنة الإنتاج الزراعى بمجلس الشورى أكد أن ٤٥٪ من سكان مصر تحت خط الفقر. ووصف التقرير هؤلاء الفقراء بأنهم جوعى ومرضى. وأشار التقرير إلى تعرضهم لكل أنواع الحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم الجيد والرعاية الصحية الكاملة. وأوضح التقرير أن شريحة الفقراء فى مصر تمتد وتتسع كل يوم، خاصة بعد استمرار سياسة فرض المزيد من الرسوم التى يتحملها الفقراء وحدهم.

- فى ديسمبر ٢٠٠٧، صدر تقرير من منظمة الصحة العالمية يؤكد أن مصر ثالث دولة فى العالم كأكبر سوق لتجارة الأعضاء البشرية، كما صدر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية فى ٥ من ديسمبر ٢٠٠٧م، يؤكد أن ١٤ مليون مصرى تحت خط الفقر، وأن ١٪ من الأغنياء يسيطرون على نصف الثروات، وأن نسبة الفقراء فى البلاد تصل إلى ما يقرب من ٥٥٪ من الشعب المصرى. كذلك يؤكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة فى ١٣ من مايو ٢٠٠٨م بعنوان: «العقد الاجتماعى فى مصر: دور المجتمع المدنى»، أن ٥ ملايين مصرى تحت خط الفقر يعيشون بأقل من دولار يوميًا. وحذر التقرير أيضًا من تلاشى الطبقة الوسطى فى ظل انخفاض معدل الأجور وعدم وجود سياسات فاعلة للحد من نسبة الفقر.

• أرقام ذات معنى:

- فى ٤ من أبريل ٢٠١٠م: د. حمدى حسن، عضو مجلس الشعب عن الإخوان المسلمين يتهم الحكومة بإفساد سياسة الضرائب بمصر فى استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالى، وجاء فى المذكرة التفسيرية للاستجواب «أنه منذ تولى وزير المالية الحالى د. يوسف بطرس غالى - وزارة المالية عام ٢٠٠٤م زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالى ٢٥٠٪ تحمل المواطن العادى منها حوالى ٦٠٪ نتيجة ضرائب

المبيعات والجمارك ومرتبات المواطنين، وهي النسبة التي أدت إلى مضاعفة عدد الفقراء في مصر»، وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى ٨٪ في المتوسط وبعضها سدد ٠,٥٪ فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقًا للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل تسلم مرتباتهم، كما أن بعض الشركات يحصل على دعم من صندوق الصادرات يبلغ أربعة أضعاف ما هو مستحق عليه من ضرائب، بل إن بعض الشركات في المناطق الحرة التي ارتضت أن تعمل خارج المنظومة الضريبية يحصل أيضًا على دعم من صندوق الصادرات.

- في ٢٩ من مارس ٢٠١٠م: اختفاء تريليون و٢٧٢ مليار جنيه من ميزانية الدولة ومحاولة حكومية لإخفائها وعدم إعطاء معلومات عنها، وذلك كما أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود صناديق خاصة تحوي هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب؟ وهو مبلغ يساوي ١٤ مرة ضعف العجز الموجود الذي تعانيه الموازنة، ولو وزع على كل مواطن مصري من ٨٠ مليونًا لأصبح نصيب الفرد ١٦ ألف جنيه.

- في ٦ من نوفمبر ٢٠٠٩م: الجهاز المركزي للمحاسبات يكشف عن فساد ووقائع إهدار مال عام ومخالفات قيمتها عشرات الملايين من الجنيهات في الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة حسين مجاور ونقاباته «٢٣ نقابة» جاء ذلك في تقرير الجهاز عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ من يونيو ٢٠٠٧م.

- في ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٩م: «نقابة المهندسين تحت الحراسة الحكومية» تهدر ملايين الجنيهات في صناديق المعاشات والقروض والساحل الشمالي.

- في ٢٦ من سبتمبر ٢٠٠٩م: مصر تتراجع إلى المركز ١١٥ فسادًا على مستوى ١٨٠ دولة في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية والأخيرة عربيًا، وتراجع ترتيب مصر عالميًا على مؤشر الفساد حيث كانت تحتل المرتبة ١١٥ عام ٢٠٠٨م والمرتبة ١٠٥ عام ٢٠٠٧م والمرتبة ٧٠ عامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٥م و٧٧ عام ٢٠٠٤م.

- فى ١٦ من مارس ٢٠١٠ : إهدار ٣٩ مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب الفساد، أفاد تقرير لـ«مركز الأرض لحقوق الإنسان» بأن أكثر من ٣٩ مليار جنيه أهدرت فى الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالى والإدارى فى الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر قُدرت بحوالى ٢٣١ مليون دولار فى العام الماضى بسبب تصدير الغاز الطبيعى إلى إسرائيل.
- فى ٢٨ من مارس ٢٠١٠ : تقرير (http://www.buyusa.gov/egypt/en/doingbusinessinegypt.html) لوزارة التجارة الأمريكية بعنوان: «تنفيذ الأعمال فى مصر.. دليل للشركات الأمريكية ٢٠١٠م»، يحذر الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين الراغبين فى الاستثمار فى مصر من انتشار الفساد فى الحكومة المصرية.. مطالبًا إياهم بالقيام بتحريات عن شركائهم قبل وضع أموالهم هناك. كما حذرهم من سوء حالة المرور فى مصر.. مطالبًا إياهم بتوخى الحذر الشديد لسوء حالة الطرق والزحام الشديد وعدم مراعاة المشاة وعدم وجود أماكن للسيارات المعطلة.
- فى ٢٠ من مارس ٢٠١٠م: منظمة الشفافية الدولية: مصر تخسر المعركة ضد الفساد. وتنتقد الأوضاع فى مصر وانتقدت بشدة قانون الانتخاب فى مصر. ودعت إلى إصلاحه بشكل شامل وعلى وجه السرعة وإلى تعزيز سيادة القانون[1].

• مبارك.. صديق رجال الأعمال:

وقد حرص الرئيس المصرى المخلوع محمد حسنى مبارك طوال فترة وجوده فى السلطة وتحديداً خلال العقد الأخير على تقريب عدد من رجال الأعمال له ولأسرته، وإنشاء مؤسسات الهدف منها تفريخ رجال يدينون بالولاء الأعمى له لاستغلالهم فى السيطرة على مقدرات مصر بعد تعيينهم فى المناصب الحساسة التى من خلالها يفعلون ما يريدون بدون حسيب أو رقيب.

(١) انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، فى ١٠ من فبراير ٢٠١١م.

وقد تنامى دور رجال الأعمال فى مصر خلال السنوات الأخيرة، بشكل واضح، خاصة مع قدوم حكومة نظيف «التى يقبع معظم وزرائها حاليًا فى سجن ليمان طرة على خلفية العديد من قضايا الفساد وإهدار المال العام» وارتبط اسم العديد من رجال الأعمال باسم جمال مبارك، وقيادة الحزب الوطنى المنحل والنظام المخلوع، ولذلك كانوا يشكلون صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية ويوظفونها لخدمة مصالحهم الضيقة.

وتسلّم رجال أعمال النظام المخلوع الذين يحمل غالبيتهم جنسيات أجنبية إلى جانب الجنسية المصرية ويؤمنون بالعولمة الأمريكية ويعادون العدالة الاجتماعية- غالبية الوزارات فى تلك الحكومة، كالمالية، والإعلام، والتجارة والصناعة، والسياحة، والإسكان، والتعليم، والصحة، والاستثمار، وغيرها.

وكان لرجال أعمال النظام المخلوع دور فى توقيع اتفاقية «الكويز» مع الكيان الصهيونى عام ٢٠٠٤م؛ وهذا ما سبق أن أكده ماجد عبدالفتاح المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية المصرية، ونشرته (الأهرام) فى صفحتها الأولى بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٤م إذ قال إن محادثات اتفاقية الكويز جاءت قبل ثمانية أشهر بمبادرة من رجال أعمال مصريين فى قطاع النسيج، ذهبوا إلى «إسرائيل» لهذا الغرض وطرحوا مشروع الاتفاقية على قادتها!

وكى يستطيع رجال أعمال النظام المخلوع إحكام الطوق على مختلف السياسات فى مصر، وبعد سيطرتهم على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية، بدءوا يتجهون نحو الإعلام لاجتياحه، سواء من خلال شراء صحف صادرة عُرفت بتوجيه الانتقادات لسياساتهم، أم من خلال تأسيس قنوات فضائية تمجد وطنيتهم وتصفق للسياسات التى تخدم مصالحهم، أو من خلال شراء أقلام صحفية عبر اجتذاب بعضها للعمل بوصفهم مستشارين لدى رجال الأعمال، أو لدى بعض الوزراء مقابل رواتب مغرية، أو من خلال الإعلانات[1].

(١) انظر: موقع (إخوان أون لاين) الإلكترونى، فى ٣ من مايو ٢٠١١م.

• احتجاجات تمهد للثورة:

إنه منذ العام ٢٠٠٥م لم تكف المعارضة -وعلى رأسها الإخوان المسلمون- عن الدق على رأس هذا النظام الفاشى، لفشله وفساده واستبداده وخيانته، ومن ثم فلم تنقطع احتجاجات المعارضة من يومها حتى قيام الثورة، وقد خرجت مظاهرات بعشرات الألوف، فى مناسبات مختلفة خلال هذه السنوات، نذكر منها:

- فى ٤ من مايو ٢٠٠٥م: أكثر من ١٠٠٠٠ عضو من الإخوان، من مختلف محافظات مصر، يحتشدون أمام مسجد الفتح بالقاهرة؛ دعمًا للإصلاح ورفضًا لقانون الطوارئ. وقد قامت قوات الأمن بفرض طوق أمنى مشدد للحيلولة دون استمرار تدفق الآلاف للمشاركة فى التظاهرة. وقد تجمعت أعداد أخرى قُدرت بعشرات الآلاف من أعضاء الجماعة فى سائر المحافظات للغرض ذاته. وقد جرت اعتقالات بالمئات فى صفوف المتظاهرين، واستخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع والهراوات وخراطيم المياه فى تفريق المتظاهرين، الذين أصروا فى بعض المحافظات على استكمال تظاهراتهم رغم عمليات القمع والتضييق. ورفع المتظاهرون لافتات تؤكد مطالب الإصلاح ورفض الإصلاح الخارجى والتدخل الأجنبى، وهذه المطالب متمثلة فى: تعديل المادتين ٧٦، ٧٧ من الدستور بما يضمن انتخابات حقيقية لمنصب رئيس الجمهورية، إيقاف العمل بقانون الطوارئ، إلغاء جميع المحاكم والقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، إجراء انتخابات نزيهة تعبر عن إرادة الشعب، إطلاق حرية إنشاء الأحزاب السياسية، احترام كرامة وحرية وإنسانية المواطن المصرى.
- فى ٤ من مايو ٢٠٠٥م: سلطات الأمن تلقى القبض على ٢٨ عالمًا أزهريًا بتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، أثناء اشتراكهم فى مظاهرة للعلماء فى مدينة طنطا؛ من أجل الإصلاح ورفض قانون الطوارئ. وقد تم الإفراج عن ١١ منهم، وأحيل الباقون إلى نيابة أمن الدولة التى وجهت لهم التهمة السابقة، ثم عادت وأفرجت عنهم فى ٢٠٠٥/٦/١٢م. وكان أحد المقبوض عليهم هو الشيخ السيد

عسكر، نائب رئيس مجمع البحوث الإسلامية الأسبق، وعضو مجلس الشعب عن الإخوان فى دورة ٢٠٠٥/ ٢٠١٠م.

- فى ٦ من مايو ٢٠٠٥م: مقتل الأخ طارق غنام، على أيدى قوات الأمن بالدقهلية، التى ألقت قنبلة مسيلة للدموع عليه، ضمن مئات من الإخوان تظاهروا فى أحد مساجد المدينة من أجل القضية الفلسطينية، ودعمًا للإصلاح السياسى.

- فى ٢٠ من يوليو ٢٠٠٥م: أكثر من ١٠٠٠٠ شخص من جميع التيارات الفكرية والسياسية، يشاركون فى أول مظاهرة للتحالف الوطنى من أجل الإصلاح والتغيير، الذى دعا إليه الإخوان. استمرت المظاهرة ما يقرب من الساعة، فى ظل حصار أمنى مشدد امتد من ميدان التحرير حتى دار القضاء العالى. شارك فى المظاهرة: الإخوان المسلمون، كفاية، أطباء من أجل التغيير، صحفيون من أجل التغيير، شباب من أجل التغيير. وفى نهاية المظاهرة طالب الدكتور محمد على بشر -عضو مكتب الإرشاد- المتظاهرين بالانصراف فى هدوء دون احتكاك بأحد.

- فى ٢١ من أغسطس ٢٠٠٥م: الإخوان يدعون المصريين إلى المشاركة فى انتخابات الرئاسة، وتحمل مسئولياتهم كاملة، وممارسة حقهم الدستورى فى إبداء آرائهم والإعلان عنها بكل السبل والوسائل القانونية والسلمية. وشددت الجماعة -فى بيان أصدرته أعلنت فيه موقفها من انتخابات الرئاسة- أنها لا تؤيد ظالمًا أو تتعاون مع فاسد أو مستبد، وأن واجب الإخوان يستلزم السير فى الدعوة دون ملل أو كلل، وشدد بيان الجماعة على الإصرار على المطالبة بإنهاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات العامة، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية، والإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين.

- فى ٢٩ من أبريل ٢٠٠٨م: الإخوان المسلمون يتجاوبون مع الدعوة العامة إلى الإضراب والتزام المواطنين بيوتهم يوم ٤ من مايو ٢٠٠٨م، وتُستثنى من ذلك الفئات التى يتوقف عليها صحة المواطنين والامتحانات ومرافق الدولة الحيوية. وقال الإخوان -فى بيان أصدروه بهذه المناسبة- إنهم مع حركة الاحتجاج السلمى التى

تطالب بحل الأزمات ومواجهة الأوضاع المتردية التى يعانيها الشعب، وضد السياسات التى تكرس الفساد والاستبداد. وأكد الإخوان -فى البيان- أنهم ضد أى مساس بمؤسسات الدولة أو الممتلكات العامة والخاصة، أو أن يؤدى هذا الاحتجاج السلمى إلى أى نوع من الفوضى.

- فى ٧ من يوليو ٢٠١٠م: الإخوان يدشنون حملة إلكترونية؛ للتوقيع على مطالب سبعة توافقت عليها الجماعة مع الجمعية الوطنية للتغيير والدكتور محمد البرادعى لتحقيق الإصلاح المنشود. والمطالب السبعة هى: ١- إنهاء حالة الطوارئ، ٢- تمكين القضاء المصرى من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية، ٣- الرقابة على الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدنى المحلى والدولى، ٤- توفير فرص متكافئة فى وسائل الإعلام لجميع المرشحين خاصة فى الانتخابات الرئاسية، ٥- تمكين المصريين فى الخارج من ممارسة حقهم فى التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية، ٦- كفالة حق الترشح فى الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية، اتساقًا مع التزامات مصر طبقًا للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين، ٧- إقامة الانتخابات عن طريق الرقم القومى، وتحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات بتعديل المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من الدستور فى أقرب وقت ممكن. وقد نجحت الحملة إلى حد كبير، حيث بلغت أعداد الموافقين فى ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٠م (٧٩٠ ألفًا)، وقد توقف الإعلان عن أعداد الموقعين بعد تتابع الأحداث، خصوصًا الانتخابات البرلمانية وما جرى فيها[1].

●●●

(١) انظر: الوقائع الإخوانية، عامر شماخ، دار التوزيع والنشر، ٢٠١٢م.

الفصل الثانى

مبارك والإخوان.. ثلاثون عاماً من الملاحقة والاضطهاد

ما إن تسلم مبارك مقاليد الحكم عقب مقتل السادات يوم ٦ من أكتوبر ١٩٨١م، حتى اتجه إلى التهدئة، مع الإخوان وغير الإخوان، فأفرج عن الذين تم اعتقالهم على يد السادات فى سبتمبر ١٩٨١م، وشرع فى تهدئة الخواطر، وإفساح المجال -للجميع- لحرية الرأى والتعبير، وهذا ما أطمع الإخوان فى استئناف نشاطهم من جديد، فأعادوا (فى يناير ١٩٨٣م) افتتاح مقر الجماعة ومجلة الدعوة بسوق التوفيقية، بعد إغلاق دام لأكثر من عام، وتقدموا (فى يناير ١٩٨٤م) بأوراق تأسيس «الشركة الإسلامية للصحافة والنشر والتوزيع»؛ لإصدار مجلة الدعوة من جديد، بعد انتهاء ترخيصها بوفاة مؤسسها الأستاذ صالح عشماوى فى ١١ من ديسمبر ١٩٨٣م.

كما شجعهم هذا الجو المستقر على الصعود إلى ذروة العمل السياسى، بخوض الانتخابات البرلمانية (أبريل ١٩٨٤م) على قائمة حزب الوفد الجديد بعد الحكم بعودته أوائل عام ١٩٨٤م، وقد فازوا -لأول مرة فى تاريخهم- بسبعة مقاعد فى مجلس الشعب، حصدها رموز الجماعة: محمد المسمارى، محمد المراغى، محمد الشيتانى، محمد المطراوى، محفوظ حلمى، حسن جودة، صلاح أبو إسماعيل. وتكرر الأمر ذاته عام ١٩٨٧م، إذ خاض الإخوان الانتخابات البرلمانية (أبريل ١٩٨٧م) على قائمة التحالف التى جمعتهم مع حزبى العمل والأحرار؛ ليحصدوا ٣٦ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب.. لكن هذه المرة كانت هناك معركة طاحنة بين المعارضة من ناحية والحزب الوطنى من ناحية أخرى، وقد وقع الجزء الأكبر من الأذى والتنكيل على عاتق جماعة الإخوان وأعضائها.

كانت انتخابات عام ١٩٨٧م تحديداً، هى الحدث الأكبر الذى دعا هذا النظام -ومن ورائه أمريكا والصهاينة- إلى وضع حد لصعود تلك الجماعة، التى باتت تكسب كل ساعة مساحة جديدة من مساحات العملَ السياسى والتواصل الجماهيرى.

وقد ازداد نشاطهم فى المجتمع: فى الاتحادات الطلابية، وفى النقابات المهنية؛ فقد فازوا (عام ١٩٨٤م) بستة مقاعد فى انتخابات التجديد النصفى لنقابة الأطباء، ثم ازداد نفوذهم فى أهم النقابات المهنية مثل: المهندسين، الصيادلة، العلميين، ثم المحامين عام ١٩٩٢م، وفى نوادى تدريس الجامعات؛ ففى عام ١٩٨٧م فازوا بجميع مقاعد نادى

تدريس جامعة المنصورة، وفازوا بالمقاعد الأربعة الشاغرة فى جامعة القاهرة، وفازوا بجميع مقاعد نادى الإسكندرية، وفى ١٩٨٩م فازوا فى انتخابات نادى القاهرة فوزاً ساحقًا لفت أنظار الجميع، حيث حصل الدكاترة: بدر الدين غازى، يوسف عبدالرحمن، محمد سعيد سليمان، أحمد الصادق، عادل عبد الجواد- على الغالبية العظمى لأصوات الناخبين البالغة ١٠١٠ أصوت. . وهذا ما أدى إلى تزايد مخاوف النظام، وقد امتدت تلك المخاوف إلى بعض أحزاب وقوى المعارضة، وإلى قطاعات واسعة من العلمانيين.

ومما زاد من تلك المخاوف اقتراب الإخوان من الحصول على التواجد الرسمى والقانونى؛ إذ فى مارس ١٩٨٩م، صدر تقرير هيئة المفوضين بمجلس الدولة، يؤكد عدم وجود قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين، وأن هيئة قضايا الدولة عجزت عن تقديم هذا القرار الذى ادعت وجوده. وانتهى التقرير إلى عدم جواز سماع دعوى الإخوان المسلمين التى تطالب بعودة الجماعة؛ لعدم وجود قرار إدارى بحل الجماعة فى ١٩٥٤م؛ لأن دعوى إلغاء قرار الحل -كما هو مستقر فى فقه القضاء الإدارى- يُشترط لقبولها وجود قرار إدارى صادر من سلطة الإدارة - الحكومة- المختصة، وأن يكون نهائيًا، ومن شأنه أن يؤثر فى المركز القانونى للجماعة، لكن لم يصدر مثل هذا القرار، وبذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين لم تُحلّ، ولم يصدر قرار بحلها. .

ومن الطبيعى أن يمارس الإخوان أنشطتهم بشكل رسمى بعد هذا التقرير، وأن تعود جماعتهم إلى سابق عهدها من الانفتاح السياسى والاجتماعى- إلا أن النظام صمّ أذنيه، وبات لا يرى إلا نفسه، معتبراً الجماعة هى خصمه الأكبر، وعدوه اللدود. . بدا ذلك واضحًا فى انتخابات الشورى (يونية ١٩٨٩م) التى قام الحزب الوطنى بتزويرها بشكل فاضح، مستهدفًا الإخوان فى المقام الأول، حيث قامت وزارة الداخلية بإسقاط جميع مرشحى الجماعة، واعتقلت ما يزيد على ٢٠٠٠ من أعضائها، وأعطى وزير الداخلية أوامره بالاعتداء بالسب والضرب على كل مندوبى اللجان من الإخوان، وطردهم من اللجان، إضافة -بالطبع- إلى إعطاء الضوء الأخضر للبلطجية بتسويد الصناديق لصالح مرشحى الحكومة. .

وما جرى للإخوان والمعارضة فى انتخابات ١٩٨٧م، وفى انتخابات الشورى فى ١٩٨٩م، دعاهم إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية فى (نوفمبر ١٩٩٠م)، خصوصًا بعدما أصدر النظام قانون انتخابات جديدًا أقل ما يوصف به أنه غير دستورى، وقد طالب الإخوان والمعارضة بإلغاء هذا القانون، وبتحقيق مطالب أخرى مشروعة، إلا أن الحزب الحاكم تجاهل هذا كله، ما جعلهم يُصدرون بيانًا فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٩٠م، يعلنون مقاطعتهم لتلك الانتخابات؛ لعدة أسباب فى مقدمتها: عدم دستورية كثير من القوانين، تقييد الديمقراطية، فقدان الضمانات لإجراء انتخابات حرة نظيفة، وأولها: الإشراف الكامل للهيئة القضائية على عملية الانتخاب كما ينص الدستور، استمرار العمل بقانون الطوارئ.

● النظام يتجه إلى الصدام مع الجماعة:

ومع مطلع عام ١٩٩٣م، كان الإخوان فى مواجهة مفروضة عليهم من جانب مبارك ونظامه، استدعت التهدئة من جانب الجماعة لإثناء النظام عن عنفه وإرهابه ضدهم، إلا أن التهدئة كان قد سبق أوانها.. وقد جاءت عدة حوادث فى مطلع التسعينيات لتثير حقد النظام على الجماعة؛ ولتبرر تعجيل الصدام بها، وإدخال أعضائها نفق الاعتقالات والمحاكمات التى لم تتوقف إلا يوم تخليه عن السلطة فى ١١ من فبراير ٢٠١١م.

فى ديسمبر ١٩٩١م، وقعت أحداث الجزائر التى اكتسحت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ جولتها الأولى، وهنا تفاقمت المخاوف من الإخوان بوصفها حركة إسلامية فاعلة، قادرة على تكرار ما وقع فى الجزائر، ولم تكن تلك المخاوف محلية، بل كانت خارجية كذلك، ومن هنا زادت الضغوط الأمريكية والصهيونية على النظام، الذى يمكن وصفه بالهشاشة؛ لعدم تبنيه مشروعًا وطنيًا يجعل له أرضية شعبية، وهذه الضغوط كانت فى شكل أوامر صريحة، بمنع تواجد الإخوان على الساحة، خصوصًا بعد تطورات القضية الفلسطينية، وظهور حماس -وهى أحد فروع الإخوان- عقبة فى طريق استحواذ الصهاينة على باقى أراضى فلسطين والتوسع فيما حولها من أراضٍ عربية لتحقيق حلمها فى دولة يهودية من النيل إلى الفرات.

وفى ١٢ من أكتوبر ١٩٩٢م، تعرضت القاهرة للزلزال العنيف المشهور، الذى خلّف قتلى ومصابين بأعداد كبيرة.. وقد نجحت جماعة الإخوان المسلمين -بحكم انتشارها الشعبى والمجتمعى- فى الوصول إلى أماكن الكوارث قبل وصول السلطات الرسمية بساعات، وقامت بدور أساسى وفاعل فى إنقاذ العشرات من الموت المحقق، ومدّ يد العون للمشردين ممن تهدّمت بيوتهم وصار الشارع مأوى لهم. وقد قررت الدولة منذ هذا الوقت: التدخل (لتقليم أظافر الجماعة)؛ حيث قامت بدور الحكومة، وصارت دولة داخل الدولة -حسب زعم المسئولين.

• سلسبيل.. أول التلفيقات:

فى العام نفسه لفق النظام لقادة من الجماعة قضية كبرى، هى قضية شركة (سلسبيل)، حيث تم القبض على أصحاب تلك الشركة ومركز (الأمة للإدارة) وهم: خيرت الشاطر، حسن مالك، طاهر عبد المنعم، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الإخوان من شتى محافظات الجمهورية، من بينهم القياديان: جمعة أمين ومحمود عزت..

وقد استولت السلطات على كميات هائلة من الأوراق، والأجهزة والأقراص المدمجة، وادّعت قيام المتهمين بإعداد خطة جماعة الإخوان المسلمين التى عُرفت وقتها بـ: «خطة التمكين».. وقد صاحبت القضية حملة إعلامية ظالمة ضد الجماعة، تبنتها دار الهلال بنشر تفاصيل الأوراق التى عُثر عليها على صفحات مجلة المصور، إلا أن تلك الحملة أتت بنتائج عكسية مما أجبر النظام على التوقف عن النشر وإخلاء سبيل المتهمين، الذين قضوا فترة الحبس الاحتياطى لمدة شهرين، ثم أحيلوا إلى المحكمة التى برأتهم، ليتم إخلاء سبيلهم.. لكن أسفر هذا التلفيق عن: إغلاق شركة سلسبيل ومركز الأمة للإدارة، وإغلاق القضية بعد أحد عشر شهرًا على (لا شيء!!).

• قوانين مقيدة للإخوان:

وفى ١٧ من فبراير ١٩٩٣م، أصدر النظام، القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م، المعروف بقانون النقابات المهنية، والذى جرى تعديله عام ١٩٩٥م؛ للحيلولة دون وصول الإخوان إلى مجالس النقابات المهنية، حيث اشترط هذا القانون نصابًا قانونيًا (٥٠٪)

لإجراء الانتخابات، وفرض لجنة قضائية لإدارة العملية الانتخابية، وهو ما قيد -فيما بعد- العمل النقابى، ووضع بعض هذه النقابات تحت الحراسة، وقد حُكم بعدم دستورية هذا القانون فى ٢ من يناير ٢٠١١م، بعد عدة سنوات من التقاضى، حيث تم الطعن فى دستوريته فى يوليو ٢٠٠١م.

ويبدو أن نجاح هذا القانون فى تعطيل العمل النقابى ولجم الإخوان عن التغلغل المجتمعى، قد أغرى النظام بوضع مجموعة أخرى من القوانين من أجل عرقلة الجماعة والوقوف أمامها حائلا كى لا تصل إلى الناس، فدشنوا قانون العُمد لإحكام السيطرة على أى انتخابات عامة؛ ولبثّ العيون لرصد الإخوان ومتابعة أنشطتهم فى القرى والنجوع، ووضعوا قانون العمداء؛ للسيطرة على القطاع الطلابى، وضرب الحركة الطلابية فى مقتل؛ ولتسهيل مراقبة أساتذة الجماعة وطلابها وإفساد أنشطتهم وفعالياتهم، والعمل -على المدى الطويل- لاجتثاث جذور العمل الإخوانى من داخل الجامعات.

ووضعوا كذلك قانون الخطابة والخطباء؛ ليمنع الإخوان من الوصول إلى الناس، وتشويه صورة دعاتهم وقادتهم، ولبث الآراء والمذاهب التى تمجّد الحاكم وتدعو لطاعته وعدم الخروج عليه، ومن ثمّ بث الروح السلبية عند العامة، وإقناعهم بأن نار الحاكم أفضل ألف مرة من جنة الجماعات الإسلامية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون!!

• الإخوان يلجئون للتهدئة.. والنظام يرفض!!

والإخوان من جانبهم كانوا يرسلون التطمينات كل فترة لهذا النظام المنفلت، لكن لا حياة لمن تنادى.. ففى مارس ١٩٩٤م أصدر الإخوان وثيقة المرأة والشورى، أكدوا فيها إيمانهم بتعدد الأحزاب، وتداول السلطة.. وفى مايو من العام نفسه أصدروا بيانًا بعنوان (إلى الأمة) أكدوا فيه براءتهم من أى عنف -وذلك بعد الاتهامات التى وجهها إليهم مبارك قائلا: إنهم جماعة غير مشروعة تقف وراء معظم أنشطة الجماعات التخريبية..

لكن الانفلات الحقيقى للنظام كان فى يونية ١٩٩٤م، ففى هذا الشهر بدأت النيابة العامة فى التحقيق مع المرشد العام محمد حامد أبو النصر، على مدار يومين؛ بسبب إصداره بيانًا بمناسبة عيد الأضحى هنأ فيه المسلمين، وقد اعتقلت السلطات على ذمة القضية خمسة من قيادات الجماعة، على رأسهم إبراهيم شرف، سكرتير المرشد. وكانت كلما توقفت التحقيقات مع المرشد عادوا لاستجوابه مرة أخرى، وآخر هذه التحقيقات كان يوم ١١ من نوفمبر ١٩٩٤م.

● ١٩٩٥م.. عام الانتقام من الإخوان:

يمثل عام ١٩٩٥م، بداية التحول الكبير فى تعامل نظام مبارك مع الإخوان، صحيح أنه لم تخلُ سجونه من أفراد من الجماعة منذ مطلع التسعينيات، وقد تعرض الإخوان فى السنوات السابقة لانتهاكات عديدة، لكنها لم تصل أبدًا إلى ما وصلت إليه فى العام (١٩٩٥م).. ففى هذا العام وحده عُقدت لأفراد الجماعة ثلاث محاكمات عسكرية، وأغلقت الحكومة عددًا من النقابات، ولفقت تهمًا خطيرة لقيادات من الجماعة، وداهمت بيوت الإخوان وشركاتهم بصورة غير مسبوقة -فضلا عما وقع للجماعة من تنكيل فى الانتخابات العامة التى جرت هذا العام، حيث أجرى تجديد نصفى لمجلس الشورى، وجرت انتخابات برلمانية فى نهاية العام.

وعلى الرغم من أن الإخوان أصدروا بيانًا تاريخيًا فى هذا العام؛ لمحاولة إثناء النظام عن التراجع عن طيشه مع الجماعة، فإن ذلك لم يكن يقدم أو يؤخر شيئًا مما فى رأسه من خطط ضد الإخوان.. ففى هذا البيان الذى صدر فى ٣٠ من أبريل ١٩٩٥م تم التذكير بصحيح فكر الإخوان وسلامة منهجهم، مؤكدين أنهم يخوضون الحياة السياسية ملتزمين بالوسائل الشرعية والأساليب السلمية وحدها، مسلحين بالكلمة الحرة الصادقة، والبذل السخى، مجددين الإعلان عن رفضهم لأساليب العنف والقسر، ولجميع صور العمل الانقلابى الذى يمزق وحدة الأمة. وقد تطرق البيان إلى قضايا: الموقف العام من الناس جميعًا، مسلمين وغير مسلمين، السياسة والدين، العمل السلمى ورفض العنف واستنكار الإرهاب، حقوق الإنسان..

- إلا أنه فى ٢ من يناير ١٩٩٥م، تم القبض على ٤٩ من قيادات وأعضاء الإخوان، وذلك عقب اجتماع لمجلس شورى الجماعة بمركزها العام بالتوفيقية. وبعد عدة أشهر تم تحويل المجموعة إلى القضاء العسكرى بتهمة إعادة إحياء جماعة محظورة، وقد عُرفت بالقضية رقم (١٩٩٥/ ٨ جنايات عسكرية). انتهت القضية بالحكم على ٣٤ من المتهمين بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات.

- وفى ٢٢ من فبراير ١٩٩٥م، أصدرت إحدى المحاكم حكمًا بفرض الحراسة على نقابة المهندسين التى يديرها الإخوان بالانتخاب؛ لتدخل تلك النقابة العريقة فى نفق السيطرة الحكومية لسنوات لم تنته إلا فى شهر نوفمبر ٢٠١١م.

- وفى ٢ من أبريل ١٩٩٥م، تم إلقاء القبض على الدكتور حسام سيد حسين -أمين الصندوق المساعد لنقابة أطباء مصر، أمين لجنة الإغاثة الإنسانية- بتهمة الانتماء إلى الإخوان المسلمين فيما عُرف بقضية (لجنة الإغاثة)، حيث اتُهم ومجموعة من الموظفين المنتمين للجماعة بتهمة الإرهاب، بدعوى قيامهم بتسفير الشباب إلى الخارج لتدريبهم على استخدام الأسلحة.

- وعلى الرغم من تزوير الحزب الحاكم لانتخابات التجديد النصفى لمقاعد مجلس الشورى فى ٧ من يونية ١٩٩٥م، وإسقاط جميع مرشحى الجماعة، ومواجهتهم بأنواع متعددة من القمع البوليسى، فإن الإخوان استنكروا -بشدة- المحاولة التى استهدفت اغتيال مبارك والوفد المرافق له فى أديس أبابا يوم ٢٦ من يونية ١٩٩٥م، وقد أصدروا بيانًا شديد اللهجة يوم ٢٧ من يونية أدانوا فيه المحاولة التى باءت بالفشل. غير أن هذا لم يشفع للجماعة عنده، فبعد شهر واحد من بيان الإخوان، قامت قوات أمن الدولة بدهم أحد المعسكرات الكشفية بمنطقة العامرية بالإسكندرية التابع للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، حيث تم إلقاء القبض على ٢١٠ شبان من محافظة المنوفية، وتم اتهامهم بالانتماء لجماعة الإخوان، وتمت إحالة ٨٨ منهم إلى النيابة، وقد تعرض عدد منهم لتعذيب بشع داخل أقسام الشرطة وفى مقار أمن الدولة.

- وفى ٢٣ من نوفمبر ١٩٩٥م، تمت إحالة ٣٣ قياديًا فى الجماعة إلى القضاء العسكرى، فى المحاكمة العسكرية الثانية للإخوان فى عهد مبارك، حملت القضية رقم (١٩٩٥/١١ جنايات عسكرية)، وحكم على ٢٠ منهم بالسجن بمدد تتراوح ما بين الثلاث والخمس سنوات..

- وبعد أسبوع واحد من هذه الإحالة كان الإخوان على موعد آخر مع مصيبة جديدة من مصائب مبارك، ففى ٢٩ من نوفمبر ١٩٩٥م تم إقصاء الجماعة عن مجلس الشعب، وتزوير لجان الدوائر المائة التى شارك فيها الإخوان، واعتقال أكثر من ١٧٠٠ مندوب من مندوبيهم من داخل هذه اللجان، فضلا عما صاحب ذلك من عنف وبلطجة لم تشهدهما البلاد من قبل، إذ خلّفت تلك الانتخابات ٥١ قتيلا، ٨٧٨ جريحًا، ٣٠٠ حادث عنف، ولم ينجح من الإخوان سوى عضو واحد هو على فتح الباب عن دائرة حلوان، من مجموع ١٥٢ مرشحًا واجهوا عراقيل أمنية شديدة أثناء تقدمهم طلبات الترشح، سبقتها عمليات اعتقال واسعة لمئات من أعضاء الجماعة منهم ٣٧ سيدة من أنصار المستشار المأمون الهضيبى. وقد شاب تلك الانتخابات عمليات تزوير بشعة، مما دفع مئات المرشحين إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة لوقف إعلان النتيجة والمطالبة بإعادة الانتخابات بسبب ما شابها من عنف وتزوير. وبعد ثمانية أشهر من الانتخابات قضت محكمة القضاء الإدارى بوقف الانتخابات فى ١٠٩ دوائر من إجمالى ٢٢٢ دائرة على مستوى الجمهورية.

- ولم يدع مبارك العام يمر دون أن يهدى الإخوان آخر هدايا العام «المؤذية»، ففى ٣٠ من نوفمبر ١٩٩٥م أصدر قرارًا بإحالة بعض أعضاء الجماعة إلى القضاء العسكرى، فى القضية رقم (١٩٩٥/١٣ جنايات عسكرية)، وهى المحاكمة العسكرية الثالثة فى عهد مبارك. وقد حكم فيها على المهندس عبد الوهاب شرف الدين بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

• الجماعة تحت مقصلة الطوارئ:

مما لا شك فيه أن مبارك عندما تسلم الحكم فى أكتوبر عام ١٩٨١م، كان مدعومًا بالطوارئ، ولا شك أيضًا أنه تم خلعه بسبب الطوارئ، التى أساء

استخدامها إلى أقصى درجة، خصوصًا فى تعامله مع الإسلاميين عمومًا، ومع الإخوان على وجه الخصوص..

ثلاثون عامًا طوارئ كانت كفيلة باستخدام جميع وسائل القمع -التى يعرفها البشر والتى لا يعرفونها- ضد جماعة إسلامية معتدلة اتخذت المنهج السلمى وسيلة للإصلاح والتغيير.. لكن للأسف لم تجد فى مقابل ذلك سوى السجن والتعذيب، بل القتل والإحالة إلى محاكمات عسكرية استثنائية جائرة.

لذا فإنه مع كل تمديد لهذا القانون الملعون، كان الإخوان يندَدون بذلك، ويقدمون الأدلة على أن الطوارئ سبب تخلف البلد وعدم استقراره، وفرار الاستثمارات ورءوس الأموال منه، وأن النظام مصرٌّ على العمل بها ليس من أجل محاربة الإرهاب والمخدرات كما يدّعى، أو من أجل الحفاظ على الأمن القومى للبلاد، إنما يرتكب هذه الجريمة ويصر على حكم البلاد بهذا القانون الاستثنائى من أجل استئصال شأفة الإخوان والقضاء عليهم..

لقد كانت وقفة الإخوان ضد القانون؛ للمصائب التى حلّت عليهم بسببه، منذ مطلع التسعينيات وحتى خلع مبارك من السلطة، ويمكن تلخيص ما أصابهم فيما يلى:

- اعتقال حوالى ٥٠ ألفًا من الجماعة خلال هذه الفترة، منهم ٣٠٠٠٠ أخ فى العشر سنوات الأخيرة.. وقد صاحب هذه الاعتقالات: اقتحامات، وانتهاكات لبيوت وشركات أعضاء وقادة الجماعة، وعمليات تعذيب بشعة.
- التضييق على أعضاء الجماعة فى معايشهم ومشاريعهم، ومحاربتهم فى أرزاقهم وتعطيل شركاتهم؛ بتلفيق التهم أو إثارة الشبهات حولها.
- مقتل أربعة من أعضاء الجماعة.. إذ اغتال النظام اثنين منهم داخل السجون، تحت التعذيب، واستشهد واحد فى إحدى سيارات الترحيلات بعد تعمد وزارة الداخلية عدم إسعافه، أما الرابع فقد قُتل بقنبلة ألقتها قوات الأمن على المتظاهرين من أجل القضية الفلسطينية.

- عقد سبع محاكمات عسكرية، منذ عام ١٩٩٥م حتى عام ٢٠٠٦م، أحيل إليها ١٧٠ أخًا، تم الحكم على ١١٩ منهم بأحكام مشددة ومصادرة أموال بعضهم.

- محاربة أي أنشطة للجماعة، خصوصًا أثناء الانتخابات، وملاحقة أفرادها، وتلفيق التهم لهم، ومنع تواجدهم على الساحة، باستخدام جميع الوسائل، المشروعة وغير المشروعة.

- شن حملات قذرة؛ لتشويه الإخوان، بالكذب والافتراء عليهم، دون السماح بالرد أو توضيح الحقيقة.

- منع الإخوان من السفر، ووضع العراقيل أمام أحكام القضاء التى تمنع تقييد حريتهم فى الحركة والتنقل.

• عشر سنوات عجاف!!

وتعد السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك (٢٠٠٠/ ٢٠١١م)، هى الأسوأ بالنسبة للإخوان، والأكثر تجاوزًا من جانب النظام، ففى تلك السنوات وحدها تم اعتقال ما يزيد على ٣٠ ألف عضو من الجماعة، وتم اقتحام آلاف الشركات الخاصة، وسرقة ما فيها، واستخدم قانون الطوارئ والحبس الاحتياطى للتنكيل بالمعتقلين، ولم يراع النظام فى تلك السنوات القوانين أو الأعراف أو القيم، بل كان -فيما يخص الإخوان- كالعربة الطائشة، يدمر ما يصادفه أو يعترض طريقه..

ويؤكد الخبراء والسياسيون أن ما جرى فى تلك السنوات من تصعيد ضد الجماعة، خصوصًا فى السنوات الأربع الأخيرة، يأتى فى سياق محاولات النظام لإسكات صوت الإخوان وقمع حراك الجماعة؛ تمهيدًا لتكريس عملية التوريث، التى عارضها الإخوان واعتبروها استخفافًا بالشعب، والتشكيك فى أنه لم يبلغ بعدُ درجة الرشد.. ففى ٢٨ من أبريل ٢٠٠٥م أصدر الإخوان بيانًا جاء فيه: «.. حادى عشر: يجب أن يقوم النظام -لصالح الوطن والشعب- بتغيير المادة ٧٦ من الدستور تغييرًا حقيقيًا، يتسق وسمعة وكرامة مصر، وأن يبدأ فى حل مشكلات الشعب كالبطالة والإسكان..».. وفى ١٤ من يونية ٢٠٠٥م أعلن نواب الإخوان فى مجلس الشعب عدم موافقتهم على قانون انتخابات الرئاسة الذى تمت مناقشته تحت القبة فى اليوم نفسه.

● أرقام فلكية:

والأرقام والحوادث التالية تؤكد ما أشرنا إليه من تصعيد النظام ضد الجماعة بطريقة هيستيرية فى السنوات الأربع الأخيرة:

- فى عام ٢٠٠٧م وحده، تم اعتقال ٣٢٤٥ عضواً من الجماعة، منهم: ٢٢٠٤ محبوسون احتياطيًا، ٦١٣ معتقلا، ٤٢٨ محتجزاً، وقد انتهى العام وقد تبقى منهم داخل السجون ٢٠٧ أعضاء، منهم: ٣٣ يحاكمون عسكريًا، ٩٠ معتقلا، ٨٤ محبوسًا. ووجهت للإخوان فى هذا العام ١٠٣ قضايا، تمت إحالتها إلى نيابة أمن الدولة العليا، وهى: ٣ قضايا لقادة بالجماعة، ٣ لنواب ومرشحين سابقين فى انتخابات مجلس الشعب، ٤ لطلاب الجامعات، ٩٣ قضية للكوادر التنظيمية من شرائح اجتماعية مختلفة تتضمن رجال أعمال ومهنيين وطلابًا.. إلخ.
- وفى ٥ من فبراير ٢٠٠٧م صدر قرار رئيس الجمهورية بإحالة خيرت الشاطر، نائب المرشد و٤٠ آخرين من قيادات وأعضاء الجماعة -إلى القضاء العسكرى، بعد حملة اعتقالات واسعة شنتها قوات مباحث أمن الدولة على خلفية العرض الرياضى الشهير الذى أقامه طلاب الإخوان فى جامعة الأزهر فيما عرف بـ(ميليشيات الأزهر)، وذلك فى ١٤ من ديسمبر ٢٠٠٦م.
- وفى ٩ من يونية ٢٠٠٧م تم اعتقال ثلاث أخوات، أثناء قيامهن بالدعاية الانتخابية لأحد مرشحى الإخوان بمجلس الشورى بطنطا، كانت المعتقلات: هويدا أبو الفضل، د. فاطمة قطب، د. داليا قطب يقمن بالدعاية لمرشح الجماعة الدسوقى كليب عندما ساقهن أحد الضباط إلى قسم أول طنطا، حيث تم حبسهن مع المجرمين وتجار المخدرات حتى تم عرضهن على النيابة فى اليوم التالى، ثم الخروج بكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهن، بعد أن وصل الاحتقان إلى أقصى حد عند أهالى طنطا.. ولولا تدخل نواب الإخوان لحدث ما لا يحمد عقباه.
- وفى ١٩ من يونية من العام نفسه وقعت انتهاكات واسعة من جانب سلطات الأمن وأعضاء الحزب الحاكم وبلطجيته؛ لإسقاط مرشحى الإخوان فى انتخابات التجديد

النصفى لمجلس الشورى. كانت الجماعة قد تقدمت بـ١٩ مرشحًا أسقطتهم الحكومة جميعًا، وسط جو من الرعب من جانب قوات الأمن التى أغلقت اللجان، ومنعت المواطنين من الوصول إلى صناديق الاقتراع، واعتدت بالضرب على الناخبين والمرشحين، وهددت رؤساء اللجان، واستعانت بالبلطجية لافتعال المشاجرات وتسويد البطاقات والتزوير لصالح مرشحى الحزب الحاكم. وقد سبق كل ذلك جرائم أخرى، بمنع كل صور الدعاية الانتخابية، واعتقال ما يزيد على ٨٥٠ عضواً من الجماعة وتعذيب العديد منهم، وإرهاب أولادهم وزوجاتهم.

- وقد اعتذر الإخوان فى هذا العام عن عدم إقامة حفل الإفطار الرمضانى السنوى، الذى اعتادت الجماعة تنظيمه كل عام ودعوة رموز الوطن ومفكريه وقادته إليه. يأتى هذا الاعتذار بسبب قرار وزير الداخلية بمنع الإفطار؛ ضمن حملة الضغوط التى مُورست على الإخوان هذا العام.

• اعتقال ٧٥٥٥ إخوانياً فى عام واحد:

وقد شهد عام ٢٠٠٨م تصعيداً متزايداً من النظام ضد الجماعة، حيث تم اعتقال ٧٥٥٥ من قيادات وأعضاء الجماعة على مدار العام، منهم ٢٥٣٧ تم حبسهم بقرارات من النيابة العامة دون أن يحال شخص منهم إلى القضاء للمحاكمة، وبعد ذلك تم إصدار قرارات من النيابة بإخلاء سبيلهم، إلا أن هذه القرارات لم تنفذ إلا فى حق ١٨٠٣، فى حين أصدرت وزارة الداخلية قرارات باعتقال ٧٣٤ منهم. وأشار تقرير لمركز سواسية فى هذا الإطار إلى أن ٤٦٢ ممن تم اعتقالهم تم صدور قرارات بهذا الاعتقال بعد القبض عليهم مباشرة، دون أن يتم التحقيق معهم من قبل النيابة؛ ليبلغ عدد من صدر قرار باعتقاله طبقًا لقانون الطوارئ ١٠٩٦ عضواً. وأضاف التقرير أن باقى من تم اعتقالهم تم احتجازهم دون أن يصدر قرار بحبسهم من النيابة أو قرار باعتقالهم.

- وفى هذا العام (٧ من أبريل ٢٠٠٨م) قرر الإخوان مقاطعة انتخابات المحليات، ودعوا الشعب المصرى إلى مقاطعتها، بعد ما شابها من عمليات تزوير قبل إجرائها، مؤكدين أن المقاطعة تأتى من باب احترام الشرعية التى عبرت عنها أحكام القضاء التى

أهدرتها الإجراءات الحكومية. وأكدت الجماعة -فى بيان لها- أن هذه الدعوة جاءت ردًا طبيعيًا على اعتقال ٨٣١ عضوًا بالجماعة على خلفية الترشح للانتخابات؛ ولرفض المسئولين الحكوميين تنفيذ آلاف الأحكام لصالح الإخوان بوجوب تسجيلهم فى قوائم المرشحين.

• عام الانتهاكات

أما عام ٢٠٠٩م، فهو عام الانتهاكات، وتأميم الشركات، والتعدى على الحريات، وتصفية الحسابات مع الجماعة؛ حيث بلغ عدد المحبوسين احتياطيًا ١٩٢٣ عضوًا، وعدد المعتقلين طبقًا لقانون الطوارئ ٣١٠٢ عضو، بإجمالى ٥٠٢٥ عضوًا، وقد طالت الاعتقالات ثلاثة من أعضاء مكتب الإرشاد هم: د. عبد المنعم أبو الفتوح، د. محمود حسين، د. أسامة نصر الدين، إضافة إلى أحد عشر من مسئولى ونواب مسئولى المكاتب الإدارية بالمحافظات، وأكثر من ٢٠٪ من أعضاء مجلس شورى الجماعة. وفى هذا العام تم التحفظ على ٢١ شركة، بالإضافة إلى التحفظ على كميات كبيرة من الأموال المضبوطة فى منازل المقبوض عليهم بلغت نحو ١٥ مليون جنيه.

ونظرًا لزيادة أعداد المعتقلين من الإخوان هذا العام، تم التحفظ عليهم جميعًا فى مختلف سجون الجمهورية، من القاهرة إلى الوادى الجديد، مرورًا بسجن برج العرب، والسجون المركزية بالمحافظات، بالإضافة إلى التحفظ على عدد كبير من أفراد الجماعة بالمعسكرات الخاصة بالأمن المركزى بطره والدراسة.

- ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى تكبيل حرية الأفراد، حيث شهد هذا العام صدور عشرات القرارات بمنع الأفراد من السفر، وكان على رأس هؤلاء الأفراد: د. عصام العريان، د. عبد الحميد الغزالى، د. جمال حشمت، م. على عبد الفتاح، وغيرهم، على الرغم من حصولهم على أحكام قضائية تبيح لهم السفر.

- كما أن الأمر لم يقتصر كذلك على قيادات وأعضاء الجماعة، وإنما تعداه لطلاب الإخوان؛ حيث شهد هذا العام فصل وشطب واعتقال ما يقرب من ١٥٠٠ طالب، منهم ٢٥٢ تم فصلهم من الجامعة، ٦٠٠ تم شطبهم من الانتخابات، ٤٠٠ تمت إحالتهم

للتحقيق بسبب تعبيرهم عن رأيهم، ١٥٠ تم اعتقالهم إما لمشاركتهم فى الانتخابات الطلابية، أو بسبب قيامهم بتعليق لافتة للتعبير عن غضبهم تجاه ما يحدث للمسجد الأقصى من انتهاكات.

● الإخوان يشيعون حفيد المخلوع:

ورغم ما جرى للإخوان على يد مبارك هذا العام إلا أن وفدًا منهم شارك يوم ١٩ من مايو ٢٠٠٩م فى تشييع جنازة محمد علاء، حفيد الرئيس، يتقدم هذا الوفد: د. عبدالمنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد والأمين العام لاتحاد الأطباء العرب، الدكتور محمد سعد الكتاتنى عضو مكتب الإرشاد ورئيس الكتلة البرلمانية، م. سعد الحسينى عضو مكتب الإرشاد وعضو الكتلة البرلمانية. كما شارك فى واجب العزاء: حسين محمد إبراهيم نائب رئيس الكتلة، د. أحمد دياب الأمين العام للكتلة، د. محمد البلتاجى الأمين المساعد للكتلة.

● آخر الأعوام الكبيسة:

وقد تصاعدت الانتهاكات ضد الإخوان فى ٢٠١٠م مقارنة بالأعوام السابقة؛ حيث تم القبض على ٦٠٠١ من أعضاء وقيادات الجماعة، منهم ٢٧٣٥ محبوسًا احتياطيًا، ٩٤٤ معتقلا، ٢٣٢١ محتجزًا، على رأسهم خمسة أعضاء فى مكتب الإرشاد هم: د. محمود عزت، د. عصام العريان، د. محيى حامد، د. عبد الرحمن البر، د. أسامة نصر الدين، فضلا عن أعضاء فى مجلس شورى الجماعة ومسئولى وأعضاء مكاتب إدارية.

وقامت النيابة العامة هذا العام أيضًا بتحريك ٥٧٨ قضية ضد أعضاء من الجماعة بتهمة مخالفة ضوابط الدعاية الانتخابية واستخدام شعار (الإسلام هو الحل)، اتهم فيها ٩٥٦ فردًا. من ناحية أخرى استمر النظام فى منع العديد من قيادات وأعضاء الجماعة من السفر للخارج، وعلى رأس هؤلاء: المرشد العام السابق محمد مهدى عاكف، د. عصام العريان. كما شهد هذا العام غلق ١٠٦ منشآت اقتصادية مملوكة لأعضاء فى الجماعة، كما تم التحفظ على ٢٦ سيارة.

وشملت الانتهاكات أيضًا عددًا كبيرًا من الطلاب بلغوا ٤٤٣٣ طالبًا؛ فُصل منهم ٤٥١، وشُطب ١٤٢٢ من الانتخابات الطلابية، وتم التحقيق مع ١٦٦٥ طالبًا منهم، وحُرم ٨٩٥ من السكن فى المدن الجامعية.

● تجاوزات خطيرة:

وفى هذا العام -تحديدًا- بلغت تجاوزات الداخلية مداها -على جميع الأصعدة- فعلى سبيل المثال تم استخدام إحدى سيارات الإسعاف التابعة لوزارة الصحة؛ للقبض على د. أسامة نصر الدين عضو مكتب الإرشاد وأحد عشر أخًا من إخوان دمنهور. كذلك وقعت تجاوزات -تبدو منظمة- من جانب ضباط أمن الدولة ضد نساء الإخوان، خصوصًا أثناء عمليات القبض على أعضاء الجماعة من بيوتهم، ففى ٢٧ من مارس ٢٠١٠م أصدرت الجماعة بيانًا حذرت فيه من تلك التجاوزات التى طالت نساء الإخوان وبناتهم الحرائر؛ حيث تم سبهن وجرح حيائهن بالألفاظ النابية الساقطة، بل الاعتداء عليهن بالأيدى وسرقة حليهن وأموالهن، وقد حدث ذلك فى: المحلة الكبرى، الحوامدية، وأماكن أخرى.

وفى هذا العام (١ من يونية ٢٠١٠م) نجحت سلطات الأمن فى إسقاط ١٥ مرشحًا للجماعة فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، وقد استخدمت وسائل فجة لاستكمال هذا الهدف، فقد أغلقت اللجان فى وجوه الناخبين فى العديدمن الدوائر، ومنعت منظمات حقوق الإنسان من دخولها، وقامت بطرد واعتقال مندوبى مرشحى الجماعة، وأطلقت الرصاص الحى على من حاولوا الاعتراض على تلك الإجراءات. ولم تخلُ لجنة من اللجان على مستوى الجمهورية من وجود بلطجية يحملون الأسلحة وينفذون تعليمات مسئولى الحزب الحاكم بتسويد بطاقات الانتخابات.

وما إن أعلن الإخوان (يوم ٩ من أكتوبر ٢٠١٠م) عن خوض الانتخابات البرلمانية التى ستجرى فى ٢٨ من نوفمبر، حتى بدأت حملة اعتقالات ومداهمات واسعة ضد أعضاء وقيادات الجماعة. شملت الحملة عمليات اقتحام مروعة لبيوت المعتقلين، وإرهاب من فيها، وسرقة كل ما يقع تحت أيدى المقتحمين من أموال ومتعلقات ثمينة. وشملت الحملة: إغلاق مئات الشركات والمحال وتلفيق القضايا لأصحابها عن طريق

إدارات المباحث الأخرى مثل: المصنفات والتموين والأموال العامة وغيرها. واشتملت أيضًا على: عمليات نقل تعسفي واسعة للموظفين، وإحالة العديد من المدرسين المنتمين للجماعة إلى وظائف إدارية. وقد تم اعتقال أخوات في محافظة السويس، واستدعاء زوجات وشقيقات إخوة في الصعيد؛ ما يؤكد سعي الطرف الآخر إلى استفزاز الإخوان وجرّهم إلى حرب غير متكافئة. وقد بلغ معتقلو الجماعة حتى يوم الانتخاب ١٤٥٠ عضواً.

وقد تعرض مرشحو الإخوان ومناصروهم يوم الانتخاب (٢٨ من نوفمبر) لشتى صنوف العنف على أيدي رجال الأمن وبلطجية الحزب الوطني؛ حيث تم اختطاف ١٨٦ أخًا من أمام اللجان، فضلا عما قام به أنصار الحزب الحاكم من تقفيل غالبية الدوائر لصالح مرشحيه، وقيام الشرطة بالاعتداء على أنصار مرشحي الجماعة، ومطاردة مندوبيهم، ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، ومنع الحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني من أداء دورهم الرقابي على الانتخابات.

لذا قرر الإخوان مقاطعة انتخابات الإعادة التي كان مقرراً لها يوم الأحد ٥ من ديسمبر على الرغم من نجاح ٢٧ مرشحًا من مرشحيهم في الجولة الأولى؛ اعتراضًا على ما لاقته الجماعة في الجولة الأولى من تزوير وإرهاب وعنف.

• آخر مصائب الطاغية:

وقبل أن يغادر الظالم كرسي حكمه إلى الأبد، أبى إلا أن يورِّط نفسه في مظلمة جديدة ضد الإخوان، سوف ينال عقابها إن لم يكن اليوم فغداً.. ففي ٨ من يناير ٢٠١١م قضت محكمة جنايات أمن الدولة (طوارئ) بحبس الدكتور أسامة سليمان ٣ سنوات، وتغريمه ٥ ملايين و٦٠٠ ألف يورو، ومصادرة المبالغ المضبوطة (٢ مليون و٨٠٠ ألف يورو) موضوع قضية (التنظيم الدولي)، ومنعه من التصرف في أمواله العقارية والمنقولة والسندات والأسهم، وألزمته بالمصاريف. وحكمت المحكمة غيابيًا على كل من: د. أشرف عبد الغفار، الداعية عوض القرني، الداعية وجدي غنيم لمدة خمس سنوات، وعلى إبراهيم منير بالسجن المشدد لمدة خمس سنوات.. وقد اعتبر الإخوان -وقتها- هذه الأحكام إرهابًا حكوميًا، ليس له من دون الله كاشفة.

• إعلام فاسد ودعاية سوداء

استخدم مبارك ونظامه البائد كل الطرق القمعية لتصفية الجماعة، واستخدم كذلك كتيبة من الإعلاميين المنافقين، أخذوا على عاتقهم تشويه الإخوان، وتزوير الحقائق، وتسميم الرأى العام، وتبرير ما يفعله المجرمون بتلك الثلة المؤمنة التى لم تزدها هذه الأفعال القذرة إلا صبراً وثباتاً.

لقد أطلق المخلوع مجموعة من الكذابين؛ للنهش فى لحوم الإخوان، جلّهم من العلمانيين المعادين للإسلام، وقلة قليلة من الإمعات المرتزقة ممن لا حظ لهم فى الكتابة، فكانت تلك فرصتهم للظهور واكتناز الأموال والسير فى ركاب الظالمين والصعود إلى المناصب ورئاسة المؤسسات.. والعجيب أن هؤلاء الأفاقين ما تجرءوا يومًا على مهاجمة الفساد أو الأوضاع السيئة التى يعيشها المواطنون، أو حتى عتاب الكيان الغاصب الذى رصدت عيونه -فى تلك الفترة السوداء من تاريخ مصر- كل شبر من أرض الوطن، لم يفعلوا شيئًا من هذا، وإنما عمدوا -بتوجيهات النظام- إلى بث الرعب فى صدور العوام، من تلك الجماعة (المحظورة) التى تمثل خطورة شديدة على (أمن مصر القومى)، وقد كان هؤلاء يعلمون علم اليقين أنهم هم الذين يضيعون بأفعالهم الشنيعة أمن مصر القومى.

قبيل كل حملة اعتقالات وسطو على أموال الجماعة، كانت هناك حملة إعلامية تسبقها، يقوم بها هؤلاء التعساء؛ لإجهاض التأييد الشعبى الذى حظى به الإخوان، أما إدارة تلك الحملات فكانت فى يد جهاز مباحث أمن الدولة، الذى كان يمد هؤلاء الكتبة بتقارير أمنية مزورة، ومحاضر ضبط باطلة؛ من أجل تأهيل الرأى العام لهذا الاستبداد؛ ولتأكيد شرعية المحاكمات الاستثنائية، وقد تم التعاطى مع تلك الأحداث بصورة جنائية وليس فى إطار سياسى؛ حيث يتم النشر فى صفحات الحوادث، مع تضخيم تلك الأحداث والترويج لها فى سائر وسائل الإعلام، وبشتى أشكال العمل الصحفى، وقد استخدموا لذلك مسميات مرعبة[1].

(١) - فى عام ١٩٩٥، وقبل إجراء الانتخابات التشريعية بيومين ألقوا القبض على ٩٥ شابًا من ١٥ محافظة من منازلهم، وقد وجهت لهم النيابة تهمة (نية إثارة المواطنين!!)، بتكوين تشكيل يسمى (كتيبة الردع)؛ للتصدى للتزوير فى الانتخابات. =

• التمهيد بالأكاذيب فى قضية «ميليشيات الأزهر»

على إثر تصعيد الأحداث ضد طلاب الإخوان بجامعة الأزهر، وقيام الإدارة وسلطات الأمن بتزوير الانتخابات، واحتجاجًا على فصل ثمانية من مؤسسى (اتحاد الطلاب الحر) يوم ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦م، ظهر عدد من هؤلاء الطلاب، وهم ملثمون، يرتدون زيًا أسود مشابهًا لزى الميليشيات المسلحة، وعليهم أقنعة كُتبت عليها عبارة (صامدون).. وقد قدموا عرضًا تمثيليًا يحاكى الأعمال القتالية لحركة حماس.

وكأن وسائل الإعلام كانت على علم بما سوف يحدث، فتم نقل هذا العرض، بالصوت والصورة، وشاهدته الجماهير المصرية فى طول البلاد وعرضها.. وظلت صحيفة يومية خاصة تشحن القراء، بشكل مريب، ضد من قاموا بهذا العمل، وأخذت تُجرى الحوارات وتقدم التحقيقات، وخلاصة ما أرادت قوله: أن لجماعة الإخوان تاريخًا فى العنف، وأن ما جرى يؤكد وجود تنظيم سرى مسلح ترعاه الجماعة، وهذا مما لا تخفى خطورته على الجميع.

ولم يمض يومان حتى اعتقلت قوات الأمن أكثر من ٢٠٠ من طلاب الإخوان، كما قامت باعتقال نائب المرشد وعشرات من قيادات الجماعة، تم تحويلهم -فيما بعد- إلى المحكمة العسكرية، بتهمة غسيل الأموال، وتهم أخرى، عادة يتم اتهام أعضاء الإخوان بها.

= - وفى العام نفسه (١٩٩٥م) تم القبض على ٢٠٠ شاب من محافظة المنوفية، ووجهت لهم تهمة: «التدريب على أعمال عنف ورياضات دفاع عن النفس».

- وقبيل عيد الفطر عام ١٩٩٦م، ألقوا القبض على ٤٦ أخًا فى القاهرة والجيزة والفيوم؛ بتهمة: «استغلال صلاة العيد للخروج على النظام، وقلب نظام الحكم، والسعى لإقامة الخلافة الإسلامية». والمضبوطات فى القضية كانت: أكياس بلاستيك مطبوع عليها: «خير الناس أنفعهم للناس»، «الحجاب عفة وطهارة ونقاء» وأكياس أخرى بها بعض الحلوى والفول السودانى وهدايا متواضعة للأطفال. أما السبب الحقيقى للقضية فكان محاولة النظام منع الصلاة التى ينظمها الشيخ عبد العزيز العشرى - الذى كان على رأس التنظيم المزعوم- وكان يؤمها ما يقرب من ١٥ ألف مواطن من أهالى الفيوم.

- وفى ٩ من يناير ٢٠١١م، صدرت أحكام قاسية على مجموعة من خيرة الإخوان، بتهمة: «الإرهاب وغسيل الأموال»، فيما عُرف بقضية «التنظيم الدولى»، وهما تهمتان مرعبتان، ويعلم الجميع أن الإخوان يحاربون من يرتكب هاتين الجريمتين.

وقد اعتذر الطلاب أنفسهم، معترفين بأن ما فعلوه خطأ لم يكن يصح فعله. ونفى المرشد العام محمد مهدى عاكف، صدور أى تعليمات لهؤلاء الطلبة للقيام بهذا العرض، ونفى وجود ميليشيات بالجماعة، وأكد رفضه ورفض جماعته اللجوء للعنف والقوة فى حل المشكلات. كما رفض ما جرى أيضًا: النائب الأول للمرشد د. محمد السيد حبيب، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد، وباقى أعضاء المكتب.. معتبرين أن ما حدث جاء فى سياق أحداث تتالت فى الجامعات المصرية، وهو عمل فردى، غالبًا ما يحدث فى النوادى الرياضية، ومراكز الشباب..

وقد شن العلمانيون وكتّاب الحكومة حملات تشويه ضد الجماعة، واتهموها بأبشع التهم... لكن سرعان ما خفتت الأصوات وسكت الجميع عن الكلام.. وأدرك العالمون ببواطن الأمور، أن ما حدث كان مفتعلا، وأن أمرًا خطيرًا سوف يحدث تم التخطيط له من قبل.. وهو ما تم تنفيذه مطلع عام ٢٠٠٧ بإحالة ٤٠ أخًا إلى المحاكمة العسكرية السابعة للإخوان.

• بيان للناس من جماعة الإخوان المسلمين:

وقد أصدر الإخوان وقتها بيانًا ذكَّروا فيه الأمة بتاريخ الإخوان الناصع، وبصبرهم الجميل، رغم ما يحاك لهم بالليل والنهار.. وهذا نص البيان:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٥].

تتعرض جماعتنا لحملة شعواء تستهدف تشويه صورتها وتخويف الناس منها والتحريض عليها، شاركت فيها أجهزة إعلامية خاصة ورسمية، على أثر استعراض بعض طلاب جامعة الأزهر لرياضات الكاراتيه والكونغ فو داخل الجامعة، وهو ما استنكرناه ورفضناه قبل أن يستنكره الناس، فشعر هؤلاء الطلبة بخطئهم فأصدروا بيانًا يعتذرون فيه لجامعتهم وأساتذتهم وزملائهم، ووزعوه على كل الصحف وأجهزة الإعلام، إلا أنه للأسف الشديد لم ينشره معظمُها، واستمرت فى حملة الافتراء على

الجماعة والتحريض على البطش بها، الأمر الذى تبعته الحملة الأمنية التى طالت ستة عشر شخصًا من قيادات الجماعة وأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات ونحو مائة وأربعين من طلاب الأزهر، ولا تزال حملة التصعيد والتحريض مستمرة، وحتى لا تطغى دقات طبول الحرب الإعلامية هذه على ذاكرة الأمة فإننا نذكّر بالآتى:

– إننا نتبنى منهجًا إصلاحيًا سلميًا متدرجًا، مستمدًا من الإسلام الذى يُعنى ببناء الإنسان وبناء الأسرة وإصلاح المجتمع فى كل جوانبه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، فى مسارات متزامنة ومتشابكة. كما نرى أن هذا الإصلاح لا بد أن يستند إلى المبادئ الخُلقية فى كل جوانب الحياة؛ فالصدق والأمانة والنزاهة والوفاء والتضحية والإخلاص يجب أن تكون كلها عصب أى نشاط، إضافة إلى الحرية والعدل والمساواة والحق، ومن هنا فقد أعلنّا إيماننا بأن الشعب هو مصدر السلطات، وبالتعددية السياسية، وبحق تكوين الأحزاب، وتداول السلطة سلميًا، ونزاهة الانتخابات، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، وحرية الصحافة، ورفضنا تمامًا استخدام العنف والإرهاب سبيلا لتحقيق مآرب سياسية أو غيرها.

– ولقد صدق سلوكُنا قولَنا، فلقد أسهم الأستاذ عمر التلمسانى –رحمه الله– فى إزالة احتقانات طائفية وغير طائفية كثيرة، وقمنا بالتصدى لفكر التكفير والعنف، وحمينا عشرات الآلاف من الشباب من الوقوع فى هذا المنزلق، وأدنّا كل جرائم العنف والاغتيال والإرهاب أيًا كان مصدرها، وطالبنا بدراسة أسبابها وعلاج جميع الأسباب، والسعى لتحقيق مصالحة وطنية، ووقف الاعتقال العشوائى والتعذيب والمحاكمات الصورية، ووجوب الإحالة إلى القضاء الطبيعى واحترام القانون وأحكام القضاء وحقوق الإنسان، وعلاج الفقر والبطالة، وتحقيق التكافل الاجتماعى، ومقاومة الفساد، وأسهمنا فى العمل السياسى والنقابى والاجتماعى، وأقبل الناس علينا يمنحوننا ثقتهم فى النقابات ونوادى أعضاء هيئات التدريس ومجلس الشعب، واتحادات الطلاب. وبدلا من أن تكون المنافسة على تأييد الشعب منافسة شريفة، إذا بالحكومة وغير المنصفين من العلمانيين يشنون علينا حملة لا هوادة فيها؛ بغية إقصائنا عن الشعب وإقصاء الشعب عنا، تمثلت هذه الحملة فيما يلى:

- رفض الاعتراف بنا، ووصفنا بالجماعة المحظورة؛ حتى يتسنى لهم البطش بنا وقتما يريدون، وتحجيم حركتنا ونشاطنا، وحرماننا من حقوقنا كمواطنين مصريين وكفصيل شعبى وسياسى كبير.

- استخدام الكتلة التصويتية للحزب الوطنى -التى يعلم الجميع كيف حصلوا عليها- فى سن تشريعات أو مدها للتضييق علينا وإيقاع الأذى والظلم بنا، كقانون الطوارئ وقانون الأحزاب، ولجنة الأحزاب ومحكمة الأحزاب، وقانون النقابات والصحافة والسلطة القضائية.. وغيرها.

- تأجيل انتخابات المحليات لمدة عامين رغم الإجماع على فساد المجالس المحلية الحالية؛ حتى لا ننافسهم فيها.

- وقف انتخابات النقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات؛ خشية فوزنا فيها.

- تزوير انتخابات الغرف التجارية واتحادات العمال بعد شطب مرشحينا واعتقال آخرين.

- سجن عدد كبير من رجالنا قارب الخمسة والعشرين ألفًا خلال السنوات العشر الماضية، ابتداء من طلبة بالثانوى إلى شيوخ بلغوا الثمانين من العمر، لدرجة أن السجون لم تخلُ من الإخوان ابتداء من سنة ١٩٩٢ حتى الآن.

- تعذيب عدد غير قليل من الإخوان فى مقار أمن الدولة وسقوط أحدهم شهيداً.

- تقديم ما يزيد على مائة وخمسين من قياداتنا لخمس محاكمات أمام القضاء العسكرى والحكم على معظمهم بالسجن من ٣-٥ سنوات دون ذنب أو جريرة.

- تزوير انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فى عدد من الدوائر، واستخدام الرشوة والبلطجة والأمن فى الاعتداء على الناخبين وبعض القضاة إلى حد قتل عدد من المواطنين وإصابة الكثيرين، ورغم ذلك فقد نجح ٨٨ نائبًا من إخواننا، واعترف الدكتور نظيف بإسقاط ٤٠ آخرين بالتزوير.

- استغلال التليفزيون والصحافة المسماة بالقومية فى شن حملات تشويهية وأكاذيب وافتراءات علينا، دون السماح لنا بالرد أو توضيح الحقيقة.

- منع إذاعة جلسات مجلس الشعب فى التليفزيون، مثلما كان يحدث من قبل مع البرلمان السابق؛ بهدف التعتيم الإعلامى على أنشطة وأداء نوابنا الثمانية والثمانين.

- الوقوف وراء منع صدور جريدة (آفاق عربية) التى كنا نكتب وننشر من خلالها، ومصادرة الكتب التى يجدونها فى بيوت الإخوان.

- إغلاق عدد من الشركات والأنشطة التجارية، ومصادرة ما يجدونه فى بيوت الإخوان من أموال عند القبض عليهم.

- تحويل عدد كبير -يبلغ الآلاف- من المدرسين وأئمة المساجد إلى وظائف إدارية.

- منع عدد كبير من الإخوان من السفر للخارج بقرارات إدارية دون الحصول على أحكام قضائية بذلك، بل ضد الأحكام القضائية التى يحصل عليها بعض الممنوعين من السفر.

- ضرب المتظاهرين سلميًا فى الشوارع تأييدًا للقضاة، وسحلهم على الأرض بواسطة فرق الكاراتيه الخاصة بالأمن المركزى، واعتقال البعض الآخر، وكان آخر المفرج عنهم من هذه القضية الدكتورين محمد مرسى وعصام العريان بعد سبعة أشهر قضياها وراء القضبان.

هذا كله يدل على مدى الظلم والاضطهاد الذى نعانيه على يد إخواننا فى الدين والوطن، بل على يد المسئولين عن توفير العدل والأمن والحرية لنا، ورغم ذلك فإننا نتذرع بالصبر والاحتساب، ونفتح عقولنا وصدورنا للحوار، ونمد أيدينا للتعاون؛ حرصًا على الصالح العام ولم نفكر لحظة فى الغضب لأنفسنا.

ثم جاءت حكاية الطلبة، حيث مُنع طلاب الإخوان وغيرهم ممن لا يعرف الأمن انتماءاتهم من الترشح لاتحادات الطلاب، ومَنْ قُبلت أوراق ترشحهم منهم تم شطبه قبل بدء الانتخابات، وبالتالى لم ينجح إلا من حظى برضا الأمن، واضطر الطلاب

الآخرون لإجراء انتخابات موازية لإنشاء اتحاد طلاب حر لا يخضع لإملاءات الإدارة والأمن، وهنا استعانت إحدى الجامعات بالبلطجية المسلحين بالأسلحة البيضاء للعدوان على الطلبة داخل الجامعة، وتحت سمع وبصر الحرس الجامعى الذى وقف يتفرج على العدوان ولم يتدخل، وأصيب عدد من طلاب الإخوان وحُملوا إلى المستشفيات، وتم تحويل عدد من طلاب الاتحاد الحر إلى مجالس تأديب وفُصل بعضهم من الدراسة لمدة شهر، الأمر الذى استثار حفيظة زملائهم فاعتصموا احتجاجًا على هذا الفصل، وأثناء الاعتصام جرى العرض الذى تحدثنا عنه فى صدر هذا البيان والذى استنكرناه واعتذر الطلاب عنه، فهل هذا يستحق كل هذا الضجيج والتحريض والافتراءات، أم أن وراء هذا الدخان الأسود الكثيف أمرًا بُيِّتَ بليل؟ هذا ما ستسفر عنه الأيام.

أما نحن فسنظل نقتدى برسولنا ﷺ الذى أوذى أشد الإيذاء فصبر صبرًا جميلا وهو يدعو لقومه، وسنستجيب لإمامنا الراحل حسن البنا فى قوله: كونوا كالشجر يرميه الناس بالحجر ويرميهم بالثمر، ونردد معه قوله: «ونحب كذلك أن يعلم قومنا أنهم أحب إلينا من أنفسنا وأنه حبيب إلى هذه النفوس أن تذهب فداء لعزتهم إن كان فيها الفداء، وأن تُزهق ثمنًا لمجدهم وكرامتهم ودينهم وآمالهم إن كان فيها الغناء، فنحن نعمل للناس فى سبيل الله أكثر مما نعمل لأنفسنا، فنحن لكم لا لغيركم أيها الأحباب ولن نكون عليكم يومًا من الأيام ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢، ٣]» أ. هـ.

وعلى الرغم مما كان يفعله بطانة السوء وسحرة المخلوع، إلا أن الشعب المصرى -بفطرته السليمة وتدينه المعهود- لم يسمع لهذا الهراء، بل أقبل على الإخوان يؤيدهم بيده وقلبه ولسانه، وهذا ما أثار غضب الفاسدين، ودعاهم إلى انتهاك القوانين والأعراف؛ للكيد لتلك الجماعة التى فوجئوا بقدرتها الهائلة على الصمود.. والتى كانت تزداد قوة ورسوخًا يومًا بعد يوم.

● الإخوان يمدون أيديهم.. ومبارك يردها!!

الباحث فى علاقة الرئيس المخلوع بالإخوان، يصدمه مقدار عداوته للجماعة وحنقه على كل منتمٍ لها، بدون داعٍ، فكان مثل حيى بن أخطب، الذى أنكر الحق وقال لأخيه -عندما سأله ماذا هو فاعل مع النبى ﷺ-: «معاداته ما حييت».

فحتى آخر يوم له فى الحكم، لم يلن، وظل جباراً عنيداً، مستبعداً الجماعة من حساباته، كبراً وغروراً، حتى سقط سقوط الأذلاء، فلم يجد له من دون الله وليًا ولا نصيرًا؛ ذلك لأنه باع وطنه فى سبيل مجده الشخصى، وزرع الفتنة فى بلد بكامله من أجل نزواته وطيشه. . وعلى الرغم من كل هذا تجلّى أدب الإخوان فى أروع صوره فلم يشمتوا فيه، ولم ينبسوا -يوم خلعه- ببنت شفة عما وقع عليهم من هذا المستبد الطاغية، لكن أصدروا البيان تلو البيان لتقديم رؤاهم وتصوراتهم حول إنقاذ البلاد وصيانة العباد. .

لقد نصح الإخوان له كثيرًا، وأوصوه بالبلاد خيرًا، وطالبوه -فى أكثر من مناسبة- بفتح حوار معهم من أجل مصلحة مصر، لا بصفتهم إخوانًا مسلمين، لكن بصفتهم مواطنين مصريين، لهم الحق فى مقابلة رئيس دولتهم وعرض وجهات نظرهم عليه. .

اسمعوا منا.. ولا تسمعوا عنا:

- لقد طلبت الجماعة (فى سبتمبر ٢٠٠٤م) مقابلة الرئيس، ووجهت إليه دعوة رسمية لهذا الخصوص، وكان هذا ردًا على مقابلته لثمانية أحزاب من المعارضة فى (١ من سبتمبر ٢٠٠٤م) دون دعوة الإخوان. . ولم تكن تلك هى المرة الأولى التى تطلب فيها الجماعة مقابلة الرئيس، بل سبقتها مرات، وكان شعار الإخوان فى كل مرة: «اسمعوا منا ولا تسمعوا عنا». .

- وفى إحدى المرات أجرت الجماعة مباحثات مع مسئول كبير حول رؤية الإخوان لجميع القضايا المطروحة حول الإصلاح، وجميع القضايا القومية الأخرى المطروحة على الساحة، وانتظروا إتمام مقابلة الرئيس. . لكنها لم تتم!!

وحرصًا منهم على التعاون من أجل مصلحة البلاد، سعى الإخوان إلى طلب لقاء قادة الحزب الحاكم، وتطمينهم وتطمين الرئيس، إلى أن الجماعة لا تسعى إلى تقديم

نفسها بديلا للحكم، وقد حذرت الجماعة من الدور الأمريكى الساعى إلى إفساد العلاقة بين الحزب الحاكم من ناحية والإخوان من ناحية أخرى، وهذا ما دعا الجماعة إلى رفض أى حوارات أو لقاءات مع الإدارة الأمريكية، مؤكدين أنهم لن يسمحوا لأى طرف خارجى بأن يلعب على وتر أن الإخوان قوة سياسية مضطهدة.

• رئيس أبوابه جميعها مغلقة!!

وفى كل مناسبة، سياسية وغير سياسية، كان الإخوان يعلنون ترحيبهم بأى حوار، بل سعوا سعيًا لدفع النظام إلى هذا الأمر، فوسَّطوا لذلك السياسيين، والأصدقاء الشخصيين للرئيس، والعاملين معه ضمن جهازه الإدارى.. لكن المنافذ كلها كانت مسدودة، والأبواب جميعًا كانت مغلقة، بل جاء وقت -فى آخر سنوات النظام- كان من يتوسط لهذا العمل يوضع على قائمة المشبوهين، الساعين لتسلق الإخوان إلى السلطة واختطافهم لسدّة الحكم من يد الابن العزيز (جمال)!!

كان الإخوان قد استبشروا خيرًا فى سنوات مبارك الأولى، وبنوا لذلك الآمال، وتوسَّعوا فى الطموحات والخيال، وحتى مطلع التسعينيات -على الرغم مما كان يجرى فى حق الإخوان- حيث كان يمكن أن يكون نظام مبارك والإخوان دعامتين أساسيتين للنهوض بالبلد، ولمّ الشمل، والسعى نحو الإصلاح، وتصريحات مبارك نفسها تؤكد ذلك، فقد سُئل يومًا (عام ١٩٩٣م) عن الإخوان فقال: «إنها حركة إسلامية مصرية، تفضل النضال السياسى على العنف؛ وقد دخلت هذه الحركة بعض المؤسسات الاجتماعية، واستطاعوا النجاح فى انتخابات النقابات المهنية مثل الأطباء والمهندسين والمحامين»[1].

• رجل لا قلب له!!

والإخوان من جانبهم استغلوا كل الأسباب التى يمكن أن توصلهم إلى (الرئيس)، وكل المناسبات (الإنسانية) التى ترقق قلبه!!.. لكنه لم يستجب..

---

(١) انظر: تصريح مبارك لجريدة «لوموند» الفرنسية، أثناء زيارته لفرنسا عام ١٩٩٣م - جريدة الأهرام فى ١/ ١١/ ١٩٩٣م.

- فى ٢٧ من يونية ١٩٩٥م، استنكر الإخوان المحاولة التى استهدفت اغتيال الرئيس والوفد المرافق له، فى أديس أبابا، يوم ٢٦ من يونية ١٩٩٥م والتى باءت بالفشل.

- وفى ٦ من سبتمبر ١٩٩٩م، استنكروا محاولة الاعتداء عليه أثناء زيارته لمدينة بورسعيد، وأرسل المرشد العام برقية تهنئة على نجاته.

- وفى ٢٠ من يونية ٢٠٠٤م، أعرب المرشد العام للجماعة محمد مهدى عاكف عن تأثره بما ألمّ (بالسيد الرئيس) من وعكة صحية سافر على أثرها إلى ألمانيا لإجراء عملية جراحية للانزلاق الغضروفى. وقال عاكف فى تصريح صحفى: «إننا فوجئنا -كما فوجئ الشعب المصرى- بخبر الإعلان عن سفر الرئيس مبارك -عافاه الله- إلى ألمانيا لإجراء عملية جراحية للانزلاق الغضروفى الذى أصاب سيادته». وأضاف عاكف: «وإننا إذ نعبر عن تأثرنا لما ألمّ بالسيد الرئيس، لنرجو الله سبحانه وتعالى أن يتم عليه نعمة الصحة والعافية، وأن يعيده إلى مصر فى أقرب وقت، غانمًا سالمًا، وأن يهيئ له ولمصرنا العزيزة السلامة من كل سوء»[1].

- وفى يوم ٨ من يوليو ٢٠٠٤م بعث المرشد العام محمد مهدى عاكف برسالة تهنئة إلى مبارك بمناسبة عودته سالمًا، جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فنحمد الله الذى منّ على سيادتكم بالصحة والعافية وأعادكم إلى مصر سالمًا؛ لتباشروا مهامكم ومسئولياتكم، خاصة فى هذا الوقت الدقيق والحرج من تاريخ مصر والأمة العربية والإسلامية، وإنا لنرجو الله تعالى أن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد والعباد، سائلين المولى أن يعز بكم الإسلام وأن تتبوأ مصر مكانتها بين الأمم، وأن يكون لها دورها المأمول والمنتظر والرائد فى خدمة قضايا الأمة.. مع خالص تمنياتنا لسيادتكم بموفور الصحة والسعادة.

- كما بعث نائبه (د. محمد السيد حبيب) رسالة مماثلة فى اليوم ذاته، جاء فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحية من عند الله مباركة طيبة،

---

(١) انظر: موقع «إخوان أون لاين» الإلكترونى فى ٢٠ من يونية ٢٠٠٤م.

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعدُ فالحمد لله الذى أنعم على سيادتكم بالشفاء وأعادكم إلى مصر الطيبة وشعبها الكريم وأنتم فى تمام الصحة والعافية، نسأل الله العلى القدير أن يهيئ لكم ولمصر الأمن والطمأنينة والسلام، وأن ينفع بكم الإسلام، وأن يُجرى الخير على أيديكم ويوفقكم إلى ما فيه رضاه، وأن يسدد على طريق الحق أقدامكم، إنه نعم المولى ونعم النصير.. وتقبلوا سيادتكم وافر التحية وعظيم التقدير وفائق الاحترام».

- وفى ١٢ من مايو ٢٠٠٤م، وفى حوار المرشد العام لموقع (إخوان أون لاين) أكد محمد مهدى عاكف: «أن على الجميع ألا يخرج على الضوابط المتعارف عليها، وأن يلتزم الجميع بأدب الحوار والخلاف، وما قاله بعض المتحدثين فى حق السيد رئيس الجمهورية فى بعض المؤتمرات هو أمر أرفضه وأدينه، فالسيد رئيس الجمهورية هو رمز هذا البلد، وعلينا أن نحافظ عليه مهما كان اختلافنا معه».. وكان قادة بعض القوى السياسية قد نالوا الرئيس بالسب والشتم فى هتافاتهم أثناء إحدى الفعاليات.

- وفى ١٩ من مايو ٢٠٠٩م، شارك وفد من الإخوان والكتلة البرلمانية للجماعة فى تشييع جنازة حفيد الرئيس، وفى واجب العزاء. وقد سُئلوا فى ذلك فأكدوا أن الخلافات السياسية وتجاوزات النظام مع الجماعة لا تمنع قيامها بأداء الواجبات الإنسانية.

● الإخوان يرفضون اللجوء للقضاء الدولى:

وفى هذا السياق، وحرصًا على سمعة مصر، وتغليبًا لمصالح الوطن على مصالح الجماعة وأعضائها، رفض الإخوان اللجوء للقضاء الدولى لمقاضاة النظام؛ ردًا على حملات القمع التى يتعرضون لها، ومنع قياداتهم من السفر للخارج.. وقد كشف عبد المنعم عبد المقصود (محامى الجماعة) فى حوار لموقع (المصريون) الإلكترونى[1] أن عددًا من المنظمات الحقوقية الدولية نصحت الإخوان ومجموعة الـ ٢٩ الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية باللجوء للقضاء الدولى، لكن الجماعة رفضت الاستجابة لذلك، رغم أن النظام اتخذ إجراءاتٍ قاسية بحق الجماعة وقياداتها، تمثلت

(١) فى ١٢ من مايو ٢٠٠٩م.

في: اعتقال نائب المرشد وقيادات أخرى، مصادرة أموالهم، إغلاق أكثر من ٧٠ شركة تابعة للإخوان. وعزا عبد المقصود رفض الإخوان اللجوء إلى القضاء الدولي إلى أنهم يرفضون إلحاق أي أذى أو ضرر بمصالح مصر؛ وحتى لا يتم توقيع أي عقوبات يتضرر منها الشعب المصري وليس النظام الحاكم.

• الحق أحق أن يُتَّبع:

وعلى الرغم من المحاولات الإخوانية الدءوب لكبح عنف النظام؛ بمحاولات التقرب منه، وعدم استفزازه، وخلق الفرص لدفعه إلى تغليب جانب المنطق والعقل في تعامله مع الجماعة، باعتبار أن الخاسر الأول هم أبناء مصر ومواطنوها.. فإن هذا لم يمنع الإخوان -من جانب آخر- من الجهر بالحق أمام هذا الجبروت، وهز أركانه، والنصيحة له بأمانة، دون تردد أو تلُّون، فإن الحق أحق أن يتبع، وهذا دين الجماعة وديدنها، الذي جعلها عصيّة على الطغاة، راسية كالجبال الشُمِّ في وجوه الظالمين، منذ نشأتها حتى الآن..

- لقد قاد الإخوان حركات الإصلاح وفعاليات التغيير، ودفعوا ضريبة ذلك، ومنذ العام ٢٠٠٥م حتى سقوط النظام، وقدموا الكثير من حرياتهم ودمائهم، وقالوا بملء فيهم: (لا لمبارك) بعدما لاح في الأفق رغبته المجنونة في عدم مغادرته وعائلته منصب الرئاسة، وبعد تفاقم الأوضاع وتسارع الأحداث نحو تنفيذ خطة التوريث، وما استتبع ذلك من عدم استقرار البلد.. لقد وُجد من الإخوان من يقول له: (اتق الله)، رافضين حكمه المستبد وتفكيره الأحادي.. بل في اللحظات العصيبة التي ظهر فيها جنون هذا النظام ودمويته، أعلن الإخوان استمرارهم في النضال، مهما تكن التضحيات..

- وفي ٢١ من أغسطس ٢٠٠٥م، أصدرت الجماعة بيانًا بشأن موقفها من الانتخابات الرئاسية، مؤكدة أن هذه الانتخابات تأتي بعد التعديل الشائك للمادة (٧٦)، فضلا عن الاستفتاء الفاضح، وإصدار عدد من القوانين لتضاف إلى القوانين التي تكرّس الاستبداد وتعطل مسيرة الإصلاح والتنمية.. وقد جاء في نهاية البيان: «وعلى

الإخوان جميعًا أن يعلموا أننا لا يمكن أن نؤيد ظالمًا أو نتعاون مع فاسد أو مستبد».
وأضاف البيان: «إننا قوم عمليون وإيجابيون، ومن فضل الله علينا أن وفقنا للتضحية من أجل دعوتنا، والحق الذى من أجله نعمل بكل غال وثمين، ولذلك فإن مشاركتنا فى هذه الانتخابات هى مسئولية وأمانة أمام الله، ووثيقة أمام التاريخ والأجيال، فلنحرص على أن نؤديها بحقها كما يحب ربنا ويرضى».

• لا لمبارك لاستبداده وفشله:

- فى ١ من سبتمبر ٢٠٠٥م: المرشد العام محمد مهدى عاكف يؤكد فى حوار لصحيفة (لوس أنجلوس تايمز) الأمريكية وللتليفزيون القطرى أن الإخوان لن يعطوا أصواتهم للرئيس مبارك فى الانتخابات الرئاسية المقبلة التى سوف تجرى فى السابع من هذا الشهر. وأضاف عاكف أن مبارك ظل فى السلطة نحو ٢٤ عامًا ولم يقدم شيئًا رغم امتلاكه الصلاحيات والسلطة التى بموجبها يستطيع أن يحقق الإصلاح الذى تبغيه جموع الشعب.. مؤكدًا أنه كان بإمكانه الاستجابة لمطالب الشعب والقوى السياسية وإلغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ عام ١٩٨١م، كما كان بمقدوره إطلاق الحريات العامة والإفراج عن المسجونين السياسيين، لكنه لم يفعل. واستطرد: حتى الإنجازات التى حققها مبارك فى مجال البنية التحتية تم تنفيذها من أموال الديون التى بلغت ١٨٠ مليار دولار دينًا داخليًا ونحو ٥٠ مليار دولار دينًا خارجيًا.

- وفى ١٨ من يونية ٢٠٠٦م: المرشد العام محمد مهدى عاكف يؤكد -فى حوار مع طلاب أكاديمية أخبار اليوم- أنه إذا قُدِّر له مقابلة مبارك سوف يقول له: «اتق الله» وسوف يطالبه بإلغاء جميع القوانين سيئة السمعة. مشيرًا فى هذا الصدد إلى أنه سبق أن طلب مقابلة الرئيس مبارك، ولم يرد على طلبه. وأضاف عاكف: إننا نعيش فى ظل نظام استبدادى أحادى التفكير لا يقبل شريكًا آخر، مما تسبب فى أن يعانى الشعب الويلات. وجدد المرشد العام رفض الإخوان للحكم الاستبدادى، ومحاولة تمرير تولى جمال من بعد والده، مؤكدًا أن مصر ليست تركة لأحد يورثها لأبنائه.

- وفى ٢١ من مارس ٢٠٠٧م: قرر الإخوان مقاطعة الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقرر له يوم الاثنين ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧م، وقد أشارت الجماعة إلى أن كل الاستفتاءات السابقة تم تزويرها، وبالتالى فليس هناك معنى للمشاركة فى الاستفتاء المقبل؛ لأن التعديلات التى سيتم الاستفتاء عليها تعتبر إملاءات من طرف واحد فقط هو النظام الحاكم. وكانت الكتلة البرلمانية للإخوان قد قاطعت جلسات البرلمان التى تمت فيها مناقشة التعديلات. جدير بالذكر أن الاستفتاء جرى على ٣٤ مادة من الدستور؛ بهدف توريث الحكم، وتقنين تزوير الانتخابات، وإتاحة الفرصة للنظام الحاكم فى ملاحقة الإسلاميين، خصوصاً الإخوان المسلمين.

●●●

ثلاثون عامًا من الملاحقة والاضطهاد

لم تخلُ سجون ومعتقلات مبارك -يومًا- من أعضاء جماعة الإخوان، منذ مطلع التسعينيات حتى رحيله (فى ١١ من فبراير ٢٠١١م)، وقد تنحى وفى بطن سجون مصر المختلفة عشرات الإخوان المعتقلين، من بينهم سبعة أعضاء فى مكتب الإرشاد، تم توقيفهم مع سبعة وعشرين آخرين من قيادات ورموز الجماعة فجر جمعة الغضب (٢٨من يناير ٢٠١١م)[١].

وقد اعتاد النظام البائد على إبقاء عدد معين من أفراد الجماعة داخل سجونه، يزيد وينقص حسب تطورات الأحداث، حتى إذا خرجت مجموعة استبدل بها مجموعة غيرها؛ ليبقى العدد المتفق عليه -أمنيًا وسياسيًا- ثابتًا، فى رسالة واضحة للإخوان مفادها أنهم سيظلون هكذا فى دائرة الشبهات حتى ينفضُّوا من حول قادتهم، ويتخلوا عن مبادئهم. . وقد كانت رسالة غاية فى الغباء وانعدام المنطق، إذ لم تزد هذه التصرفات الرعناء، الإخوان إلا حبًا فى دعوتهم، والتفافًا حول قادتهم . . وإن زيادة أعدادهم وعلو كعبهم -خصوصًا فى السنوات الأخيرة- يشهدان بذلك.

استخدم النظام كل الطرق القمعية لتصفية الجماعة، لكنه فوجئ بقدرتها الهائلة على الصمود، فلم تعد تجدى معها الاعتقالات ولا المصادرات ولا المحاكمات العسكرية، كما لم تجد معها السجون ولا التضييق الأمنى الرهيب. . بل أدى كل هذا إلى عكس ما أراد النظامَ، فقد تنامى وجود الجماعة، وقويت شوكتها. . وفى ظل هذا الجو الخانق استطاعت بالجهاد السلمى الدستورى أن تشارك فى نشاطات المجتمع المدنى، وأن تحصل على غالبية مقاعد النقابات ونوادى التدريس بالجامعات، والفوز بالاتحادات الطلابية، فضلا عن حصولها على عدد من مقاعد البرلمان لم يستطع حزب من الأحزاب السياسية الحصول على نصفها، خصوصًا ما حصدته فى انتخابات ٢٠٠٥م.

(١) وهم من حررهم الأهالى ظهر يوم ٣٠ من يناير من سجن وادى النطرون بعد هروب الأمن وإغلاق العنابر والزنازين على السجناء، حيث قام أكثر من ١٠٠ شخص بتكسير باب العنبر الذى احتُجزوا فيه؛ لإنقاذهم من الحريق الذى شبّ داخل السجن.

• سيناريو القبض على الإخوان:

وكان هناك «سيناريو» يكاد يكون واحدًا عند القبض على أحد الإخوان . .

- ففى ساعة متأخرة من الليل يُفاجأ الأخ بطرقات عنيفة على باب بيته، يقوم على إثرها مفزوعًا، فيفاجأ بأعداد هائلة من قوات مكافحة الإرهاب، وقد حملت أسلحتها (الأوتوماتيكية) فى وضع استعداد لإطلاق النار مع أى مقاومة (فى أحيان كثيرة قبل أن يصل الأخ إلى باب بيته ليفتحه لذلك الطارق المزعج، تكون تلك القوات قد كسرت الباب، وفاجأت الأخ وهو مازال فى غرفة نومه)[1] . . والهدف من هذا المشهد الإرهابى، هو -بالطبع- توصيل رسالة لجيران الأخ، الذين يكونون قد فزعوا من نومهم؛ فحوى هذه الرسالة : أن هذا الرجل -وإن كان ذا مكانة- إرهابى ومجرم لا يستحق التعاطف، ومَن الأولى بهؤلاء الجيران أن يبتعدوا عنه، وألا يثقوا فيه، وألا يسمحوا لأولادهم بمصاحبة أولاده.

- بمجرد دخول تلك القوات منزل الأخ، يحطمون أثاثه بصورة انتقامية واضحة[2] . . ويلجئون -فى أحيان كثيرة- إلى بث الرعب فى نفوس الأطفال والنساء؛ بإهدار كرامة المعتقل أمام أهل بيته وأبنائه؛ إما بالتعدى عليه، أو التعدى على أهله، أو حبسه فى حجرة من الحجرات[3]، أو تقييده، أو السخرية منه.

- سرقة ما خفَّ حمله وغلا ثمنه[4] . . ولا تخلو قضية من قضايا الإخوان من أموال تم نهبها، وما يُسجل فى محاضر الضبط يكون أقل بكثير مما تم نهبه.

(١) كما حدث مع أسرة المهندس (م. ق) فى ٢٣ من مارس ٢٠١٠م، ولم يكن قد مضى على زواجه شهر واحد، حيث استيقظ وزوجته فجر ذلك اليوم على صراخ وجلبة فى حجرة نومهما وقد ظنا -فى البداية- أن هذا كابوس لكنهما صُدما وأخذهما الفزع بعدما تبين أن هؤلاء (العفاريت) -حسب تعبير الزوجة وقتها- من أفراد أمن الدولة، جاءوا للقبض على زوجها . . وكان عددهم يربو على الـ١٥ فردًا.

(٢) قلما نجا بيت من البيوت التى تم اقتحامها من هذه الهمجية والرعونة.

(٣) حدث هذا فى الجيزة مطلع عام ٢٠٠٦م؛ إذ قام ضابط (شهم) باحتجاز الزوج داخل إحدى الحجرات، والتحقيق مع الزوجة فى حجرة أخرى، لمدة ساعة كاملة، ثم اصطحاب الزوجة، الساعة الثالثة فجرًا، وإطلاق سراحها فى منتصف الطريق المهجور وسط الأراضى الزراعية وبعيدًا عن بيتها بخمسة كيلو مترات؛ لتعود إلى بيتها تلعن شيئًا اسمه الرجولة.

(٤) أحد إخوان القليوبية (م. ر) دخل إحدى حجرات بيته الواسع أثناء عملية القبض عليه، فوجد مخبرين =

- الانتقام من المعتقل بأى وسيلة، فإن كان أستاذاً جامعيًا سرقوا أبحاثه الخاصة أو الأبحاث التى يشرف عليها[1]، وإن كان طبيبًا سرقوا ملفات مرضاه[2]. . وهكذا.
- يُقتاد المعتقل بعد ذلك إما إلى أحد أقسام أو مراكز الشرطة؛ ليتعرض لإهانات وانتهاكات عديدة، أو يقتاد إلى أحد مقار أمن الدولة؛ ليصبّ عليه العذاب صبًا من بشر ليسوا بالبشر.
- وفى كلتا الحالتين، فإن المعتقل لا يعرف مصيره، فمنهم من يفرج عنه بعد أيام وقد نال (طريحة) من الضرب والصعق، ومنهم من تُلفق له القضايا، ويحال بالتالى إلى المحاكمة، ويظل فى الحبس الاحتياطى إلى أن يحين موعد محاكمته، فيحكم عليه بالسجن لسنوات. . ومن الطرائف فى هذا الموقف أن بعضهم قيل له (تعال معنا لمدة خمس دقائق). . فبقى فى السجن عشرين سنة.

● الاستدعاء أمرٌ من الاعتقال!!

استطاع مبارك فى أقل من عشر سنوات من بداية حكمه، تكوين جيش من الجلادين الساديين، منزوعى الرحمة، قساة القلوب. . من مرتزقة أمن الدولة. . هؤلاء الطغاة لا يعرفون شيئًا عن الإنسانية، ولا يفرقون بين الحيوان والإنسان. . صنعهم المخلوع التعس على عينه، ولقنهم دروس العنف والإرهاب، ونزع الدين والضمير من قلوبهم، وقام بتسفيرهم إلى بلاد اليهود وأعداء الإسلام كى يتلقوا دروسًا فى حرب الأخلاق والقيم، وتجفيف منابع الدين، وهيأ لهم المكانة والسلطان، وأخضع لهم

= اثنين يتشاجران على لعبة من لعب أطفاله. وزوجة من زوجات الإخوان ضبطت مخبراً يسرق محفظة نقودها وبها (مصروف البيت)!!. وفى ١٩ من مارس ٢٠١٠م تمت سرقة ١٣٠٠ دولار، ٤ آلاف جنيه مصرى، ٢ قلادة ذهبية، أثناء القبض على الأخ (ع . ز) من الشرقية، وقد حرر محضراً بذلك، مع العلم أن الأموال تخص شقيقه المسافر، أرسلها إليه لبناء منزل جديد. وفى المحاكمة العسكرية الأخيرة، قدم المحامى سيد السبكى عضو هيئة الدفاع طلبًا للمحكمة بالتحقيق فى الأحراز التى تم ضبطها وتتألف من ١١٥ ألف ريال سعودى، ٦٠٠ دولار، ١٢٠٠ يورو، ١٣٠ ألف جنيه سودانى- مشيراً إلى أنه لم يُعرض منها سوى ٦٠ ألف جنيه سودانى، على أنها أحراز الدكتور عبد الرحمن سعودى أحد المتهمين فى القضية.

(١) كما حدث مع الدكتور رشاد البيومى، عضو مكتب الإرشاد، وأستاذ الجيولوجيا بعلوم القاهرة.

(٢) كما حدث مع الدكتور أحمد سليم، أستاذ الأورام بقصر العينى.

الجميع، فكان ضابطًا صغيرًا في الجهاز برتبة ملازم أول يتصل برئيس جامعة أو بوزير، يأمره وينهاه، والآخر ليس عليه سوى الطاعة والتنفيذ.

وكان هؤلاء المساخيط، مكلفين بالكيد للإخوان، والترصد للجماعة وملاحقة أعضائها، وقد أدوا الدور الشيطاني وزيادة، فما من وسيلة لقمع الجماعة إلا ارتكبوها، وما فاتت ساعة من ليل أو نهار إلا وهم يستدعون أخًا، أو يعتقلون آخر، أو يعذبون ثالثًا، أو يلفقون تهمة لرابع. . إلخ.

وكانت سمعتهم عند الإخوان كسمعة إبليس عند أهل الإيمان، فكان الإخوان يستعيذون بالله منهم؛ لشدة قسوتهم وغبائهم؛ ولعدائهم للصالحين. . فكان سماع الأخ لكلمة (استدعاء) لمقابلة أحدهم -وهم يحملون عادة أسماء حركية- في مقر من مقاراتهم، يمثل تعذيبًا في حد ذاته، ففي هذا اللقاء غير المرغوب فيه والذي يتم -غالبًا- بغرض استيفاء المعلومايت، أو التعرف على وجهات نظر الجماعة في حدث من الأحداث أو قضية من القضايا، أو محاولة منع تحرك إخوان منطقة من المناطق من تنفيذ نشاط ما -يكون الأخ قلقًا مضطربًا، دائم الذكر والدعاء؛ لعلمه أنه على موعد مع (قلة الأدب) والتطاول، وربما التعذيب الشديد.

• أنت الآن في مقر أمن الدولة:

كانوا في غالبية هذه المقار يضعون الإخوة الذين يتم استدعاؤهم في حجرة انتظار كبيرة، بطريقة غير آدمية، ويعيِّنون عليهم جنودًا سود الوجوه، أغبياء، يمنعونهم الكلام أو الحركة، أو قضاء الحاجة أو الصلاة، ومن فعل غير ذلك لقي من الإهانات الألوان والأشكال، دون نظر إلى شكل أو سن أو منصب. . وفي الغالب يستمر هذا الانتظار لساعات؛ لضمان تعذيب الذي تم استدعاؤه -نفسيًا- قبل عرضه على الضابط المختص. . وفي جميع الأحوال فإنه لا يستطيع أن ينصرف، أو حتى يهمس لطلب الراحة أو التأجيل.

وفي أحيان كثيرة كان يقع العذاب على كل المنتظرين، فتجد من يظهر فجأة من هؤلاء الجنود الشائهين، ليأمر الجالسين بالوقوف ورفع أيديهم لأعلى، أو الجلوس على

هيئة القرفصاء، أو الاستعداد لعصب أعينهم بقطعة من الملابس التى يرتدونها، أو يُسمعونهم أصواتًا عالية مزعجة، أو يسلطون عليهم أنوارًا مبهرة. وفى أحيان أخرى كان المنتظرون يفاجَئون بمن يضربهم على أقفيتهم بشدة من الخلف، أو يبصق على رءوسهم، أو يسبهم سبًا فظيعًا دون سبب.. وهكذا.

وقبل أن يدخل الأخ على الضابط يكونون قد وضعوا عصابة على عينيه، فلا يعرف مَنْ حوله ولا ما حوله، وربما حقق معه اثنان أو ثلاثة فلا يعرف من هم ولا كيف يجلسون.. أما الحوار بين الطرفين فهو غير متكافئ بالمرة، فالضابط يسأل والأخ يرد، والضابط يشتم وعلى الأخ السكوت وإلا تعرض لما هو أقسى من الشتم، وتماديًا فى إذلال الأخ يعرض عليه الضابط (التعاون) مع الجهاز، أى يكون عميلا لأمن الدولة، وهذا أمر غاية فى القسوة على من يعرفون مجتمع الإخوان، فهذا الطلب -تحديدًا- يُفقد الأخ الثقة فى نفسه؛ إذ يقول: لولا أنهم وجدونى دون المستوى من الثبات والتحمل لما عرضوا علىَّ أن أكون جاسوسًا على إخوانى..

• استفزازات ومساومات وتجريح:

ولا تخلو هذه اللقاءات من استفزازات، وتشكيك فى الجماعة وقادتها، كما لا تخلو من مساومات، وتهديدات، وفى أحيان أخرى ضرب وتطاول.. وكم وقعت حوادث جراء عدم رضاء بعض الإخوان عن طريقة الحوار، فكانت مصائرهم كارثية، فمنهم من اعتُقل من فوره ومورست ضده شتى صنوف العذاب، ومنهم من تم تهديده بشلِّ تجارته وحرمانه الحرية.. وقد كان، ومنهم من صار -بسبب موقفه هذا ورفضه تطاول هؤلاء الأقزام- ضيفًا دائمًا على مقار أمن الدولة وسجون المحروسة.

كان عموم الإخوان لا يخشون السجون، قدر ما يخشون تلك المقار الشيطانية، التى تحكمها فئة من أحط البشر، ممن لا يتورعون عن فعل أى شىء مقابل إرضاء أسيادهم الذين حكموا مصر، فأذلوا أهلها وسرقوا خيرها، وتركوها خرابًا يبابًا ينعق فى أعاليها البوم والغربان.

• التعذيب حق لكل (إخوانى)!!

دأبت عصابة مبارك، من ضباط أمن الدولة ومعاونيهم، على تعذيب الإخوان منذ وقت مبكر . . فمنذ منتصف الثمانينيات وأفراد الجماعة تحت مقصلة التعذيب، وقد زادت حالات الإهانة وانتهاك آدمية الموقوفين منذ انتخابات عام ١٩٨٧م التى تم أثناءها اعتقال الآلاف من أعضاء الجماعة، عوملوا وقتها معاملة غير آدمية، وجرت على كثير منهم عمليات ضرب وصعق بالكهرباء، وتعليق من الأيدى والأرجل . . وغيرها.

وقد داوم النظام على هذه الطريقة مع الإخوان، فقبيل الانتخابات العامة أو الأحداث السياسية المهمة، يقوم باعتقال أعضاء الجماعة، ويمارس عليهم عمليات التعذيب، كوسيلة ضغط للحصول على معلومات من ناحية، أو لصرف العضو عن الجماعة من ناحية ثانية.

وفى الفترة: (١٩٨٧-١٩٩٧م) كان طلاب الجماعة هم أكثر الإخوان تعذيبًا؛ للسببين اللذين ذكرناهما؛ فإن الطالب صغير السن غير الخبير بمبادئ الإخوان قد يصرفه هذا التعذيب عن صف الجماعة، بل عن الدعوة عمومًا، وتسجل تلك السنوات المبكرة حالات تعذيب بشعة للطلاب، خصوصًا أثناء الفصول الدراسية.

وقد لاحظنا أن الأربعة عشر عامًا الأخيرة (١٩٩٧- ٢٠١١م) من حكم مبارك، هى التى زادت فيها حالات التعذيب، وتخطت الطلاب إلى عموم الإخوان، بل طالت قادة من الجماعة، ما كان أحد يتصور -فيما سبق- أن يتعرضوا لتلك الانتهاكات. . كما لاحظنا أن هذا العمل غير الإنسانى صار دوريًا، أى بشكل منتظم ومرتب، فكأن الحالات تسلم بعضها بعضًا، كما لاحظنا أنها كانت ممنهجة، فالأدوات والأساليب واحدة، حتى المبررات التى كان يسوقها الجلادون لأفعالهم الشنيعة، واحدة. . وهذا كله يؤكد أن هذا التعذيب كان سياسة دولة، ورغبة نظام، ولم يكن من سلوك ضابط بعينه أو شخص تغلبه قسوته فيستخدمها ضد الإخوان. .

• ٤٥ وسيلة تعذيب خلال ٦٠ يومًا!!

وننشر فيما يلى مختصرًا لحوار أجراه موقع (إخوان أون لاين) مع أحد إخوان القليوبية (نصر السيد حسن نصر)، يجسّد عنصرية ضباط الجهاز المنحل،

ومحاولاتهم تصفية الجماعة وتعجيز أعضائها . . لقد تم اعتقاله وهو أحد قيادات الجماعة بمحافظته أول أبريل ٢٠١٠م، قبل انتخابات الشورى. كانت قوة من مباحث أمن الدولة قد توجهت إلى بيته للقبض عليه، ولما لم يجدوه قاموا بتفتيش البيت للبحث عنه، وطلبوا من أسرته أن يخطروه بالذهاب إلى مقر أمن الدولة ببنها، وفور ذهابه تم احتجازه، ولم يعلم أحد مكان احتجازه حتى خروجه بعد ستين يومًا من الاعتقال. . يقول نصر:

اعتُقلت مرتين قبل ذلك، المرة الأولى كانت سنة ١٩٩٥م، وتم احتجازنا فى سجن الأبعدية بدمنهور، وهو من السجون شديدة السوء، فهو مكون من طابقين أحدهما فوق الأرض والآخر تحت الأرض، وقد استقبلونا فيه باحتفال عبارة عن ضرب وتلطيش وخلع للملابس والبقاء بالملابس الداخلية، وحلق الشعر. كنا ٢٦ فردًا فى زنزانة ضيقة لا يوجد بها أى مقومات للحياة سوى بطانية واحدة نفترش نصفها ونتغطى بالنصف بالآخر، ومكثت فيه شهرًا كاملا. والمرة الثانية كانت سنة ٢٠٠٠م؛ حيث اقتحمت قوات الأمن بيتى قُبَيْل الفجر، وظللت معتقلا ٣ أشهر فى سجن مزرعة طره فى زنزانة كبيرة ٢٥م طول فى ٥م عرض بها حمام أو اثنان. وكانت الزنزانة تُغلق علينا ٢٤ ساعة وتُفتح لنا ساعة واحدة للتريض. وفى عام ٢٠٠٥م دهمت قوات الأمن منزلى ولم أكن متواجدًا فيه وقتها.

- ....؟

- هذه المرة كانت أسوأ مرة اعتُقلت فيها.

- ....؟

- كنت خارج البيت وفوجئت باتصال من أولادى ليخبرونى بأن الأمن اقتحم البيت، للبحث عنى، ولم يجدوا شيئًا يأخذونه سوى جهاز الكمبيوتر الخاص بالأولاد فأخذوه وقلبوا البيت رأسًا على عقب وعاثوا فيه تفتيشًا وفسادًا، وبعد ٤ أيام أرسلوا لى أحد مخبرى أمن الدولة الذى قال لى: «تعالى كلم عمر بيه»، وذهبت فى اليوم التالى لمقر جهاز أمن الدولة ببنها، وقد سألنى الضابط: هل أنت من الإخوان المسلمين؟،

فقلت: نعم. وبعد حديث طويل مع الضابط قال لى: «إنت هتقعد معانا شوية»، ثم نادى على المخبر الذى أخذنى إلى الحجز.

- ....؟

- لا لم يكن هناك أى تحقيقات، ولكن كان الاحتجاز فقط لمدة يومين كاملين فى زنزانة مظلمة بدون حمام مساحتها ٢م فى ٣م على الأرض، كلما أردت الوضوء وضعوا عصابة على عينى وأخرجونى للوضوء، وتركونى بلا طعام، فكنت أرسل العساكر يحضرون لى الطعام من الخارج على حسابى.

وفى عصر اليوم الثالث نقلونى إلى سيارة مصفحة وبحراسة خاصة، بعد أن عصبوا عينىَّ ووضعوا «الكلابش» فى يدى، ثم نقلونى إلى مقر أمن الدولة بشبرا الخيمة الذى مكثت فيه يومين أيضًا فى زنزانة انفرادية شديدة السوء، وبعدها أخذونى إلى مكان مجهول عرفت بعدها أنه مقر أمن الدولة بمدينة نصر.. وبمجرد دخولى المكان فوجئت بحفل استقبال عبارة عن شتائم يخجل الإنسان من سماعها وسب للأم وقدح فى شخصى واتهامى باتهامات متعددة، وجردونى من ملابسى حتى أصبحت كما ولدتنى أمى، ثم أمرونى بإعادة لبسها ثانية ووضعوا فى يدى «الكلابش» وأحكموا العصابة على عينى وقالوا لى: «من الآن أنت «رقم ٢» انس اسمك»، ثم أخبرونى بتعليماتهم التى سأتعامل بها معهم خلال فترة وجودى لديهم، وبعدها نادوا على أحد العساكر وقالوا «أحضر لرقم ٢ بطانية (قمل زيادة)»، وعلى الفور تم إحضارها وخصصوا لى مساحة ٦٠سم × ١,٥م أفرش فيها البطانية وأنام عليها، مع استمرار تقييدى بالكلابشات ليلا ونهاراً.

- ....؟

-ألا أتكلم ولا أنزع العصابة من على عينىّ، وإذا نودى علىَّ برقمى أرفع يدى فقط وأنفذ ما يقولون دون تعليق أو استفسار، بالإضافة إلى خلع الحذاء طوال فترة الحجز، وكان دخول الحمام بمواعيد هى فجراً وقبل صلاة الظهر وقبل صلاة المغرب ولمدة دقيقتين فقط وعدم رفع العصابة حتى فى الحمام.

- ....؟

- لم يتم معى أى تحقيقات لمدة ٧ أيام وتحديداً فى الفترة من ١/ ٤ إلى ٧/ ٤، كان التعامل بيننا وبين أمناء الشرطة الذين يمارسون التعذيب ضدنا سواء بالصفع بالأيدى أو بالحذاء على الوجه والوقوف لمدة ٤٠ ساعة متواصلة.

- ....؟

- نعم، كنا نسمع النداء بالأرقام من ١ حتى ٨٩، وكنا نسمع صرخات واستغاثات المعذبين صباح مساء لا تنقطع، وكانوا من جنسيات مختلفة مثل الهند والسودان وخاصة الفلسطينيين القادمين من غزة للعلاج، كان يتم احتجازهم للاستجواب ثم يذهبون إلى المستشفيات للعلاج من جراح الصهاينة وجراح التعذيب فى مصر.

- ....؟

- كان أول لقاء مع الضابط المحقق بعد ٧ أيام، وبدأ بحفل استقبال بالضرب والسباب والتجريد من الملابس ثم تقييد اليدين من الخلف والصعق الكهربائى فى جميع أنحاء الجسد خاصة الأماكن الحساسة قبل أن يسأل أى سؤال، ثم قال لى المحقق: أنت فى مكان يبعد عن سطح الأرض مسافة ٣٠م، وفوقك يقع مكتب الوزير شخصيًا، ولا يعلم أحد مكانك إلا وزير الداخلية، وأنت عندنا رقم لا اسم ولا صفة، يعنى من السهل القضاء عليك والتخلص منك، وقال: «إن جماعة الإخوان «كويسة» وبنحترمها لكن مش هنسيبها توصل للى هى عايزاه، الأولى بالإخوان إنهم يرتقوا بالناس من الناحية الدينية بعيداً عن السياسة ومزاحمة النظام فى أعماله والاعتراض عليه».

- ....؟

- لقد مارسوا ضدنا ما يزيد على ٤٥ وسيلة تعذيب مختلفة ما بين تعذيب بدنى ونفسى، وهى الضرب على الوجه والقفا باليد وبالحذاء باستمرار ولأتفه الأسباب، من المخبرين والضباط بمجرد وصولنا إلى مقر مدينة نصر وطوال ٦٠ يومًا هى فترة الاحتجاز، التجريد من الملابس كما ولدتنا أمهاتنا، الصعق الكهربائى المتكرر فى جميع أنحاء الجسد وفى الأماكن الحساسة منه، التغمية المتواصلة أثناء فترة الاحتجاز، التقييد

بالكلابشات طوال فترة الحجز ولا تُفك إلا فى الحمام ولمدة دقيقتين فقط، تقييد اليدين من الخلف بشدة لممارسة التعذيب بالكهرباء، ربط اليدين والرجلين بعد التجريد من الملابس وربطهم فى سرير للصعق بالكهرباء، ارتداء ملابس ممزقة لا تستر العورة والصفع على الوجه وتلقى الشتائم عند طلب تغييرها، النوم على بطاطين يملؤها القمل والحشرات والأتربة، الإضاءة الشديدة المسلطة علينا ليلا ونهاراً للتأثير على الأعصاب، الوقوف على القدمين لمدة ٤٠ ساعة متواصلة، تتكرر مرتين أو ثلاثًا أسبوعيًا وتكون إحداها ونحن مجردون من الملابس (بالشورت فقط)، تحديد مواعيد محددة لدخول الحمام ولمدة دقيقتين فقط والضرب والشتائم إذا طلبت أكثر من ذلك، الشرب من صنبور الحمام الذى نملأ منه زجاجة تكون معنا، النوم ما يقرب من ٢٣ ساعة فى اليوم على شق واحد والساعة الباقية للأكل والشرب والحمام والصلاة أثناء غياب المحقق، عدم التمكن من أداء الصلوات فى جماعة وليس هناك صلاة للجمعة طوال الفترة رغم وجود ما يقرب من ٩٠ محتجزاً، سب الأم وعدم تقدير الإنسان مهما كانت سنه أو كان مرضه، المنع من الكلام، غياب الوقت وعدم معرفة التاريخ ولا الساعة ولا الليل ولا النهار، الإفطار والعشاء لا يتعدى ملعقة جبنة أو فول أو حلاوة، الإصرار على عدم لبس الملابس الداخلية تحت بدلة الحجز، التهديد الدائم بالاعتداء الجنسى، عدم الاستحمام إلا بعد الشكوى من الهرش والجرب ولمدة دقيقتين وبدون صابون، عدم التمكن من حلاقة وتهذيب الشعر والشارب، التهديد بالنفخ والتعذيب بالدنجلة والخابور، الجلوس على الأرض أثناء التحقيق عاريًا تمامًا، خلع الحذاء طوال فترة الاحتجاز، الاستهزاء والسخرية الدائمة من الضحية ومن شكله وعمله، واتهامه بالجرائم المختلفة كالسرقة وخلافه، النوم أمام حمامات وزنازين رائحتها كريهة، النوم فى مساحة لا تزيد على ٦٠ سم × ١,٥ م وسط الحشرات الزاحفة وأنَّات وصرخات المعذبين، الغلظة والشدة من المخبرين أثناء الطلب للتحقيق والإمساك بنا من خلف الرقبة وخفضها لأسفل إمعانًا فى الإذلال، نداء المحقق بنفسه وبصوت جهورى على ضحيته مستهزئًا به متوعداً إياه لإلقاء الرعب فى نفوس الجميع، إرهاب المحقق لضحاياه من خلال تغيير شدة إضاءة غرفة التحقيق وتغيير مكانه فى كل جلسة تحقيق،

التهديد بإحضار الزوجة والبنات وتجريدهن من ملابسهن ووضعهن على سرير التعذيب وهتك أعراضهن وتعذيبهن أمامى وتعذيبى أمامهن، تصوير ضحية تعذيبهم عاريًا تمامًا وتهديده بتركيب صورته فى أوضاع مخلة مع الساقطات ونشرها على المواقع الإباحية، الألم النفسى الشديد من سماع أنات وصرخات واستغاثات المعذبين طوال الـ٢٤ ساعة خلال الـ٦٠ يومًا التى قضيتها هناك، ولم نسمع صوت الأذان ولو مرة واحدة؛ لبعدنا عن الأرض بـ٣٠ مترًا، ومصادرة المصاحف التى معنا ولم نستطع قراءة آية واحدة طوال فترة الحجز، كما أنهم كانوا يطئون وجوهنا بأحذيتهم ونحن نائمون على الأرض ويضغطون عليها بشدة، بالإضافة إلى الخنق باليد بشدة لدرجة لا تستطيع معها التنفس، وتغيير المكان الذى أنام فيه كل يومين حتى لا أستطيع أن أعرف من بجوارى ولا آلف المكان الذى أنام فيه.

- ....؟

- نعم هناك آثار كثيرة جدًا للتعذيب وللحروق الناتجة من الصعق الكهربائى فى أماكن مختلفة من جسدى، خاصةً الصدر وتحت الإبط، وفى العانة والكتف اليسرى من الظهر، وأسفل الشفة السفلى، وفى الفخذ اليسرى، وفى الأماكن الحساسة من الجسم، وكانت كبيرة وواضحة، ولكن العلاج داخل الحجز واستخدام المطهرات والدهانات المختلفة والمضادات الحيوية أخفى معالم الكثير من الأماكن الأخرى؛ حيث كانوا يأتون بطبيب داخل الحجز فى الإدارة المركزية لجهاز أمن الدولة لعلاجنا؛ من أجل إخفاء آثار جريمة التعذيب من أجسادنا.

- ....؟

- لم تكن هناك تهم يتم التحقيق فيها ولكنهم كانوا يريدون أن يجبرونى على الاعتراف بتهم وجرائم ليس لها أى وجود فى الواقع، وإنما هى من نسج خيالهم. كانوا يريدون أن يجبرونى على الاعتراف بأن الإخوان فى مصر يرسلون السلاح إلى غزة وأننى المكلف بتوصيله من قِبلهم، وأن الإخوان كان بينهم اتفاق مع حماس لتفجير المعبر، وأن لى اتصالا بتنظيم القاعدة، وأننا نجمع أموالا نستخدمها لمساعدة

ومناصرة منظمات إرهابية خارجية مثل حماس، وأننا نجمع الأموال من الناس لتقوية جماعة محظورة ضد النظام، وأن أموال الجماعة تنمى اقتصاديًا داخل مصر وتستثمر فى مجال الإسكان، وأن هناك تعاونًا بين الإخوان والمسيحيين فى مصر ليكونوا تكتلا ضد النظام.

- ....؟

- نعم سألنى الضابط الذى كان يحقق معى عن أسماء مرشحى الإخوان المسلمين فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، وطلب حصرًا بممتلكات إخوان القليوبية داخل المحافظة وخارجها، بالإضافة إلى أنه طلب منى الهيكل التنظيمى لإخوان القليوبية.

- ....؟

- كنت أرفض الكلام وعندما يشتد التعذيب كنت أستقى منه الاتهامات وأصححها له، فمثلابخصوص موضوع السلاح قلت: إنه ليس من أخلاق الإخوان حمل السلاح، ومن السذاجة أن نعمل على اضطراب بلدنا من أجل مساعدة الآخرين، كما أن التعامل مع السلاح ليس من أيديولوجيات الإخوان فى هذه المرحلة.

- ....؟

- تم استجوابى أكثر من ٥٠ مرة بمعدل ٣ جلسات يوميًا.

- ....؟

- الهدف هو إرضاء الصهاينة والأمريكان، الذين يستقوى بهم النظام على شعبه ويرى فيهم ضمان بقائه فى السلطة بعدما فقد الشعب الثقة فيه، فضلا عن أن تقويض حركة حماس والقضاء عليها يصب فى مصلحة النظام المصرى الذى يرى فى حكومة حماس التى اختارها الشعب الفلسطينى كله فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى انتخابات نزيهة شهد بها العالم كله خطرًا يهدد أمنه، من خلال انتقال تجربة حماس الديمقراطية إلى مصر.

- ....؟

- بتكرار الأمر معى أصبح الاعتقال أمراً عادياً، ولكن الاختفاء القسرى وعدم معرفة أولادى بمكانى سبَّب لهم ألماً شديداً.

- ....؟

- تأثرت بعدة مواقف وأنا فى حجز مقر مدينة نصر، منها أن أحد الشباب نطق بالكفر أمام معذبيه ليكفوا عن تعذيبه وقال لهم: «أنا مش مسلم أنا يهودى»، وآخر قال لهم: لن أصلى ثانية، وترك الصلاة ليثبت لهم أنه كفر على أيديهم ليتركوه نتيجة التعذيب.

ومن المواقف المؤثرة فى النفس أيضًا أنهم أحضروا شابًا يهوديًا وأوقفوه بجوارى وبمجرد أن أخبرهم بأنه يهودى وتحققوا من ذلك أفرجوا عنه ولم يمر عليه ١٠ دقائق؛ ليعلم الناس كيفية معاملتهم لليهود ومعاملتهم للمسلمين.

- ....؟

- نعم، كان هناك موقف طريف سمعت به فى الداخل؛ حيث كان هناك أحد الإخوة السودانيين اسمه عثمان كانوا يضربونه ويعذبونه ويقولون له: «حلايب وشلاتين مصرية واللا سودانية؟»، فقال: سودانية، فشدوا عليه فى التعذيب ثم أعادوا السؤال ثانية وقالوا له: «حلايب وشلاتين مصرية واللا سودانية؟» فقال لهم: الخرطوم مصرية، وبعد التعذيب جلس بجوار أحد زملائه السودانيين فقال له: «هتروح منهم فين يا عثمان دول سجنوا سيدنا يوسف يا عثمان».

• مبارك يقتل أربعة من الإخوان:

أربعة من كرام الإخوان ارتقوا شهداء، على يد زبانية الخائن المخلوع، الذى كان يأمر -حتى زال ملكه- بتعذيب وقتل كل من يقولون ربنا الله؛ عربونًا لبقائه فى الحكم، ومجاملة لأصدقائه وأحبابه الصهاينة.. ولقد تأكدنا أن دماء هؤلاء الأشراف هى التى مزقت عرشه وأوردته المهالك، وكتبت عليه السجن، والذل والهوان.. ولدينا يقين جازم أنه لن يموت حتى يشفى الله -بما سيقع عليه من عذاب- صدور قوم مؤمنين، وحتى يقتص الله لشهدائه وأوليائه من هذا الملعون ومن أهل بيته وذريته.

- السنانيرى.. أول الشهداء:

لم يكد يمضى على مجيئه الحكم سوى شهر واحد، حتى قام المجرم بتسليط كلابه على داعية شهد الجميع له بالإيمان، وعلو الكعب فى قوة الإرادة والثبات، فهو أشبه الناس بصحابة رسول الله ﷺ. . إنه الأخ كمال السنانيرى، الذى تعرض لتعذيب بشع، ثم شنقوه فى ٥ من نوفمبر ١٩٨١م وادعوا انتحاره، وقد تولى الجريمة وأعطى الأوامر للصغار: حسن أبو باشا، وزير الداخلية وقتها، الذى خطط للجريمة منذ مجىء سيده الطاغية؛ بسبب مواقف الشهيد الجريئة ضد الظلم والاستبداد.

كان السنانيرى يعمل موظفًا بوزارة الصحة، وقد قضى ٢٠ عامًا خلف أسوار سجون عبد الناصر، وتعرّض لتعذيب بشع عام ١٩٥٤م، وحُكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وكان معروفًا بزهده، وتجرده، ورغبته الشديدة فى نيل الشهادة، وكان مثالا للثبات والصبر والعزيمة، وعُرف عنه إيمانه الذى ملأ أقطار نفسه، فكان دائم البشر، لين الجانب، شديد التمسك بالسنة.

لقد رأى شقيقه (اللواء محمد شوقى) جثته قبل دفنها وعليها آثار التعذيب فى كل مكان من جسده، وذقنه قد نُتفت لحيتها، وآثار إطفاء السجائر فى جسمه، وتسلخات شديدة فى قدمه، وآثار حبل سميك على رقبته يبدو أنهم شنقوه به، والجمجمة تبدو غير طبيعية كأن صاحبها قد تلقى ضربة عليها، وآثار حذاء غليظ على ظهره. . وفى حواره مع الزميل محمد عبد القدوس بمجلة لواء الإسلام (العدد ٨-٢٣ من نوفمبر ١٩٨٧م) فى ذكرى استشهاد السنانيرى- أكد شوقى أنهم ضغطوا عليه ليقول إن شقيقه انتحر. . وقد رضخ لتلك الضغوط فى النهاية، وكتب ما يريدون بمجلة (اللواء الإسلامى) التى يصدرها الحزب الحاكم ويرأس تحريرها أحمد زين.

- فى أكتوبر ١٩٨١م، وفى سجن استقبال طرة، وفى آخر أربعاء من الشهر نودى على الشهيد، وكان فى هذا اليوم صائمًا كعادته. . لكنه خرج ولم يعد. .

- تم ترحيل جميع المعتقلين فى هذا السجن إلى سجن أبو زعبل، وبقى السنانيرى وحده. . وجاء معتقلون جدد من سجن أسيوط.

- فى ١ من نوفمبر، ذهب الشهيد إلى المدعى الاشتراكى للتحقيق معه، وهناك قابل بعض المعتقلين وقال لهم بالحرف الواحد: «فى سجن استقبال طرة توجد سلخانة تتفوق على سلخانة السجن الحربى سنة ١٩٥٤م». وقد أخبر المحقق الذى حقق معه (خالد شهاب) أنه يشعر أن حياته فى خطر، وأنه يناشد المسئولين فى الدولة التدخل؛ لأنه يشعر أنه معرضٌ للموت فى أى لحظة.

لقد زعم النظام أنه انتحر، وقد كذبوا لأسباب:

- شهادات رفاقه وإخوانه الذين سُجنوا معه وأكدوا -إجمالا- أنه لا يوجد إنسان مثل السنانيرى يحمل رسالة الإسلام ويطلب الشهادة فى سبيلها يُقدم على الانتحار.
- جثة الشهيد، وما بها من آثار تعذيب وحرق تفضحهم.
- قالوا إنه انتحر بحبل الروب الذى كان يرتديه -مع العلم أنه لم يلبس روبًا فى حياته[1]، وقالوا إنه انتحر بعد أن شنق نفسه بحبل ربطه فى كوع حوض زنزانته، وهذا كلام لا يصدقه عاقل، فحوض الزنزانة لا يرتفع سوى ٧٥ سم عن الأرض، والمسافة بين كوع ماسورة الحوض والأرض حوالى ٣٠ سم فقط.
- عندما كان الشهيد يجرى جراحة فى أذنيه بقصر العينى بسبب التعذيب، جاءه من يغريه بالإفراج مقابل كتابة تأييد لعبد الناصر، إلا أنه رفض قائلا: «لو وافق حذائى على أن يمضى هذا الكلام المنافق لخلعته فورًا، ولفضلت أن أمشى عمرى كله حافى القدمين، أنا هنا مسجون ظلمًا، ولن أستجدى ظالمى أبدًا».
- كان الأستاذ جابر رزق -رحمه الله- هو آخر من رآه من إخوانه ليلة قتله، ويحكى ذلك قائلا: «كان السنانيرى -رحمه الله- من بين أسرة مجلة الدعوة التى اعتقل جميع أفرادها فى سبتمبر ١٩٨١م.. وفى ليلته الأخيرة معنا كان عريسًا؛ كان مضىء

(١) الشهيد ظل يلبس بدلة السجن وحدها، صيفًا وشتاءً، لمدة عشر سنوات حتى آخر يوم له هناك -بعد ما تعرض هو وإخوانه فى سجن الواحات لـ«تكديرة» أمر مسئولو السجن بعدها بحرق ملابس الإخوان الخاصة- فأصرّ الشهيد على ألا يخلع بدلة السجن، واستغنى -تمامًا- عن الملابس الأخرى؛ كى لا يذل نفسه أو يتحكّم فيه أحد.

الوجه، باسمًا، يفيض عاطفة للجميع، لم أره طوال السنوات العشر التى قضيتها معه منذ لقائى الأول به فى سجن قنا على ما كان عليه هذه الأيام. . حضر ضابط برتبة رائد ونادى عليه بأعلى صوته، فأجابه. . ففتح عليه باب الزنزانة، ووقفت أنا على باب الزنزانة، فرأيته للمرة الأخيرة يمشى فى وقار، بثوبه الأبيض وعباءته الحمراء، وخلفه الضابط السجان. . وانتظرنا عودته طوال الليل، لكنه لم يعد. فى الصباح رُحِّلنا إلى سجن أبو زعبل دونه، وبقى وحده هناك. . حتى جاءنا نبأ استشهاده ونحن فى سجن أبو زعبل».

وقد نفى المستشار الدكتور على جريشة ما ذكره اللواء فؤاد علام -وكيل جهاز أمن الدولة الأسبق- فى جريدة (المصرى اليوم) يوم ٩ من سبتمبر ٢٠٠٦م من أنه أرسل لعلام رسالةَ شُكر تؤكد اقتناعه بانتحار الشهيد كمال السنانيرى، مؤكدًا أن علام هو الذى أشرف على عملية تعذيب السنانيرى، وأنه لما ضاق به قام بالاشتراك مع آخرين بخنقه.

وقال المستشار جريشة فى تصريح لموقع (إخوان أون لاين): «عرفت الأخ كمال السنانيرى -رحمه الله- عام ١٩٦٨ بعد العدوان الذى وقع علىَّ وعلى مَن هم خير منى إبَّان محنة الإسلام عام ١٩٦٥، فعرفت عنه أن صلته بالله طيبة، تظهر فى استمساكه بما يُرضى الله، بدءًا بالفرائض وانتهاءً بالسنن، وأنه على خلق كريم يتبدَّى فى تواضعه الشديد وصلته الطيبة بإخوانه، إضافةً إلى تضحيته فى سبيل الله.

وأضاف أن السنانيرى كان محكومًا عليه بالأشغال الشاقَّة المؤبدة فى محنة ١٩٥٤، قضى منها ٢٠ عامًا، وقد اقترن قبل خروجه من السجن بالسيدة الفاضلة أمينة قطب الكاتبة الإسلامية وشقيقة الشهيد سيد قطب، وانتظرته سنين طويلة حتى خرج، وبعد خروجه وبنائه بها بثلاث سنوات قُبض عليه مرةً أخرى عام ١٩٧٨م.

وإبَّان وجودى بالخارج (ألمانيا) ندبًا من الجامعة التى كنت أعمل بها بلغنى نبأ موته بالسجن، فتحريت -بما لى من خبرة قضائية سابقة- فعلمت ممن أثق فى

صدقهم أنه تعرَّض للتعذيب، وأن الذى كان يشرف على تعذيبه هو العميد فى ذلك الوقت فؤاد توفيق علام، وأنه لما ضاق به قام بالاشتراك مع آخرين بخنقه، ثم أعلن أنه انتحر.

وأشار المستشار جريشة إلى أن رد الفعل على مقتل السنانيرى وقتها كان عنيفًا خارج مصر؛ حيث مساحة الحرية أوسع، فقامت مظاهرات فى أوروبا وأمريكا، كان أشهرها مظاهرة فى ألمانيا، واكبت أول زيارة للرئيس مبارك إلى ألمانيا، مشيرًا إلى أنه لم يكن موجودًا وقتها فى ألمانيا، إلا أنه علم أن المظاهرة سار فيها ١٦ ألف مسلم، وأنها كانت تحمل لافتات تطالب بمحاكمة قتلة السنانيرى، وأن الإعلان عنها كان فى اليوم السابق على تنفيذها؛ مما دفع البعض إلى الاتصال بى لمنع خروج المظاهرة، لكنى اعتذرت لوجودى بالمدينة المنورة، وكان هناك منشورٌ وُزِّع فى ألمانيا، بل فى أوروبا كلها كان مفروضًا أن يحمل اسم الجماعة الإسلامية بجنوب ألمانيا -التى نظمت المظاهرة- لكنَّ كاتب المنشور وضع اسمى بدلا من اسم الجماعة!!».

عُرف الشهيد بنمط من السلوك أطلق عليه (المذهب السنانيرى).. فهو يصوم يومًا ويفطر يومًا، ويأكل طعام السجن دون أى تحسين، أو حتى مجرد تدفئته على النار؛ تساميًا بنفسه على كل ما يمكن أن يتخذه الجلادون وسيلة للضغط عليه. كان -رحمه الله- قليل الكلام، لا يغتاب أحدًا، ولا يقبل أن يُغتاب أحدٌ عنده، ولم يكن للدنيا فى قلبه نصيب، وقد تفرغ للدعوة تمامًا. وعُرف بتألقه -حتى داخل السجن- ونضارته، واطمئنانه، ورضاه.

- مسعد قطب.. الرجل الصالح المصلح:

لم يصدق جيران (مسعد قطب) فى منطقة إمبابة بالجيزة أن هذا الشخص الصالح، المتدين الخلوق، الصوام القوام، خادم الأرملة والضعيف والمسكين -يمكن أن يمسه أحد بسوء.. إنه نعم الأخ المسلم والجار رائع الصفات.. لذا فقد خرجوا بالآلاف

عندما علموا بقتله على يد مجرمى أمن الدولة بالفرع الرئيسى بالجيزة (جابر بن حيان) يهتفون ضد هؤلاء القتلة الطغاة . .

بدأت المأساة عندما اختطف المجرمون، الضحية (٤٣ عامًا)، الذى كان يعمل محاسبًا بنقابة المهندسين من بيته، وقادوه إلى مقر أمن الدولة بالدقى، وبدءوا فى تعذيبه بوحشية؛ بتهمة الانتماء إلى الإخوان المسلمين . . ولما مات تحت التعذيب يوم ٣ من نوفمبر ٢٠٠٣م تركوه يومًا وليلة فى (جابر بن حيان) دون أن يخبروا أهله، ودون أن ينقلوه إلى المستشفى، ثم اضطروا أخيرًا إلى نقله إلى مستشفى (أم المصريين) . . وقد اكتشفت جريمة الاغتيال بطريق الصدفة؛ حيث اصطحب أحد ضباط أمن الدولة الشهيد إلى المستشفى، وأدخله باعتباره مصابًا فى حادث سيارة، إلا أن رجال أمن المستشفى قبضوا على الضابط وأبلغوا قسم الجيزة، حيث أمر مأمور القسم بحجزه حتى حضور النيابة.

ولما ثارت منظمات حقوق الإنسان، وثار الإخوان، ادّعى المجرمون موته نتيجة هبوط حاد بالدورة الدموية، وقد كذبوا . . فقد دخل عليه شقيقه قبل دفنه، فرأى رأسه مهشمًا تمامًا، ومعوجًا، وعينيه غير موجودتين فى مقلتيهما، وأذنه مقطوعة . . بخلاف آثار التعذيب التى بدت واضحة على سائر جسده.

وقد أتت الأجهزة الأمنية بشقيق القتيل، وأرغموه على دفن جثة الشهيد، قبل تحرير محضر بآثار التعذيب، كما أرغموه على إقامة عزاء فى منطقة النهضة أقصى شرق القاهرة، بعيدًا عن منزله وجيرانه، وعن أحبابه من الإخوان الذين حضروا -رغم بُعد المسافة- بالآلاف، يتقدمهم المستشار مأمون الهضيبى والأستاذ سيف الإسلام البنا والدكتور عصام العريان . . وغيرهم.

لقد أجمع كل من عرف هذا الشهيد على أنه كان صالحًا مصلحًا، مخلصًا لدعوته، لا يترك دقيقة من وقته تمر دون السعى فى حاجات الناس، ونشر دعوة الخير بينهم، وكان محبًا للعلم، محبًا لأهله، ناشرًا له . . تصفه زوجته بأنه كان أشبه الناس بأبى بكر الصديق -رضى الله عنه- صدقًا وإخلاصًا، وحلمًا وجودًا، ورقة وتبتلا . .

- أكرم زهيرى.. شهيدُ سيارة الترحيلات:

فى يوم ٩ من يونية ٢٠٠٤م، فاضت روح المهندس أكرم زهيرى. كان ضمن ٥٨ معتقلا من الإخوان، من رجال الأعمال والأثرياء، قُبض عليهم فجر يوم ١٥ من مايو ٢٠٠٤م، وقد صادرت سلطات الأمن أكثر من أربعة ملايين جنيه من بيوتهم وشركاتهم، إضافة إلى كميات كبيرة من الذهب، وقد تعرضوا للعنت الشديد أثناء اعتقالهم، ونُقل بعضهم من السجن -بالمخالفة- إلى مقار أمن الدولة للتنكيل بهم، وكان أكرم مريضًا بالسكر، فمنعوا عنه العلاج، فساءت حالته. وقد حذر إخوانه ومحاموه من تطور حالته، لكن المسئولين زادوا فى إهمالهم له، وأصروا على حضوره جلسات العرض على النيابة وهو محمول على أيدى إخوانه.. حتى سقط ميتًا يشكو إلى ربه ما فعله الطغاة المجرمون.

وكان قتل الأخ زهيرى وتعذيب إخوانه وزملائه فى القضية سببًا فى تشكيل لجنة من البرلمان -بعد ضغط نواب الإخوان- قامت بزيارة عاجلة لسجن مزرعة طرة، وقد أكدت اللجنة أن ١٢ معتقلا من المعتقلين الثمانية والخمسين تم تعذيبهم بشكل غير آدمى فى مقر أمن الدولة بمدينة نصر بعد اقتيادهم إلى سجن الاستقبال فى جو رهيب ملىء بالرعب والضغط النفسى. وتبين للجنة أنه تمت ممارسة عمليات تعذيب عديدة ولمدة تتراوح من يوم إلى ستة أيام كاملة، وبأشكال شاذة وغريبة عن النفس الإنسانية، وقد شملت: الضرب والركل، والتجويع وتعصيب الأعين، مع تكتيف اليدين من الخلف لمدة ستة أيام كاملة، مع خلع الملابس واستخدام الكهرباء فى أماكن حساسة من الجسد، وإغراق الجسم فى الماء حتى كاد البعض يموت خنقًا، بالإضافة إلى اصطحابهم لأماكن مجهولة فى عربات، ووضعهم فى (دواسة) السيارة، مع عصب أعينهم وتغطيتهم بعشرات البطاطين السوداء حتى لا ينكشف أمرهم، وتهديدهم بالقتل والتشريد إذا اعترفوا لأحد بممارسة تعذيب معهم.

وقد تعرض أكرم لإصابات فى مختلف أنحاء جسده عند ترحيله من النيابة إلى السجن فى سيارة لا تصلح لنقل الآدميين، وعندما تفاقمت إصابته وتفاعلت مع مرض السكر الذى كان يعانيه، لم تستجب إدارة السجن لمطلب زملائه المعتقلين بنقله

لمستشفى متخصص ووضعه تحت الرعاية، الأمر الذى نتج عنه سوء حالته وتدهورها، فتم نقله إلى مستشفى قصر العينى قبل وفاته بيوم واحد (٨ من يونية ٢٠٠٤م)، إلا أن حالته كانت قد تدهورت ودخل فى مرحلة حرجة . .

يؤكد الدكتور أسامة نصر -أحد رفقاء أكرم فى رحلة الاعتقال والتعذيب- هذا الإهمال، فى إجاباته عن أسئلة لجنة البرلمان حول ملابسات وفاة أكرم قال: «بعد عودة أكرم من الاستكتاب كان مريضًا بشكل واضح بسبب ما تعرض له من ارتطامات فى جسم سيارة الترحيلات أثناء رحلة عودته إلى السجن، وهذا ما جعله غير قادر على النزول من السيارة، فطلبت من إدارة السجن استدعاء طبيب بشكل فورى نظرًا لتطور الحالة، خصوصًا أننى أعمل أستاذًا فى الطب. . ولما جاء الطبيب تصور أنه متمارض وقال: إن الحالة لا تستدعى عمل أشعة؛ حيث كنت أشتبه فى وجود كسر. . وقد حملناه فى هذا اليوم إلى الزنزانة بكرسى.

ويضيف د. أسامة نصر: فى يوم الثلاثاء ١/ ٦ طلبت من إدارة السجن استدعاء استشارى عظام، فالآلام أصبحت فى زيادة مستمرة، وبالفعل حضر الاستشارى، فطلبت منه إرساله إلى المستشفى لعمل الأشعة اللازمة، فرفض وقال: إن الحالة لا تستدعى الأشعة أو النقل. وفى يوم الخميس ٣/ ٦ طلبنا الطبيب مرة ثانية فأكرم لا يستطيع النوم ويصرخ بشكل متواصل، وهنا وافق الطبيب على عمل الأشعة. وفى يوم الأحد ٦/ ٦ جاءت سيارة الترحيلات المعتادة لنقله إلى المستشفى، لكنه رفض ركوب هذه السيارة التى تسببت فى تفاقم حالته، فطلبنا استدعاء سيارة إسعاف. وبالفعل أتت السيارة يوم ٧/ ٦ لكنها أتت بدون حراسة، فتم تأجيل الذهاب إلى المستشفى حتى يوم ٨/ ٦، كل هذا والحالة تتفاقم، حيث اجتمع عليه الكسر بمضاعفاته حتى أصبح فى حالة يُرثى لها.

وأكد الدكتور رضا زهيرى، شقيق الشهيد، أنه عاين جثة أخيه فوجد بها آثار حروق دائرية على جانبى الصدر أسفل حلمتيه، وتجمعًا دمويًا أسفل الأذن اليمنى، وكدمات بباطن الساق، وكذلك بجانب الركبة اليمنى، وأضاف شقيقه: ولا نعرف إن كان به كسور بساقه من عدمه، فالأمر كان يحتاج إلى أشعة.

تسلمت الأسرة جثمان أكرم بعد منتصف الليل، وهذا مقصود بالطبع، وقد توجه به أهله وإخوانه إلى (ميت الخولى) بدمياط؛ ليتم دفنه مطلع أذان الفجر. وفى اليوم التالى أحاطت عدة آلاف من قوات الأمن بالقرية من جميع جوانبها، حتى الطريق عبر نهر النيل.. ولم يكتفوا بذلك، بل منعوا الأهل والأحباب من إقامة عزاء للشهيد؛ فقارئ القرآن هددوه إذا وصل إلى مكان العزاء، وبالفعل اعتذر ولم يجئ، ومنعوا تركيب أى ميكروفونات داخل السرادق، ثم قطعوا التيار الكهربائى عن القرية بكاملها.. ولم يكن أمام المعزين سوى الاستماع إلى القرآن الكريم من راديو سيارة شقيقه الدكتور رضا، الذى فتح أبوابها وقرّبها من المعزين.. ورفع صوت (الكاسيت) بالقرآن عاليًا.

- طارق غنام.. شهيد الإصلاح:

فى يوم ٦ من مايو ٢٠٠٥م، قتل زبانية مبارك الأخ طارق غنام؛ حيث ألقت قوات الأمن بالدقهلية قنبلة مسيلة للدموع عليه، ضمن مئات من الإخوان تظاهروا فى أحد مساجد المدينة من أجل القضية الفلسطينية ودعمًا للإصلاح السياسى.. فما إن فرغ المصلون بمسجد الغنام بمدينة طلخا من تأدية صلاة الجمعة حتى قاموا بالتجمع أمام المسجد؛ لتنظيم وقفة ضمن مئات الوقفات على مستوى الجمهورية للتنديد بالقمع الصهيونى للفلسطينيين فى غزة، ورفضًا لقانون الطوارئ.. إلا أن المصلين فوجئوا بحشود أمنية مكثفة، قامت -على الفور- بتطويق المسجد ومحاصرتهم، وبدأت فى خطف المتظاهرين، ولما حاول جموع المواطنين حماية بعضهم البعض من عمليات الاختطاف تلك، قامت قوات الأمن بضربهم بالهراوات، وأطلقت عليهم القنابل المسيلة للدموع.. لذا بدأ المتظاهرون فى التدافع هربًا من اعتداءات الأمن التى لم تراع حرمة المسجد واندفعت تطارد المتظاهرين داخله..

وبينما تضيِّق قوات الأمن الحصار على المتظاهرين، وتطلق عليهم القنابل المسيلة للدموع بكثافة، لقى الأخ غنام حتفه بقنبلة من تلك القنابل، ما أثار المتظاهرين، واندفعوا يلقون الحجارة على قوات الأمن، ويعيدون إلقاء القنابل عليهم.

وبعدما نجحت تلك الحشود فى توسيع نطاق الكردون والحصار الأمنى المفروض عليهم، تفرقوا هنا وهناك، إلا أن معظمهم توجه إلى (مستشفى الطوارئ) الذى نُقل إليه الشهيد، فوجدوا قوات الأمن قد سبقتهم إليه، وحاصرته حصاراً شديداً، ومنعتهم من الوصول إليه.

وكما فُعل بإخوته الثلاثة الشهداء من قبل، فقد أجبر أهله على دفنه فى يوم شهادته ذاته، ومنعوا أن يكون له بواكى. . وهكذا سائر الشهداء.

●.. والقتل البطىء لمئات الإخوان!!

. . وإذا كان زبانية هذا العهد البغيض قد قتلوا أربعة من الإخوان عمدًا مع سبق الإصرار، فإنهم قتلوا مئات آخرين من الجماعة قتلا بطيئًا؛ بتعمد إهمال علاج مرضاهم، وتطويل فترات الحبس، وإيوائهم فى أماكن احتجاز غير آدمية، ومنعهم الطعام والشراب والغطاء؛ كى تتوطن الأمراض داخل أجسادهم، فضلا عما يلحقهم من تعذيب بدنى، وأذى نفسى. . كل هذا عرّض الكثير من أبناء الجماعة للموت -بعد حين-.

ويُعَدّ الأخ عبد الرحمن عبد الفتاح (نقيب المعلمين بالفيوم، المحبوس على ذمة القضية رقم ١٩٩٥/ ٨ جنايات عسكرية) نموذجًا لهذا الفريق من الإخوة الذين ماتوا بالتعذيب والإهمال وقُيدت الجرائم ضد مجهول!! . .

ففى ٨ من أكتوبر ١٩٩٦م وبعد صراع طويل مع المرض وإهمال السجن، توفى الأخ عبد الرحمن. كان يعانى -رحمه الله- منذ دخوله السجن مضاعفات فى الكبد والقلب، وكان يتلقى العلاج، إلا أن سوء المعاملة وعدم السماح له بالمتابعة الصحية أديا إلى تدهور حالته.

وقد نُقل إلى مستشفى ليمان طرة ثلاث مرات دون أن يحدث أى تقدم فى حالته. وفى الأيام الأخيرة أصيب بجلطة فى القدمين، وحينما نُقل إلى المستشفى وضعوا القيود الحديدية فى يديه وهى مرفوعة للخلف ومربوطة فى السرير، وحينما شكا من صعوبة رفع يديه هدده ضابطان بربط قدميه بالقيود الحديدية.

وبعد حدوث الوفاة ظل محتجزاً بقصر العيني حتى فجر اليوم التالي؛ كي تخرج الجنازة بعيداً عن أعين الناس، كما رفض الأمن أن يمر النعش بمنزل الفقيد حتى لا يراه أهله.

على مدار ثلاثين عامًا، هي عمر النظام المخلوع، أجريت في مصر انتخابات عامة (شعب، شورى، محليات) حوالى خمس عشرة مرة، بدءاً من انتخابات الشعب (في أبريل ١٩٨٤)، وانتهاءً بانتخابات الشعب أيضًا (في نوفمبر ٢٠١٠م).. وقد اتسم النظام في هذه الانتخابات جميعها بالطيش والرعونة، وعدم الاعتراف بالمعارضة، ما جعله شرسًا في مواجهة خصومه، خصوصًا خصمه الأكبر: الإخوان المسلمون، وقد ازدادت تلك الشراسة مرة بعد أخرى، حتى شاهدنا ورأينا ما جرى في انتخابات ٢٠١٠م، تلك الانتخابات التي كانت القشة التي قصمت ظهر هذا النظام الفاجر الذي استخف بشعبه واستهان بمواطنيه، ما دفعه إلى ارتكاب الجرائم كافة من أجل أن يتسيد أعضاؤه الفاسدون مقاعد هذا المجلس.. الذي غيبته الثورة المباركة.

● الانتخابات.. مواسم للانتقام من الإخوان:

وقد اعتبر نظام مبارك أيام الانتخابات، أيام حرب حقيقية مع الإخوان، لذا فإنه كان لا يتورع عن فعل أي شيء، يضمن له انزواء الجماعة عن الساحة، وتركها خالية له، يفعل بالشعب ما يشاء..

- فقبيل الانتخابات بشهور، كان يهيئ الساحة إعلاميًا لتشويه الإخوان، بالبرامج «حالة حوار- ٢٠٠٥»، والمسلسلات «مسلسل الجماعة ٢٠١٠م»، والمقالات «راجعوا الصحف القومية والخاصة»، وتلفيق القضايا وإبرازها في صفحات الحوادث، إضافة إلى منع صحف الإخوان من الصدور، وحجب مواقعهم، وإغلاق دور النشر التي يملكها أفرادهم؛ كي لا يكون لهم لسان حال يتحدث باسمهم، أو يرد على الشبهات التي تثار حولهم.
- ثم يبدأ النظام في اعتقال مجموعات «بشكل رأسي»؛ ليُحدث خلخلة في الصف، وليُدخل في نفوس مَنْ لم يُعتقلوا الخوف من مجيء الدور عليهم.. مع الحرص على مصادرة أموالهم وتخريب ممتلكاتهم.. وهذه المجموعات قد تصل إلى الآلاف:

انتخابات ١٩٨٧ «٢٥٠٠ معتقل»، انتخابات ٢٠٠٠ «٥٠٠٠ معتقل»، انتخابات ٢٠٠٥ «٨٠٠ معتقل».

- اعتقال جميع من يُشتبه فى ترشحهم فى الانتخابات.

- منع مؤتمرات الإخوان الانتخابية، ومنع مرشحيهم من الحصول على توكيلات لمندوبيهم ووكلائهم[1].

- منع المرشحين من الحصول على الكشوف الانتخابية أو معرفة مقار اللجان.

- تحويل مقار اللجان إلى ثكنات عسكرية، وإرهاب كل من يُبدى تعاطفه مع الجماعة، وفى بعض اللجان كانوا يمنعون من يُشتبه فى أنه سيعطى صوته للإخوان من دخول اللجنة من الأساس.

- القبض على وكلاء ومندوبى الإخوان -إن وُجدوا فى اللجان.

- استخدام الأمن للبلطجية والبلطجيات لإرهاب أعضاء الجماعة ومناصريهم والمتعاطفين معهم.

● القشة التى قصمت ظهر النظام:

- فى ٩ من أكتوبر ٢٠١٠م، بدأت حملة اعتقالات ومداهمات واسعة ضد أعضاء وقيادات الجماعة، بمجرد إعلان المرشد العام د. محمد بديع -فى هذا اليوم- عن خوض الإخوان انتخابات مجلس الشعب المقبلة، والمنافسة على ٣٠٪ من المقاعد. وقد شملت تلك الحملة عمليات اقتحام مروعة لبيوت المعتقلين تبدأ بكسر أبواب بيوتهم، وإرهاب من فيها، وسرقة ما يقع تحت أيدى المقتحمين من أموال ومتعلقات ثمينة. وشملت الحملة: إغلاق مئات الشركات والمحال، وتلفيق قضايا لأصحابها عن طريق إدارات المباحث الأخرى كالمصنفات والتموين والأموال العامة وغيرها. واشتملت أيضًا على: عمليات نقل تعسفى واسعة للموظفين، وإحالة العديد من مدرسى الإخوان إلى وظائف إدارية. وقد تم اعتقال أخوات للجماعة فى محافظة

(١) الأمن استبعد ١٠ آلاف من مرشحى الإخوان فى انتخابات المحليات عام ١٩٩٢م.

السويس، واستدعاء زوجات وشقيقات إخوة فى الصعيد؛ ما يؤكد سعى الطرف الآخر إلى استفزاز الإخوان وجرّهم إلى حرب غير متكافئة. وقد بلغ معتقلو الجماعة حتى يوم الانتخاب ١٤٥٠ معتقلا.

- وفى ٢٠ من أكتوبر ٢٠١٠م، أعلن الإخوان -رسميًا- خوضهم الانتخابات التشريعية، من منطلق (المشاركة لا المغالبة)، تحت شعار (الإسلام هو الحل) الذى يعبر عن تاريخ وثقافة وهوية مصر. وقد حذر الإخوان من الممارسات الحكومية التى تخالف قواعد العملية الديمقراطية. ووجهوا نداءً إلى الشعب المصرى كله بأن يسعى -بكل قوة- لمنع التزوير وإبطال النتائج المترتبة عليه؛ لضمان انتخابات حرة يحققها بإرادته، حتى تكون خطوة على طريق الإصلاح العام؛ ولكى تصبح الأمة هى مصدر السلطات.

- وفى ٢٨ من نوفمبر ٢٠١٠م، قامت سلطات الأمن بحجب موقع الإخوان الرسمى باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى العديد من المواقع الأخرى بالمحافظات. واعتبر الإخوان يومها أن مركز دعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء هو المتهم الوحيد والأساس فى هذه الجريمة؛ بحكم سيطرته على منافذ اتصال مصر بالشبكة الدولية (الإنترنت).

- وفى ٢٨ من نوفمبر ٢٠١٠م، تعرّض مرشحو الإخوان ومناصروهم فى الانتخابات البرلمانية، لشتى صنوف العنف على أيدى رجال الأمن وبلطجية الحزب الوطنى؛ حيث تم خطف ١٨٦ أخًا من أمام مقار اللجان، وجرت محاولات عديدة لجرّ الإخوان إلى ممارسة عنف مضاد. إن ما حدث فى هذه الانتخابات لم يجر مثيله فى أى انتخابات سابقة، لقد قام الحزب الوطنى بتقفيل اللجان فى غالبية الدوائر لصالح مرشحيه تحت سمع وبصر الشرطة، التى اعتدت على أنصار مرشحى الإخوان، ومطاردة مندوبيهم، فضلا عن قيامها بمنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، ومنع الحقوقيين ونشطاء المجتمع المدنى من أداء دورهم الرقابى على الانتخابات.

- وفى الأول من ديسمبر ٢٠١٠م، قرر الإخوان مقاطعة انتخابات الإعادة التى كان مقرراً لها يوم الأحد ٥ من ديسمبر ٢٠١٠م؛ اعتراضًا على ما لاقته الجماعة فى الجولة

الأولى (٢٨/ ١١/ ٢٠١٠م) من تزوير وإرهاب وعنف، على أيدى رجال الأمن وبلطجية الحزب الحاكم حتى وصل الأمر إلى التعدى على القضاة والمستشارين. جدير بالذكر أن ٢٧ مرشحًا من الإخوان كان لهم حق الدخول فى جولة الإعادة، إلا أن قرارًا صادرًا من مجلس شورى الجماعة (بنسبة ٧٢٪) منع دخولهم تلك الجولة، مكتفيًا بما حققوه من أهداف فى الجولة الأولى، وعلى رأسها فضح هذا النظام وإظهار فساده وتزويره للعالم أجمع.

وكانت تلك الانتخابات هى القشة التى قصمت ظهر البعير وأطاحت بنظام مبارك؛ فقبلها بأسابيع تم التضييق الشديد على أعضاء وقادة الجماعة، واعتقال المئات من جانب الأمن، وشطب العديد من المرشحين، من بينهم نواب سابقون، وتم منع جميع أنواع الدعاية، بل تم إطلاق النار -من جانب سلطات الأمن- على من قام منهم بتنظيم مسيرات انتخابية، كما وقع فى الإسكندرية على سبيل المثال. وقد شارك الإخوان فيما بعد فى (البرلمان الشعبى) الذى تم إنشاؤه من قوى المعارضة؛ ما يمثل عدم اعتراف بالمجلس الذى تم بالتزوير وصدرت -خلال أيام من تشكيله- مئات الأحكام القضائية التى تطعن فى صحته.

● تجاوزات تفوق الخيال:

ولقد رصد مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز -فى تقرير له عن مرحلة فتح باب الترشيح- عددًا من التجاوزات والانتهاكات التى ارتكبتها الأجهزة الأمنية بحق مرشحى الإخوان المسلمين، ومنها: تعنُّت بعض لجان تلقى الطلبات فى قبول أوراق المرشحين مثلما حدث فى الفيوم والمنيا وسوهاج والإسكندرية، وإصرار تلك اللجان على أن تسير الإجراءات ببطء شديد؛ لتفويت فرصة التقديم على الكثير منهم، وذلك لمدة يومين متتاليين.

وانتقد التقرير قيام الأجهزة الأمنية باختطاف المرشَّحين وبعض أنصارهم مثلما حدث فى كفر الزيات مع أحد أنصار النائب حسنين الشورة عضو الكتلة البرلمانية للإخوان، وما حدث فى سوهاج مع المرشح «محمد الأنصارى» الذى تمَّ اختطافه من

أجل تفويت الفرصة عليه فى التقدم بأوراق ترشحه، فضلا عن سحل أنصار مرشحى الإخوان بالفيوم والاعتداء الجسدى عليهم داخل أقسام الشرطة، واحتجازهم تعسفيًا بالمخالفة للقانون.

واستنكر التقرير إرهاب الأجهزة الأمنية أنصار بعض المرشحين؛ حتى لا يتمكنوا من تقديم أوراقهم؛ حيث قامت قوة من مباحث قسم شرطة أبو حمص فى الساعات الأولى من صباح اليوم الأول لتقديم أوراق المرشحين بمديرية أمن البحيرة باختطاف المواطنين «عوض شحاتة»، و«إبراهيم مصطفى»، و«ماهر السرساوى»، وترحيلهم إلى مقرّ مباحث أمن الدولة بكفر الدوار.

ورصد المركز فى تقريره غلق بعض اللجان فى الساعة الواحدة ظهرًا، بالرغم من وجود أعداد هائلة من المتقدمين بأوراق ترشحهم، وزعم مسئولو تلك اللجان أن قرار وزارة الداخلية الخاص بغلق اللجان فى الساعة الخامسة عصرًا لم يخصهم، وإنما يخصّ محافظات أخرى، مثلما حدث فى سوهاج والمنيا والغربية، فضلا عن البطء الشديد فى تلقى طلبات الترشح، ووجود حالة من الفوضى والتخبط داخل لجان تلقى الطلبات فى غالبية مديريات الأمن، بما يخالف تعليمات اللجنة العليا للانتخابات.

وأشار إلى قيام بعض لجان تلقى الطلبات بوضع عراقيل غير قانونية أمام بعض المرشحين، مثلما حدث فى بداية الأمر مع جميع مرشحى الإخوان بالمنيا، وفى مقدمتهم النائب الدكتور محمد سعد الكتاتنى رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان، ومرشحة الكوتة بالجيزة المهندسة آمال عبد الكريم.

ودخلت الانتخابات منعطفًا خطيرًا بعد القرارات غير المبررة للجنة الانتخابات بالإسكندرية، بشطب أسماء جميع مرشحى العمال من غير الحزب الوطنى، ومن بينهم ٤ من نواب الإخوان بالمحافظة والمرشحين فى أربع دوائر على مقعد العمال من كشوف المرشحين، فضلا عن منع ثلاثة مرشحين آخرين من الترشح، من بينهم النائب جمال قرنى، وهو ما يعد تزويرًا مبكرًا لإرادة الجماهير، فى ظلّ غياب تام لدور اللجنة العليا للانتخابات.

• الجماعة تعلن استنكارها:

وفى بيان لهم أعلن الإخوان المسلمون استنكارهم «الإجراءات التعسفية التى حدثت مع ٧ من مرشحينا، من بينهم ٥ نواب، بشطب أسماء ٤ منهم من كشوف المرشحين بالإسكندرية، رغم أن من بينهم نائبين فى دائرتهما لمدة ١٠ سنوات متصلة، وهما النائبان حسين محمد إبراهيم (عمال - مينا البصل)، ومصطفى محمد مصطفى (عمال - المنتزه)، هذا بالإضافة إلى النائبين صابر أبو الفتوح (عمال - باب شرقى)، والمحمدى سيد أحمد (عمال - الرمل)، ويُضاف إليهم النائب د. جمال قرنى (فئات- الحوامدية)، والسيدة عزة الجرف (فلاحين - ٦ أكتوبر)، ود. محمد الأنصارى (فئات- جرجا) الذين تم منعهم بالتعنت والقوة والاختطاف من تقديم أوراق ترشحهم».

وأضاف البيان: «ويرى الإخوان المسلمون أن شطب أسماء المرشحين ومنع الآخرين من الترشح أصلا هو قمة انتهاك القانون والدستور، الذى دعَّم حرية المواطنين فى التوشح لعضوية المجالس النيابية، ما دام توافرت فيهم الشروط، إلا أن ما جرى من شطب ومنع يؤكد أن النظام المصرى يريد الاستمرار فى تعنته وتجاوزه وانتهاكه للحقوق السياسية والقانونية التى قررها الدستور للمواطنين، وسيتخذ المرشحون كلَّ الإجراءات القانونية لاستعادة حقوقهم..

ويحذِّر الإخوان المسلمون من الخطوات التصعيدية للجهات الأمنية فى بعض المحافظات ضد أنصار مرشحى الإخوان المسلمين، والتى أخذت أشكالا متعددة، بدأت بالتضييق والاعتقال، ووصلت لحدِّ إطلاق النار على مجموعة من أنصار مرشحى الإخوان فى الإسكندرية، وهو ما يمثِّل تطوراً خطيراً يمهد لعنف غير مسبوق، يمكن أن تشهده الانتخابات المقبلة من قبل الجهات الأمنية التى بدأت فى استخدام الرصاص الحى من الآن، فكيف سيكون الوضع خلال الانتخابات نفسها؟». أ. هـ.

• سبع محاكمات عسكرية:

عقد المخلوع للإخوان سبع محاكمات عسكرية ظالمة، كانت أولاها عام ١٩٩٥م، أما الأخيرة فكانت عام ٢٠٠٧م، وهى كالتالى:

• أول محاكمة عسكرية للإخوان المسلمين فى عهد الرئيس المخلوع، كانت القضية رقم (٨/١٩٩٥ جنايات عسكرية) حيث تم القبض على ٤٩ من قيادات وأعضاء الجماعة فى ٢ من يناير عام ١٩٩٥، وذلك عقب اجتماع لمجلس شورى الجماعة بمركزها العام بالتوفيقية، وبعد عدة أشهر تم تحويل المجموعة إلى القضاء العسكرى المصرى، وكانت التهمة: إعادة إحياء جماعة محظورة.

والمحالون للقضية هم: عصام العريان، محمد على العريشى، إبراهيم البيومى غانم، حسين إسماعيل عثمان، محمد عبده على، محمود عبد الحميد الكيال، محمد سلامة أبو المكارم، إبراهيم محمد متولى، صبيح على صبيح، إبراهيم الزعفرانى، جمال ماضى، عيسى عبد العليم، محمد عبد الغنى حسنين، رزق عبد الرشيد رزق، محمد عوض عبد العزيز، محمد عبد الفتاح الشريف، جمال عبد الناصر حسين بطيشة، ياسر محمد على قاسم، محمود مصطفى البندارى، بشير العبد محمود، سعد عصمت الحسينى، محمد بسيونى القصبى، أحمد محمود إبراهيم، محمد طه وهدان، محمد حسن إبراهيم فرج، أحمد محمد فرج عثمان، عبد الخالق حسن عبد الوهاب، على عز الدين ثابت، محمد خيرت الشاطر، حسن الجمل، رشاد نجم الدين، محمد عبد العزيز الصروى، السيد نزيلى، محمد عبد اللطيف طلعت، محسن راضى، محمد حسين عيسى، أمين الطاحورى، محمد محسن سويدان، نبيل يوسف حجازى، محمد حبيب، عبد الرحمن عبد الفتاح، طلعت الشناوى، على حسن الدالى، عاشور سليمان غانم، محمد فؤاد عبد المجيد، سيد عسكر، مصطفى عبد الحليم حجازى، محمود السعيد الديب، عبد الله طه وهدان.

وانتهت القضية بالحكم على ٣٤ ممن أحيلوا للقضاء العسكرى، بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات، ونال البراءة ١٥ شخصاً ممن أحيلوا فى القضية ذاتها.

• أما المحاكمة الثانية، فهى القضية رقم (١١/١٩٩٥ جنايات عسكرية).. كانت فى ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٩٥ واعتقل فيها ٣٣ قيادياً فى الجماعة، حُكم على ٢٠ منهم بالسجن بمدد تتراوح ما بين الثلاث والخمس سنوات، وحصل ١٣ معتقلا على

البراءة، وكان الحكم بخمس سنوات من نصيب الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور محمود عزت.

والمحالون للقضية هم: محمود السيد بسيونى، حلمى مصطفى حمود، محسن القويعى، محمود عزت، سعد زغلول العشماوى، أنور شحاتة، على متولى، محمد غريب عبد العزيز، السيد عبد الستار المليجى، محمد سعد عليوة، لاشين عبد الله أبو شنب، حسين شحاتة، محيى الدين زايط، محمود حسين، عبد المنعم أبو الفتوح، حلمى الجزار، عبد الله محمد عبد الله، فهمى محمد محمد عامر، طلعت محمد فهمى، مصطفى إبراهيم محمود حلمى، جمال ماضى، أسامة مسعد محمود، سعيد أحمد عبد الرحمن، حامد محمد المداح، محمد أحمد شحاتة، عبد العزيز زويل، متولى صلاح عبد المقصود، السيد مصطفى سمك، على أحمد محمد عمران، محمد خيرى حسين، محمد محمد مليجى، على حسن محمد، محمد قاسم عبد الرحيم.

- **أما المحاكمة الثالثة، فهى القضية رقم (١٩٩٥/١٣ جنايات عسكرية)**.. كانت فى ٣٠ من نوفمبر ١٩٩٥، حيث اعتُقل ثلاثة من أعضاء الجماعة، حُكم على اثنين منهم بالسجن لثلاث سنوات وبُرئ الثالث.

- **أما المحاكمة الرابعة فهى التى عُرفت بقضية حزب الوسط، وهى رقم (١٩٩٦/٥ جنايات عسكرية)**.. حيث تم اعتقال ١٣ من قيادات ورموز الجماعة على رأسهم محمد مهدى عاكف.

والمحالون للقضية هم: الدكتور عصام حشيش، الدكتور عبد الحميد الغزالى، الدكتور جمال عبد الهادى مسعود، الدكتور رشاد البيومى، الدكتور مصطفى طاهر الغنيمى، مجدى العارف أنور، محمد إبراهيم بدوى، محمود أحمد العرينى، محمود على أبو رية، عبد العظيم المغربى، حسن جودة عبد الحافظ، محمد مهدى عاكف، أبو العلا ماضى.

حيث حُكم على ثمانية من المحالين للقضاء العسكرى بثلاث سنوات وأطلق سراح ٥ من المعتقلين على ذمة القضية. تمت القضية على إثر التقدم بأوراق لتأسيس حزب

سياسى تحت اسم حزب الوسط فى ١٠من يناير ١٩٩٦ والذى تم رفضه من قبل لجنة الأحزاب فى ١٣ من مايو من العام ذاته.

- **أما المحاكمة الخامسة فقد عُرفت بقضية النقابيين، وهى القضية رقم (٩٩/ ١٨ جنايات عسكرية)..** حيث تم اعتقال ٢٠ من أبرز الناشطين النقابيين، وذلك عام ١٩٩٩.

أصدرت النيابة العسكرية قرارها بإحالة المتهمين إلى المحكمة العسكرية العليا فى ١٢ من ديسمبر ١٩٩٩. وانتهت فصول القضية فى جلسة ١٩ من نوفمبر ٢٠٠٠ بإصدار أحكام تراوحت ما بين ثلاث وخمس سنوات على ١٥ من المحالين للقضاء العسكرى، فيما تمت تبرئة ٥ من المعتقلين.

أما الذين حُكم عليهم بخمس سنوات فهم: محمد بديع سامى، سعد زغلول العشماوى، أحمد الحلوانى. والذين حُكم عليهم بثلاث سنوات هم:

مختار نوح، محمد على بشر، مدحت الحداد، عبد الله زين العابدين، خالد بدوى، هشام الصولى، سيد هيكل، أحمد شوقى عماشة، أحمد عبد الرحيم عبد الحفيظ، عاطف السمرى، إبراهيم السيد حسين، عبده البردويل.

والذين برأتهم المحكمة هم: أحمد محمود حسن، أحمد أبو الأنوار، محمد سعد عليوة، على عبد الرحيم عبد الحفيظ، إبراهيم رشيدى.

- **أما المحاكمة السادسة فقد عُرفت بقضية أساتذة الجامعات، وهى القضية رقم (٢٠٠١/٢٩ جنايات عسكرية)..** حيث تم اعتقال ٢٢ من رموز وقيادات الجماعة فى ٦ من نوفمبر ٢٠٠١ عقب مظاهرة بالجامع الأزهر من أجل فلسطين، وبعد أسبوع من الاعتقال صدر قرار جمهورى فى ١٣ من نوفمبر بإحالتهم إلى القضاء العسكرى.

أصدرت النيابة العسكرية قرارها بإحالة المتهمين للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا فى ٢٦ من نوفمبر ٢٠٠١ م. وتمت المحاكمة فى ١٩ جلسة استغرقت ما يقرب من ٨ أشهر، تمت المحاكمة فعليًا خلال ثلاثة أشهر منها فقط. صدر الحكم فى ٣٠ من يوليو ٢٠٠٢م بالسجن بمدد تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات على ١٦ من المعتقلين، بينما برأت المحكمة ٦ منهم.

أما الذين حُكم عليهم بخمس سنوات فهم: محمود غزلان، عبد المنعم البربرى، ماجد الزمر، طاهر عبد المنعم، أسامة أبو شادى.

والذين حُكم عليهم بثلاث سنوات هم: أحمد عبد الحليم سعفان، حسين الدرج، صلاح الدين محمد أحمد حسن، مأمون عاشور، محيى الدين الزايط، شرف الدين محمود، محمد عزيز الزمر، محمد الأكحل، محمد إمام، محمد هشام عيسى، سيد شيبة.

والذين برأتهم المحكمة هم: أحمد على جمعة، محمد القصاص، خالد حنفى فهيم، أحمد العبد، حمدى شاهين، محمد محمود منصور.

- أما المحاكمة السابعة والأخيرة فى عهد الرئيس المخلوع فهى القضية رقم (٢٠٠٧/ ٢ جنايات عسكرية).. حيث اعتقلت مباحث أمن الدولة فى ١٤ من ديسمبر ٢٠٠٦ عددًا من قيادات الجماعة على رأسهم خيرت الشاطر وحسن مالك ومحمد على بشر، وتتابعت حملة الاعتقالات فى القضية على خمس حملات كان آخرها فى ١٤ من مارس ٢٠٠٧ فى قضية حملت رقم ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٦.

جاءت القضية على خلفية العرض الرياضى الشهير الذى أقامه طلاب الإخوان فى جامعة الأزهر الشريف، وهم يرتدون ملابس وُصفت بأنها ملابس عسكرية.

فى ٥ فبراير ٢٠٠٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإحالة القضية إلى القضاء العسكرى. وأصدرت النيابة العسكرية قرارها بإحالة المتهمين إلى المحكمة العسكرية العليا فى ٢٣ أبريل ٢٠٠٧.

استمرت المحاكمة لأكثر من ٧٠ جلسة سرية مُنع عنها الإعلام تمامًا، بدأت فى ٢٦ من أبريل ٢٠٠٧م وانتهت بصدور الحكم فى جلسة ١٥ أبريل ٢٠٠٨ بعد أن تأجل النطق بالحكم لثلاث مرات.

حُكم على ٢٥ من قيادات الجماعة بالسجن لمدد تتراوح ما بين الثلاث والعشر سنوات، بتهم غسيل الأموال والانتماء لجماعة محظورة. وبُرئ ١٥ من المعتقلين.

وكانت تفاصيل الأحكام بالسجن كالتالى :

- ٧ سنوات لاثنين من المعتقلين هما : خيرت الشاطر (النائب الثانى للمرشد العام)، حسن مالك.
- خمس سنوات لخمسة من المعتقلين هم : أحمد شوشة، صادق الشرقاوى، أحمد أشرف، د. أحمد عبد العاطى، أسعد الشيخ.
- ثلاث سنوات لثلاثة عشر من المعتقلين هم : محمد على بشر (عضو مكتب الإرشاد)، ممدوح الحسينى، فريد جلبط، ضياء الدين فرحات، صلاح الدسوقى، فتحى محمد بغدادى، أيمن عبد الغنى، عصام عبد المحسن، محمود أبو زيد، مصطفى سالم، سيد معروف، عصام حشيش، مدحت الحداد.
- براءة خمسة عشر من المعتقلين هم : خالد عودة، سعيد سعد على، محمد مهنا حسن، محمد حافظ، محمد على بليغ، محمود المرسى، أحمد عز الدين، جمال شعبان، ياسر عبده، محمود عبد اللطيف عبد الجواد، أسامة شربى، أمير بسام، عبد الرحمن سعودى، أحمد النحاس، حسن زلط .
- ١٠ سنوات لخمس قيادات كلهم خارج مصر هم : يوسف ندا، على غالب محمود همت، إبراهيم الزيات، فتحى الخولى، توفيق الواعى.
- مصادرة أموال كل من : خيرت الشاطر وحسن مالك فى شركتى «مالك» وفروعها و«رواج» وفروعها، مصادرة نصيب حسن مالك فى شركة «الأنوار»، مصادرة نصيب خيرت الشاطر وأحمد عبد العاطى فى شركة «الحياة للأدوية»، مصادرة نصيب أحمد أشرف فى «دار التوزيع والنشر الإسلامية».

●●●

الفصل الثالث

الإخوان عصب الثورة

تمهيد:

فى الواقع أن الإخوان المسلمين هم الذين أسسوا هذه الثورة، وهم الذين حموها وأنجحوها، ولولاهم ما كانت.. فإذا اعتبرنا النظام البائد أشبه بصخرة عاتية مستعصية على الكسر، فإن الجماعة وأعضاءها المجاهدين، هم الذين ظلوا يطرقون عليها لسنين، حتى تهيأت للانهيار، فجاءت الضربة الأخيرة على يد الشباب -ومن بينهم شباب الإخوان- ليتم الإعلان عن زوال الصخرة وانتهاء العصر البغيض.

الثورة إذًا كانت حملا فى رحم الشعب، والإخوان هم الذين حافظوا على هذا الحمل، ورعوا الجنين فى بطن أمه، وغذوه وأنفقوا عليه من دمائهم وأموالهم، فلما اكتمل وحان موعد الميلاد، كان الشباب هم الذين زفوا البشرى وأعلنوا قدوم المولود السعيد.

وإذا كان هناك يومان فاصلان فى تاريخ هذه الثورة -كما أجمع الخبراء- فهما يوم جمعة الغضب (٢٨/ ١/ ٢٠١١م)، ويوم موقعة الجمل (٢/ ٢/ ٢٠١١م) وهما اليومان اللذان شهد الجميع للإخوان خلالهما بالفضل والشجاعة، والإخلاص والمروءة؛ لأنه لولا الله ثم الإخوان فى هذين اليومين لكانت الثورة فى (خبر كان).

فى يوم جمعة الغضب، حشدت الجماعة مئات الآلاف من أعضائها، فى سائر المحافظات؛ ليواجهوا أعتى نظام بوليسى فى العالم، وقد وضع الإخوان أيديهم فى أيدى الجماهير الحاشدة دون أن يرفعوا شعاراً من شعاراتهم، أو يرددوا هتافًا من هتافاتهم؛ ليدشنوا بذلك مظاهرات مليونية استطاعت فى خلال ساعات (خلع) هذا النظام الفاسد وهزيمة قوات أمنه، وقد سيطروا سيطرة كاملة على البلد.. ثم شرعوا فى حمايتها من اللصوص وفلول النظام المنهزم فيما عُرف باللجان الشعبية.. وقد ظل شباب الإخوان يحمون أحياءهم طوال أيام الثورة مع باقى أبناء الشعب، حتى وقعت الواقعة الكبرى (موقعة الجمل) التى اندفعوا بعدها بالآلاف إلى التحرير؛ لينضموا إلى إخوانهم المرابطين فى الميدان، و ليقوموا بحماية الثوار، ورد اعتداءات النظام الفاسد.

فى يوم ٢/ ٢/ ٢٠١١ شنّ مسئولو الحزب البائد حربًا حقيقية على الثوار فى ميدان التحرير فيما عُرف بموقعة الجمل، دامت ٤٨ ساعة، واستُخدمت فيها جميعُ الأسلحة، النارية وقنابل المولوتوف وقطع الرخام والزلط، ثم مجموعة من الخيول والجمال - بغرض إنهاء اعتصام الثوار، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، ثم الالتفاف على هؤلاء الشباب ومحاكمتهم والتنكيل بهم، وبذلك تنتهى الثورة وينتهى الثوار . . إلا أن الإخوان فى هذين اليومين، وبشهادة الجميع أيضًا، قاموا بأكبر دور بطولى شهدته الثورة المصرية . . إذ استطاعوا صد هذا الهجوم البربرى، وسقط منهم فى الميدان وحده ٣٤ شهيدًا، غير مئات المصابين . . واستطاع مسئولو الأحياء القريبة من الميدان حشد أكثر من ١٢ ألف أخ فى أقل من نصف ساعة، استطاعوا السيطرة على مداخل الميدان ومخارجه.

وطوال أيام الثورة، وأثناء مظاهراتها المليونية، كان الإخوان هم من يقومون بتنظيم الميدان والإشراف على الداخلين والخارجين، وهم من تولوا تأمينه ومراقبة ما يجرى حوله وما يبيّت له، وهم من قدموا الأغذية والأشربة والأغطية للثوار . . وقد رأينا كيف ظل أعضاء الإخوان من شتى المحافظات مرابطين لأسابيع داخل الميدان، معرضين أنفسهم للمخاطر، وكيف كانوا يقسمون الليل للنوم فيما بينهم . . وإذا كانت الغالبية قد غادرت الميدان، فإن الإخوان لم يغادروه إلا بعد نجاح الثورة، وبعد اطمئنانهم إلى أن أعداءها قد ألقي القبض عليهم وأودعوا السجون.

• شهادات:

ونورد فيما يلى شهادات لبعض الشخصيات العامة ممن سجلوا يوميات الثورة، واعترفوا خلالها بفضل الإخوان فى حمايتها:

- تحت عنوان: (أبناء الطالبية والعمرانية أنقذوا الثورة من السقوط يوم ٢٨ يناير) [جمعة الغضب] قال الدكتور محمد أبو الغار فى حوار مع ماهر مقلد للأهرام يوم ٢٣/ ٤/ ٢٠١١م: «عدد كبير من شباب منطقة الطالبية فى حدود ١٠ آلاف، كانوا مدربين على أعلى مستوى لتحمل مواجهة الشرطة، وهم من مجموعتين، الأولى شباب الإخوان، والثانية الألتراس من جماهير النادى الأهلى . . أما مجموعة

العمرانية فهى مثل مجموعة الطالبية، لعبت دوراً مهمًا جدًا، وكانت قوية، ونجحت أيضًا فى فتح الطريق».

- فى الحلقة رقم (٧) من: «يوميات ثورة الصبار» كتب الشاعر عبد الرحمن يوسف فى المصرى اليوم، يوم ١٤/ ٤/ ٢٠١١م، يقول: «لقد انتهت تلك الليلة [يقصد فجر الثالث من فبراير ٢٠١١م ليلة موقعة الجمل]، ولكى أكون منصفًا، لا بد أن أذكر أن الصفوف الأمامية كانت عامرة بفضل جماعة الإخوان المسلمين أولا، ولولاهم لما مرت هذه الليلة على خير».

- وتحت عنوان (الإخوان يتحركون) نشرت (الأخبار) يوم ٣ من فبراير ٢٠١١م: «كان تحرك الإخوان ظاهراً خلال المعركة بشكل كبير، حيث أمسكوا بالميكروفونات وظلوا يحثُّون المعارضين بالميدان على مشاركة إخوانهم على الحدود -حسب التعبير الذى استخدموه- والجهاد فى سبيل الله. وعند نفاد الطوب قاموا بتحطيم أرصفة الميدان بالكامل لإلقائه على المهاجمين».

-وقالت د. نادية مصطفى -أستاذ العلاقات الدولية ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة: «ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الجهادى الذى ساند به شباب الإخوان إخوانهم فى ثورة مصر فى ميدان التحرير يوم الهجوم البربرى على الميدان فى ٢/ ٢/ ٢٠١١م، فلقد تجلت فى هذا اليوم لحظة تاريخية من ماهية توزيع الأدوار وتكاملها (كلٌ ميسرٌ لما خُلق له) فكان الإبداع الاستراتيجى والتنفيذى للدفاع عن الثورة من ميدان التحرير إبداعًا مشتركًا متكاملا، سواء من العقول أو السواعد أو الأبدان، بل الأرواح»[1].

- وقال الدكتور محمد سليم العوا [المصرى اليوم، ١١ من يونية ٢٠١١م]: «لولا وجود الإخوان فى موقعة الجمل ومجابهة الجبابرة لما نجحت الثورة».

- وقال أحمد دومة، عضو ائتلاف شباب الثورة [موقع دار التحرير الإلكترونى ٢٢/ ٣/ ٢٠١١م]: «شباب الإخوان لعبوا دوراً فاعلا فى حسم (موقعة الجمل) وتصدوا

---

(١) انظر: الثورة المصرية.. نموذجًا حضاريًا، د. نادية مصطفى، مركز الدراسات الحضارية، ٢٠١١م.

بصلابة وشجاعة لهجمة الخيول والجمال التى حاولت اقتحام الميدان وإجلاء المتظاهرين بالقوة، وأعتبر أن جهد الإخوان فى هذا اليوم أحد العوامل المهمة فى نجاح الثورة، فمعظم الشباب الموجود فى الميدان آنذاك كانوا يعانون إصابات متعددة وفى حالة إعياء لا تسمح لهم بالتعامل مع البلطجية الذين دفعهم النظام السابق لإجهاض الثورة وإخلاء الميدان، ولولا وجود شباب الإخوان ووقفتهم البطولية لتبدلت موازين القوى».

- أما د. صفوت حجازى فقال -فى شهادته على الثورة المصرية على قناة الجزيرة: «حقيقة أقولها للتاريخ: لولا أن الله -عز وجل- ثبت شباب الإخوان ليلة موقعة الجمل وبقية الليالى لكان الناس فى الميدان قد ذُبحوا، وهذه حقيقة لا ينكرها إلا حاقد أو مخادع».

وأكد فى ندوة حاشدة نظمها طلاب هندسة أسيوط ونشرتها جريدة الفجر يوم السبت ٢ من أبريل ٢٠١١م- أنه «لولا تصدى شباب الإخوان وشجاعتهم أثناء الثورة فى ميدان التحرير لحدثت مذابح رهيبة للعشرات ولذُبحت الثورة، وأن الإخوان حموا الثورة، وأن ٨٠٪ ممن وقفوا على حواجز المواجهة مع البلطجية فى ميدان التحرير يوم موقعة الجمل من شباب الإخوان».

- وفى المصرى اليوم [٢٧/ ٢/ ٢٠١١م] وتحت عنوان (الإخوان ليسوا بعبع) كتب د. محمود خليل، رئيس قسم الصحافة بكلية إعلام القاهرة يقول: «لقد لعب الإخوان دوراً أساسيًا فى حماية الشباب المصرى خلال الأيام التى انقضّ فيها رجال أمن الحزب الوطنى البائد وموظفوه وبلطجيته على المتظاهرين فى ميدان التحرير، مستخدمين الخيول والبغال والجمال، كذلك قاموا بدور مهم فى تنظيم عملية الدخول إلى الميدان خلال التظاهرات المليونية التى شهدتها الأيام التالية».

- أما د. سعد الدين إبراهيم فقد قال [موقع ابن خلدون، يوم ٩ من أبريل ٢٠١١م]: «.. كانت الإشارة إلى معركة الجمل؛ لتذكير الناخبين بالدور المشهود والمشكور للإخوان المسلمين، فى صدّ الجحافل التى أرسلها نظام مبارك من راكبى الجمال الذين أتوا من منطقة الهرم بالجيزة لمداهمة آلاف المتظاهرين فى ميدان التحرير.. وكان شباب الإخوان أول المدافعين عن بقية الجموع، وتصدوا ببسالة لراكبى الجمال حتى أدبروا منكفئين على أعقابهم».

● **الشرارة التى أشعلت الثورة:**

كما أسلفنا، فإن مصر كلها كانت مهيأة للثورة على الحاكم، والانقلاب على نظام طال أذاه الجميع، وكانت الثورة التونسية التى جرت قبل ثورتنا بأيام ونجحت فى إسقاط بن على يوم ١١ من يناير ٢٠١١م، هى الشرارة التى أشعلت الثورة المصرية، وأخرجت تلك الجحافل الشبابية تنادى بصوتها الهادر: (يسقط يسقط حسنى مبارك)، (الشعب يريد إسقاط النظام)، تماشيًا أيضًا مع شعارات مشابهة أطلقتها الثورة التونسية ولاقت انبهار العالم بها.

وقد أصدر الإخوان أول بيان لهم (يوم السبت ١٥ من يناير ٢٠١١م) تعقيبًا على الثورة التونسية، أعلنوا فيه تقديرهم وإعجابهم بالشعب التونسى الشقيق، وبانتصاره فى جولته الأولى فى صراعه من أجل الحرية والكرامة، ودعوا كل قوى الأمة العربية والإسلامية إلى الوقوف بجانبه وتأييده للحصول على حقه كاملا، ودعوا الحكام العرب إلى «الاستماع لصوت العقلاء من شعوبهم، وألا يستجيبوا للمنافقين الذين يزينون لهم سوء أعمالهم، وألا يشاركوهم فى العدوان على الشعوب، وأن يتعاملوا بلغة الحوار بدلا من لغة العصا الأمنية الغليظة التى لا تؤدى إلا إلى الفوضى»[(١)].

ومع تبلد النظام إزاء ما حدث فى تونس وما جرى من ردود فعل من قبل الجماعة والمعارضة ومحاولاتهم تحريك النظام نحو الإصلاح وتحقيق أخطائه القاتلة -ظهرت دعوات لتقليد ما جرى فى تونس؛ للانقلاب على السلطة والتصدى لرئيس البلاد لعله يتنحى أو يهرب كما فعل بن على، بل ظهر أكثر من (بوعزيزى)[(٢)]، فأقدم شباب على الانتحار، تقليدًا للشاب الذى فجرت حادثته الثورة التونسية، لعل النظام الجاثم على

(١) بيان أصدرته الجماعة يوم السبت ١٥ من يناير ٢٠١١م، انظر: موقع (إخوان أون لاين).

(٢) أقدم أكثر من حالة على الانتحار قبيل الثورة يأسًا من النظام القائم، وقد اعتبروا ذلك رسائل تحذيرية للمسئولين وردًا على سياسة التجاهل والإهمال. وشهدت محافظة الإسكندرية وحدها خلال أيام: ١٦، ١٧، ٢٠٠١/١/١٨م خمس حالات انتحار من شباب المحافظة، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين حاولوا الانتحار. من المعلوم أن عهد مبارك سجل أكبر معدل لانتحار الشباب فى تاريخ مصر، حيث بلغت محاولات الانتحار السنوية فى السنوات الخمس الأخيرة حوالى (١٥) ألف حالة، منها (٥) آلاف حالة انتحار ناجحة.

صدور المصريين يزول، أو -على أقل تقدير- يقوم بإصلاحات جوهرية تعالج الفقر والبطالة التى طالت عشرات الملايين، أو يحسِّن من كرامة المصريين قليلا، والذين يعانون القهر من مبارك وقوات أمنه المتغولة.

فى ١٩ من يناير ٢٠١١م، تقدم الإخوان بعشرة مطالب عاجلة لتهدئة الاحتقان داخل الشارع المصرى[1] حيث رأوا أن العمل على تنفيذ هذه المطالب وبأقصى سرعة، يمكن أن يؤدى إلى تهدئة الأوضاع الداخلية ويدعم الاستقرار، وهذه المطالب -باختصار-: إلغاء الطوارئ، حل مجلس الشعب المزور، إجراء تعديلات دستورية للمواد: ٥، ٧٦، ٧٧، ٨٨، ١٧٩، العمل السريع والفعال لحل مشكلات المواطنين، إعادة النظر الفورى فى السياسة الخارجية المصرية، الإفراج والعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين، الاستجابة الفورية للمطالب الفئوية، حرية تكوين الأحزاب السياسية وإلغاء القيود على إصدار الصحف، محاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم فى السنوات الأخيرة، إلغاء تدخل الجهات الأمنية فى العمل الأهلى. وقد اعتبر الإخوان تلك المطالب هى الحد الأدنى والبداية المعقولة التى يمكن أن يتم البناء عليها فى المرحلة المقبلة، إذا كان النظام جاداً فى الإصلاح، حريصاً على الاستقرار، وأكد الإخوان أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، ولا يطالبون إلا بما يطالب به أفراد الشعب.

وكعادة النظام البائد، لم يتحرك أحد لتلبية أى من هذه المطالب العشرة، بل قام جهاز أمن الدولة باستدعاء مسئولى الجماعة فى المحافظات وهددهم بالبطش والاعتقال والمواجهة العنيفة وربما الدامية فى حالة النزول إلى الشارع لإعلان هذه المطالب الشعبية، فأصدر الإخوان بيانًا آخر يوم الأحد ٢٣ من يناير ٢٠١١م، أى قبل يومين من قيام الثورة، أعلنوا فيه رفضهم للتهديدات والإرهاب، مؤكدين أنهم يبغون الصالح العام وبالتالى لا يخيفهم التهديد والوعيد، وطالبوا النظام مرة أخرى بالتعامل مع الاحتقان الشعبى النابع من الفساد والاستبداد بدلا من المنهج البوليسى الذى اعتاده النظام. كما أكدوا أنهم سوف يكونون: «وسط الشعب، نشاركه همومه

(١) انظر بيان الجماعة فى ١٩ من يناير ٢٠١١، موقع (إخوان أون لاين).

وآماله، ونعمل من أجل تحقيق حريته وكرامته، ونسعى معه فى كل الأنشطة التى تقرب ساعة الحرية»[١].

كانت أحداث تونس لا تزال تفرض نفسها بشدة على الرأى العام المصرى، فكانت خطب الجمعة (يوم ٢١ من يناير) منصبّة فى غالبيتها على أحداث تلك الثورة المزلزلة التى أطاحت بأشد رؤساء العرب ديكتاتورية وبطشًا، وقد دعا الخطباء الشعب المصرى إلى مقاومة الظلم، وقول الحق فى وجه السلطان الجائر، وقد شهد هذا اليوم وما تلاه من أيام سبقت الثورة العديد من المظاهرات العمالية والإضرابات الفئوية، فى القاهرة والمحافظات، ما يؤكد أن هناك انتفاضة كبرى أو ثورة شعبية فى الطريق.

فى الوقت نفسه كان شباب الثورة قد اتخذوا قرارهم بالنزول إلى الشارع يوم الثلاثاء، وقد مهدوا لذلك بالدعوات الموسعة على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعى، وبكتابة الجداريات والملصقات فى شوارع القاهرة والمحافظات للتظاهر يوم الثلاثاء ٢٥ من يناير.

● الإخوان يشاركون فى الثورة من أول يوم:

فى يوم السبت ٢٢ من يناير، اتخذ مكتب الإرشاد (فى اجتماع خاص بإحدى الشقق غير المتابعة أمنيًا) قرار المشاركة فى وقفتين يوم ٢٥ من يناير، واحدة عند دار القضاء العالى بالرموز السياسية، والأخرى لشباب الجماعة عند وزارة الداخلية[٢]، كما دعا مسئولو الإخوان شباب الجماعة للمشاركة باعتبار الدعوة كانت شبابية فى أولها[٣]، وقام د. عصام العريان والمهندس سعد الحسينى، عضوا مكتب الإرشاد، بالدعوة للمشاركة على (التويتر).

فى اليوم الموعود (٢٥ من يناير) خرج الآلاف -حسب الاتفاق- فى القاهرة ومحافظات الجمهورية؛ للمطالبة بتصحيح الأوضاع، وإعلان مطالب الإصلاح، التى

(١) بيان أصدرته الجماعة فى ٢٣ من يناير ٢٠١١م، موقع (إخوان أون لاين).

(٢) لم تعلن الجماعة قرارها هذا، حرصًا على عدم معرفة سلطات الأمن به كى لا تجهض الوقفات قبل تنفيذها.

(٣) انظر: أضواء على ثورة ٢٥ يناير، د. محمد عبدالرحمن (عضو مكتب الإرشاد)، دار التوزيع والنشر، ٢٠١٢م.

تمثلت فى: إنهاء حالة الطوارئ، إلغاء مجلسى الشعب والشورى والمحليات، تنفيذ أحكام القضاء فيما يخص الحد الأدنى للأجور، تعديل بعض المواد الدستورية، وقد تركزت المظاهرات فى عدد من الميادين والأماكن العامة بالقاهرة الكبرى، منها: دار القضاء العالى، دوران شبرا، جامعة القاهرة، إمبابة، شارع جامعة الدول العربية، ميدان المطرية وغيرها، أما المحافظات فقد انطلقت تلك المظاهرات من ميادينها العامة المختلفة.

وقد حاصرت قوات الأمن تلك الميادين والساحات، فى وقت مبكر من ذلك اليوم؛ تحسبًا لتلك المظاهرات، وهددت كل من "يخالف القانون ويعتدى على الشرعية"!!، كما استعانت تلك القوات بأعداد غفيرة من البلطجية الذين انتشروا بأسلحتهم البيضاء والنارية فى ميادين الجمهورية كافة، خصوصًا الميادين التى تواعد الشباب على الالتقاء داخلها، وكان المخطط أن يقوم هؤلاء البلطجية بعمليات شغب وتلف واعتداء على المتظاهرين والاشتباك معهم دون أن تتدخل الشرطة؛ ليبدو الأمر أنها مشاجرات أهلية ليس للشرطة علاقة بها.

ولم تمض دقائق على بدء تلك المظاهرات حتى قامت أجهزة الأمن بالاعتداء عليها ومحاولة فضها بالعنف، وقد شنت حملات تفتيش واسعة على المواطنين المتواجدين فى تلك الميادين، ناهيك عما قامت به تلك القوات من عمليات إرهاب جماعية على مرأى ومسمع الجميع؛ لمنع أى من المواطنين من المشاركة فى المظاهرات.

وأمام دار القضاء العالى تجمعت كبرى المظاهرات، التى قادها أعضاء الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين فى مجلس الشعب ٢٠٠٥[1]، وقد اشتعلت تلك المظاهرة بشكل كبير، وأحدثت ارتباكًا أمنيًا، دفع مسئولى الداخلية إلى إرسال تعزيزات أمنية ضخمة حاصرت المنطقة فى الحال.

وإذا كانت المظاهرات قد عمت (١٤) محافظة على الأقل من محافظات الجمهورية فإن محافظات معينة كانت مظاهراتها تمثل تحديًا شعبيًا واضحًا للنظام، وخطرًا كبيرًا ربما لم يحسب النظام حسابه من قبل، منها: الإسكندرية، البحيرة، الغربية، كفر الشيخ،

(١) منهم: د. محمد البلتاجى، د. حازم فاروق، م. أشرف بدر الدين، عادل حامد.

الدقهلية، الفيوم، بورسعيد، أسوان، سوهاج، دمياط، الشرقية، وبالأخص السويس التى كانت وقود الثورة وشرارتها فى أيامها الأولى الخطرة[1]؛ حيث نظم الآلاف من أبناء هذه المحافظة، من بينهم القياديان فى الإخوان المسلمين: د. سيد رأفت العابد، م. أحمد محمود، وقفة كبيرة فى ميدان الإسعاف، وقد حاول مواطن إحراق نفسه بعد أن سكب على نفسه البنزين إلا أن المتظاهرين قاموا بإنقاذه.

أما منطقة وسط البلد بالقاهرة، فكان الوضع بها يشير إلى ثورة شعبية جارفة؛ حيث زادت أعداد المتظاهرين بصورة كبيرة، نتج عنها احتكاك مع قوات الشرطة التى بدأت اعتداءً وحشيًا على المواطنين، ما أسفر عن اعتقالات وإصابات بالجملة، فضلا عن الفوضى التى شملت جميع شوارع المنطقة خصوصًا شوارع: قصر العينى، مجلس الشعب، رمسيس، ٢٦ يوليو وغيرها، وأمام هذا العنف الأمنى تحركت تلك الجموع -باتفاق بينها- إلى ميدان التحرير؛ ليؤدوا صلاة المغرب، ثم إعلان الدخول فى اعتصام مفتوح، والاحتشاد حتى تتم الاستجابة للمطالب المشروعة التى خرجوا من أجلها.. ومع تباشير صباح يوم الأربعاء (٢٦ من يناير) شنت الأجهزة الأمنية هجمة شرسة على المعتصمين بالميدان، واستطاعت تفريقهم بأسلحتها المعهودة: «الرصاص الحى، المطاطى، القنابل المسيلة للدموع».

أما حصيلة هذا اليوم فكانت: (٥) قتلى وأكثر من (١٠٠٠) معتقل، موزعون على كل المحافظات، إضافة إلى مئات الإصابات، كان نصيب القاهرة وحدها (١٥٠) إصابة، تم نقل بعضهم إلى المستشفيات فى حالة إعياء شديد، فيما رفض العديد دخول المستشفيات خوفًا من البطش الأمنى.

أما عدد المعتقلين من الجماعة فى هذا اليوم فقد بلغ (١٤٩) أخًا، غالبيتهم من الشباب، من محافظات: القاهرة، الإسكندرية، الشرقية، المنوفية، الجيزة، أسيوط.

---

(١) سقط فى السويس وحدها أربعة قتلى فى هذا اليوم (الثلاثاء ٢٥ من يناير)؛ من جراء إطلاق قوات الأمن الرصاص الحى والمطاطى وقنابل الغاز على المتظاهرين.

• الجماعة تبارك الثورة وتعلن حمايتها ودعمها:

فى اليوم التالى لتلك الأحداث أصدر الإخوان بيانًا باركوا فيه الثورة التى قامت ضد «الفساد والقهر والظلم» وأكدوا أنهم «يشاركون فى هذه الأحداث ويدعمون مطالب الأمة الإصلاحية المشروعة» وطالبوا النظام بالتخلى عن عناده، وأن يتخذ إجراءات عاجلة من أجل الإصلاح المنشود»[1]. وفى رسالة المرشد الأسبوعية أكد أن الجماعة مع بقية القوى السياسية، مستمرون فى نضالهم الدستورى والقانونى السلمى «لملاحقة الفساد ومحاكمة المفسدين، والدفاع عن حقوق الشعب المنهوبة مهما كلفهم ذلك من تضحيات» -وكانت وزارة الداخلية قد أطلقت تصريحات لوسائل الإعلام تتهم الإخوان بتخريب منشآت الدولة ومؤسساتها، وهو ما نفاه المرشد فى تلك الرسالة، مؤكدًا أن تلك رسالة حكومية فاشلة لمنع الإخوان من حماية الثورة ومؤازرتها.

كان قرار الإخوان بدعم الثورة، والاستنفار لحمايتها وإنجاحها بناءً على تقارير مفصلة ومطولة من جانب شباب الجماعة الذين شاركوا فى مظاهرات ووقفات يوم ٢٥ يناير الذين أطلق عليهم فيما بعد (ائتلاف الثورة)، وقد عرضوا على القيادة تقديراتهم للموقف الميدانى، وما يجب على الجماعة القيام به مستقبلا.

وفى الوقت الذى كان يدعو فيه بعض قادة الإخوان، النظام إلى الاستجابة لمطالب الشعب، معتبراً ذلك خطوة لحقن الدماء والمحافظة على مؤسسات الدولة من الانهيار، كان شباب الجماعة ونوابها يعدون العدة للتصعيد ضد هذا النظام المتبلد الذى لم يعد سامعًا أو مبصراً.

انتشرت الدعوات الإلكترونية على الموقعين الاجتماعيين (فيس بوك، تويتر) فى هذا اليوم (٢٦ من يناير) بشكل كبير للبدء فى إضراب عام اليوم وغداً، فأسرعت السلطات بحجب الموقعين، ثم شنت حملة اعتقالات عشوائية من ميدان التحرير الذى ظل محاصرًا منذ بدء الاحتجاجات، ناهيك عن الحضور الأمنى الكثيف فى جميع ميادين القاهرة وما صاحب ذلك من ترويع المواطنين والتعامل العنيف مع الشباب على

(١) انظر: بيان الجماعة الصادر يوم ٢٦ من يناير ٢٠١١م، موقع (إخوان أون لاين).

وجه الخصوص. كما شنت الأجهزة الأمنية حملة تفتيش على المستشفيات لاختطاف المصابين الذين نُقلوا إليها عقب مظاهرات الأمس.

كان دخول الإخوان بثقلهم منذ يوم ٢٦ يناير تثبيتًا لأقدام الثوار فى مواجهة النظام، وهذا ما دعا أطرافًا عدة، منها أطراف خارجية[١]، إلى تنبيه النظام إلى خطورة الوضع الأمنى على بقائه؛ لذا فإن طريقة التعامل مع الثوار، فى ظل هذا المستجد، اتسمت بالعنف المفرط، والتوتر والارتباك فى الوقت ذاته.

لم تترك أجهزة الأمن مظاهرة واحدة إلا قامت بالاعتداء عليها، واستخدمت لذلك قنابل الغاز والهراوات، وقام أفراد فرق الكاراتيه بمطاردة الثوار فى شوارع القاهرة، وقد خلّف ذلك مئات المصابين الذين رفضت المستشفيات استقبالهم بعد صدور تعليمات أمنية بذلك، كما أغلقت السلطات محطات المترو، ومنعت المظاهرات من الالتقاء بعدما قطعت الطرق الموصلة لميدان التحرير.

وفى السويس كان الأمر مختلفًا، بعدما وقع أربعة قتلى فى اليوم الأول من هذه المحافظة وحدها، إذ خرج (السوايسة) بعشرات الألوف لتشييع الشهداء، فكان يوم غضب تاريخيًا استدعى فرض حظر تجوال فى شوارع المدينة وميادينها الرئيسة، لكن هذا لم يمنع تلك الآلاف من استمرار التظاهر والاحتجاج.

لم يختلف يوم الخميس (٢٧ من يناير) عن اليومين السابقين؛ من حيث اشتعال المظاهرات والاحتجاجات فى معظم محافظات الجمهورية، وفى مقدمتها: القاهرة، السويس، الإسكندرية، ومن حيث الحشد الأمنى الذى فاق جميع التقديرات، وقد نال محيط وزارة الداخلية بالقاهرة الاهتمام الأكبر، وكذلك باقى الميادين الكبيرة وحول المنشآت الحيوية. وفى السويس زادت حدة المظاهرات على ذى قبل، ما دفع أجهزة الأمن إلى غلق جميع مداخل ومخارج المحافظة، ومُنعت وسائل الإعلام من تغطية الأحداث، وفى هذا اليوم بدأت عمليات هجوم من جانب الثوار ضد المنشآت الأمنية مثل وحدات المطافئ وأقسام الشرطة.

(١) حذَّر -على سبيل المثال- موقع (ديبكا فايل) الاستخباراتى الصهيونى من وجود الإخوان فى مظاهرات الثلاثاء (٢٥ من يناير)، وطالب الحزب الحاكم بدفع مؤيديه لمواجهة المطالبين بإسقاط النظام، كما حذر الموقع من مشكلة حقيقية إذا قاد الإخوان تلك المظاهرات فى الأيام المقبلة.

جمعة الغضب.. أو يوم «فرقان الثورة»

كان قرار الإخوان يوم الأربعاء (٢٦ من يناير ٢٠١١م) بالدعوة لحشد كبير يوم الجمعة (٢٨ من يناير) قرارًا تاريخيًا بمعنى الكلمة، كان القرار: «أن يكون هذا اليوم هو البداية الحقيقية للثورة والانتفاضة الشعبية، وأن يتم دعمها بكل الطرق، والعمل على استمرار هذا الزخم وذلك التحرك الجماهيرى حتى تتحقق الأهداف كاملة، ولو استمر ذلك عدة أشهر، وتشكيل لجان مع باقى القوى الوطنية لدعم وتفعيل الثورة[1].

وكان من تخطيط الإخوان: الحرص على عدم ظهور قيادات من الجماعة، أو شعاراتها، أو هتافاتها بصورة سافرة فى الميدان؛ كى تفوت على النظام فرصة تصوير الأمر باعتباره صراعًا بينه وبين الجماعة؛ ولضمان شعبية الثورة وجماهيرتها وأنها تضم كل أطياف المجتمع.

تم إبلاغ جميع مسئولى المحافظات يوم الأربعاء (٢٦ من يناير) مساءً -فى لقاء طارئ مع المشرفين عليهم- بخطة التحرك وأهدافه، وأن يعدوا أنفسهم لحراك طويل، وتوضيح الضوابط التى تحكمه. وتم تقسيم أعضاء المكتب الإدارى بكل محافظة إلى قسمين: جزء يتواجد فى ميدان التحرير بصورة مستمرة مع الحشد الذى يتوجه من المحافظة، وجزء آخر يبقى فى المحافظة لإدارة الحراك داخلها، وترتيب المظاهرات، وأن يتم توزيع الجهد بطريقة متوازنة بين دعم ميدان التحرير بالآلاف، وبين الحشد المطلوب فى المحافظات.

فى هذا اليوم قام مكتب الإرشاد بوضع ١٢ قاعدة حاكمة لحركة أفراد الجماعة بهذا الشأن، وتم إبلاغها لجميع المكاتب الإدارية ووضع آليات محددة للتنفيذ، وهى تشمل النقاط التالية:

١- أهمية دعم واستمرار التظاهر الشعبى، ومنع أى محاولة لإضعافه أو إحباط الجماهير أو القضاء عليهم.

(١) انظر: أضواء على ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق.

٢- أهمية رمزية ميدان التحرير، وأن تسهم المحافظات فى دعمه بالحشود والاعتصام.

٣- أهمية العمل فى المحافظات وتحريك المظاهرات الضخمة على التوازى مع ميدان التحرير، وبالتالى تم تقسيم الأفراد وأعضاء المكاتب الإدارية للتواجد فى كلا المجالين: (التحرير - المحافظة).

٤- اتباع آلية اللامركزية لجميع الأفراد فى الحركة والتصرف السريع، وشحن الجماهير والتواصل مع الشرائح كافة، والتغطية الإعلامية فى إطار السياسة العامة التى تم اعتمادها.

٥- أهمية المحافظة على سلمية الثورة وعلى سلامة المنشآت وعلى حفظ الأمن بتشكيل لجان شعبية.

٦- عدم ظهور رموز الإخوان المعروفين، والاكتفاء بمن كانوا أصلا فى الشارع وفى الحراك السياسى، وعدم رفع شعارات الإخوان أو توزيع بيانات الجماعة، حتى لا يستغل النظام ذلك فى تشويه ثورة الشعب وادعاء أنها صراع بين الإخوان والنظام.

٧- التركيز على المطالب العامة للثورة، وعدم فتح مطالب أو خلافات فرعية، والحرص على الوحدة والتعاون مع جميع التيارات والقوى السياسية، وعدم الرد على من يحاول أن يهاجم الإخوان.

٨- القيام بالدعم اللوجستى الفعّال للمعتصمين والمتظاهرين.

٩- طول النفَس والحرص على استمرار الثورة والذى قد يدوم شهوراً عدة، وعدم الوقوف لمجرد وعد أو إنجاز جزئى؛ فلا بديل عن إسقاط النظام.

١٠- التواصل الفعّال مع جماهير الشعب التى لم تنزل للميادين لتوضيح الرؤية وللرد على أكاذيب الإعلام وطمأنة الخائفين.

١١- توطين النفس على الصبر وأنه ستكون هناك تضحيات، ووضوح الرؤية لجميع أفراد الصف (إخوة وأخوات) وأن هذه مرحلة تحوُّل فى حياة الأمة وتاريخ الدعوة.

١٢- اللجوء لله -عز وجل- واستغفاره والدعاء والتضرع إليه.

كما كان قرار المكتب هو استمرار انعقاده بشكل دائم ليلا ونهاراً طوال الثورة.

• اشتعال ثورة الغضب:

فى الساعة الموعودة، عقب انتهاء صلاة الجمعة (يوم ٢٨ من يناير) مباشرة، كانت ثورة الغضب قد امتدت إلى معظم أحياء القاهرة والمحافظات، وسط اشتباكات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين فى عشرات المدن، وقد تدفق المتظاهرون فى الشوارع والميادين بصورة غير مسبوقة، بدأت بعدها قوات الأمن فى التراجع فى العديد من تلك المدن، وكانت مدينة السويس هى الأكثر سخونة تليها الإسكندرية التى سقطت مبكرًا فى أيدى الثوار. أما فى القاهرة فلم يكن الأمر يختلف كثيرًا عما جرى فى السويس والإسكندرية؛ إذ تغلب الثوار على جحافل الأمن فى جميع ميادين العاصمة، بعد وقوع العديد من الشهداء والمصابين، وسرعان ما بدأت تلك الملايين الثائرة تتدفق إلى ميدان التحرير.

كان يوم الجمعة (٢٨ من يناير ٢٠١١م) ملحمة مصرية كبيرة، ومعركة فاصلة بين الحق والباطل، بين نظام فاسد تعفنت أركانه، وشباب وطنى طاهر يبغى لأمته الرفعة والمجد.. وقد كان له ما أراد؛ إذ لم يأت مساء هذا اليوم حتى صلَّى الثوار فريضة المغرب داخل الميدان (ميدان التحرير)، بعدما انهار الجهاز الأمنى العتيد الذى ظن صاحبه أنه مانعه من الجماهير الغاضبة، وبعدما نزلت قوات الجيش إلى الشوارع والميادين؛ لتردد الحشود الهائلة: «الجيش والشعب إيد واحدة».

• ذكرياتى فى هذا اليوم:

ولا يتسع المجال هنا لذكر تفاصيل ما جرى فى هذا اليوم، لكن أثبت هنا ما جرى لكاتب السطور فى هذا اليوم، وهو كاف لاستيعاب ما وقع فى باقى مدن الجمهورية وميادينها. وقد كتبت ذكرياتى فى هذا اليوم وأنشرها هنا لأول مرة، قلت: «إذا كان البعض يعتبر يوم ١١ من فبراير ٢٠١١م، يوم تنحى مبارك، هو يوم انتصار الثورة الشعبية المصرية، فإننى أعتبر يوم الجمعة ٢٨ من يناير هو يوم الانتصار الحقيقى لتلك الانتفاضة المباركة..

وقد أسميت ذلك اليوم بيوم الفرقان؛ للشبه بينه وبين يوم بدر؛ إذ رأيت بعينىّ ما يؤكد مدد الله تعالى لذلك الشباب الثائر، ضد طغمة فاسدة حكمت مصر بالحديد

والنار . . فكان ذلك اليوم هو آخر أيامها فى الحكم ؛ لينتهى ذلك الكابوس الذى جثم على صدورنا ثلاثة عقود أذاق خلالها الناس الذل والهوان . .

ما إن انتهيتُ من إلقاء خطبة الجمعة بأحد مساجد منطقة فيصل ، حتى هرولت محاولا اللحاق بإحدى المسيرات التى نظمتها جماعة الإخوان المسلمين ، والتى كان مقرراً لها - ضمن عشرات المسيرات الأخرى بمحافظة الجيزة- الوصول إلى ميدان التحرير . .

أدركتُ المسيرة وهى تستعد لعبور كوبرى فيصل . . وقد رأيت منظراً عجيباً : مئات من ضباط وجنود الأمن المركزى ، وقد أغلقوا ذلك الكوبرى الشهير الذى يشهد -فى أوقاته العادية- أعلى كثافة مرورية فى القاهرة الكبرى- ومن خلف هذا الحشد رأيت عدة مصفحات وحافلات جنود ، وقد استعد الجميع لمواجهة هذه المسيرة التى بدأت بعدة مئات من أفراد الإخوان . . وصارت الآن عدة آلاف . .

لم يجد قادة المسيرة صعوبة فى تغيير مسارها ، فقد تركوا هذا الجيش من جنود الأمن المركزى فوق الكوبرى ، ودلفوا عن يمينه إلى منطقة نصر الدين ، ومنها إلى ميدان الجيزة ، عن طريق الكوبرى المعدنى الذى تنتهى دُرجهُ أمام شركة ماتوسيان وكلية الطب البيطرى . .

تخيلتُ طوال الطريق من شارع العشرين إلى ميدان الجيزة -وقد قطعت تلك المسافة سيراً على قدمىّ- أن الذين اجتمعوا للتظاهر لن يزيدوا على أعداد الإخوان بمناطق : الجيزة ، فيصل ، الهرم ، وهؤلاء لن تتعدى أعدادهم بحال بضعة آلاف . . إلا أن ما رأيته فى ميدان الجيزة كان أكبر بكثير جداً مما تخيلته . . رأيت عشرات الألوف وقد سدوا الميدان والشوارع المؤدية إليه . . بل رأيت الشعب المصرى كله فى الميدان ، ليس الإخوان وحدهم ، وليس الشباب وحدهم . . وإنما رأيت شباباً وشيوخاً ، ورجالا ونساء ، ومثقفين وغير مثقفين ، وحضراً وفلاحين . .

ورأيت معركة -بكل معانى المعركة- فهناك كر وفر ، وإغارة وانسحاب ، وهجوم وتكتيكات . . رأيت شباباً عادياً ، ليس ثورياً أو ذا توجهات سياسية ، يقتحم الصفوف- كأنهم ملائكة- يهاجمون قوات الأمن التى بدت وكأنها أصيبت بالسعار . . بل كان هؤلاء الشباب ينطلقون فى مجموعات لتلقى القنابل المسيلة للدموع بصدورهم ،

وإبعادها عن باقى المواطنين الذين لا يزالون يتوافدون بالآلاف إلى الميدان . . وكانت كلما تعبت مجموعة انطلقت مجموعة أخرى لتتسلم زمام مواجهة قوات الأمن التى تمركزت أمام مسجد الاستقامة بقلب ميدان الجيزة وتطلق القنابل المسيلة للدموع بكثافة على جموع الناس . .

عاينت الميدان، والشوارع المؤدية إليه . . وأيقنت أن مصر تشهد انقلابًا حقيقيًا الآن، وأن روحًا جديدة باتت تسرى فيها . . فالشباب يواجهون قنابل الغاز، وفريق منهم قد جاء بخرطوم مياه كبير وانشغل بإطفاء تلك القنابل الفظيعة . . ومجموعات عديدة من الفتيات يقابلن من يصاب من الشباب إما بالمياه الغازية، أو الخل، أو البصل؛ لعلاج آثار تلك القنابل . . أما ساكنو الميدان فقد وقفوا جميعًا فى شُرف مساكنهم يلقون إلينا بأكياس المناديل، وزجاجات المياه، والقطن والشاش . . وعديدونَ منهم بدءوا فى إنزال اللافتات الضخمة التى تطالب بإسقاط النظام!! . .

تقدمت إلى الأمام مرتين . . وكاد يغشى علىّ فيهما؛ من أثر القنابل التى باتت تسقط بكثافة عن ذى قبل . . صليتُ العصر مع من صلوا -على أرض «المعركة»- ثم واصلت التقدم من جديد، ومعاينة الميدان وشوارعه مرة أخرى . .

وما هى إلا ساعة أو بعض ساعة من الهجوم والتقهقر من جانب الثوار، حتى اندفع الجميع معلنين استسلام الشرطة بعد نفاد الذخيرة . . هنا سمعنا الهتافات العالية والتكبير الذى شق عنان السماء، والزغاريد من فوق أسطح المبانى وشرفات الميدان . . وما هى إلا لحظات حتى وجدت نفسى وجهًا لوجه أمام الضباط والجنود الذين كانوا يدمون عيوننا منذ لحظات بقنابلهم الغازية . . وتلك لحظة لا يقدرها إلا من رآها، فأنت أمام موقف عصيب!! . . أحد الضباط يبكى، لا أعرف لماذا؟ . . وعشرات الشبان يحاولون الفتك به وبزملائه، إلا أننى وبعض الإخوان كنا أسرع منهم، إذ قمنا بإحاطتهم بـ«كردون» ومنعنا الشباب من الاعتداء عليهم، ورددنا هتافات: سلمية . . سلمية، وقمت أنا بتقبيل الضابط الباكى، مباركًا له انتصار الثورة واندحار النظام.

مررنا فى طريقنا إلى التحرير بمقر الحزب الوطنى بالجيزة، وهو يقع أمام مديرية الأمن مباشرة، وقد حاول الشباب حرقه، كما حاولوا الاعتداء على مجموعة من الجنود والضباط قد اصطفوا أمام مديرية الأمن، وهم يحملون أسلحتهم فى وضع الاستعداد، إلا أننا منعناهم أيضًا. كما مررنا بالسفارة الإسرائيلية، وقد اندفع مجموعة من الشباب ناحية عدد كبير من الجنود تحرسهم المدرعات يقفون فوق كوبرى الجامعة فى مواجهة السفارة- إلا أننا منعناهم، مؤكدين لهم أن هذه المعركة ليست معركتنا الآن. .

كان الجو العام مفعمًا بالحرية، والسعادة التى لا حدود لها. . ها نحن نسير فى شارع مراد من أوله، فلا نرى شرطيًا واحدًا، ولا نجد من يقف فى وجوهنا، رغم ترديدنا للهتافات التى تصم النظام بالاستبداد، وتصم رئيسه بالفساد والطغيان. .

ظننت أن الطريق خال من الجيزة إلى التحرير، ولم أكن أعلم أن معركتين كبيرتين تنتظران القادمين من الجيزة وأنا واحد منهم. .

أمام قسم الدقى، وعلى مشارف الكوبرى الصغير، كوبرى الجلاء، أو «الكوبرى الأعمى» الذى ينتهى فى الناحية الأخرى أمام نادى القاهرة الرياضى. . رأيت ضعفَىْ أعداد القادمين من الجيزة يقفون فى هذا الميدان الذى صارت الحركة فيه شبه مستحيلة من كثرة الوافدين إليه: من منطقة بولاق الدكرور وميدان الدقى وشارع التحرير من جهة الغرب، ومن العجوزة والكيت كات والمهندسين من جهة الشمال، وقد لفت نظرى قبل دخولنا الميدان، كثرة سيارات الإسعاف الخارجة منه، وقد علت صيحاتها المعهودة التى تطلقها إذا كانت تحمل مريضًا أو مصابًا. . وقد عرفت اللغز عندما اقتربت من «الكوبرى الأعمى». . إنها معركة حقيقية وحاسمة تختلف بكل تأكيد عن معركة الجيزة. . هذه المرة يطلقون الرصاص الحى على الشباب، رأيتهم بعينى، يخرجون محمولين وقد خضّبت الدماء وجوههم وثيابهم، وبعضهم فى غيبوبة تامة، ربما كانوا أمواتًا. . رأيت واحدًا و اثنين وثلاثة. . وعشرة. .

كانت قوات الشرطة قد سدت هذا الكوبرى الصغير بثلاث من حافلات الجنود، وقد وقفوا من ورائها يلقون قنابلهم ورصاصهم على جموع المواطنين الذين قُدرت أعدادهم فى هذه اللحظة بما يزيد على ٥٠ ألف شخص. . لكن لم يدم هذا المشهد

طويلا؛ إذ تم تطويق تلك الحافلات من قبل الشباب «الجسور»، وتم إشعال النيران فيها، ثم مطاردة مَنْ خلفها. .

اندفع الجميع جريًا وراء القوة الهاربة. . لتبدأ المعركة الفاصلة، أو كما سميتها وقتها: معركة الحياة أوالموت، وهى التى كانت على كوبرى قصر النيل المفضى إلى ميدان التحرير. .

قبل وصولى إلى كوبرى قصر النيل وقعت عدة مشاهد مهمة؛ ألهبت حماس الثوار ودفعتهم إلى الاستبسال فى مواجهة قوات الأمن التى بدت -هذه المرة- فى غاية الشراسة والعنف. . من هذه المشاهد:

- وصول أنباء عن استسلام قوات الأمن فى كل من السويس والإسكندرية.

- انضمام عدد من الممثلين والمشاهير إلى جموع المتظاهرين، وقد حملهم الشباب وتحركوا بهم فى مواجهة مباشرة مع قوات الأمن.

- أنباء عن انضمام وحدة الحرس الجمهورى المرابطة فى الحديقة المجاورة للكوبرى إلى الثوار «لم أتأكد من صحة هذا الخبر».

- أنباء مؤكدة عن أوامر للجيش بالنزول.

قبل أن نصل إلى الكوبرى -وكنت من أوائل من وصلوه- قوبلنا بسيل من قنابل الغاز كأنها المطر. . ومما زاد من ألم المشهد، تلك الكثافة العالية للمتظاهرين، إذ مع كل اقتراب من قوات الأمن ومحاولة اجتياز الكوبرى لدخول الميدان، يُقابَل ذلك بهجوم كاسح من جانب تلك القوات. . وعندما تتراجع هذه الأعداد الغفيرة، كانت تحدث إصابات وحالات إغماء عديدة. .

وبقدر شراسة المعركة، كانت نهايتها السريعة. . إذ فى أقل من ساعة كانت تلك القوات تتقهقر إلى الميدان، ومنه فرت إلى طريق كورنيش المعادى، لتقابلها مجموعة من الشباب، فيشعلون النار فى بعض عرباتها. . وتندفع الجموع الهادرة إلى قلب الميدان مع انطلاق أذان المغرب. .

صليت المغرب فى الحديقة الملاصقة للنهر. واطمأننت إلى أن الناس بالميدان الآن.. وعدت إلى «فيصل» سيراً على الأقدام، بعدما شعرت بإرهاق شديد، وقد تورمت قدماى، وجف حلقى من الجوع والعطش.

فى طريق عودتى قابلت الآلاف، وهم يزحفون إلى الميدان.. من أين جاءوا ؟ومن الذى أخرجهم؟.. ساعتها صرت أتحدث عن نظام مبارك باعتباره نظامًا سابقًا». أ. هـ.

• انعقاد دائم لمكتب الإرشاد:

دخلت الحشود الهائلة إذًا ميدان التحرير، بعد سقوط مئات الضحايا من الشهداء وآلاف المصابين، كان بينهم حوالى عشرين شهيدًا من الجماعة، منهم ستة من القاهرة وحدها[1]، وأكثر من مائتى مصاب، وأكثر من أربعمائة معتقل تعرضت غالبيتهم للتعذيب، بعدما نقلوا إما إلى السجن الحربى أو المتحف المصرى، أو إلى شقق أمنية قريبة من ميدان التحرير.

استمر انعقاد مكتب الإرشاد بصورة دائمة، فى غير مكانه التقليدى، تجنبًا للاصطدام بالأمن ومنع عقده، خصوصًا بعد الاعتداء على مقر المكتب بمنطقة المنيل من جانب أشخاص تابعين لجهاز أمن الدولة.. وقد شكل المكتب لجنة لإدارة الأزمة، داخلها ثلاث لجان: لجنة معنية بميدان التحرير، وأخرى معنية بالإعلام، وثالثة معنية بالتواصل مع القوى الفاعلة، خصوصًا شباب الثورة[2]، وقد أوكلت مهمة اللجنة

---

(١) كان أول شهيد للجماعة هو الأخ مصطفى الصاوى، ارتقى يوم جمعة الغضب (٢٨ من يناير ٢٠١١م)، على كوبرى قصر النيل، وكان أول من استُشهد على الكوبرى، وقد مات -رحمه الله- وإصبعه على وضع الشهادة كما أخبر بذلك الأطباء الذين حاولوا إسعافه فى مستشفى «الأنجلو أمريكان». كان مصطفى الذى يبلغ من العمر ٢٦ سنة وتخرج فى كلية التجارة، حافظًا لكتاب الله، وكان عذب الصوت بالقرآن، يؤم المصلين بمسجد الحصرى بالعجوزة، وكثيراً ما تمنى الشهادة، وكانت له صفات خلقية رائعة تحدث عنها أهله والكثير من أصدقائه بعد موته -رحمه الله- وقد كانت جنازته -التى مرت بميدان التحرير فى طريقها للمقابر- وقودًا ألهب حماس الثوار، ودافعًا لشباب الإخوان الذين يعرفونه لأن يستمروا فى ثورتهم حتى يزول هذا النظام الذى قتل هذا الشاب الطاهر.

(٢) راجع حلقات قناة الجزيرة مع الدكتور أسامة ياسين ضمن برنامج (شاهد على العصر) الذى يقدمه الإعلامى أحمد منصور، الحلقات بعنوان: «شاهد على الثورة المصرية».

الرئيسة إلى الدكتور محمد على بشر، عضو مكتب الإرشاد[١]، الذى تولى المهمة باعتباره مشرفًا على قطاع القاهرة الكبرى بعد اعتقال الدكتور محمد مرسى فجر يوم جمعة الغضب (٢٨ من يناير) الذى كان يتولى هذه المسئولية.

ويحكى الدكتور أسامة ياسين أنه تطورت الأمور بشكل سريع فيما بعد، فتم تشكيل غرفة عمليات دائمة تضم مسئولى مناطق القاهرة الكبرى ونوابهم، كان مقرها منطقة عابدين القريبة من ميدان التحرير، فى مكتب الأستاذ جمال حنفى (المحامى). كان الهدف الرئيسى للغرفة هو التواصل مع أعضاء مكتب الإرشاد فى القرارات، وكان من أول القرارات المهمة فى هذا الشأن: دعم المبيت فى الميدان بحيث لا يقل عدد المتواجدين فيه عن ٣٠ ألف شخص، التواصل مع إخوان المحافظات لدعم ميدان التحرير من ناحية، ومن ناحية ثانية تنظيم فاعليات متقطعة فى محافظاتهم لتخفيف الضغط عن المحافظات الثلاث المشتعلة: القاهرة، الإسكندرية، السويس[٢].

وقد أصدر الإخوان بيانًا يوم السبت (٢٩ من يناير) أكدوا فيه استمرارهم فى الثورة على نظام مبارك، وأكدوا أيضًا أن ما وقع من تخريب على بعض الممتلكات، العامة والخاصة، هو من صنيعة شركاء الجهاز الأمنى من البلطجية الذين سبق أن استعان بهم الأمن فى قمع الشعب وتزوير إرادته فى الانتخابات، وأعلنوا أنهم مصرّون على تحقيق مطالب الشعب الأساسية وهى: إلغاء حالة الطوارئ فورًا، حل مجلسى الشعب والشورى المزوَّرين، الإفراج الفورى عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين، الإعلان عن حكومة وطنية انتقالية من غير الحزب الوطنى، تشكيل لجنة وطنية للتحقيق وتقصى الحقائق فى وقائع استخدام العنف والقتل غير المبرر ضد المتظاهرين[٣].

كانت مظاهرات الغضب التى تقدر أعدادها بعشرات الآلاف لا تزال متواصلة فى المحافظات، للمطالبة بإسقاط النظام والإصلاح السياسى، وحاصر المتظاهرون فى

---

(١) محافظ المنوفية - فيما بعد.

(٢) راجع حلقات الجزيرة مع الدكتور أسامة ياسين ضمن برنامج «شاهد على العصر»، مرجع سابق.

(٣) انظر: البيان كاملا على موقع (إخوان أون لاين).

الأقاليم مقار للهيئات الحكومية وأشعلوا النيران فى مقار الحزب الوطنى وأقسام الشرطة، فيما تواصلت أعمال السلب والنهب. وفى هذا اليوم (السبت ٢٩ من يناير) قرر الرئيس مبارك تعيين اللواء عمر سليمان نائبًا له، كما كلف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفى الوقت ذاته أصدر مسئولو وزارة الداخلية أوامرهم لجميع قطاعات الوزارة بإخلاء مواقعهم، والانسحاب من الشوارع والمقار ونقاط التفتيش والمرور، وترك أقسام الشرطة، فى الوقت الذى قامت فيه عناصر أمنية بإحراق عدد من أقسام الشرطة، كل هذا من أجل دعم سيناريو الفوضى، وإطلاق سراح المساجين.

بعدما سيطر الثوار على ميدان التحرير يوم الجمعة ١/٢٨، سارعوا فى اليوم التالى إلى تشكيل لجنة تنفيذية تضم ٣٢ شخصًا، من كل الاتجاهات؛ لتنظيم عمليات الإعاشة، والإنقاذ، والتأمين «وهنا برز دور شباب الإخوان المسلمين الذين قاموا بإغلاق الميدان، والبدء فى تأمين المنشآت الحكومية»[١] وتولوا إدارة العملية الأمنية بكاملها داخل ميدان التحرير، وكان الدكتور أسامة ياسين[٢] هو مسئول الأمن فى الميدان، أما المسئول عن تأمين اللجنة التنفيذية فكان الدكتور أحمد توفيق، وتولى الدكتور خالد حنفى[٣] إدارة المستشفى الميدانى الذى اضطلع بدور بطولى باقى أيام الثورة، وضم أكثر من ٤٠ طبيبًا وما يقرب من ٢٠ عيادة ومستشفى جبهة.

• ميدان التحرير يشتعل مرة أخرى:

عند عصر يوم السبت (٢٩ من يناير) دخلت إلى ميدان التحرير جنازة الأخ الشهيد مصطفى الصاوى، الذى توفى بالأمس، وكانت فى طريقها للدفن بمقابر السيدة عائشة مرورًا بالتحرير، لكن حملها الشباب وطافوا بها الميدان، ثم اتجهوا إلى شارع محمد محمود، وهنا وقعت معركة كبيرة بين الثوار وقوات الأمن التى تقوم بتأمين محيط

(١) راجع حلقات قناة الجزيرة ضمن برنامج «شاهد على العصر» الذى يقدمه الإعلامى أحمد منصور مع الدكتور صفوت حجازى، الحلقات بعنوان: «شاهد على الثورة المصرية».

(٢) وزير الشباب - فيما بعد.

(٣) عضو البرلمان عن الحرية والعدالة - فيما بعد.

وزارة الداخلية -وكان وزير الداخلية حبيب العادلي ورئيس جهاز أمن الدولة حسن عبدالرحمن لا يزالان موجودين في مبنى الوزارة- وقد استُشهد في هذه المعركة عدد كبير من الشباب قُدِّر بالعشرات غير مئات الإصابات الخطيرة.

كان المشهد محتقنًا في عموم مصر وليس في ميدان التحرير وحده، فمع كل دقيقة كان هناك حادث أو أكثر، في القاهرة والمحافظات، يشير إلى تراجع الثورة وازدياد حدة الانفلات الأمني، فالاعتصامات في شتى المحافظات مازالت على أشدها، والأهالي يضرمون النيران في أقسام الشرطة، والمظاهرات تطوف شوارع المدن والقرى بأجساد الشهداء، وكان الأمن في بعض المدن وأمام بعض المنشآت الحساسة لايزال متواجدًا، وهو ما جعل هناك شهداء جددًا ومصابين إثر الاحتكاك بين الجانبين، مثلما وقع أمام منزل السفير الصهيوني وأمام قصر عابدين، وأمام مبنى الإذاعة والتليفزيون (ماسبيرو) وغيرها من الأماكن.

ومنذ هذا اليوم بدأ المواطنون في حرق مقرات أمن الدولة، رمز الفساد والاستبداد، وقد سبقت الإسكندرية باقي المحافظات في هذا الأمر، تلتها كفر الشيخ، فالإسماعيلية، فالبحيرة، فالدقهلية، كما بدأت السجون فتح أبوابها أمام المساجين، ومن ثم زادت أعمال النهب والبلطجة والسرقة في العديد من مناطق الجمهورية، وقد قام نواب الحزب الوطني بدعم هؤلاء المجرمين وتحريكهم لترويع الأهالي وسرقة ممتلكاتهم والسطو على البنوك وشركات الصرافة، وقد قام ضباط شرطة أيضًا بعمليات سلب وترويع ضد الأهالي في أكثر من منطقة[1].

---

(١) حدث هذا في منطقة المعادي بالقاهرة، وفي منطقة الرماية بالجيزة. وفي مدينة المحلة الكبرى تم القبض على ضباط وعناصر جهاز أمن الدولة يحرقون مقرهم ويحاولون الهرب. كما تم ضبط أمين شرطة بالسويس يدعى السيد هوجن يقود عددًا من البلطجية لإرهاب الأهالي، مدعيًا أنه من الإخوان، وقبضت اللجان الشعبية بالسويس أيضًا على سيارة إسعاف بها مجموعة من ميليشيات الشرطة والبلطجية في منطقة الملاح كانوا يقومون بترويع الأهالي، وفي الإسكندرية قامت ميليشيات الشرطة التي ترتدي الزي المدني بأعمال سرقة ونهب واسعة، وحدث ذلك أيضًا في: ١٥ مايو بحلوان، كفر الشيخ، الدقهلية، الفيوم، أسيوط، دمنهور حيث تصدت قوات الجيش لمحاولة ضابط وأربعة جنود سرقة فرع البنك الأهلي بالمدينة، وقد قتل الأهالي الضابط واعتقلوا الجنود الأربعة.

• الإخوان يبادرون بتشكيل اللجان الشعبية:

لكل هذا بادر الإخوان[1]، بمشاركة باقى القوى الوطنية بتشكيل لجان شعبية لحماية المنشآت العامة والخاصة، وإدارة عمليات الحفاظ على الممتلكات، وقد بلغ عدد من شاركوا فى هذه اللجان فى هذا اليوم فى مدينة الإسكندرية على سبيل المثال أكثر من ١٠٠ ألف شاب.

كان الشغل الشاغل لقيادة الجماعة أن تعود الحياة للشارع المصرى بشكلها الطبيعى، فقام شباب الإخوان، كلٌ فى منطقته، بتنظيم المرور، وإدارة المخابز، وغيرها من الأمور الحياتية، وفيما يتعلق بالوضع الخارجى أكد الإخوان أنهم حريصون على استمرار مؤسسات الدولة، وخاصة الاقتصادية، فى أداء عملها؛ لأن هذه المؤسسات مرتبطة بمنظومة عالمية يحترمها الإخوان من باب الحرص على استقرار علاقة مصر بالعالم الخارجى.

فى يوم الأحد (٣٠ من يناير) تم إطلاق سراح مَنْ اعتُقلوا من الإخوان، وعددهم ٣٤ من بينهم سبعة أعضاء فى مكتب الإرشاد ومسئولو المكاتب الإدارية وقيادات إخوانية فى عدد من المحافظات، قام الأهالى بتحريرهم بعدما كسروا أبواب سجن وادى النطرون الذى هربت قيادته جميعًا[2].. وقد ترجهت تلك القيادات -من

(١) بعض مديرى أمن المحافظات طلبوا من قيادات الإخوان النجدة لتأمين محافظاتهم، مثلما طلب اللواء محمد شعراوى من الدكتور جمال حشمت تأمين مدينة دمنهور.

(٢) أشار د. محمد مرسى -وكان أحد هؤلاء المعتقلين، فى تصريح لموقع (إخوان أون لاين) فور تحريرهم بلحظات- إلى أنهم قبل صلاة الفجر سمعوا هرجًا ومرجًا، وقام الحارس الموجود على عنبر (٣) بالاستنجاد بزميله ليُخرجه من العنبر، وبعد أن خرج أغلق عليهم الباب، وحدث حريقٌ فى السجن نتيجة طلب المساجين فتح الزنازين عليهم بعد أن أغلقتها إدارة السجن وهربت، ثم فوجئوا بأكثر من ١٠٠ شخص يقومون بتكسير الباب لإنقاذهم من الحريق الذى شبَّ داخل السجن.

وأوضح الدكتور مرسى أنهم ظلوا يبحثون عن أى جهة سواء كان نيابة أو غيرها حتى يعرفوا حقيقة وضعهم؛ هل هم معتقلون أم ماذا، خاصة أنهم عندما تقابلوا مع اللواء عمر الفرماوى مساعد مدير أمن ٦ أكتوبر بعد اعتقالهم فجر الجمعة وسألوه عن وضعهم القانونى قال لهم بشكل واضح: «أنا لا أعرف شيئًا»، مشيرًا إلى أنه بعد اعتقالهم تم تجميعهم فى أحد الأقسام التابعة لمديرية أمن ٦ أكتوبر، وقبل الظهر قالوا إنهم سوف يذهبون بهم إلى النيابة بالتجمع الخامس، إلا أنهم فوجئوا أن سيارة الترحيلات تُغيِّر مسارها، وانطلقت بهم إلى أكثر من ٧٠ كم، وبعدها فوجئوا أنهم داخل سجن وادى النطرون (٢) عنبر (٣).

فورها- إلى ميدان التحرير، ما ألهب حماس المتواجدين؛ حيث استقبلوهم استقبالا كريمًا، وتحدث كل من د. عصام العريان، د. محمد سعد الكتاتنى إلى الجماهير، من فوق المنصة التى أنشأها شباب الجماعة وسط الميدان وكانت أكبر المنصات وأكثرها تأثيراً.

وفى هذا اليوم أيضًا بدأت فئات ذات تأثير تشارك كمجموعات فى الثورة، مطالبة بما يطالب به الثوار؛ إذ انضم إلى الميدان: أئمة ومشايخ الأزهر بزيهم المعتاد، وانضم القضاة -لأول مرة- للميدان مطالبين برحيل النظام[١]، وبدأت أسر مصرية بكاملها فى التوافد على الميدان للمشاركة فى الاعتصام، وقد تصاعدت الهتافات بسقوط مبارك..
حدث هذا فى الوقت الذى بدأت فيه أجهزة الإعلام الرسمية تنشر الشائعات التى تهدف إلى إحباط الجماهير وترويعهم، فضلا عما قرره النظام من الدفع بعناصر الداخلية لعدد من المدن والمحافظات بدءًا من اليوم التالى (الاثنين ٣١ من يناير)؛ للسيطرة -كما تمنوا- على تلك الانتفاضة الهائلة.

• رسالة تطمينية إلى الشعب المصرى:

ومن أجل دعم هذا الزخم الشعبى المتزايد، وقطع الطريق على أنصار النظام الفاسد الذين أخرجوا كل ما لديهم من إمكانات لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تفجر الثورة ولو كان ذلك بقتل المواطنين وبث الفزع فى صفوفهم- بعث الإخوان برسالة تطمينية للشعب المصرى الثائر، أكدوا فيها أنهم وسط الحركة الشعبية التى قامت بها الجماهير من أجل التغيير السلمى للنظام، وحذرت الجماعة من الانخداع بالعروض الماكرة التى يقدمها النظام لإجهاض تلك الانتفاضة الكبرى، ولهذا فقد أعلنوا رفضهم التام تشكيل الحكومة الجديدة التى تُعَدُّ التفافًا على إرادة الشعب، ودعوا الجميع إلى الاستمرار فى الفعاليات، وتحريك المسيرات الحاشدة فى جميع أنحاء مصر حتى يترك النظام كله السلطة، برئيسه وحزبه ووزرائه وبرلمانه، كما طالبوا الجميع بالصبر والمصابرة، وألا يتطرق إلى عزيمتهم ضعف أو وهن، وعدم الانصراف حتى ينخلع

(١) انطلقت فى هذا اليوم مظاهرة للقضاة من ناديهم بشارع ثروت، إلى التحرير للمشاركة فى الثورة. وانضم قضاة الغربية لمظاهرات الشارع للمطالبة بتنحى الفاسدين.

النظام، ولن يتأتى ذلك إلا بالتمسك بالوحدة، والتناصر والالتحام، وتقديم المطالب الشعبية العليا على المطالب والشعارات الخاصة[1].

ويُعَد يوم الاثنين (٣١ من يناير) يومًا فارقًا من أيام الثورة الثمانية عشر؛ إذ ارتفع سقف مطالب الجماهير، ولم يَعُدْ الثوار يقبلون بأقل من رحيل النظام بكامله، وقد سرت تلك المطالب فى جميع أنحاء الجمهورية، حتى أيقن النظام -بعد طول عناد- أنه لا بد من تقديم تنازلات، ولأول مرة تُعرف (المليونيات)؛ حيث نظم الثوار مليونية فى هذا اليوم، ودعوا لمثلها فى اليوم التالى، مع تكثيف دعوات الخروج بمظاهرات حاشدة فى شوارع مدن ومحافظات الجمهورية للضغط على النظام من أجل الرحيل، ولأول مرة أيضًا تُرى رموز قبطية من قساوسة ورهبان يدخلون ميدان التحرير بزيهم المعتاد، ويهتفون مع الهاتفين: «يسقط يسقط حسنى مبارك»، كما انضم إلى المتظاهرين مجموعة من مقاتلى حرب أكتوبر، ثم بدأت شخصيات ورموز معروف عنها قربها من النظام، فى نهش لحمه والطعن فى ذمته ونزاهته، ما أكد للمعتصمين أن نهاية النظام قد اقتربت، وهو ما دعاهم إلى رفض عملية الترقيع الوزارى التى قام رئيس الجمهورية من خلالها بتغيير ١٤ وزيرًا، معتبرين هذا الإجراء نوعًا من السخرية بما يطالبون به والتفافًا حول مطالبهم المشروعة.

ولشدة غباء مبارك ونظامه بلغت الاحتجاجات فى هذا اليوم ذروتها؛ إذ لم تبق محافظة واحدة إلا وانتفض الأهالى بها وخرجوا بمئات الألوف يطالبون ليس فقط برحيل النظام، بل بمحاكمة رأسه وأركانه، كما امتدت تلك الاحتجاجات إلى خارج مصر، فسمعنا عن وقفات ومظاهرات فى شتى بلاد العالم، حتى إن الجالية المصرية فى إيطاليا استطاعت فى هذا اليوم حشد أكثر من ١٠٠٠٠ من أبنائها فى مظاهرة لفتت أنظار العالم تطالب برحيل الفاسد وتسليم البلد لأصحابه.. وكان أحد أعراض هذا الغباء ما قام به إعلام هذا النظام من تزييف للحقائق والكذب على الشعب كله، وادعاء أن ميدان التحرير ليس به إلا قلة لا يؤبه لها، فى حين كان الميدان ممتلئًا عن آخره بما يقارب المليون مواطن.

---

(١) انظر بيان الجماعة الصادر يوم الإثنين ٣١ من يناير ٢٠١١م، موقع (إخوان أون لاين).

● **الإخوان يقيمون فى الميدان:**

بدءًا من يوم الثلاثاء (١ من فبراير) بدأ الإخوان -من جميع محافظات الجمهورية- فى التقاطر إلى ميدان التحرير، لتتشكل أكبر مليونية منذ بدء الثورة حضرها ما يزيد على ثمانية ملايين مواطن، كان الهدف من هذا الحشد الكبير هو حسم القضية والضغط على النظام الذى بدا مترنحًا للتخلى سريعًا عن السلطة، وكان الأمر بهذه الصورة يتطلب تهيئة الميدان كى يقيم القادمون إليه إقامة كاملة، لا يغادرونه حتى تتحقق مطالبهم[(١)]..

بدأ الإخوان فى نصب خيامهم فى أرجاء الميدان وقريبًا من مداخله التسعة، وبدأ مسئولو ومنسقو الميدان يوزعون عليهم الأدوار المنوطة بكل منهم، فكان على كل أخ أن يتولى حراسة أحد المنافذ لمدة أربع ساعات، ويظل فى حراسة الميدان أربع ساعات أخرى، ويتفاعل مع الميدان أربع ساعات ثالثة، وأن يكون فى انتظار أى تكاليف أخرى فيما تبقى لديه من وقت، أما عدد ساعات نومه فيشترط ألا تزيد على أربع ساعات، وعلى الأخ أن يشارك إخوانه فيما يرتبونه من أمور تربوية تتعلق بصلاة التهجد، والصيام، والذكر، والدعاء، وخلافه.

كانت كل المؤشرات تدفع نحو الاستمرار فى الثورة، ورفض أى محاولات للتفاوض مع النظام الذى أبدى بعض المرونة فى هذا الجانب، وقد اتفق الجميع على أن الشعب وحده هو الذى يقرر مصيره الآن، فهو يمارس سلطاته التى خولها له الدستور، وقد أصدر الإخوان فى هذا اليوم بيانًا أكدوا فيه حتمية تحقيق ما يلى:

١- إعلان تنحية الرئيس وإنهاء الوجود القانونى لمجلسى الشعب والشورى.

٢- تولى رئيس المحكمة الدستورية العليا مهام رئيس الجمهورية.

٣- إلغاء حالة الطوارئ وإصدار قرار بالعفو العام عن العقوبات الأصلية والتكميلية التى أعقبت جميع المحاكم الاستثنائية لسياسيين، وإطلاق سراح جميع المحبوسين بأحكام استثنائية بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية.

٤- تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية لتسيير شئون البلاد.

(١) انظر حوار د. أسامة ياسين مع الأستاذ أحمد منصور على قناة الجزيرة، مرجع سابق.

٥- إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل طبقًا لإرادة الشعب.

٦- قيام البرلمان المنتخب بإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية عامة حرة مباشرة[1].

● خطاب عاطفى ومحاولة لإفشال الثورة:

قلنا إن الحشد الكبير فى هذا اليوم لم يشهده الميدان من قبل، وقد بدا الجميع على قلب رجل واحد، مطلبهم الأول: تخلى الرئيس عن السلطة، كما بدا الأمر محسومًا لصالح الثوار؛ إذ لا قبل للنظام بالملايين التى ملأت الميادين، وقد عطلوا أعمالهم، واتخذوا قرارهم بعدم الرحيل قبل أن يرحل الطاغية، وأن يذهب نظامه إلى غير رجعة.

فى ظل هذه الأجواء قيل إن الرئيس سوف يلقى خطابًا مهمًا، وحسب المشهد العام فلا أقل من أن يعلن تخليه عن السلطة، بعدما سُدَّت جميع الأبواب أمامه، وبعدما وُضع أمامه خيار واحد هو: الرحيل.. وانتظر الناس الخطاب، واشرأبت أعناق مَنْ بالميدان الذين كانوا يقفون على أطراف أصابعهم من شدة الزحام، يستمعون إلى خطاب (الرئيس) الذى شرّق وغرّب، وتحدث عن وطنيته وتاريخه ومروءته، ثم انطلق يستحث عاطفة المصريين ويدغدغ مشاعرهم -وكانت تلك خطة ليبقى فى الحكم- حتى إذا انتهى من الخطاب انسحب عدد لا بأس به من الميدان، واتصل الآباء والأمهات بالأبناء الثوار يرجونهم التعاطف مع الرجل وإعطاءه فرصة أخيرة بعدما أبدى رغبته فى العيش فى بلده وأن يُدفن تحت ترابه.. كان رد الفعل مخيبًا لآمال الثوار، الذين استشعروا الخطر، وحاولوا بشتى الطرق تثبيت الناس ولفت انتباههم إلى الخدعة الكبرى التى يرتكبها النظام ضدهم.. استجاب البعض ولم يستجب البعض الآخر.

استغل النظام هذه الفرقة وبدأ فى ترتيب أوراقه؛ إذ سرعان ما خرجت المظاهرات المؤيدة لمبارك، من قبل أعضاء الحزب الوطنى والبلطجية وبترتيب من أمن الدولة، ثم بدأت الحرب الحقيقية على ميدان التحرير، بغرض القضاء على رمز الثورة، والالتفاف على الثوار.. هذا ما أراده النظام، إلا أن الله كانت له إرادة أخرى ومشيئة غير مشيئة هؤلاء الفاسدين.

---

(١) انظر بيان الجماعة يوم ١ من فبراير ٢٠١١م، موقع (إخوان أون لاين).

موقعة الجمل.. اليوم الذى نجى الله فيه الثورة

منذ يوم السبت (٢٩ من يناير) -أى فى اليوم التالى لجمعة الغضب التى دخل فيها الثوار ميدان التحرير وقرروا الاعتصام فيه حتى رحيل النظام- وهناك محاولات لا تنقطع لإفساد خطة الثوار، والاستيلاء على الميدان، والإبقاء على النظام بأى ثمن ولو أدى ذلك إلى حرق البلاد وتحويلها إلى خرابة وأشلاء.

كان جهاز أمن الدولة يتولى هذه المهمة القذرة، إضافة إلى أجهزة أخرى، معروفة وغير معروفة، وقد رصد الثوار منذ هذا اليوم، عن طريق أجهزة استخباراتهم البسيطة المنتشرة فى أرجاء الميدان، العديد من هذه المحاولات، وتحققت صحة معلوماتهم عندما بدأ البلطجية التابعون لأمن الدولة، منذ هذا اليوم، فى الإغارة على الميدان ليلاً، وهو ما عجَّل بإنشاء الفرق والمجموعات لتأمين مداخله، وتفتيش الداخلين، ونشر عناصر من الثوار لالتقاط أنباء أى محاولات للتآمر على المكان. . وقد وفق الثوار فى هذا اليوم وما تلاه من أيام فى القبض على عدد لا بأس به من البلطجية، عرفوا منهم ملامح خطة تخريب الميدان وتفزيع من فيه، وقد كان الثوار يسلمون هؤلاء البلطجية للجيش، إلا أنه -للأسف- كان يُطلق سراحهم على الفور، وهو ما اضطرهم إلى تغيير خطتهم فى هذا الأمر، باحتجاز هؤلاء المجرمين والتحقيق معهم بأنفسهم.

ومنذ يوم السبت أيضًا بدأت طائرات (الإف ١٦) فى الحوم فوق الميدان، وصاحب ذلك -مع ما تُحدثه من أصوات مخيفة لاقترابها من الأرض- بث شائعات تؤكد إطلاق صواريخ أو غاز قاتل على المعتصمين من هذه الطائرات، وقد علم الثوار -بطرقهم الخاصة- أن هذه كلها شائعات الغرض منها إفراغ الميدان وإعادة المحتجين إلى بيوتهم، وأن يبقى النظام مستمسكًا بالسلطة، مع تقديم بعض الإصلاحات التى تهدئ الخواطر وتعيد الحياة إلى ما كانت عليه قبل يوم ٢٥ من يناير.

بعد خطاب مبارك فى يوم الثلاثاء (١ من فبراير) بدأ البلطجية فى الانتشار فى مختلف شوارع القاهرة وباقى المحافظات؛ تمهيداً للاحتكاك بالمتظاهرين الذين رفضوا

الخطاب وأكدوا مطالبهم برحيل النظام . . وكانت تلك الأخبار تصل إلى مسئولى الإخوان؛ حيث كان إخوان كل منطقة من المناطق أو محافظة من المحافظات يبلغون القيادة بما رصدوه فى هذا اليوم . . وقد أكد الجميع أن البلطجية يتم تجميعهم بشكل منظم؛ للانطلاق فى مجموعات إلى أهداف بعينها، كما تم رصد محاولات من جانب أجهزة الأمن لإبعاد وكالات الأنباء الخارجية عن ميدان التحرير؛ لتدبير أمر لم يكونوا يعرفون ما هو ولا متى سيكون، كما وصلتهم أنباء عن وجود وزير الصحة بمستشفى قصر العينى، وأن ١٥ سيارة إسعاف تحركت على مقربة من الميدان، وبالفعل تجمعت سيارات الإسعاف كأنها تنتظر حدثًا كبيراً.

فى يوم الأربعاء (٢ من فبراير) -أو اليوم الدامى كما أطلق عليه الثوار هذا اللفظ- كان الميدان على موعد مع معركة شرسة بين أنصار الحزب الحاكم والبلطجية من جهة والثوار من جهة أخرى . . وقد اختار النظام هذا الموعد لسببين: أنه جاء بعد الخطاب العاطفى لمبارك والذى استدر به عطف الكثيرين الذين انسحبوا من الميدان، أما السبب الآخر فلأن هذا اليوم كان بعد يوم مليونية الثلاثاء، وعادة تقل الأعداد كثيراً فى اليوم التالى للمليونية، ولهذا لم يكن فى الميدان وقت نشوب المعركة سوى عدة آلاف من الثوار، معظمهم من الإخوان المسلمين القادمين من المحافظات والذين يقيمون بشكل دائم داخل الخيام التى نصبوها داخل الميدان فى وقت مبكر كما ذكرنا من قبل.

• معركة فاصلة:

فى تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً فوجئ الثوار بآلاف البلطجية وأعضاء الحزب الوطنى[1]، وخيالة يمتطون الجمال والأحصنة [١٣ حصانًا وجملا واحدًا]، ويحملون صور مبارك، وفى أيديهم الأسلحة البيضاء والنارية -يدخلون الميدان من مداخله التسعة- فى توقيت واحد- للاستيلاء عليه وإخراج من فيه، وقد استمرت هذه المعركة منذ دخول هذه الآلاف بعد ظهر الأربعاء حتى فجر الخميس، ويبدو أنها كانت معركة مرتبة ترتيبًا محكمًا من جانب النظام؛ إذ تمت على مراحل ثلاث: المرحلة الأولى من

(١) قبض الثوار فى هذا اليوم وما تلاه من أيام الثورة على (١٨٠٠) شخص من البلطجية وجنود وأمناء الشرطة، وعدد من الضباط الكبار (فى زى مدنى) قادوا تلك العملية (انظر: شهادة د. صفوت حجزى على قناة الجزيرة، مرجع سابق).

الساعة الثانية ظهرًا حتى السادسة مساءً، ثم من السادسة حتى الحادية عشرة، ثم كانت استراحة لمدة ثلاث ساعات أعقبها هجوم جديد أشد ضراوة بدأ من الثانية صباح يوم الخميس حتى موعد صلاة الفجر، وقد استخدم البلطجية القنابل والزجاجات الحارقة، وكسر الرخام والطوب والأحجار التي تم جلبها في سيارات نقل تابعة للحكومة ولمؤسستي الأخبار والأهرام، يعاون هؤلاء البلطجية قناصة محترفون من الحرس الجمهوري والقوات الخاصة اعتلوا أسطح العمارات المجاورة وبدءوا في قنص الثوار، وقد استُشهد في الموقعة ثمانية عشر من الثوار، وأصيب أكثر من ٢٥٠٠ آخرين.

● الإخوان يتصدون للمجرمين:

وقد تحمل الإخوان عبء التصدي لهذا العدوان، وتمكنوا من دحر البلطجية وفلول النظام، ومنعهم من دخول الميدان، وقد وقع منهم ستة قتلى وأكثر من مائة مصاب أمام الدور السلبي للجيش الذي التزم الصمت أمام ما يجري من اعتداء على الثوار، بل إن أحد قادته أصر في اليوم التالي (الخميس ٣ من فبراير) وبعد تغير الموقف لصالح الثوار على إنزال شباب الميدان من فوق أسطح العمارات ومن فوق كوبري ٦ أكتوبر، وهدد بإطلاق النار عليهم إذا لم يستجيبوا لذلك[1]، وكان واضحًا أنه يفعل ذلك ليعاود البلطجية دخول الميدان مرة أخرى.

(١) يقول الدكتور محمد البلتاجي: «وقع الاعتداء الآثم علينا في ميدان التحرير يوم الأربعاء ٢ من فبراير في موقعة الجمل، فتقدم الشباب يدافعون عن الميدان، ثم تقدموا للأمام بعد انسحاب الغزاة، فملئوا ميدان عبدالمنعم رياض وصعدوا فوق كوبري أكتوبر واعتلوا أسطح العمارات حتى لا يتركوا أي فرصة لهجوم آخر يأتيهم غدرًا..

وأضاف البلتاجي -على حسابه الخاص على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»-: «ظهر يوم الخميس ٣ من فبراير طلبني اللواء حسن الرويني قائد المنطقة العسكرية المركزية لمقابلته في المتحف المصري، فرفضت أن ألتقيه منفردًا، وذهبت إليه بصحبة الدكتور عبدالجليل مصطفى، والدكتور محمد أبوالغار، والدكتور أحمد دراج، وأبو العز الحريري، فأصر الرجل على مقابلتي منفردًا، ورفضت اللقاء إلا في حضور من معي، وأمام إصراره طلب مني الزملاء أن أجتمع به ثم أخبرهم بما يريد..

وقال البلتاجي: طلب مني الرجل أن يعود الشباب من ميدان عبدالمنعم رياض إلى داخل التحرير، وأن ينزلوا من فوق كوبري أكتوبر ومن أعلى أسطح العمارات، فقلت له في حزم: كيف أقنعهم بذلك وقد تعرضوا للقتل والاعتداء أمس دون أن تتحركوا لتدافعوا عنهم؟ ثم هم الآن يؤمِّنون ظهور إخوانهم =

كما لم يخضع الإخوان لتهديدات النظام بترك الميدان أثناء موقعة الجمل وبعدها ؛ حيث كان قرار الجماعة : عدم ترك الميدان إلا بعد رحيل النظام ولو كان المقابل هو الموت . . يبدو هذا فى الحوار الذى دار بين الدكتور محمد البلتاجى وأحد مسئولى جهاز المخابرات ؛ إذ أشار البلتاجى فى شهادته أمام محكمة جنايات القاهرة فى قضية «موقعة الجمل» إلى أن أحد الأشخاص طلب منه (يوم الأربعاء ٢ من فبراير ، الساعة الثانية ظهرًا) مقابلة أحد القيادات الأمنية داخل مكتب شركة (سفير) للسفريات بميدان التحرير ، وأنه دخل المكتب ومعه مجموعة من المتظاهرين ، والتقى الرجل الذى قدم نفسه بأنه اللواء عبدالفتاح من جهاز المخابرات العامة ، وطلب منه إخلاء الميدان حقنًا للدماء ، وأبلغه بأن لديه معلومات مؤكدة عن وجود مجموعات من أنصار مبارك سوف تدخل الميدان للاشتباك مع المتظاهرين ، وأن ذلك سيؤدى إلى إراقة دماء كثيرة ، ولا بد من إخلاء الميدان وفض التظاهر .

وأضاف البلتاجى : «قلت له : يا سيادة اللواء ، كيف تسمحون لهؤلاء البلطجية بدخول الميدان؟ فقال لى : إنهم مواطنون مصريون يريدون التعبير عن رأيهم المؤيد للرئيس مبارك ، فقلت له : وهل ضاق بهم ميدان مصطفى محمود؟ ! فلديهم كل ميادين مصر للتظاهر فيها ، ومن الممكن فتح استاد القاهرة ، فهو يستوعب الآلاف ، فقال : هم يريدون التعبير عن رأيهم بالتحرير مثلكم ، وأنا لا أستطيع منعهم .

= فوق الأسطح حتى لا يتكرر العدوان عليهم ثانية ، فقال لى : إن ما حدث أمس لن يتكرر وإننا لن نسمح ثانية بالاعتداء على المتظاهرين ، قلت له : وما الذى يضمن لهم ذلك؟ إن من حق هؤلاء الشباب أن يدافعوا عن أنفسهم خاصة أن المعتدين ليسوا مجرد بلطجية وإنما هم قوات خاصة للنظام ، فقال لى : قلت لك لن يتكرر ما حدث وقد قلنا للمسئولين الكبار اليوم أبعدوا أنصاركم عن الميدان .

واستطرد البلتاجى : أكد الرجل إصراره على ضرورة نزول الشباب من فوق العمارات ، وهدد بأنه يمكنه أن يستخدم القوة لإجبارهم على النزول ، فقلت : لا بد أن يتأكد الشباب أولا أنكم بدأتم فى حمايتهم بالفعل لا بالقول ، وطلبت منه أن تصعد الدبابات فوق كوبرى أكتوبر لتأمين ميدان عبدالمنعم رياض فوعد بذلك ، وفى المساء مررت بالشباب فى الصفوف الأولى وحكيت لهم ما دار مع اللواء الروينى ، فأصروا على البقاء فى مواقعهم ووافقتهم الرأى ، واستمروا على ذلك عدة أيام رغم إلحاح القيادة العسكرية وتهديداتها بإنزالهم بالقوة .

واستمر الحوار نحو ساعة، لكن اللواء استمر في المكتب لساعات يتابع الأحداث أولا بأول، وقبل أن ينتهي اللقاء قلت له: ما الضمان في حالة عودة المتظاهرين إلى بيوتهم كي يصلوا سالمين بعد أن أحاط مؤيدو مبارك الميدان من جميع الجهات؟! فقال: نحن مسئولون عن خروجكم سالمين دون أن يتعرض لكم أحد، فأنهيت الحوار، قائلا: شكرًا سيادة اللواء، إذا كنتم تستطيعون تأمين خروجنا من الميدان سالمين فأنتم تستطيعون حمايتنا بداخله، وأنتم المسئولون عن حدوث أي اعتداءات على المتظاهرين»[1].

• الملايين تزحف إلى الميدان:

كان تراجع البلطجية والتابعين للنظام بمثابة انتصار جديد للثورة، واندحار للنظام الذي حاول رئيسه منذ يوم واحد كسب عطف الجماهير، فإذا به يعادي الشعب كله، ويخرج المصريون بالملايين يساندون أبطال ميدان التحرير، بمن فيهم الذين انسحبوا بالأمس تعاطفًا مع خطاب مبارك، الذي لم يكن -كما صرح الإخوان- سوى خديعة واستدراج، وقد شاهد المصريون جميعًا الجريمة التي ارتكبها مبارك وأنصاره ضد المتظاهرين المسالمين في ميدان التحرير، والذين لا يطالبون إلا بحق مشروع، ولا يرفعون سلاحًا أو يقرون عنفًا.

كانت المشاهد مؤلمة، والمأساة كبيرة، وقد تابعت الملايين -على مدار ساعات- ما جرى للشباب على أيدي المجرمين.. وقد اكتملت تلك المأساة في اليوم التالي للحادثة؛ إذ لم يستحِ النظام مما فعله بالأمس، ولم يفهم بعدُ أنه منبوذ من شعبه، فأصر على مواصلة حلقات غبائه المعهودة، فقام بإطلاق الرصاص الحي على الوافدين للتحرير، بعد إحكام غلق الطرق والمنافذ الموصلة للميدان، وانتشر البلطجية التابعون للأمن في كل مكان، بل أُغلقت مداخل القاهرة[2]، وصادر البلطجية المؤن اللازمة للمتظاهرين كالطعام والشراب. وخطط النظام أيضًا لإضرام النيران في بعض المنشآت

(١) المصري اليوم، الخميس ١٤ من يونيو ٢٠١٢م.

(٢) احتجز على الطريق الزراعي وحده في هذا اليوم أكثر من (٥٠) ألف مواطن كانوا قادمين من محافظات وجه بحري إلى التحرير، قامت قوات الأمن والبلطجية بإطلاق النار عليهم مما أدى إلى مقتل اثنين وإصابة العشرات، موقع (إخوان أون لاين).

الحكومية فى ميدان التحرير لإظهار الثوار بأنهم يثيرون الفوضى. وقد تنبه الثوار لذلك فقاموا بتأمين تلك المنشآت وتشديد الحراسات عليها، كما قامت الأجهزة الأمنية بإطلاق الشائعات فى الأحياء ضد الثوار، واستخدموا فى أحياء أخرى مكبرات الصوت فى المساجد لتحذير الأهالى من المتظاهرين الذين سوف يسرقون بيوتهم ويعتدون على حرماتهم.

● حملات لتشويه وملاحقة الإخوان:

وقد وقع على الإخوان النصيب الأكبر من الأذى فى الأيام التى تلت موقعة الجمل، فقد تم اختطاف العديد من شباب الجماعة من مداخل القاهرة، ومن بيوتهم، وقد نُقلوا لأماكن مجهولة وتعرضوا لتعذيب بشع، وكان واضحًا أن الجماعة، قادة وأعضاء، مستهدفون من قِبل النظام؛ لاعتقاده أن الإخوان هم الذين يحركون الثورة ويؤلبون الجماهير ويحمون ظهر الثوار، وقد أطلقت الأجهزة الأمنية والمخابراتية شائعات تستهدف تشويه الجماعة وتنفير الناس منها، وتصوير الإخوان على أنهم طلاب سلطة ولا تعنيهم مصلحة الوطن قدر اعتنائهم بمصلحتهم أنفسهم ورغبتهم الملحة فى الوصول إلى الحكم، كما أطلقت شائعات تقول إن الإخوان هم الذين أحرقوا أقسام الشرطة وخربوا المؤسسات وسرقوا الممتلكات العامة والخاصة، وأن أفرادًا منهم ومن حماس التابعة لهم هم مَنْ قاموا بقتل الثوار وإشاعة الفوضى، فى الميدان وغير الميدان.

وإزاء ما كان يقوم به موقع إخوان أون لاين -وكان لسان حال الجماعة الوحيد وقتها- من نشر أخبارهم وآرائهم والتفاعل مع المواطنين باعتباره أكثر المواقع صدقية لدى الجماهير، فقد قامت قوات أمنية مصحوبة بالبلطجية صباح يوم الجمعة (٤ من فبراير) باقتحام مكتب الموقع، واعتقال الصحفيين والفنيين والإداريين الذين كانوا موجودين فيه، وتم اقتيادهم إلى مقر وزارة الداخلية القريب من المكتب. وقد استولت تلك القوة التى يصحبها أحد ضباط المخابرات العامة على عدد من الأجهزة والأوراق بعد تفتيش جميع غرف المكتب. وكان الموقع قد تعرض للتشويش فجر الخميس (٣ من فبراير) تم على إثره وقف التصفح، لكن تمكن فريقه الفنى من إعادة التصفح بطريقة أخرى.

• المحكمة تبرئ المجرمين!!

قضت محكمة جنايات القاهرة يوم الأربعاء ١٠ من أكتوبر ٢٠١٢م -والكتاب فى مرحلة التجهيز- ببراءة جميع المتهمين فى قضية الاعتداء على المتظاهرين يومى ٢ و٣ من فبراير ٢٠١١م بميدان التحرير والتى عُرفت إعلاميًا بـ«موقعة الجمل» والمتهم فيها ٢٤ من أعضاء الحزب الوطنى المنحل، وقالت المحكمة فى منطوق حكمها: «حكمت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية قبل عبدالناصر الجابرى لوفاته، وحضوريًا ببراءة كل من: محمد صفوت الشريف، وشهرته صفوت الشريف، وماجد محمود يونس الشربينى، ومحمد الغمراوى داود، وحسن خليفة وأحمد فتحى مصطفى كامل سرور وشهرته فتحى سرور، ومحمد محمد أبوالعينين، ويوسف عبداللطيف هنداوى خطاب وشهرته يوسف خطاب، وشريف حسن أمين والى، ووليد ضياء الدين صالح، وعائشة عبدالهادى عبدالغنى، وحسين قاسم على مجاور، وإبراهيم أبوالعيون أحمد كامل، وأحمد حمادة أحمد شيحة، وحسن التونسى، وإبراهيم فرحات، ورجب هلال بدوى حميدة وشهرته رجب حميدة، وطلعت أحمد بدوى القواس وشهرته طلعت القواس، وإيهاب أحمد سيد بدوى وشهرته إيهاب العمدة، وعلى رضوان أحمد محمد، وسعيد سيد على عبدالخالق، ومحمد محمد عودة عابد، وحسام الدين على مصطفى حنفى، وهانى عبدالرءوف إبراهيم.

وغيابيًا ببراءة كل من: مرتضى أحمد محمد منصور، وأحمد مرتضى أحمد محمد منصور، وأحمد وحيد صلاح جمعة إبراهيم، ورفض الدعاوى المدنية وإلزام رافعيها مصاريفها ومبلغ مائتى جنيه ومبلغ أتعاب المحاماة.

وقالت المحكمة فى أسباب حكمها: «إن المحكمة لم تطمئن لأقوال الشهود فى الدعوى، حيث جاءت جميعها سماعية ووليدة أحقاد بين المتهمين والشهود نتيجة خلافات حزبية وبسبب الانتخابات البرلمانية». وأضافت المحكمة أن بعض الشهود كانوا من المسجلين خطر وفقًا لصحيفة الحالة الجنائية الخاصة بهم.

وأشارت المحكمة إلى أن الدعوى خلت من أى شاهد رؤية واحد تطمئن إليه، وأكدت المحكمة أنها اطمأنت لشهادة اللواء الروينى، الذى قال إنه لم يرصد قتلى

بالميدان، ولم يتم رصد أسلحة مع المتهمين، الذين ألقى القبض عليهم بالميدان، والذين تمت محاكمتهم عسكريًا فى القضية ١١٨ لسنة ٢٠١١ عسكرية شرق القاهرة، وأن المحكمة اطلعت على أوراق الدعوى ومستنداتها وحققتها بنفسها، وتبين لها أن جميع الأدلة غير كافية لإدانة المتهمين، وأنه على الرغم مما أثير حولها من طلبات الرد من قبل بعض المتهمين إلا أن ذلك لم يمنعها من إعمال العدالة امتثالا لقول الله تعالى: ﴿ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨].

● ردود فعل غاضبة:

وقد صدرت ردود فعل غاضبة على هذا الحكم الذى جاء مخالفًا للحقيقة، صادمًا للجماهير التى كانت تنتظر القصاص من هذه العصابة التى قتلت وأصابت عشرات المصريين.. وقد خرج الآلاف للاحتجاج على الحكم فى مظاهرات فى ميدان التحرير وفى باقى المحافظات مطالبين بإقالة النائب العام، وفى يوم الجمعة (١٢ من أكتوبر ٢٠١٢م) اعتصم آلاف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أمام مكتب النائب العام اعتراضًا على هذه الأحكام المضحكة المبكية التى لا تخلو من توجيه سياسى لتبرئة النظام السابق وتبييض وجهه الكالح على حساب حقوق ذوى الشهداء الذين قُتلوا غدرًا وغيلة.. وقد استجاب رئيس الجمهورية، د. محمد مرسى، لنداءات واستغاثات المواطنين فحاول إقالة النائب العام، إلا أن بقايا النظام الفاسد، فى القضاء والإعلام، اعتبروا ذلك اعتداءً على السلطات وخروجًا على مقتضى الوظيفة، وإهدارًا لاستقلال القضاء ومفهوم الحريات، فكان التراجع من قبل الرئاسة، وهو ما زاد الاحتقان الشعبى ضد مؤسسة القضاء وعلى رأسها النائب العام.

ومن الأمور المضحكة المبكية فى هذه القضية أيضًا ما قيل من قبل هيئة الدفاع عن المتهمين، من أجل تمييع القضية وإلصاق التهم لغير المتهمين، بأن الدكتور محمد البلتاجى وجماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس وحزب الله هم من قتلوا الثوار واختلقوا موقعة الجمل.. وقد استنكر الشعب كله هذا الاتهام الذى يدل على إجرام ووضاعة من أطلقوه، وتوالت البيانات والشهادات، من شخصيات ورموز عامة

حضروا الواقعة، تصف هؤلاء بالبهتان والإفك وتنسب الفضل للإخوان فى أنهم هم الذين حموا الميدان من السقوط وقدموا أرواحهم فداءً للثورة.

وقد كتب الزميل محمد البديوى -وكان مشاركًا فى تلك الواقعة- مستنكرًا أحكام البراءة التى أصدرتها المحكمة، يقول: «قَدمَ الميدان ليلا (٥) آلاف من الإخوان لنصرتنا.. استشهد منا (٥) شباب وقبضنا علَى مجموعة من المعتدين، المفارقة أننا رفضنا أن يعتدى أحد عليهم، وقلنا «سلمية سلمية»، شباب الإخوان يتزايدون، هديرهم يتزايد، نشاطهم وإقدامهم، بعد صلاة العشاء قدم علينا نحو (٥) آلاف منهم فى مسيرة حاشدة، بعد أن كنا على شفا حفرة.. اليأس يدب فى أجسادنا، فأيقنا أن الله معنا.. ألسنا الحق وهم الباطل؟! على ناصية شارع شامبليون كان يعتلى هذه العمارات شباب الباطل، يلقون بكرات النار علينا، والقنابل المسيلة للدموع التى لم تتستر دولة كاملة فى إخفاء مصدرها، ومن منحها لهم، لكن الله كان معنا.. كنا نضع الحواجز ونتقدم شبرًا فشبرًا، ورفاقنا يتساقطون جرحى.. إخوان، وسلفيون، وليبراليون، ومسيحيون، كنا الكل فى واحد، والواحد فى كل.

سقط منا (٩) أو (٨) شهداء، وأصيب المئات، لكننا فى المقابل ألقينا القبض على أكثر من مائة منهم.. يعترفون لنا.. هذا عضو الحزب الوطنى، وهذا جنَّده فلان الفلانى، وهذا الشخص مسجل خطر، كان الخطأ الأكبر فى تاريخ الثورة أننا كنا نسلم هؤلاء المعتدين إلى «الجيش» الذى نردد أنه انحاز إلى الثورة، حسبى الله ونعم الوكيل.. الآن صار رفاقنا فى الكفاح السلمى، الإخوان المسلمون، هم من دبروا الواقعة، حسبى الله ونعم الوكيل فيمن أفرج عن هؤلاء البلطجية، وأطلق سهام حقده باتجاهنا، لو عاد الزمن بنا.. هل سنقتل هؤلاء البلطجية، أم نسلمهم للجيش»[1].

●●●

---

(١) انظر: موقع (اليوم السابع)، الثلاثاء ١٢ من يوليو ٢٠١٢م.

جمعة الرحيل.. والإصرار على خلع النظام

فى هذا اليوم (الجمعة ٤ من فبراير ٢٠١١م) خرج ما يزيد على سبعة ملايين مصرى ومصرية، فى ميادين وشوارع القاهرة والمحافظات، مطالبين برحيل النظام، مصرّين على البقاء فى الميادين حتى يعلن مبارك تنحيه عن السلطة ويذهب غير مأسوف عليه، وقد أطلق على الجمعة (الرحيل) تيمنًا برحيل الفاسد عقب هذا الاجتماع الشعبى الكبير الذى جاء ردًا على ما وقع فى حادثة الجمل، ويقين الشعب أن هذا النظام مستهتر ومستبد ومخادع.

وفى تأكيد واضح على كذب الادعاءات التى أطلقها أحمد شفيق رئيس الوزراء الجديد والتابع للنظام الفاسد، بتأمين المظاهرات وعدم التعرض للمتظاهرين، قام بلطجية وميليشيات الداخلية بغلق منافذ القاهرة لمنع تدفق الآلاف إليها، بل إطلاق النار على تلك الحشود الزاحفة إلى ميدان التحرير، وقاد على مصيلحى وزير التضامن الاجتماعى عددًا ضخمًا من البلطجية لمنع متظاهرى الشرقية من الوصول إلى الميدان.. فى ظل هذه التجاوزات وغيرها اندفعت الجماهير، فى جميع المحافظات، تطالب -هذه المرة- بإجراء محاكمة علنية وعاجلة للنظام وللمسئولين عن مذبحة التحرير فيما عُرف بـ(موقعة الجمل).

● حيل جديدة لتضييع الوقت:

وفى الوقت الذى كانت فيه ميليشيات النظام تطلق النار على المتظاهرين، كان أعضاء الحزب الوطنى والمؤسسة العسكرية يرغِّبون الشعب فى هذا النظام المجرم؛ ففى هذا اليوم قام المشير محمد حسين طنطاوى بزيارة لميدان التحرير؛ فى محاولة منه لإقناع المتظاهرين بالرحيل، إلا أنه قوبل باستهجان ورفض شديدين، ما جعله ينسحب مسرعًا خوفًا من اعتداء المتظاهرين عليه، فلم تستغرق زيارته تلك سوى ثلاث دقائق.. أما ميدانيًا فقد انتشرت أعداد كبيرة تابعة للنظام -بشكل منظم تنظيمًا

دقيقًا- بين المعتصمين تفتح معهم الحوارات وتحاول إثناءهم أو إحباطهم، إلا أن الإخوان كانوا أسرع فى الرد؛ إذ شكلت لجان لهذا الغرض، كانت تتولى توعية الثوار لهذا المخطط وعدم الاستجابة لهؤلاء العملاء الذين تم طردهم عن طريق الثوار، كما تم القبض على بعضهم ممن تجاوزوا فى حق الميدان وثبت انتماؤهم لمختلف الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.

ولجأ النظام إلى حيلة أخرى جديدة؛ لتضييع الوقت وتثبيط همم الثوار، بادعائه رغبته فى إجراء حوار وطنى، والتفاوض مع الإخوان كبرى الفصائل السياسية.. هذا فى الوقت الذى كانت ميليشياته تمارس العنف ضد المحتجين وتحاول إفساد مظاهراتهم ووقفاتهم، فى محاولة للسيطرة على الثورة، فما بقيت مدينة من مدن المحافظات ظهرت فيها الاحتجاجات إلا وقامت تلك الميليشيات التى تحمل الأسلحة والمولوتوف بمحاولة فضّها بالقوة، والاعتداء على ممتلكات وحرمات من قاموا بها، فضلا عن المظاهرات المأجورة التى نظمها أعضاء الحزب الفاسد ونواب مجلسه المزور، والتى ترفع الصور والشعارات التى تؤيد بقاء مبارك فى السلطة، ووقف المظاهرات والاحتجاجات المعادية له.. بل استغل النظام المساجد فى محاولة لإثناء الناس عن مطالبهم برحيل مبارك، بتجنيد الدعاة التابعين لأمن الدولة -وكانت أعدادهم تفوق الحصر- ببث اليأس فى صفوف المواطنين، والإفتاء -زورًا- بحرمة الخروج على الحاكم ولو كان على شاكلة حسنى مبارك.. إلا أن كل هذه المحاولات ذهبت سدى؛ لافتقادها الصدق والإخلاص، ولأن الله أراد أن تذهب هذه العصابة إلى السجن لا أن تظل حاكمة مستبدة تذيق شعبها الويلات.

• النظام يبدأ فى الانهيار:

جن جنون النظام بعد هذا اليوم (جمعة الرحيل)، إذ -رغم ترتيباته واستعداداته- لم يكن أصغر ولا أحقر ولا أغيظ منه فى هذا اليوم، وقد نجحت تلك الجمعة نجاحًا مبهرًا، ما جعل الثوار يعلنون عن (أسبوع الصمود) الذى كان -بحق- أسبوعًا حاشدًا وفارقًا فى أيام الثورة، فما أتت الجمعة التالية إلا وكان مبارك قد أعلن تخليه عن السلطة.

وفى أعقاب هذه الجمعة بدأ النظام فى تقديم تنازلات جديدة، فأعلن عن إقالة جمال مبارك من رئاسة لجنة السياسات بالحزب الوطنى، وإقالة زكريا عزمى، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والعقل المدبر لمبارك، وتم تعيين د. حسام بدراوى رئيسًا للحزب.. وبدا للعيان أن النظام بدأ فى الانهيار الحقيقى، فبدأ بعض وسائل الإعلام التابعة له -بمبادرة فردية من مسئوليها- فى الانحياز للثورة، وبدأ إعلاميون بأعداد كبيرة يقومون بمحاولات فرز وتطهير للمؤسسات الصحفية، كما حدث فى روز اليوسف حيث مُنع رئيس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها من دخول مبناها، وكما حدث مع نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد الذى مُنع من دخول مبنى النقابة.

ومن ثم بدأ النظام الحديث عن حوار مع الثوار، وباقى القوى السياسية، وعن رغبته فى الوفاء بما يرفعونه من مطالب، وتم الإلحاح فى ذلك بعد الدعوة لمليونيات متواصلة أيام: الأحد (٦ من فبراير)، الثلاثاء (٨ من فبراير)، الخميس (١٠ من فبراير)، الجمعة (١١ من فبراير)، وقد كانت تلك المليونيات تمثل رعبًا للنظام، بعدما انضم الشعب إلى صفوفها وصارت أعدادها تفوق جميع تقديراته.

● الإخوان: الحوار بشروط الثوار

لم يرفض الإخوان الحوار ولم يقبلوه فى الوقت ذاته، وأصدرت الجماعة بيانين فى يومين متتاليين لتوضيح رأيها فى هذا الشأن، البيان الأول يوم الجمعة (٤ من فبراير)، والبيان الثانى يوم السبت (٥ من فبراير)، أكد الإخوان فى البيانين أنهم يقبلون الحوار إذا كان جادًا منتجًا مخلصًا يبتغى المصلحة العليا للوطن، شريطة أن يتم فى مناخ يحقق إرادة الجماهير ومطالبها، وأن يكون متكافئًا بهدف التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة التى أوصلنا إليها النظام، على أن يبدأ النظام فى الاستجابة لمطالب الجماهير[(١)].

كما لم يتخل الإخوان -رغم قبولهم التحاور من حيث المبدأ- عن: تنحى مبارك، محاكمة المسئولين عن إراقة الدماء فى المظاهرات، وغيرها من المطالب الجوهرية التى

(١) انظر بيان الجماعة الصادر يوم الجمعة (٤ من فبراير ٢٠١١م)، موقع (إخوان أون لاين).

أكدوها فى بيان يوم السبت ٥ من فبراير والذى جاء فيه: «إن الإخوان المسلمين انطلاقًا من حرصهم على تحقيق مصالح الشعب كاملة، وحرصهم على وحدة القوى الوطنية كلها، واعترافًا منهم بالدور العظيم الذى قام به شباب الأمة وتضحياته الجليلة فى تفجير واستمرار الثورة المباركة، ورغبةً منهم فى الحفاظ على مصالح الأمة ومؤسساتها ومرافقها، وحرصًا منهم على استقلال وطننا ورفضهم أى تدخل دولى أو إقليمى فى شئونه الداخلية؛ فقد قرَّرنا الدخول فى جولة حوار، نتعرف فيها على جدية المسئولين إزاء مطالب الشعب، ومدى استعدادهم للاستجابة لها، وهذا ما يتسق مع مبدئنا فى الحوار الجاد المخلص البنَّاء.

ولهذا فنحن نلتزم بأن يكون هذا الحوار شاملا يستوعب كل القوى الوطنية والجماعات السياسية والأحزاب، وعلى رأسهم وفى مقدمتهم ممثلون حقيقيون للشباب، صاحب الفضل فى هذه الثورة؛ حتى نُسمع صوتنا وصوت الأمة للمسئولين، ونحدِّد لهم مطالبنا المشروعة العادلة. ونحن نرى أن هذا الحوار لا بد أن يتم فى مناخ مختلف عن المناخ الذى نعيش فيه ويشعر به الجميع، وذلك يقتضى: تأكيد احترام الحريات العامة، التنفيذ الفورى لأحكام القضاء المعطلة بواسطة السلطة، وقف الحملات الإعلامية الحكومية التى ترمى لتشويه ثورة الشعب، إتاحة فرص متكافئة فى جميع وسائل الإعلام القومية، الإفراج الفورى عن المسجونين السياسيين والمعتقلين، ولا سيما الذين اعتُقلوا فى أحداث المظاهرات الأخيرة.

كما يؤكد الإخوان المسلمون إصرارهم على التمسك بمطالب الشعب، التى أعلنها الملايين فى مظاهراتهم العديدة المستمرة فى مصر والعالم أجمع، وعلى رأسها: تنحى رئيس الدولة، ومحاكمة المسئولين عن إراقة الدماء فى المظاهرات السلمية، وحل المجالس النيابية المزوَّرة، الإلغاء الفورى لحالة الطوارئ، تشكيل حكومة وطنية انتقالية تتولَّى السلطة التنفيذية؛ حتى تتمَّ الانتخابات النيابية بطريقة نزيهة حرة تحت إشراف قضائى كامل، وضرورة الفصل التام بين السلطات، وإطلاق حرية: تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات، إصدار الصحف والمجلات، وضمان حرية الإعلام.

كما يؤكد الإخوان المسلمون ضرورة تأمين المتظاهرين وكفالة حريتهم فى التظاهر السلمى؛ حتى تتحقق مطالبهم المشروعة. والإخوان المسلمون إذ يشاركون كل القوى السياسية والوطنية والشبابية فى هذا الحوار؛ ليأملون أن يسمع المحاورون لهم نداءهم، وأن يتفهَّموا مطالبهم، ويضعون المسئولين أمام واجبهم لتنفيذ تلك المطالب التى أجمعت عليها الأمة؛ حفاظًا على مصلحة مصر والمصريين جميعًا. حفظ الله مصر من كل سوء، وبلَّغها آمالها، وحفظ أهلها وشبابها، ورفع فى العالم قدرها. . ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥]». أ. هـ.

وفى صباح يوم الأحد (٦ من فبراير) شارك الدكتور محمد مرسى والدكتور محمد سعد الكتاتنى (عضوا مكتب الإرشاد) فى أولى الجلسات الخاصة بهذا الحوار الذى دعا إليه عمر سليمان نائب الرئيس، وذلك فى مقر مجلس الوزراء. وكان الإخوان قد تلقوا الدعوة أولا من المشير حسين طنطاوى، ثم من مكتب عمر سليمان.

وقد عقد الأخوان -مرسى والكتاتنى- مؤتمرًا صحفيًا مساء هذا اليوم، بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان بجسر السويس لتوضيح ما تم فى هذه الجلسة، أكدا خلاله أن انسحاب الجماعة من الحوار قائم إذا اكتشفوا عدم جديته، وأن استمرارهم فيه مرتبط بتنفيذ ما تنادى به ثورة ٢٥ يناير، وقد بدأ الإخوان مؤتمرهم بالوقوف دقيقة حدادًا على أرواح شهداء الثورة. واعتبر د. محمد مرسى أن الموجودين فى ميدان التحرير هم الجمعية العمومية للشعب، وهى لاتزال منعقدة، وأن الجميع لا بد أن ينزل على مطالبها، مشيرًا إلى أن الشرعية الشعبية فوق الدستور وفوق النظام ورغباته. وأكد أن الإخوان موجودون فى الحوار لتحقيق مطالب الثورة.

وعن سبب دخول الإخوان فى هذا الحوار، أشار الكتاتنى إلى «أننا أمام شرعية جديدة ومرحلة جديدة تحتاج لتضافر جهود الجميع، وأنه لا يمكن للإخوان بما تملكه من إمكانات شعبية أن تترك حدوث مثل هذا الأمر دون المشاركة فيه، خاصة أن مشاركة الإخوان ضمانة حقيقية لتحقيق مطالب الجماهير وثورتهم المباركة».

وحول مطالب الإخوان فى الحوار قال د. عصام العريان -الذى قدم المؤتمر- : «لم نطالب فى الحوار بمطالب خاصة بنا، إنما طالبنا بمطالب الشعب فى الحرية والكرامة والديمقراطية»، ونفى العريان ما أذاعته إحدى القنوات بأن الإخوان وافقوا على استمرار مبارك فى الحكم حتى سبتمبر المقبل، مؤكدًا أن الإخوان مع مطالب الشعب وعلى رأسها تنحى مبارك.

كما أصدرت الجماعة بيانًا آخر (يوم الأحد ٦ من فبراير) عقب جلسة الحوار الأولى، أكدت فيه ما جاء على لسان الأخوين اللذين شاركا فى الحوار -مرسى والكتاتنى- وذلك بعد حالة من اللغط حول أجندات ومصالح خاصة للجماعة على حساب الثورة، جاء فيه: «إلحاقًا بالبيان الذى أصدرناه بالأمس وشرحنا فيه موقفنا من الحوار من حيث المبدأ والمناخ والشكل والموضوع، وبعد أن تمت جولة الحوار الأولى، فإنه التزامًا منا بحق الشعب والرأى العام المصرى صاحب السيادة فى تقرير مصيره ومستقبله نعرض وبمنتهى الصدق والشفافية موقفنا، وما تم فى هذه الجولة، ونؤكد:

- أننا جزء من شعب مصر العظيم، لا يمكن أن ننفصل عنه ولا نتأخر فى تحمل مسئوليتنا، أو واجبنا فى مشاركته فى السراء والضراء والتضحية والفداء.
- أننا لم نغير موقفنا من التمسك بالمطالبة بجميع مطالب الشعب الذى نحن جزء من نسيجه.
- أننا قبلنا الدخول فى جولة الحوار رغبة فى توصيل هذه المطالب مباشرة للمسئولين الجدد حتى نختبر جديتهم فى الاستجابة لها، وحتى نجنب شعبنا وبلدنا مزيدًا من الخسائر نتيجة تصلب النظام وعناده.
- أن دخولنا هذا الحوار إنما هو لمصلحة الثورة ولمصلحة الشعب والوطن، ونحن مع استمرارها حتى نراقب ونتأكد من تحقيق مطالبها.
- أننا حريصون على وحدة القوى الوطنية والسياسية والشعبية والشبابية، ولذلك اشترطنا أن يتم هذا الحوار جماعيًا بحيث تمثَّل فيه كل أطياف الوطن وقواه، وعلى رأسهم الشباب صاحب الفضل فى هذه الثورة المباركة.

- أننا شاركنا حتى يسمع المسئولون رأى الشعب ومطالبه الموحدة والمجَمع عليها، وإذا كانت بعض هذه القوى قد غابت هذه المرة عن الحوار فلا بد من تدارك ذلك فى المستقبل.

- أننا طلبنا أن يتم تغيير المناخ الذى يتم فيه الحوار عن المناخ الحالى لبعث قدر من الثقة المفقودة بين الشعب والنظام؛ ولذلك طلبنا تنفيذاً فورياً لكثير من الإصلاحات التى لا تحتاج لإجراءات دستورية وقانونية لطمأنة الشعب ولإثبات الجدية وحسن النية فى الاستجابة لباقى المطالب.

- أننا ليس لنا أجندة خاصة ولا نريد ركوب الموجة كما يدَّعى المبطلون، ولقد كررنا كثيراً أننا لسنا طلاب سلطة ولا متطلعين إلى منصب ولا جاه، وكذلك فلن نرشح أحداً منا لرئاسة الدولة.

- أن من أهم النقاط التى تم الاتفاق عليها فى هذا الحوار:

- الإقرار بأن حركة الشعب التى بدأت فى ٢٥ يناير الماضى حركة وطنية وشريفة.

- ضرورة الحفاظ على سلامة المتظاهرين والإقرار بحقهم الكامل فى التظاهر السلمى فى أى وقت لمراقبة تنفيذ مطالبهم والتعبير عن رأيهم.

- إنهاء حالة الطوارئ بمجرد تحسن الظرف الأمنى وقبل إجراء أى انتخابات مقبلة.

- تعديل المو د (٧٦)، (٧٧)، (٨٨) وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمى للسلطة.

- تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعض الشخصيات السياسية، تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية، وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور فى ميعاد ينتهى فى الأسبوع الأول من مارس.

- ملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين فى الانفلات الأمنى، والآمرين والمنفذين لإطلاق النار على الشباب ومحاكمتهم فوراً.

- تحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أى قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون، ومن ثم وقف الحملات الإعلامية الموجهة لتشويه ثورة الشعب.

- تشكيل لجنة وطنية للمتابعة تضم شخصيات عامة ومستقلة وممثلين عن الحركات الشعبية، تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه.

هذا وقد حدث خلاف فى الرأى حول بقية المطالب التى يطالب بها الشعب، ونحن نتمسك بمطالب الشعب، فالكلمة النهائية للجماهير.

إننا دخلنا هذا الحوار من مركز متكافئ مع الطرف الآخر، ووفق إرادة حرة واستجابة النظام للمطالب الشعبية هى التى ستحدد إلى متى سيستمر الحوار، كل ذلك والتظاهر السلمى المليونى مستمر لتحقيق مطالب الشعب ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]». أ. هـ.

• الجماعة تنسحب من الحوار.. ومؤامرات جديدة لفض الثورة:

وكما توقع الجميع، فقد انهار الحوار سريعًا، وانسحب الإخوان منه كما وعدوا قبل الدخول فيه، ففى اللحظات التى انعقد فيها الحوار كان النظام -من جهة ثانية- يختطف الإخوان ويعذبهم، وقد دخل الجيش على الخط فكانت الشرطة العسكرية هى التى تقوم بهذا الدور، فضلا عما قامت به أجهزة الإعلام الحكومية من شن حملة تشويه على الجماعة، واتهامها بتعطيل الأعمال والمؤسسات وقطع الأرزاق، وأنها سبب الثورة على النظام والانفلات الأمنى فى سائر مناطق الجمهورية.

وكانت هناك محاولات لشق صف الثورة وفض اجتماع التحرير، حتى بدأ النظام -لغبائه المعهود- فى محاولات لقتل قادة الميدان، فقد بدأت محاولات لسم المعتصمين يوم السبت (٥ من فبراير) باستخدام زجاجات المياه المعدنية[١]، ولوحظ انتشار كثيف لعناصر من المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة بين المعتصمين يرتدون الزى التقليدى للجيش ويحاولون سحب بعض القادة خارج الميدان، أو افتعال معارك معهم فى الداخل تكون نتائجها: قتل بعضهم، إفساد علاقة الشعب بالجيش، وقد نبه الجيش الثوار لهذه الحيل وقامت عناصره بتغيير زيها، وأمرت الثوار بالقبض على كل من يرتدى الزى القديم.

(١) راجع شهادة د. صفوت حجازى على قناة الجزيرة، مرجع سابق.

كما ضبط الثوار بعض البلطجية ومعهم صور كل من: د. محمد البلتاجى، د. صفوت حجازى، د. أحمد دراج وغيرهم من المعروفين فى الميدان، وضبطت معهم أسلحة بيضاء، وقد اعترفوا بأن شخصيات فى الحزب الوطنى هى التى أمرتهم بقتل أصحاب هذه الصور- الذين لا يعرفونهم من قبل- ودفعت لهم أجر ذلك.

كما قبض متظاهرو التحرير -وقت عقد جلسة الحوار الأولى- على العشرات من أفراد الشرطة المندسين وسطهم لرصد حركتهم وإبلاغها إلى ميليشيات الداخلية والبلطجية فى الخارج. وأثبت النظام أيضًا أنه معادٍ للحوار ضائق بالنقد وبحرية التعبير -رغم المأزق الذى يحاصره من جميع الجوانب- فكانت هناك حملة إعلامية ضالة مضلة، ليست ضد الإخوان فقط، بل ضد الشعب كله، بالتشكيك فى الثورة واتهام الثوار بالعمالة، وقد تصاعدت موجة الاعتقالات والقمع ضد الصحفيين الشرفاء طالت مدير مكتب قناة الجزيرة بالقاهرة عبدالفتاح فايد، وكانت هذه القناة قد أشعلت حماس المصريين بنقلها وقائع الثورة الحقيقية، فاضحة بذلك وزير الإعلام أنس الفقى الذى قام بدور إجرامى فى تغطية أحداث الثورة، قائم على الكذب والتضليل.

كان عمر سليمان يجتمع بالقوى السياسية، يعدهم ويمنيهم، ويتعهد بإصلاح ما فسد وبحماية الثوار وتلبية مطالبهم، فى الوقت الذى كانت الأجهزة الأمنية تُعدُّ خططها للهجوم على ميادين الثورة فى القاهرة والمحافظات، وتجند البلطجية وعساكر الأمن المركزى الأميين لقتل الثوار بادعاء خيانتهم للوطن وإرهابهم وخطرهم على أسرهم وعائلاتهم.. وفى الوقت الذى كانت وسائل الإعلام الحكومية تطنطن بهذا الحوار وأهميته للخروج من الأزمة وضرورته للتوافق الوطنى كانت الأجهزة التابعة للحكومة تحشد عمال القطاع العام والحكومة للمشاركة الجبرية فى مظاهرات -سوف تخرج فيما بعد- تأييد للرئيس مبارك، ومَنْ يرفض من هؤلاء العمال يتم تهديده بالفصل إن كان معينًا وإن لم يكن قد حصل على تعيين وعقد ثابت يتم إغراؤه بالتعيين والتثبيت، وكان هؤلاء العمال والموظفون تجرى لهم عمليات غسيل مخ لمعاداة الثورة والثوار داخل مديريات الأمن التابعين لها.

كان الحوار إذًا وهميًا، غرضه استيلاء النظام على ميدان التحرير بعد فض اعتصام الثوار، وكانت التنازلات التى قدمها النظام هى الأخرى وهمية، وكان هدفها هو هدف الحوار نفسه، وقد قام الجيش بالدور نفسه عندما قام قائد المنطقة المركزية العسكرية بزيارة المتظاهرين فى ميدان التحرير يوم السبت (٥ من فبراير) وطلب منهم -بشكل واضح- فض المظاهرة، وكانت هناك محاولات منذ صباح هذا اليوم يقوم بها عدد من قيادات الجيش لكى يرحل المتظاهرون عن الميدان، الذين أكدوا أنهم لا تعنيهم حوارات ولا استقالات؛ لأنهم -على حد قولهم- يطالبون برحيل النظام كله، ولن يفضوا اعتصامهم إلا إذا رحل مبارك.

وكان عمر سليمان يفاوض قادة الحركات السياسية والحزبية، فى حين يسخر أحمد شفيق من الثوار ومن أعدادهم، وفى حين ينتشر البلطجية بأعداد كبيرة فى الميادين العامة فى عواصم المحافظات لإرهاب الأهالى لعدم الخروج فى مظاهرات تطالب مبارك بالرحيل، كل هذا تحت رعاية رجال الشرطة وبترتيب من رجال الحزب الوطنى.

• بيان للتوضيح وتحديد المواقف:

ومع كل هذه التناقضات رفض الإخوان -ومعهم جموع الشعب- استكمال الحوار، ليس لعدم جديته فقط، بل لغرضه الخبيث فى محاولة إجهاض الثورة.. وقد أصدر الإخوان يوم الإثنين (٧ من فبراير) -فى اليوم الرابع عشر من الثورة- بيانًا أوضحوا فيه موقفهم من هذا الحوار، جاء فيه:

«إن الإخوان المسلمين رغبةً منهم فى مزيد من التوضيح وتحديد المواقف ودرء الشبهات يقررون:

١- إن هذه الثورة الشعبية أسقطت النظام ومن ثم لا بد أن يرحل، ويتمثل ذلك فى ضرورة تنحى رئيس الجمهورية، وهو المطلب الأول والأكبر الذي تنادى به الجماهير، ولا يُقبل مطلقًا أن تتم التضحية بمصلحة الشعب بل حياة المئات من أبنائه والوطن واستقراره من أجل فرد. وإذا كانت هناك معضلات دستورية

وضعها ترزية الدساتير والقوانين فعلى فقهاء القانون الدستورى إيجاد حل لها ومخرج منها، وإذا كانت هناك تعلة واهية بضرورة الحفاظ على كرامة الرجل، فأين كرامة الشعب التى ديست طيلة ثلاثين عامًا قتلا وتعذيبًا وقهرًا وإرهابًا وإفقارًا وإذلالا؟

٢- إننا حين دخلنا جولة الحوار فإنما أردنا أن نحمل إلى المسئولين هذا المطلب وغيره من المطالب الشعبية العادلة المشروعة، مع الاستمرار فى الثورة وحق الشعب فى التظاهر السلمى دون تعرض لهم حتى تتحقق هذه المطالب، وإننا نعيد تقييم الموقف من جميع جوانبه باستمرار، لتحديد موقفنا من هذا الحوار.

٣- إن البيان الذى أصدره النظام لم نتوافق عليه ولم نوقع عليه، وإن معظم المشاركين فى هذا الحوار كان سقف مطالبهم هو سقف المطالب الشعبية العادلة، ولكن- للأسف- لم يتضمنها البيان الرسمى.

٤- إننا نرى أن ما تضمنه البيان هو عبارة عن مجموعة من الإصلاحات الجزئية لا ترقى أبدًا لمستوى تطلعات الشعب، وحتى هذه الإصلاحات لم يتحقق معظمها على أرض الواقع، ونحن نتابع تطبيق الباقى، ولكن الأهم عندنا وعند الشعب هو تنحى رئيس الجمهورية الذى من شأنه أن يزيل الاحتقان ويمتص الغضب.

٥- إن للشعب ونحن معه مطالب أخرى أكثر أهمية مما ورد فى البيان الرسمى سبق أن ذكرناها فى بياناتنا السابقة نتمسك بها، ونصر على تحقيقها.

٦- إن مما يؤسف له ويطعن فى مصداقية المسئولين ويشكك فى جديتهم فى الإصلاح استمرار اعتقال أعداد من أفراد الشعب المصرى، ومنهم عدد كبير من الإخوان بواسطة البلطجية ورجال الأمن، ثم تسليمهم إلى الشرطة العسكرية التى تسومهم سوء العذاب وتهينهم أشد الإهانة، كما كانت تفعل مباحث أمن الدولة، ونحن نربأ بالمؤسسة العسكرية التى نحبها ونحترمها أن تتورط فى هذه الأعمال السيئة. كما أن الحملة الإعلامية الرهيبة التى تشنها أجهزة الإعلام الحكومية على جماعة الإخوان

المسلمين التى تتهمهم بأنهم وراء هذه الثورة، وأنهم السبب فى تعطيل الأعمال والمؤسسات وقطع الأرزاق، هى ادعاء باطل، فالثورة فجرها الشباب واستجاب لهم الشعب ونحن جزء منه، وهذه الجماهير الحاشدة لا يستطيع أحد أن يثنيها عن مطالبها، أما تعطيل الأعمال والمؤسسات وقطع الأرزاق؛ فالنظام هو السبب فيه بتصلبه وعناده فى رفض مطالب الشعب وعلى رأسها تنحية الرئيس.

إن هذين الأمرين: الاعتقال والتعذيب والحملات الإعلامية الباطلة يلقيان بظلال داكنة على قضية الحوار، فليتحمل العقلاء مسئوليتهم وليستجيبوا لصوت الأمة الذى هو من صوت الله، وجماعة الإخوان المسلمين طيلة تاريخها صادقة في قولها ثابتة في مواقفها، تحمل الحق وتصدع به فى وجه كل ظالم، ويسعى أفرادها يحملون الخير لأوطانهم ومواطنيهم، ويدافعون عن حقوق الشعب وحريته وكرامته، وضحوا ويضحون فى سبيل ذلك بكل غال ونفيس ابتغاء مرضاة الله، ويرقبون كل الموقف بدقة ويتخذون حيال كل حادث رد الفعل المناسب له، وهم على يقين أن الله عز وجل يدافع عن الذين آمنوا ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٢١]». أ.هـ.

●●●

عصيان مدنى بدون ترتيب

كان واضحًا أن الطغيان متجذر فى أركان النظام، وأن مبارك نفسه قد اعتقد أن له ملك مصر وأن أهلها عبيد عنده، ليس عليهم سوى السمع والطاعة، والخنوع والخضوع، ولو أساء إليهم، ولو حمَّلهم ما لا يطيقون، ولو قتلهم تقتيلا.

أغلق النظام حواسه جميعًا أمام هتافات الجماهير بأعدادهم المليونية فى جميع شوارع مصر، وتناسى أن هناك ثورة هى سيدة الموقف وحاكمة البلاد، وأن السلطات جميعًا صارت فى أيدى الثوار، تناسى كل هذا واستمر فى طريق الغباء، بمحاولاته نشر الفوضى وإيجاد فراغ أمنى فى أماكن حساسة من البلاد، وترهيب المواطنين وتفزيعهم عن طريق قواه الأمنية التى باع بعض قادتها آخرتهم بدنيا هذا الحاكم الطاغية.

لم يكن أمام الجماهير على مستوى القطر كله سوى الالتحام بالثوار، وإيجاد حالة من العصيان المدنى العفوى، فى طول البلاد وعرضها.. استمر هذا العصيان فى التحرير وفى شتى المحافظات منذ يوم الثلاثاء (٨ من فبراير) حتى رحيل الفاسد يوم الجمعة (١١ من فبراير)، وكانت مليونية يوم الثلاثاء بميدان التحرير -فى رأى الكثيرين- هى التى حسمت الأمور وكتبت النهاية لهذا النظام؛ إذ امتلأ الميدان عن آخره، ثم فاض إلى الشوارع المحيطة به حتى لا تجد مكانًا لقدم، وبالمثل كانت عواصم المحافظات، حتى قدرت أعداد من خرجوا فى هذا اليوم بما يزيد على ١٨ مليون مصرى.

تحدى الجميع النظام المتبلد، وخرجت الملايين غير عابئة بالحالة الجوية وهطول الأمطار بكثافة، بل هيأ الثوار أنفسهم للبقاء فى الميادين لشهور مقبلة، فأعدوا لذلك العدة، وصارت الميادين -ومنها ميدان التحرير- رمزًا لمصر الكبيرة التى يملكها المصريون[1] دون هذا الرجل العاق المدعو حسنى مبارك، الذى توحدت الشعارات على إسقاطه ومحاكمته، حتى فى مسقط رأسه بالمنوفية حيث طاف ملايين الأهالى شوارع وميادين المحافظة منددين بمن قتل أهله ويرفض الرحيل.

(١) أشهر أول عقد زواج بالميدان يوم الأحد (٦ من فبراير ٢٠١١م)، وبعدها توالت العقود والأعراس؛ تتويجًا لهذا المعنى؛ وتيمنًا بزوال الطاغية وأن تعم الأفراح ربوع مصر.

• الإصرار على رحيل الطاغية:

هنا أصدر الإخوان بيانًا يتبرءون فيه من هذا النظام الذى يستخف بعقول الناس، ويتحدى مشاعرهم، ويعتبرهم سفهاء لا وعى لهم ولا عقل. . جاء فى البيان:

« لا يزال النظام -الذى سقطت شرعيته بالمسيرات والمظاهرات المليونية فى القاهرة ومعظم عواصم المحافظات- يتحدى الناس ويعاند إرادتهم، فبدلاً من أن يرحل الرئيس ليتهيأ المناخ لانتقال سلمى للسلطة يخرج فى مشهد مستفز فى اجتماع مع بعض معاونيه، ومنهم ذوو الوجوه الكريهة للشعب، ليثبت أن الأمر لا يزال بيده، وأنه يمارس السلطة ويباشر الحكم، الأمر الذى من شأنه أن يدفع المتظاهرين الثائرين إلى تصعيد جديد.

- ومن مشاهد الاستفزاز أيضًا أن تنشر الصحف الحكومية على لسانه أنه يقدم العزاء لأسر الشهداء فى استخفاف شديد بعقول الناس، إذًا فمن الذى قتلهم؟ أليس مسئولا بشخصه عن كل شهيد وجريح ومعتقل ومعذب ومفقود منهم؟ أليس هو رئيس السلطة التنفيذية التى تأتمر بأمره وتتباهى بتنفيذ توجيهاته؟

- ثم نسمع أنه شكل لجنة قانونية لاقتراح تعديلات دستورية - فى الدستور الذى أفسده- ومع احترامنا لأعضاء هذه اللجنة، فإننا نرى أنها لجنة غير شرعية لأنها مكونة بقرار من رئيس فاقد للشرعية.

- ونحن لا نزال نرى فى القرارات التى يُصدرها هذا الرئيس غير الشرعى محاولة مستميتة للالتفاف على إرادة الجماهير، وكسب الوقت للتشبث بالسلطة وإبقاء النظام، وإلا فهل تكفى إقالة بعض مسئولى الحزب الوطنى، وهم الذين أفسدوا الحياة السياسية والاقتصادية، وهم الذين زوَّروا انتخابات المجالس النيابية والمحلية تزويراً فاضحًا شاهده وشهد به الجميع فى الداخل والخارج ثم خرجوا يتباهون بالنصر، وقد مرغوا سمعة مصر فى الرغام، وقهروا إرادة شعبها الصبور؟ ألا يستحق كل مَنْ اقترف هذا الجرم المحاكمة والإدانة؟ ثم ألم يقرهم الرئيس على ذلك؟ وهل يكفى تقديم بضعة أشخاص كباش فداء للفاسدين والمفسدين، فأين الآلاف

الآخرون؟ ولماذا يتم التستر عليهم؟ إن كل ملفات الفساد لا بد أن تفتح فالشعب هو صاحب السيادة وصاحب السلطة، وصاحب الثروة وصاحب الحق فى العلم والمعرفة.

- إن الأموال المنهوبة التى ظهر طرف منها تكفى لسداد ديون مصر كلها، وتكفى لإقامة دعائم اقتصاد قوى يكفل للناس عملا لكل عاطل وأجرًا كريمًا لكل عامل وكفالة عزيزة لكل عاجز، وتنهض بالوطن وتحرره من الفقر والمساعدات الأجنبية، وما يتبعها من ذلة وتبعية، ولذلك فالشعب لن يسكت عن حقوقه المنهوبة حتى تعود إليه، ولا عن الناهبين حتى يقتص منهم.

- إن الإفراج عن المسجونين السياسيين والمعتقلين -وخصوصًا المعتقلين بسبب التظاهرات الأخيرة- محك حقيقى للجدية والمصداقية.

- ليس من الكرامة أن يبقى الرئيس جاثمًا فوق صدور شعبه رغم طوفان المقت والكراهية الذى يكنه هذا الشعب لهذا الرئيس، لذلك فكل من يزعم حرصه على كرامة الرئيس عليه أن يسعى لرحيله حفاظًا على مصالح الشعب والوطن.

- أما آن لإعلاميى السلطة أن يثوبوا إلى رشدهم ويوقظوا ضمائرهم وينحازوا إلى أهلهم ويثبتوا ولاءهم لأمتهم ووطنهم ويلتزموا بأمانة الكلمة واستقامة القصد بعيداً عن توجيهات النظام وإملاءاته؟

- إن شعبنا قد شب عن الطوق وعادت إليه الروح والوعى ولن تخدعه الإجراءات المحدودة التى يجريها المسئولون، ولن يفقده صبره وإصراره على تحقيق مطالبه مهما كانت التضحيات.

﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١]» أ.هـ.

●●●

الثورة خارج الميدان

كانت الحشود الهائلة فى مليونية الثلاثاء (٨ من فبراير) كفيلة بإيقاظ السكارى والغافلين، لكنها لم تُحدث أثرًا فى ذلك النظام الغبى الأرعن، الذى لم يتخل - رغم ذلك الخطر- عن أنانيته وطمعه وعنجهيته، فكان على الثوار أن يتخذوا إجراءً جديدًا، خصوصًا أن هناك إصرارًا من النظام على عدم ترك السلطة، بالتحجج بأن الشعب غير جاهز لتولى الحكم، أو بحجة أن البديل هم الإخوان المسلمون الذين سوف يؤسسون لدولة دينية كالقائمة فى إيران، وأخيرًا أرسل النظام المستبد رسائله إلى الشعب، فى صورة شائعات، بأن الجيش سوف يقوم بانقلاب إذا استمر الحال على ما هو عليه.

خرج الثوار فى عصر هذا اليوم -ولأول مرة- من ميدان التحرير واعتصموا أمام مبنى مجلس الشعب، مطالبين بإسقاط النظام وقد تخطوا الحواجز والدبابات التى وزعتها القوات المسلحة فى طريقهم إلى مكان المظاهرة، واتجهت مظاهرة أخرى صغيرة إلى مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون (ماسبيرو) إلا أن قوات الجيش منعتها من الوصول إلى المبنى.

كان الجميع واثقًا من سقوط النظام، ومن ثمّ كان هناك رفض تام لأى تفاوض أو حوار قبل تسليم مبارك السلطة كاملة ورحيله غير مأسوف عليه، وقد شهد الميدان عصر هذا اليوم عقَدَىْ زواج جديدين وسط زغاريد وهتافات تبشر بقرب رحيل النظام.. وبالمثل كانت ميادين المحافظات قد بدأت فى التحرك نحو المبانى والأماكن الحكومية؛ إشارة إلى أن غدًا أو بعد غد ستكون هذه الأماكن فى يد الثوار، أما وقفة اليوم فهى إنذار أخير للنظام كى يسلم سلطانه ويرحل.

فى يوم الأربعاء (٩ من فبراير) أعلن الثوار الدخول فى اعتصام مفتوح أمام مجلس الوزراء حتى رحيل مبارك، بعد دخولهم فى اعتصام مفتوح بالأمس أمام مجلسى الشعب والشورى.

ويبدو أن أمريكا قد درست موقفها من الثورة، وانتهت إلى قرارها بالاستغناء عن عميلها الأول فى الشرق الأوسط، فبدأت منذ هذا اليوم فى التصعيد ضده وممارسة الضغوط عليه، فطالبت عمر سليمان بإلغاء الطوارئ، كما طالبته بالبدء الفورى فى عملية نقل السلطة. وقد انتقدت أمريكا تصريحات عمر سليمان التى تحدث فيها عن عدم جاهزية مصر لأن تكون دولة ديمقراطية، واعتبرتها تصريحات (غير مفيدة) ولا تتماشى مع فكرة وضع جدول زمنى للإصلاحات فى البلاد.

تحولت مصر فى هذا اليوم وما تلاه من أيام -حتى ذهب الديكتاتور بغير رجعة- إلى ميدان كبير للثورة، فما بقى بيت إلا وفيه محتجٌ يطالب النظام بالرحيل، وأعلن موظفو الحكومة الإضراب، وقادوا الاحتجاجات، ودخلوا مع المتظاهرين فى الاعتصامات، وتوافد عشرات الألوف للمبيت فى الميدان، حاملين الطعام والشراب والخيام والبطاطين.. كل هذا والنظام قد أدخل نفسه فى غيبوبة متعمدة لتجاهل مواطنيه أجمعين.

• إنذار أخير:

وقد أصدر الإخوان بيانًا فى هذا اليوم، يحذرون فيه النظام من الاستمرار فى عناده، ويدعونه إلى ترك السلطة وحقن الدماء.. جاء فيه:

« إن الجماهير الحاشدة التى شاركت فى مظاهرات أمس، والتى فاقت أعدادها كل المظاهرات السابقة إضافة إلى اشتراك فئات جديدة مثل أساتذة الجامعات والمهندسين والمحامين والصحفيين وكذلك الموقف المشرف الذى وقفه الإعلاميون الحكوميون الشرفاء فى التليفزيون المصرى ضد سياسة النظام التضليلية، والتحريضية.. كل ذلك يؤكد أن الشعب المصرى بكل فئاته وطوائفه عقد العزم، وشحذ الإرادة على تحقيق أهدافه، ومطالبه فى الحرية والكرامة والعدل والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.. كما يؤكد أن الثورة فى ازدياد مطرد بمرور الزمن، وتصلب النظام وعناده.

- ولا ندرى هل المطلوب أن يخرج الشعب كله عن بكرة أبيه، وبملايينه الثمانين حتى

يفهم النظام، ويستجيب للمطالب العادلة المشروعة، وإذا كان كثير من أركان النظام أقروا بعدالة المطالب ومشروعيتها، فلماذا يلتفون حولها، ويحاولون خداع الناس وإجهاضها؟

- إن هذه الجماهير لن ترهبها تلك التصريحات التى تهدد بالانقلاب العسكرى، وهى تثق فى أن الجيش هو جيش الشعب ورجاله هم أبناء الشعب، وهم حماة الوطن والشعب معًا، ولا يمكن أن ينقلبوا على الشعب وآماله ومطالبه.

- ومما يدعو للأسف بعد هذه الثورة الشعبية السلمية العظيمة أن يخرج علينا من النظام مَنْ يتهم الشعب بأنه غير جاهز للديمقراطية، وأن المتظاهرين يحركهم التيار الإسلامى، وأفكارهم واردة من الخارج لقد بلغ هذا الشعب درجة من الفهم والوعى والرقى والتحضر يعجز أركان النظام عن فهمها، وتصديقها، واستيعابها؛ لأنهم تربوا على ظلم الناس وقهرهم وممارسة الاستبداد بهم؛ كما أن فزاعة الإسلاميين، أو بالأحرى الإخوان المسلمين أصبحت أكذوبة لا يصدقها أحد فى الداخل أو أصدقاء النظام فى الخارج.

- إن الإخوان المسلمين حينما شاركوا فى جولة الحوار لم يكن يعنى ذلك قط التخلى عن الثورة، أو الخروج عنها، وإنما كان بغرض التعجيل بتحقيق مطالبها من خلال نقل سلمى وسريع للسلطة، ولم يكن بغرض إضفاء شرعية على النظام الذى أسقطه الشعب، فلقد شاركنا فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، واتهمنا الآخرون بأننا نمنح النظام الشرعية، وكان تزوير هذه الانتخابات ضدنا وضد غيرنا هو العمل الذى نزع عن النظام الشرعية، وأسهم ضمن عوامل عديدة فى إثارة هذه الثورة المباركة.

- إن هناك من يفترون علينا أننا نريد إقامة دولة دينية كالقائمة فى إيران، ونحن ابتداءً كررنا كثيرًا أننا لا نتطلع إلى السلطة، ولا نريد الرئاسة، ولا المناصب، ولا نسعى لكسب الأغلبية فى البرلمان ولكننا نتطلع إلى الإصلاح الشامل فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتعليمية والإعلامية وسائر جوانب الحياة ابتغاء وجه الله، والدولة التى نتطلع إليها إنما هى دولة مدنية ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية، الشعب فيها مصدر السلطات وصاحب السيادة.

- إننا نؤكد أن هذه الثورة المباركة هى ثورة الشعب المصرى كله لم يحركها حزب ولا جماعة ولا فصيل، وإن كان الجميع قد شارك فيها ولا يستطيع أحد أن يدَّعى أنه يقودها، أو يمثلها وحده، وإنما المطالب فيها مطالب جماعية لن تهدأ ثائرتها إلا بتحقيقها وعلى رأسها تنحى الرئيس.. نصر الله شعبنا وحقق آماله وحفظ وطننا وأمتنا، وهو نعم المولى ونعم النصير». أ.هـ.

كان اليوم السابع عشر للثورة (الخميس ١٠ من فبراير) هو أصعب أيامها وأثقلها على الثوار، فالشلل قد حل بكل مرافق الدولة، والناس خرجت إلى الشوارع فى انتظار خروج الفاسد لإعلان تنحيه عن السلطة.. وأخيراً خرج لا ليعلن هذا القرار المنتظر وإنما ليلف ويدور ويخادع، ويعد بالإصلاحات، ويعهد إلى نائبه بذلك، ثم يتحدث هذا النائب (عمر سليمان) فيزيد الطين بلة.. وقد أيقن الثوار أن غداً (الجمعة ١١ من فبراير) ربما تكون هناك مذبحة لهم من ترتيب نظام العار الذى بات يقتل شعبه ويخطط للتمثيل به.

وبالفعل كانت هناك خطط للانقضاض مرة أخرى على الثوار وفض اجتماعهم الكبير فى ميدان التحرير، وضعها النظام الكذوب قبل سقوطه، غير أن يد الله كانت أسرع فى اختطاف هؤلاء الزبانية المجرمين.. فقد حصل موقع (إخوان أون لاين)[1] على الخطة الأمنية التى وضعها النظام لقمع المظاهرات التى سوف يشهدها ميدان التحرير يوم الجمعة المقبل، ويأتى هذا بالتزامن مع قيام وزارة الداخلية بإرسال رسائل قصيرة على الهواتف المحمولة نصها: «من وزارة الداخلية.. الشرطة لن تكون إلا فى خدمة الشعب وحمايته».

ترتكز الخطة التى انفرد (إخوان أون لاين) بنشرها على حشد ما يقرب من ٣٠ ألفًا من أفراد القوات الخاصة بالأمن المركزى، وجهاز مباحث أمن الدولة لفضّ المظاهرات فى ميدان التحرير، ومنع عودة المتظاهرين إليه من خلال خطة تعمل وفق (٨) محاور، لكل محور فرقة خاصة به تعرف بعضها جيداً ولا تتجاوز المساحة المخصصة لها.

وكشفت مصادر أمنية للموقع عن أن التحركات بدأت من مساء يوم الأربعاء (٩ من فبراير)، مع التشديد على هذه العناصر أن تحمل كارنيهات وبطاقات شخصية مدنية غير

(١) انظر: موقع (إخوان أون لاين) فى يوم الأربعاء ٩ من فبراير ٢٠١١م.

عسكرية وتتجمع فى مكان ما بالقاهرة، على أن يبدأ التعامل مع المتظاهرين مساء الخميس، أو فى الساعات الأولى من صباح الجمعة بعد إرهاق المتظاهرين من عناء مظاهرات اليوم.

ووفق الخطة فإن هذه المجموعات ستقوم بضرب المتظاهرين والدخول فى اشتباكات معهم واستخدام القنابل المسيلة للدموع وقنابل الدخان للتعمية والتى سيتم تخزينها فى أحد الأماكن المتاخمة لميدان التحرير لسهولة الوصول إليها.

وتقضى الخطة بأن تنتهى هذه العملية فى غضون ساعة ونصف الساعة على أكثر تقدير، تبدأ بعدها القوات المسلحة الدخول إلى الميدان لفضّه وطرد المتظاهرين منه.

المهمة الأخيرة التى أوردتها الخطة أن تقوم فرق الأمن بمحاصرة أماكن التظاهر بالقاهرة وتحويلها إلى كردونات مغلقة.

وتزامنت تلك الخطة مع تحركات مريبة تشهدها شركات القطاع العام فى محافظة الإسكندرية؛ حيث قامت جهات حكومية بسحب مجموعة من الأتوبيسات الخاصة بشركات قطاع البترول والكهرباء والنقل العام وسائقيها لنقل مجموعات القمع، فضلا عن تحركات أخرى بجوار مقار أمن الدولة ومديرية الأمن بالإسكندرية.

الأمر لم يتوقف على محافظة الإسكندرية؛ حيث شهدت محافظة المنيا مساء اليوم نفسه (الأربعاء ٩ من فبراير) تحركات مريبة لقوات الأمن المركزى؛ حيث تم إخلاء معسكر قوات الأمن المركزى بمدينة المنيا ونقل عناصره فى سيارات ميكروباص لأماكن غير معلومة.

وقال أحد شهود العيان: رأيت العشرات من سيارات الميكروباص تقف أمام معسكر قوات الأمن المركزى، وتنقل عناصر المعسكر وهم يرتدون زيًا مدنيًا؛ ومن المتوقع توجيهها إلى القاهرة؛ تمهيداً للمشاركة فى قمع متظاهرى ميدان التحرير.

يأتى هذا فى الوقت الذى تم فيه منع حركة القطارات والطرق البرية (خط الصعيد- القاهرة) بعد محافظة المنيا، وقد فوجئ ركاب قطار النوم القادم من أسوان

مساء الأربعاء (٩ من فبراير) بتوقف القطار فى محطة المنيا، وأخبرهم سائق القطار بأن خط سير القطار انتهى عند هذه المحطة، وهو ما تكرر نفسه مع القادمين من الطريق البرى.

• فليرحل النظام مختاراً:

وقد أصدر الإخوان بيانًا فى هذا اليوم، توقعوا فيه سقوط النظام قريبًا، وطالبوا الشعب بالصبر والثبات.. جاء فيه: «بعد هذه الثورة الهادرة التى زلزلت أركان النظام وخرج فيها الملايين ثمانية عشر يومًا متوالية يهتفون هتافًا مدويًا يكفى لخلع الجبال الرواسى؛ يطالب برحيل النظام ويعلن سقوطه باستبداده وقهره ومحاسبة أركانه، وبعد أن ظنَّ الناس أن الزئير قد سُمع، وأن الرسالة قد وصلت؛ خرج علينا مبارك ببيان صاعق، يؤكد لهم فيه أنه لا يزال يُمسك بزمام الحكم وينقض آخره أوله، فقد ظل يتحدث عن أنه سيفعل ويفعل، ثم يعود ليقرر أنه فوَّض نائبه فى كل صلاحياته، ولا يمكن تصنيفه إلا ضمن منظومة الأحاديث الخادعة التى يريد بها أن يلتف على مطالب الجماهير، وعلى رأسها تنحيه الكامل عن الحكم، إن كان يحترم إرادة الشعب ويحرص على مصالح الوطن وأمنه واستقراره وإلا فإن الجماهير سوف تظل فى ثورتها حتى تتحقق مطالبها.

- ثم أعقبه بيان نائبه الذى لم يُضفْ جديدًا قط، وإنما أفقده كثيرًا من تقدير الناس له؛ لأنه قدَّم نفسه باعتباره امتدادًا للنظَام ورئيسه، محاولاً بإجراءات ثانوية القفز على مطالب الشعب الأساسية الجوهرية، داعيًا الجماهير للعودة إلى ديارهم دون تحقق شىء ملموس ذى قيمة من شأنه أن يفتح نافذة أمل لحياة حرة كريمة عادلة، فلا تزال السياسات هى السياسات والوجوه هى الوجوه، والفاسدون يرتعون كما كانوا يرتعون.

- إن أسلوب الاستعلاء على الشعب والتصلب والعناد من شأنه أن يزيد الثورة ثورانًا، وها نحن أولاء نرى أنها تتسع وتزداد جغرافيًا وفئويًا وعدديًا، والذى نخشاه أن تزيد خسائر البلد وتتضاعف، فكم هى المؤسسات التى توقفت عن العمل والأيدى التى انصرفت عن الشغل من أجل نيل الحرية والكرامة، وكم هى الأموال التى هربت

والاستثمارات التى رحلت، فهل تساوى تلك الخسائر كلها رغبة فرد ظالم فى التشبث بسلطة بضعة أشهر؟

- إن الديمقراطية التى يتشدقون بها تفرض النزول على إرادة الشعب، ومصلحة الوطن تفرض على من يزعم الوطنية وحب الوطن أن يُؤْثِرها على مصلحته ومصلحة أسرته، فليرحل الظالم مختاراً قبل أن يرحل مكرهًا.

- إن البيانين اللذين أصدرهما مبارك ونائبه مرفوضان تمامًا من الشعب، ونحن جزء من هذا الشعب المصرى العظيم.

- أما أنت أيها الشعب المصرى البطل فقدرك أن تواجه نظامًا متغطرسًا متجبراً فاسداً يراهن على نفاد صبرك وقصر نَفَسك، فاثبت له- عكس ذلك- طول صبرك وشدة عزمك وإصرارك على استعادة حقك؛ فما ضاع حق وراءه مطالب فلتستمر فى ثورتك، مهما طال الزمن، ومهما بلغت التضحيات، فالله لا يضيع عمل المصلحين. . ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾». أ. هـ.

●●●

أخيراً.. الفاسد يُرغَم على الرحيل

مرت الثورة المصرية -بدون شك- بأوقات عصيبة، وتميزت بعض أيامها على باقيها، غير أن يوم الجمعة (١١ من فبراير ٢٠١١م) يبقى هو يومها الأول والأغر، لا يقل أبدًا عن يوم انطلاق الثورة (٢٥ يناير ٢٠١١م)، بل هو الأهم؛ حيث كافأ الله فيه المصريين بذهاب هذا الطاغية الأشر، حسنى مبارك، الذى أضاع البلاد والعباد، وطال حقده الأسود كل من يقول ربى الله، فكان هذا اليوم علامة على فضل الله على الناس، وكيف أنه -سبحانه- قادر على خسف من يشاء من عباده المفسدين، وتوريث أرضه وملكه لمن يشاء من عباده الصالحين..

ذهب الطاغية الجبار المستكبر فلم تسقط دمعة واحدة ترثيه، بل عمَّت الأفراح ربوع مصر، وأضيئت شوارعها، وهتفت الحناجر حتى الصباح، وأطلق الشباب الأعيرة النارية والألعاب المضيئة ابتهاجًا بالمناسبة التاريخية الكبيرة، ولم تكف النساء عن إطلاق الزغاريد وصيحات الفرح حتى طلع النهار..

لقد رحل مبارك، نعم، رحل بفساده وغبائه وحقده وخيانته لوطنه وأبناء وطنه، رحل ولن يعود، بل سوف يُسجن، وسوف يُحاكَم، وسوف يقضى بقية عمره مذلولا مقهوراً، وسوف يتمنى الموت وما هو بميت؛ ليذيقه الله بعض ما أذاقه للناس، ولمَ لا والجزاء من جنس العمل، ولمَ لا وهناك محص معد، لا تفوته الهفوة، فما بالكَ بمن أفسد وطنًا بأكمله هو خير الأوطان، وحارب دينًا هو دين الإسلام..

أرغم الفاسد على الرحيل، أى لم يرحل بسهولة، وإنما فعل ذلك مضطرًا، خوفًا على حياته وقد كان أحرص الناس عليها، فعل ذلك بعدما تحركت الجموع إلى قصره، فى العروبة، ساعتها أيقن أنه كان فى حلم، عندما ظن أنه اشترى مصر، أو أنه ورثها عن والده..

خرجت الملايين فى تلك الجمعة، والتى قدرت أعدادها بحوالى (٢٤) مليون مواطن منددة بعدم استجابة الطاغية لمطالبها، وعدم احترامه لإرادتهم التى صارت فوق

إرادته وفوق كل الإرادات . . لقد ازدادت تلك الجماهير غيظًا بعد خطابَىْ الفاسد ونائبه، وصار واضحًا من كثافة المظاهرات فى شتى المحافظات وشحنة الغضب التى يحملها المتظاهرون أن هذا اليوم هو يوم الحسم، وأن تلك الجمعة هى جمعة التحدى والرحيل، ولن يقبل المتظاهرون بعد هذا اليوم بهذا الرئيس المجرم ولا بوزير إعلامه الذى يكذب على شعب يربو عدد سكانه على الثمانين مليونًا.

واصلت الملايين زحفها إلى ميدان التحرير، وإلى ماسبيرو، وانضمت جموع الشعب إلى تلك الملايين التى تحركت أيضًا بعد صلاة الجمعة إلى ميدان قصر العروبة، وعلت الهتافات المنددة بالسفاح لتصل -بشكل مباشر- إلى سمعه لأول مرة، وأين يذهب أمام تلك الجحافل المبغضة له والتى لم يعد ينفع التفاوض معها بعدما أدركوا أنه خب مراوغ لا يلتزم بعهد ولا اتفاق، كما لم يعد يصلح التعامل معها بالقوة والعنف من جانب حرسه وقواته، إذ الكثرة زادت على حد الغلبة. . فكان لا بد من الاستسلام، والانصياع لما يأمر به الشعب الذى نكل به من قبل وأهانه، وها هو اليوم يتجرع كأس المذلة والهوان.

أعلن عمر سليمان مساء هذا اليوم (الجمعة ١١ من فبراير ٢٠١١م) تنحى الديكتاتور عن رئاسة الجمهورية، وأنه أوكل مهام إدارة شئون البلاد للقوات المسلحة. .

لقد سيطرت حالة من الفرحة الهستيرية على المتظاهرين الذين سجدوا شكرًا لله فى الشوارع والميادين، وأطلقوا التكبيرات والزغاريد، وتبادلوا العناق فيما بينهم، مرددين: «الله وحده أسقط النظام»، ثم تحرك المواطنون الباقون فى بيوتهم إلى الشوارع، فى مشهد لم يمر على مصر من قبل، وقد اعتبره البعض يوم الفتح الأكبر فرددوا التكبيرات التى رددها النبى وصحابته عند دخول مكة. . ولم ينس المتظاهرون شهداء الثورة، فوقفوا من توهم دقيقة حدادًا على أرواحهم، ورددوا الهتافات التى تثنى عليهم وتعترف بفضلهم.

• الإخوان يهنئون أنفسهم والشعب:

وقد أصدر الإخوان بيانًا هنئوا فيه الشعب المصرى، الصابر الصامد، وحيوا فيه الشهداء الذين وهبوا دماءهم من أجل تحرير مصر من العبودية والاستبداد، وحيوا الثوار الذين تحملوا عبء هذا التغيير التاريخى المجيد. . جاء فى البيان:

«﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

- يا جماهير مصر الصابرة الصامدة، يا أبطال الحرية وأنصار الحق، يا أهل التضحية والفداء: نحييكم فردًا فردًا، رجلا وامرأةً، شابًا وفتاةً، طفلا وطفلةً، مسلمين ومسيحيين، تحيةً من أعماق قلوبنا ونشدُّ على أيديكم ونقبل جباهكم، ونحمد الله أن أزاح عن صدورنا جميعًا كابوسًا خانقًا، وطاغيةً مستبدًا، وأزاح عن شعب مصر العظيم غلالة الغبار حتى ظهر معدنه النفيس للعالم أجمع بأنه شعب - وإن كان صبورًا، إلا أنه- يأبى الضيم ويثور على الظلم ويعشق الحرية والكرامة، فهنيئًا لكم هذه اللحظات الكريمة المباركة التى كانت ثمرة عظيمة لثورة مباركة.

- وأنتم أيها الشهداء يا من ضحيتم بحياتكم فى سبيل الله، ومن أجل تحرير أهلكم ووطنكم: تحيةً خالصةً لكم فى أرقى مكان وأكرم جوار، فى أعلى الجنان وجوار الرحمن، ومع حزننا العميق لفراقكم فإن سلوانا أنكم لستم أمواتًا ولكنكم أحياء فى الجنة تمرحون ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠].

- وتحيةً لجيش مصر العظيم الذى حمى الثورة منذ نزل إلى الشوارع وأمَّن الناس والمؤسسات بعد انسحاب الشرطة، وتلاحم مع المتظاهرين، ورفض محاولات توريطه والإيقاع بينه وبين الشعب، ولا عجب!! فالجيش هو جيش الشعب، وأبناؤه هم أبناء الشعب، ونحن نثق فى أن السلطة التى اتتمن عليها بصفة مؤقتة سوف يتم نقلها بطريقة سلمية إلى أهل السياسة؛ للحفاظ على مدنية الدولة وديمقراطيتها وإقامة المؤسسات التشريعية فيها وفق انتخابات حرة نزيهة.

- وإلى الثائرين فى كل ربوع مصر، ولا سيما الشباب منهم، نقول: إن المرحلة الأسهل قد انتهت، رغم مرارتها وقسوتها؛ ألا وهى مرحلة هدم النظام الفاسد، أما

المرحلة التالية فهى المرحلة الأصعب، وهى مرحلة بناء نظام جديد على أسس صحيحة تُحترم فيها الحريات العامة وحقوق الإنسان وكرامته، وتتوزَّع فيها الثروة بطريقة عادلة، ويقام فيها العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتُطبَّق فيها قواعد العدالة الاجتماعية، وتُبنى مؤسسات الدولة على مبادئ وقيم وقوانين سليمة، ويكافَح فيها الظلم والفساد، ويُحارَب الاستبداد حربًا لا هوادة فيها ولا تهاون معها.

- أيها المواطنون الشرفاء.. لقد حققتم بفضل الله مكاسب عظيمة، فلا بد من حراستها والحفاظ عليها، وهذا يقتضى الاستمرار فى اليقظة والانتباه والوحدة والإيجابية، والحب والتواصل، وفقنا الله جميعًا، وسدد على طريق الحق خطانا وحقق آمالنا لشعبنا وأمتنا ووطننا ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥]». أ.هـ.

●●●

الفصل الرابع

وقائع ما بعد الثورة..
ودور الجماعة فيها



• الجماعة تطالب ببرنامج زمنى للإصلاح:

بعد يومين اثنين من تنحى مبارك، أى (يوم الأحد ١٣ من فبراير ٢٠١١م) قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة -فى خامس بيان له بعد تنحى الفاسد- حل مجلسى الشعب والشورى، وتعطيل العمل بالدستور، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواده، وتحديد القواعد الخاصة بالاستفتاء عليها من الشعب، وأن يتولى المجلس الأعلى زمام البلاد لمدة ستة أشهر أو حتى إجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية، وأن يقوم رئيس المجلس بتمثيل مصر أمام الجهات كافة، داخليًا وخارجيًا.

وقد اختار المجلس العسكرى المستشار طارق البشرى، نائب رئيس مجلس الدولة الأسبق، رئيسًا للجنة تعديل الدستور. كما ضمت اللجنة الأستاذ صبحى صالح (المحامى)[1]، عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين وعضو اللجنة التشريعية والدستورية فى برلمان ٢٠٠٥م. كما ضمت فى عضويتها: الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى، ومستشارين من المحكمة الدستورية العليا، وعدداً آخر من القضاة والمستشارين فى مختلف المحاكم، إضافة إلى عدد من أساتذة القانون.

ومع دراية الإخوان بطبيعة الحكام وشهوة السلطة -مع تقديرهم الكامل لدور الجيش المصرى- فإنهم فى اليوم نفسه الذى صدر فيه الإعلان الدستورى (الأحد ١٣ من فبراير) أصدروا بيانًا أكدوا فيه ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعملية إصلاح شاملة، ووضع برنامج زمنى للخطوات التى أعلنها المجلس العسكرى فى الإعلان الدستورى، قال البيان:

«إن الثورة الشعبية العظيمة التى قام بها شعب مصر البطل لتغيير حياته وأحواله تغييراً جذريًا، والتى فتحت الباب على مصراعيه للإصلاح والبناء، وللوحدة والترابط، وللتقدم والنهوض، تستوجب المشاركة الوطنية بين كل الفئات لرسم طريق السير إلى المستقبل الزاهر، بإذن الله.

---

(١) كان أحد قادة الإخوان الـ(٣٤) الذين تم القبض عليهم فجر جمعة الغضب (٢٨ من يناير ٢٠١١م) وتم تحريرهم بمعرفة الأهالى يوم الأحد (٣٠ من يناير ٢٠١١م).

وإذا كنا قد دخلنا فى مرحلة جديدة سببتها التعقيدات الدستورية التى نشأت نتيجة الإفساد الدستورى الكبير والمتكرر الذى قام به النظام البائد، وأسماه زوراً وبهتاناً تعديلات دستورية، فإن الشعب كله يتطلع لإزالة هذا العوار الدستورى الذى يتناقض فى حقيقته مع مبادئ الدستور وقيمه الراسخة، بتعديل كل المواد التى تكرس السلطة فى يد فرد، وتخوله العدوان على الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتُخضع له جميع السلطات، والإبقاء على الأبواب والمواد العظيمة التى يتضمنها الدستور.

يؤكد الإخوان المسلمون حتمية بدء خطوات الإصلاح بانتخابات برلمانية نزيهة تحت إشراف قضائى كامل، وإننا ونحن نثق فى جيشنا العظيم والتزامه وضمانه للعهود التى قطعها على نفسه، إنما نتطلع إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لا تحتاج لوقت فى إصدارها، ووضع برنامج زمنى للخطوات التى أعلنها فى الإعلان الدستورى الذى أصدره اليوم، وهى:

١- الإفراج الفورى عن كل المعتقلين؛ بسبب اشتراكهم فى المظاهرات، حسب الوعد، بعدم ملاحقتهم أو المساس بهم.

٢- إصدار عفو عام عن كل المسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية.

٣- إلغاء حالة الطوارئ التى فُرضت منذ ثلاثين عامًا فوراً، أو تحديد أجل قريب لإلغائها، وإطلاق الحريات العامة.

٤- الإسراع بتشكيل وزارة جديدة من ذوى الكفاءة والأمانة والوجوه المقبولة شعبياً.

٥- كشف حالات الفساد فى كل القطاعات وإحالتها للتحقيق ثم المحاكمة.

٦- سرعة التحقيق مع المعتدين على المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، وإشاعة الفوضى فى البلاد والتخريب والتدمير المتعمَّد للمؤسسات العامة والخاصة وإحالتهم إلى المحاكمة، وكذلك التحقيق فى الجرائم التى ارتكبها جهاز مباحث أمن الدولة فى ظل النظام السابق.

إن من شأن التعجيل بذلك كله، أو إعلان زمن محدد لتنفيذه؛ أن يطمئن الشعب ويثلج صدره، ويعمِّق الثقة بين الجيش والشعب ويشيع الأمن والأمل فى ربوع البلاد.. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه». أ.هـ.

• خريطة طريق واضحة:

وقدم الإخوان خريطة طريق واضحة منذ البداية، وهى أن يتولى الرئاسة مؤقتًا رئيس المحكمة الدستورية، وبالتالى هو الذى يتولى توجيه جميع السلطات التنفيذية بما فيها الجيش، وأن تُجرى فى سرعة انتخابات تشريعية لتشكيل برلمان حقيقى يعبر عن الأمة، وأن يتم إعداد الدستور (أو تعديله) ثم انتخابات الرئاسة دون أى تأخير، وبالتالى بناء مؤسسة الرئاسة، بعد إيجاد السلطتين الرقابية والتشريعية.. ثم عدّل الإخوان رؤيتهم قليلا مع الواقع المتغير وامتلاك المجلس العسكرى سلطة الرئاسة، وهى أن تسير خطوات إعداد الدستور مع انتخابات الرئاسة على التوازى، وبالتالى نختصر الزمن[1].

كان الإخوان مع سرعة إجراء الانتخابات البرلمانية لسحب سلطة التشريع والرقابة من المجلس العسكرى، وبالتالى الإسراع فى عودة الجيش إلى ثكناته، وأن أى تأجيل للانتخابات معناه إطالة بقاء المجلس العسكرى وإمساكه بالسلطة، وكان من المفروض أن يتم ذلك خلال ستة أشهر بعد الاستفتاء، لكن تم إطالة الأمر إلى ما يقرب من عام، بسبب اعتراض الأحزاب وبعض القوى السياسية ومماطلة المجلس العسكرى.

ومع أهمية الدستور وسرعة وضعه، فإن الإخوان كانوا يرفضون بوضوح أن يتم ذلك تحت إشراف المجلس العسكرى أو يقوم هو بتعيين الجمعية التأسيسية أو يتدخل فيها.

إن دعوة (الدستور أولا) جيدة لكن بشرط انتزاع السلطة التشريعية من المجلس العسكرى فى البداية، وبشرط ابتعاده التام عن التدخل فى الدستور؛ لأن له رؤية خاصة يريد أن يفرضها، كما لا يمكن الادعاء الظاهرى بأنه سلَّم السلطة لجهة مدنية اختارها هو بالتعيين؛ لأنه سيظل هو الذى يحكم وسيلعب بها (مثلما فعل مع المجلس

(١) انظر: أضواء على ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق.

الاستشارى، ومع الحكومة)، فلا بد أن يكون تسليم السلطة لجهة منتخبة تكتسب شرعيتها من الشعب.

وبالتالى كان هناك خياران: إما أن ينتخب الشعب دون أى قيود عليه وبإرادته الحرة جمعية تأسيسية وطنية تضع الدستور المقترح، ثم بعد ذلك تتم باقى الخطوات، أو ينتخب الشعب برلمانًا تشريعياً رقابياً يقوم هو بانتخاب الجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

وانحاز الإخوان إلى الخيار الثانى -والذى جاء فى الاستفتاء- لأن فيه إسراعًا فى إعداد الدستور وفى الوقت نفسه انتزاع السلطة التشريعية من المجلس العسكرى، وأن تسير خطوات إعداد الدستور بالتوازى مع خطوات انتخابات الرئاسة.

لكن للأسف تدخل المجلس العسكرى وأطال أمد الانتخابات البرلمانية تحت ضغط وإلحاح بعض القوى السياسية، وكذلك فى إجراء الجمعية التأسيسية؛ حيث انحازت قوى سياسية إلى المجلس العسكرى مما نتج عنه التعطيل لفترة طويلة[١].

وبعد صدور الإعلان الدستورى، كانت هناك مطالب عاجلة، رأى الإخوان أن يستحثوا المجلس لإنجازها والوفاء بها، فقد طالب الإخوان[٢] بإلغاء حالة الطوارئ التى استُخدمت فى إرهاب الشعب واعتقال الأحرار وتعذيبهم وسجنهم وتكميم الأفواه، كما طالبوا بالإفراج الفورى عن كل المسجونين السياسيين الذين أدينوا بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية ظالمة، وكذلك المعتقلون فى مظاهرات الثورة، وطالب الإخوان أخيرًا بتغيير الوزارة، وتطهير جهاز مباحث أمن الدولة الذى عُرف عنه السادية والإرهاب ضد المواطنين الشرفاء.

●●●

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: بيان صادر عن الجماعة يوم الأربعاء ١٦ من فبراير ٢٠١١م، موقع (إخوان أون لاين) الإلكترونى.

جمعة النصر.. ودعوة للتطهير الشامل للبلاد

كانت جمعة النصر التى عُقدت يوم (١٨ من فبراير ٢٠١١م) بعد أسبوع واحد من تنحى الطاغية بمثابة رسالة شعبية جماعية إلى المجلس العسكرى تؤكد أن الثورة لم تنته بعدُ، وأن على المجلس أن يستجيب لمطالب المجتمعين فى ميدان التحرير وغيره من الميادين، بالملايين، تلك المطالب التى لا نجاح حقيقيًا للثورة إلا بها، وقد كان لحضور الدكتور يوسف القرضاوى هذه الجمعة وإلقائه الخطبة الأثر الكبير فى إشعال حماس الجماهير، الذين بلغت هتافاتهم عنان السماء، مطالبين بالاستمرار فى ملاحقة الفساد والمفسدين وتطهير البلاد تطهيرًا شاملا يثبت أن هناك ثورة، وأن هناك تغييرًا حقيقيًا قامت به الأمة..

وأصدر الإخوان فى هذه المناسبة بيانًا، كان فى هيئة (روشتة) للإصلاح، أرشدت فيه الجماعة المجلس العسكرى إلى ما فيه خير البلاد والعباد، وطالبته بمطالب آنية يرجى منها اطمئنان النفوس وتلاحم الجميع.. جاء في البيان:

«إن الملايين الذين احتشدوا أمس الجمعة فى ميدان التحرير والإسكندرية وعواصم المحافظات، والذين وصلت هتافاتهم إلى عنان السماء، يطالبون بتطهير البلاد من بقايا النظام البائد، الذى أذاقهم المرّ، وعاملهم بالذل، وأضاع عليهم زهرة العمر، وقلَّل قيمة الوطن، ونهب ثرواته.

إن هذا التطهير لا يمكن أن يكتفى بحفنة من المسئولين السابقين ورجال الأعمال الفاسدين، ولكن ينبغى أن يمتدّ ليشمل الذين أفسدوا الحياة السياسية والتشريعية، والذين زوّروا الانتخابات واغتصبوا السلطة، والذين قنّنوا الظلم والفساد فى صورة قوانين، بل أفسدوا الدستور ذاته، حتى ألّهوا الحاكم، وسخّروا علمهم لخدمة أهوائه وجشعه وأطماعه.

ويشمل من سخّروا النيابة العامة لظلم المصلحين، وأخضعوها لرغبات جهاز مباحث أمن الدولة، فسجنوا مئات الآلاف ظلمًا وعدوانًا دون ذنب أو جريرة، فهؤلاء

لا يصلحون قط للتحقيق مع بقايا النظام البائد؛ لأنهم كانوا يأتمرون بأمرهم وينفذون جورهم وظلمهم.

ويشمل الجهاز الرهيب مباحث أمن الدولة؛ الذى مارس التعذيب الوحشى على المواطنين، إلى حدِّ قتل بعضهم، وإصابة غيرهم بعاهات مستديمة، والاعتداء على الأعراض والأموال والكرامات فى سجون تحت الأرض، وحكموا كل مؤسسات الدولة، وتدخَّلوا فى كل صغيرة وكبيرة، وكانوا وراء كثير مما أسموها الفتنة الطائفية، فهذا الجهاز لا بد من تطهيره وتصفيته، ومحاكمة أباطرته؛ حتى يزول الإرهاب، ويأمن المواطن على نفسه وأهله وعرضه وماله.

ويشمل الإعلاميين الذين كانوا بوقًا للنظام، يسبِّحون بحمده، ويجمِّلون قبحه، ويحاولون غسل عقول الناس بالكذب والضلال والبهتان؛ حتى لو انقلبوا الآن على أنفسهم، ولبسوا رداء الشرف، ومجَّدوا فى الثورة والشعب، وانهالوا على النظام البائد؛ طعنًا ولعنًا وسبًا وتفضيحًا.

ويشمل كل- وليس بعض- من نهبوا الثروات، ومصُّوا دماء الفقراء، ولم يقف جشعهم عند حدٍّ، فأصبحوا من أصحاب المليارات الحرام، والأدهى أنهم هرَّبوها للخارج، فأصابوا المجتمع مرتين فى مقتل؛ بنهب ثرواته وحرمان أهله من فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة الذى كان من الممكن أن يُحدثه استثمارها فى الداخل، وفى الحقيقة فإن الشعب لا يزال يرى تراخيًا وقلة جدية فى هذا المجال.

وإن الشعب ليقف حائرًا مدهوشًا أمام مطالب الدول الغربية التى تكاد تتوسَّل إلى الحكومة لتقدِّم طلبات تجميد ثم استرداد الأموال المهرَّبة إلى الخارج، وعلى رأسها أموال أسرة الرئيس المخلوع، والحكومة لا تستجيب، فهل هذا هو التغيير الذى اشتملته الوعود؟!

أما بالنسبة للبناء فإننا إذ نعرب عن حرصنا الشديد على دفع اقتصاد الوطن ودوران عجلة العمل والإنتاج، نعرب أيضًا عن إيماننا الشديد بضرورة إقامة العدالة الاجتماعية، وإنصاف الفئات والطبقات التى سحقها النظام البائد، وأسقطها فى هوَّة الفقر والحاجة والعوز، ونؤمن بأن الشعب الذى ضحَّى بنفسه وبشبابه من أجل إصلاح

البلاد وإعادة بنائها قادرٌ على أن يصبر بعض الوقت من أجل استرداد حقوقه استكمالا لمسيرة الإصلاح؛ شريطة أن يلتزم المسئولون بالمصارحة التامَّة والصدق والشفافية؛ لذلك نقترح على المجلس الأعلى للقوات المسلَّحة، وليس الحكومة الحالية، أن يتحدث إلى الشعب مباشرة بما يلى:

١- الإقرار بالظلم الجسيم الذى لحق بهذه الفئات والطبقات، وحقهم العادل والمشروع فى تحسين أحوالهم.

٢- أن يعدهم بتحسين الأحوال تدريجيًا، مع تحسُّن حالة الاقتصاد القومى، وحبَّذا لو يحدد لهم مواعيد محددة.

٣- أن يطلب من كل مؤسسة عدة أفراد، يمثلون العاملين، ويتم التحاور البناء معهم.

٤- أن يعد بإعادة التوازن سريعًا بين الدخول، وتقريب الفوارق بين مختلف مستويات العاملين.

٥- بهذا تطمئن النفوس وينصرف الناس إلى العمل والإنتاج، ويتلاحم الجميع فى جوٍّ من الثقة والحب.

وفق الله الجميع لما فيه خير بلدنا العزيز، مصر، وأهلها المحروسين بحراسة الله». أ.هـ.

• الثورة تحتاج إلى يقظة:

لم يكن الإخوان يبالغون عندما طالبوا المجلس العسكرى بتطهير البلاد من فلول النظام السابق وبقايا الفساد، فقد لوحظ أن حكومة أحمد شفيق جزء لا يتجزأ من النظام السابق، بل إن شفيق نفسه كان محل شك، فقد ظل على علاقة وثيقة بالمخلوع، وكان المجلس العسكرى الواسطة فى ذلك؛ حيث تأكد -مثلا- أنه سافر صباح يوم الاثنين (٢١ من فبراير ٢٠١١م) إلى شرم الشيخ لإعطاء تقارير بآخر التطورات فى مصر للرئيس المخلوع، معتبرًا إياه الرئيس الفعلى للبلاد، وكشفت -حينها- مصادر مقربة من شفيق عن أنه استقل طائرة حربية تابعة للجيش عاد بها بعد ساعات قليلة من إقلاعها، كما كان جهاز أمن الدولة يقوم بدور خطير فى نشر الفوضى ومحاولة

الانقلاب على الثورة. ورغم نجاح الثورة وخلع مبارك فإن أجهزة الإعلام الحكومى مازالت تتحدث بلسان العهد البائد، وتسعى سعيًا لتشويه قادة الثورة ورموزها، وتجاهد فى تحريض الجماهير على الواقع الجديد. أما رجال الأعمال الذى شاركوا فى عمليات الفساد الواسعة التى تمت فى عهد المخلوع فكانوا لايزالون يمارسون أعمالهم وتجاراتهم كما كانوا من قبل، وزادوا على ذلك أنهم أصبحوا الممول الرئيس لعمليات إجهاض الثورة والرجوع بها إلى الخلف.

ولقد اجتمعت القوى السياسية على هذه المطالب، التى كانت تنحية شفيق فى مقدمتها؛ حيث جاء هذا الرجل -من قِبل مبارك- لاستيعاب الثورة وإجهاضها، فكان يتهكم على الثوار، ويبالغ فى تصوير ما حدث من خراب ودمار بسبب الثورة، ولا تخفى علاقته بما حدث فى موقعة الجمل وما جرى للثوار على أيدى البلطجية، وإذا كان شفيق هذا قد استعان بشخصيات لها قبول شعبى ضمن وزارته فإنه فعل ذلك لحاجة فى نفسه؛ فإن هؤلاء سيكونون محللا لما يفعله بالثورة والثوار.

ولم يكن الإخوان يبالغون كذلك عندما أعلنوا منذ بداية تسلم العسكر السلطة، رفضهم القاطع لعسكرة الدولة، وطالبوا بتولى رئاسة الجمهورية -مؤقتًا- رئيس المحكمة الدستورية، كانت هذه قناعة الإخوان، لكن عندما فُرض الأمر تعامل الإخوان معه باعتباره واقعًا ومرحلة انتقالية يأملون فى مرورها سريعًا، وكانت هذه القناعة ليست موقفًا شخصيًا من المجلس العسكرى، لكن كان ذلك مبدأ عامًا عند الجماعة، فالشعب هو صاحب الحق فى أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يتولى هو إدارة شئونه فلا يسمح لأحد -عسكرًا كان أو غير عسكر- بأن يهضم حقه.

● نقول للمحسن أحسنت وللمسىء أسأت:

كانت هناك قوى وتيارات سياسية تعطى الحق للمجلس العسكرى فى حكم البلاد بلا حدود دون حساب أو مراقبة، وهذه إما قوى تابعة للمجلس، ربما صنعت لنفسها هذا الدور للاستفادة فيما بعد، كما تفعل ذلك قوى سياسية صغرى تعيش دائمًا متطفلة على الحزب أو السلطة الحاكمة، أو أنها قوى أو تيارات شعبية تثق فى جيشنا دون النظر إلى

تاريخ حكم العسكر، فى مصر وغيرها، وهذه قوى وتيارات حسنة النية. وهناك -ثالثًا- قوى ترفض -شكلا وموضوعًا- أن يتولى العسكر السلطة - ولو مؤقتًا. أما الإخوان فلم يكونوا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، الإخوان تقدر جيشنا العظيم، وتثق فى المجلس العسكرى، لكنها ليست الثقة الكاملة، فما ينطبق على هذا المجلس ينطبق كذلك على أى تيار أو فصيل مدنى يتسلم السلطة، فهو بحاجة إلى مراقبة ومراجعة ومحاسبة، فإن أحسن يقال له أحسنت، وإن أساء يقال له أسأت، دون تجريح أشخاص ولا هيئات، ودون تخوين، أو طعن فى ضمائر ونيات.. وعلى هذا سارت العلاقة بين المجلس العسكرى والإخوان، فكانت هذه العلاقة -كما سنرى فيما بعد- مثار جدل، فصورها البعض علاقة تزاوج بين الطرفين، تخللها عقد صفقات وتوزيع غنائم هنا وهناك، والبعض الآخر صوَّرها تنافرًا وتناقضًا بين الطرفين، وهو ما يؤكد أن العلاقة كانت تحكمها مصالح الوطن، ولا شىء غير ذلك، فكانت شدًا وجذبًا؛ لمبدأ الإخوان فى طريقة نصح الحاكم، خصمًا أو غير خصم، يقولون للمحسن أحسنت وللمسىء أسأت، وكان للمجلس -كما سنرى- أخطاء، كما كانت له مواقف وطنية وإنجازات.. صحيح حافظ الجيش على الثورة فى أيامها الأولى، لكن كانت هناك شواهد تدل على رغبة ملحة لدى المجس فى بقاء الحال على ما هو عليه، بانفلاته وفوضاه، وغض الطرف عن رموز النظام السابق دون حساب، وترك مؤسسة الشرطة، التى كانت خصمًا للثورة والثوار، دون محاسبة أو تغيير، وفوق كل ذلك أنه ترك الجناة فى أحداث ماسبيرو ومجلس الوزراء ومحمد محمود وبورسعيد دون تقديمهم للمحاكمة، بل ذهب البعض إلى اتهام المجلس بتنظيم ورعاية الطرف الثالث أو (اللهو الخفى) الذى كان بمثابة ميليشيات مسلحة تعمل ضد الثورة، ومن ثم كانت ضغوط القوى السياسية، وعلى رأسها الإخوان، متواصلة للوصول بالثورة إلى بر الأمان؛ ولمنع الرجوع إلى الخلف، ومنع إعادة تخليق وهيكلة النظام البائد الذى لم يترك جريمة إلا ارتكبها فى حق الوطن والمواطنين.

• جمعة التطهير:

وكانت جمعة التطهير (٢٥ من فبراير ٢٠١١م) أو مليونية إسقاط شفيق أول مواجهة بين المجلس العسكرى من ناحية والإخوان والقوى السياسية من ناحية أخرى، بعد

التلكؤ فى تحقيق المطالب التى رفعتها تلك القوى ومعها الثوار، وبعدما فسر البعض الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣ من فبراير باعتباره تحصينًا للمجلس ضد المساءلة وتدشينًا لبقائه أطول فترة فى السلطة..

وقبل يوم واحد من تلك الجمعة تمت إحالة عدد من رموز النظام البائد إلى محكمة الجنايات، إذعانًا لتلك المليونية، وكانت بلاغات عدة قُدِّمت ضد هؤلاء للنيابة قبل تنحية مبارك، لكن لم يتم تحريكها إلا فى هذا التوقيت. وقد التقط الإخوان وباقى القوى السياسية هذا الخيط، فشرعوا فى تنظيم المليونيات لانتزاع المطالب والحقوق من المجلس العسكرى. وقد أكد الإخوان تلك المطالب والحقوق فى بيان أصدروه بعد يوم واحد من هذه المليونية جاء فيه: «إن التعبير عن الرأى حقٌّ مقدَّس من حقوق الإنسان، والتظاهر السلمى صورةٌ من صور التعبير الجماعى عن الرأى، ولقد قام الشعب المصرى بممارسة هذا الحق بشكل شديد الرقى والتحضُّر؛ ابتداءً من يوم الثلاثاء ٢٥/ ١/ ٢٠١١م، وتعرَّض لبطش منهجى متصاعد، أودَى بحياة المئات، وأصاب الآلاف بجروح وعاهات مستديمة، وصلت إلى حدِّ فقدان البصر، من أجل تحقيق مطالب أجمع الجميع على عدالتها ومشروعيتها.

وقد أثمرت هذه الثورة الإطاحة برأس النظام وبعض أركان حكمه ومؤسساته، بيد أن هناك بعض المطالب لم تتحقق حتى الآن، رغم سهولة تنفيذها، ولذلك فقد استمرت المظاهرات المتحضرة فى أيام الجمعة؛ حتى لا تتعطَّل مصالح الناس ومؤسسات الدولة، وآخرها كان أمس الجمعة ٢٥/ ٢/ ٢٠١١م، وكانت تطالب بتنفيذ المطالب الآتية؛ باعتبارها مطالب عاجلة، ولا تحتاج إلى تسويف أو تأجيل:

- تغيير الوزارة التى عيَّنها الرئيس المخلوع، وتعيين وزارة أخرى، يرأسها ويشغل عضويتها شخصيات نظيفة، ووجوه محبوبة ومرضىٌّ عنها من الشعب.
- إلغاء حالة الطوارئ التى لم يكن هناك أىُّ مبرر لفرضها على الشعب طيلة الثلاثين سنة الماضية، سوى إرهاب الناس وقمعهم وتعذيبهم لصالح النظام المستبد الفاسد.
- الإفراج الفورى عن المسجونين والمعتقلين السياسيين.

- إحالة قيادات جهاز مباحث أمن الدولة . . الذى مارس الإرهاب، وأذلَّ المصريين، وأثار الرعب فى نفوسهم، وباشر القتل والتعذيب والاعتقال وتلفيق التهم . . إلى المحاكمة العادلة، وإعادة هيكلته من أناس يخشون الله، ويحترمون حقوق الإنسان، ويلتزمون بنصوص الدستور والقانون وأحكام القضاء.

- سرعة محاكمة الذين اتخذوا قرارات إطلاق النار على المتظاهرين، وعلى رأسهم الرئيس المخلوع ووزير الداخلية السابق ورئيس جهاز مباحث أمن الدولة، والذين نفَّذوا هذا القرار، وقتلوا المئات، وجرحوا الآلاف من المصريين.

- فتح ملفات الفساد دون استثناء، ومحاكمة أصحابها، بدايةً من الرئيس المخلوع، إلى أصغر الفاسدين.

- العمل الجادّ والسريع لاسترداد أموال الشعب المنهوبة . . والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه». أ. هـ.

• المليونيات تؤتى ثمارها:

وفى أعقاب المليونية، وبعد صدور عدد من بيانات الثوار والقوى السياسية، صدر أمر (يوم الأحد ٢٦ من فبراير) بحبس أنس الفقى، وزير إعلام المخلوع، ورمز الكذب والتدليس، والذى كان عزله ومحاسبته أحد مطالب الثوار منذ الساعات الأولى للثورة؛ لما قام به من دور تخذيلى وتامرى ضد المتظاهرين لحساب الفاسدين المفسدين، كما حبس معه أسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ووجهت إليهما تهم فساد متعلقة بإهدار المال العام والإضرار العمدى به.

وبدءاً من يوم الاثنين (٢٧ من فبراير) بدأت حملة إلكترونية شعبية لحل جهاز أمن الدولة، وطالب النشطاء بمحاسبة قيادات الجهاز على ما ارتكبوه من عمليات تعذيب ممنهجة ضد المعارضين والمتدينين، ودعوا إلى تنظيم مظاهرات حاشدة أمام مقار الجهاز فى القاهرة والمحافظات لتنفيد مطالبهم ولإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والثوار الذين تم اعتقال بعضهم قبل يوم واحد من هذه الدعوة . . وأمام هذه الضغوط وأمام اعتصام رمزى للثوار امتد منذ يوم جمعة التطهير حتى يوم الاثنين (٢٨ من فبراير)

أصدر النائب العام قرارًا بمنع مبارك وعائلته من السفر، وكان قد أمر بتجميد أرصدته وأفراد أسرته، بعد ورود بلاغات تحدثت عن أن ثروة المخلوع تتراوح بين ٤٠ إلى ٧٠ مليار دولار، كما تم التحفظ على أموال عدد من رموز النظام الفاسد من بينهم: أحمد المغربى، رشيد محمد رشيد، أنس الفقى، وزراء الإسكان والتجارة والصناعة والإعلام السابقين، أحمد عز، وغيرهم بلغوا أربعين شخصًا.

وبعدما تعالت الأصوات المطالبة بإبعاد أحمد شفيق ووزارته وحل جهاز أمن الدولة، عقد المجلس العسكرى لقاء مع ممثلى شباب الثورة (يوم الاثنين ٢٨ من فبراير)، وقد تعهد المجلس بعدم إجراء الانتخابات البرلمانية فى وجود حكومة شفيق، كما تعهد بأخذ خطوات جادة فى مسألة حل جهاز أمن الدولة.

•••

ضغط الثوار يخلع (شفيق)
ويفكك أمن الدولة

واصل الثوار اعتصامهم فى ميدان التحرير عقب جمعة التطهير (٢٥ من فبراير ٢٠١١م)، حتى تتحقق مطالبهم كافة، بدءًا من إسقاط حكومة شفيق وإلغاء قانون الطوارئ، وحل جهاز أمن الدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين. وأعد المعتصمون الميدان استعدادًا للمبيت وقاموا بإنشاء منصة لمحاكمة رءوس الفساد أطلقوا عليها «منصة الثوار لمحاكمة القتلة والمجرمين والفاسدين».

وكعادة المجلس العسكرى، حاول امتصاص غضب المعتصمين بإجراءات بسيطة دون المطالب الكبرى للثوار، فتم الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين، من بينهم: خيرت الشاطر وحسن مالك، وأمر بفتح التحقيق مع كل من: صفوت الشريف، زكريا عزمى، فتحى سرور، سامح فهمى، حسين سالم، وقام بتعيين رئيس جديد لجهاز أمن الدولة؛ إذ أصدر اللواء محمود وجدى، وزير الداخلية، قرارًا بإعفاء اللواء حسن عبدالرحمن من رئاسة الجهاز، وتعيين اللواء هشام أبو غيدة بدلا منه، والذى أكد أن التغيير لا يستهدف الأشخاص ولكنه تغيير فى الأهداف والسياسات والاختصاصات.

غير أن يقظة الثوار ووعيهم لما يقوم به المجلس العسكرى من مراوغة، جعلهم يزيدون من ضغوطهم على المجلس، فزادت المطالبات بالإقالة الفورية لحكومة شفيق، والتخلص من الرموز المقربة من الرئيس المخلوع، والبدء فى محاكمتهم، وانتقدت القوى الثورية والسياسية بطء المجلس فى اتخاذ تلك الإجراءات، وقرروا تنظيم مسيرات مليونية يوم الجمعة (٤ من مارس ٢٠١١م) لتأكيد تلك المطالب، كما قرروا تنظيم اعتصام بعد انتهاء المليونية أمام مجلس الوزراء حتى رحيل المدعو أحمد شفيق وحكومته.

وقبل انعقاد المليونية بيوم واحد، أى يوم الخميس (٣ من مارس ٢٠١١م) قرر

المجلس العسكرى قبول استقالة أحمد شفيق من رئاسة الوزراء، وتكليف الدكتور عصام شرف، وزير النقل الأسبق بتشكيل الحكومة الجديدة.

• أمن الدولة يتخلص من (وثائقه):

فى مساء يوم الخميس (٣ من مارس ٢٠١١م) بدأ ضباط أمن الدولة فى عدد كبير من فروع الجهاز، فى تهريب كميات هائلة من الأوراق من داخل هذه المقار، وقاموا بحرق كميات أخرى من تلك المستندات بعد تأمين تلك المقار عبر إغلاق الطرق المؤدية إليها. وفى الإسكندرية التى كانت أولى المحافظات التى بدأ فيها هذا الإجراء، قام المواطنون بمحاصرة تلك المقار؛ فى محاولة لمنع حرق المستندات والقبض على الجناة من ضباط وأفراد الجهاز الذين يرتكبون تلك الجريمة، إلا أنهم فوجئوا بوابل من الرصاص ينهمر عليهم من كل مكان، مما أدى إلى استشهاد اثنين وإصابة العشرات بجروح خطيرة..

وقد كان لهذه الحادثة التى سبقت جمعة الخلاص (٤ من مارس ٢٠١١م) بيوم واحد صدًى واسع؛ ما حرك المواطنين لمحاصرة تلك المقرات، التى أسرع الضباط فى العديد منها بإشعال النيران فى الأوراق الموجودة بها، أو إلقائها فى الشوارع المحيطة بتلك المقار، وقد قام المواطنون بالتحفظ على آلاف الوثائق وقاموا بتسليمها للجيش، كما قاموا باعتقال عدد كبير من الضباط وأفراد الجهاز الذين قاموا بهذه المهمة القذرة، كما قاموا باعتقال عدد كبير من البلطجية الذين استعان بهم ضباط الجهاز لحماية تلك المقار والاعتداء على المواطنين حال اقتحامها، وقد فوجئ المواطنون بعد فتح تلك المقار بما فيها من إمكانات ضخمة لممارسة التعذيب والتنكيل بالمواطنين، كما فوجئوا بوجود بضائع ووسائل لهو ومجون تدل على فساد عريض بالجهاز[1].

---

(١) عثر الأهالى الذين حاصروا مقر مدينة ٦ أكتوبر، وهو أحد المقرات المركزية للجهاز، على أطنان من العصائر والسلع الغذائية لبعض الشركات المشهورة، كما عثروا على عدد كبير من زجاجات الخمر وملابس نسائية، وتحفظوا على سيارة لأحد الضباط وبها تمثالان أثريان.

وعثر شباب الإخوان على آلاف الوثائق التى تخصهم، وقد سلموها للجيش، ومن بينها وثيقة تخص كاتب السطور وبها ملاحظة مضحكة تنم عن جهل وغباء العاملين فى الجهاز، تقول الملاحظة: «هذا العنصر، رغم أنه يعمل (صحفى) إلا أنه يؤدى كل صلواته فى المسجد»

كان الإخوان قد ناشدوا المجلس العسكرى تكليف الجيش بالتحفظ على مقار أمن الدولة؛ فى كل المحافظات، بعدما علموا أن ضباط الجهاز بدءوا فى حرق المقار لإخفاء جرائمهم التى اقترفوها فى حق الشعب المصرى على مدى ثلاثين عامًا ماضية؛ من مستندات، وصور تعذيب، وأجهزة تعذيب، وأقبية، وزنازين غير إنسانية، بل رفات ضحايا تعذيب مدفونة تحت المبانى. وطالب الإخوان المجلس العسكرى بالتحفظ على تلك المقار والاستفادة منها فى أغراض كريمة وشريفة لصالح الشعب. وردًا على هذه الجريمة نظمت الجماعة عددًا من المؤتمرات والفاعليات تطالب بحل الجهاز وتقديم قياداته للمحاكمة، معتبرين إقدام عناصر الجهاز على إحراق الأوراق والمستندات المهمة جريمة فى حق الوطن.

وقد سلمت لجنة الحريات بالنقابة العامة للمحامين ظهر يوم الخميس (١٠ من مارس ٢٠١١م) مكتب النائب العام ما يقرب من ٥٠ صندوقًا لوثائق أمن الدولة، حوت ما يقرب من ٨٣ ألف مستند تفضح جرائم الجهاز، وقال مسئولون باللجنة[١]: إن الوثائق عبارة عن قضايا تجسس ضباط أمن الدولة بعضهم على بعض، وعلى حياتهم الشخصية، بالإضافة إلى احتوائها على جرائم يعاقب عليها القانون ارتكبها الجهاز فى حق مصر وفى حق جميع المؤسسات، فلم تسلم مؤسسة واحدة من جرائمه.

وفى يوم الثلاثاء (١٥ من مارس ٢٠١١م) تم حل وتفكيك جهاز أمن الدولة؛ حيث قرر منصور عيسوى، وزير الداخلية، إلغاء الجهاز بكل إداراته ومكاتبه فى جميع فروع الجمهورية، كما قرر الوزير إنشاء قطاع جديد بالوزارة يسمى (قطاع الأمن الوطنى) يختص بالحفاظ على الأمن الوطنى والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية وحماية الإرهاب.. وبذلك تنتهى أسطورة (أمن الدولة) التى عانى المصريون لعقود فسادها وشذوذها.

●●●

(١) تصريحات للأستاذ جمال تاج الدين (المحامى) لموقع (إخوان أون لاين) يوم الخميس (١٠ من مارس ٢٠١١م).

استفتاء ١٩ مارس.. وبدء تشويه الإخوان

مرت أيام الثورة والقوى السياسية (إيد واحدة) مجتمعة على تحدى النظام الفاسد ومواجهته، وخرجت الملايين للشوارع تهتف هتافات واحدة، وترفع أعلامًا ورايات واحدة، فما سمعنا هتافًا خاصًا بالإخوان أو بغير الإخوان من باقى الفصائل السياسية، وما رأينا راية أو شعارًا خاصًا بالإخوان أو بغير الإخوان تم رفعه فى التحرير أو فى غيره من الميادين.

وقد اعترف الجميع إبان الثورة وبعدها بفضل الجماعة فى حمايتها، ودعمها، وحشد الملايين لإنجاحها. . لكن منذ بدأت خطوات إعادة بناء الدولة وإصلاح ما أفسده المخلوع -بدأت الغيرة السياسية تدب فى نفوس بعض زملاء الميدان تجاه الجماعة، وظهرت ألفاظ مثل: الإخوان خطفوا الثورة، الإخوان ركبوا الثورة، الإخوان سرقوا الثورة، وغيرها من الألفاظ المجافية للحقيقة. . لم تكن تلك الاتهامات حقيقية، بل كانت محاولات لتشويه الجماعة ولتفريغ الثورة من مضمونها، وقد وجد فلول النظام البائد فى هذه الأفكار فرصة للنيل من الإخوان؛ لأنه بالقضاء عليهم وسلبهم حقهم فى بناء مصر الجديدة، تكون الفرصة سانحة أمام إعادة بناء النظام السابق ومن ثم عودته، أو على الأقل ضمان ألا يُحاسَب رموزه وأركانه، وأن يستمروا فى سرقاتهم وفسادهم.

اعترض البعض على وجود الأستاذ صبحى صالح، المحامى والخبير القانونى، ضمن اللجنة التى شكلها المجلس العسكرى (يوم الأحد ١٣ من فبراير ٢٠١١م) لتعديل الدستور، ومع أن (صالح) كان ضمن فريق كبير من القانونيين والدستوريين والخبراء تم اختيارهم لهذا الغرض ويمثلون التيارات السياسية كافة، فإن البعض اعتبر وجود هذا الأخ ضمن الفريق خيانة للثورة؛ إذ سوف يتم على يديه تعديل الدستور لصالح الإخوان، وسوف ينزل رأيه -وهو واحد فرد- على الجميع!! وأشياء من هذا القبيل هدفها: تفزيع المواطنين من الجماعة من ناحية، وإرهاب قادة الإخوان من ناحية أخرى كى لا يشرعوا فى

اتخاذ أي خطوة من شأنها مشاركتهم في الحكم في الفترة المقبلة. وإمعانًا في حبك المؤامرة ادّعى المدّعون أن المستشار البشرى -الذى يرأس اللجنة- من الإخوان، وزادوا: أنه جاء بصفقة بين الجماعة والمجلس العكسري لصياغة نصوص دستورية لدولة دينية على هوى الإخوان.. ورغم دفاع الإخوان وتبريراتهم فإن الإعلام -الذى يسيطر الفلول على غالبيته ويحظى بدعم داخلى وخارجي- كان أسرع في النفاذ إلى عقول وقلوب عدد لا بأس به من المواطنين؛ اقتنعوا أن الإخوان لا همّ لهم إلا السلطة.

ثم جاءت جمعة النصر (١٨ من فبراير ٢٠١١م)؛ ليتم اتهام الإخوان بسعيهم نحو إقامة دولة دينية على غرار دولة (الخوميني) بإيران، وقد أطلق تلك الشائعة -التي لاقت رواجًا كبيرًا في وسائل الإعلام المأجورة- كارهو الفكرة الإسلامية الذين اعتبروا وجود الدكتور يوسف القرضاوي في المليونية تبشيرًا بدولة دينية قائمة على ولاية الفقيه.. والموضوع كما يرى القارئ الكريم أبسط من ذلك بكثير، فلا وجود القرضاوي بالميدان في هذا التوقيت سوف يغير من مسار الثورة التي شارك فيها الشعب كله، ولا خطبته للجمعة سوف تغير قناعات الجميع بحيث تسير مصر في اتجاه إيران، كما أن القرضاوي نفسه ليس من أنصار تلك الدولة التي يخوفون الناس من قيامها بمصر، بل لا نبالغ إذا قلنا إنه -أي القرضاوي- معاد لأمثال تلك الدولة التي لا تستند إلى أساس ديني صحيح.. والمتابعون لترتيب تلك المليونية كانوا يعلمون أن الإخوان لم يدعوا القرضاوي لحضور المليونية، بل لما علموا بدعوته من قبل الدكتور صفوت حجازي تحفظوا على تلك الدعوة، وتوقعوا أن يدور حولها خلاف وأن يقوم المرتابون بنسج الأوهام حولها وتوجيه الاتهامات الشنيعة إلى الإخوان.

ثم جاء استفتاء ١٩ مارس؛ ليتعرض الإخوان لأكبر حملة تشويه في تاريخهم، نالهم فيها من التهم الباطلة، والأكاذيب والافتراءات ما لم ينله خائن لدينه أو بني وطنه.. كانت وجهة نظر الإخوان هي التصويت بـ«نعم» لتلك التعديلات الدستورية المقترحة التي سوف تكون بمثابة دستور مؤقت حتى يتم انتخاب مجلسي الشعب والشورى وانتخاب رئيس للجمهورية، ثم وضع دستور دائم بديل عن الدستور الذي سقط بسقوط النظام السابق.

وكانت حجة الإخوان للتصويت بـ«نعم» أن ذلك يجنب مصر فترة كبيرة من القلق وعدم الاستقرار السياسى، والقضاء على الثورة المضادة بالاتجاه نحو انتخابات ديمقراطية سريعة، وسرعة انتخاب رئيس جديد بإرادة حرة نزيهة، وعودة الجيش لثكناته لحماية الحدود التى أصبحت مهددة من كل الاتجاهات. وكان المنطقى فى هذا الرأى: أنه إذا وافق الشعب على هذه التعديلات سيترتب عليه أن تصبح هذه المواد نافذة المفعول فى اليوم التالى؛ ما يتعين على المجلس العسكرى دعوة الناخبين للتصويت لانتخابات مجلسى الشعب والشورى، وبعد تشكيل المجلسين يجتمعان لانتخاب اللجنة التأسيسية لوضع دستور جديد، دون النظر للرئيس وبدون تدخل منه، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية.

• شبهات وردود:

اتهم الحاقدون الجماعة بأنها تسعى -فقط- من أجل مصالحها ولو على حساب الوطن، وقالوا إن الإخوان يريدون تمرير تلك التعديلات لنيل أغلبية برلمانية؛ لأنهم هم الجاهزون لذلك -دون غيرهم- على الساحة.. وهذا الاتهام مردود عليه؛ لأن هذا الرأى لم يكن رأى الإخوان وحدهم، بل كان رأى الأغلبية المصرية التى كانت تبغى الاستقرار وتريد أن تتوج أحداث الثورة بنظام حاكم -ولو مؤقتًا- يضبط الأمور ويقلِّص الفوضى ويقضى على دولة الفلول التى ظهرت متبجحة فى كل أركان مصر تتحدى الشعب كله وتنذر: إما بعودة دولتهم الفاسدة أو الدمار.

استمرت تلك الحالة من الاستقطاب حتى كتابة هذه السطور (نوفمبر ٢٠١٢م)، وكشَّر أنصار (الدولة المدنية) لأول مرة عن أنيابهم، وظهرت حقيقتهم المتمثلة فى كراهية كل ما هو إسلامى وكل توجه يدعو إلى العودة بمصر إلى هويتها الأصيلة، وقد دفعتهم تلك الغاية إلى تبرير كل الوسائل، فأوحوا إلى الأقباط بالتصويت بـ«لا» وإلا ضاعت هويتهم وأجبروا على ترك ملتهم، وللأسف استجاب الأقباط لتلك الترهات، وتم الحشد والاستعداد لهذا اليوم، يوم الاستفتاء، ولعب الإعلام لعبته النتنة فى بث الفرقة وإحداث شرخ وطنى لا يلتئم، ولم يسع -أبدًا- إلى القيام بدور مهنى يراعى مواثيق الشرف المهنى أو يعمل من أجل نهضة وتقدم البشر، بل رأينا وسمعنا من

يكذب، ومن يزايد، ومن يلقى التهم جزافًا. . أما المتهم الرئيس فهم الإخوان، الذين بُحت أصواتهم وكلت جهودهم فى تطمين هؤلاء وهؤلاء، لكن لا حياة لمن تنادى، فقد تنادوا فيما بينهم أن الإخوان يحقرون الآخرين ويهمشونهم ويُكرهون الشعب كله على الموافقة على تلك التعديلات!!

وجاءت نتيجة الاستفتاء الذى جرى يوم السبت (١٩ من مارس ٢٠١١م) بموافقة (٧٧,٢٪)[1] على التعديلات الدستورية، ما يعنى أن الشعب يقف فى صف الإخوان، ويثق فى اختياراتهم، وما يعنى أيضًا أن الشعب صار واعيًا بما يكفى؛ حيث لم تؤثر فيه آلة الإعلام الجهنمية، ولم تستهوه أقوال سياسيين ولا دجالين، ولم يخضع لابتزاز زعماء تيارات سياسية أو مسئولين. . وهذا ما وضع أنصار (الدولة المدنية) فى حالة حرج بالغة، ضاعفت لديهم كم الحقد على الإخوان، وأسهمت فى ازدياد العداوة لهم. . وهو ما سوف نرى أثره فى الصفحات المقبلة.

● الإخوان: خطوة مهمة لكنها ليست كافية:

وقد اعتبر الإخوان نتيجة الاستفتاء أول خطوة تجاه تحقيق مطالب الثورة، رغم قناعتهم أن تلك التعديلات غير كافية ولكنها أولى الخطوات الضرورية لبدء مرحلة جديدة، وأصدر الإخوان بهذه المناسبة بيانًا جاء فيه: «فى عرس ديمقراطى حقيقى غير مسبوق، غاب عن مصر الحبيبة طوال الستين سنةً الماضية، خرجت الملايين من الشعب المصرى لتعبِّر عن إرادتها؛ لتقول كلمتها فى الاستفتاء على تعديل الدستور، بعد أن شعرت أن كلمتها ستغيِّر، وأن إرادتها لن تزوَّر، كما كان يحدث فى عهود سابقة؛ غُيِّب فيها الشعب عن معادلة الحكم.

لقد أعلن وأثبت الشعب المصرى رغبته فى بناء مصر، والانتقال بها من مرحلة الاستبداد والظلم إلى عهد الحرية والديمقراطية والعدالة. . إنها رسالةٌ إلى العالم أجمع، وإلى المتربِّصين بهذا الشعب فى الداخل والخارج: لن نعود إلى الوراء أبدًا.

(١) بلغت نسبة الذين شاركوا فى الاستفتاء (٤١,١٩٪) من عدد المواطنين الذين لهم حق المشاركة وهم (٤٥) مليون نسمة؛ حيث قام (١٨) مليونًا و(٥٣٧) ألفًا و(٩٥٤) مواطنًا بالمشاركة فى الاستفتاء، بعدد أصوات صحيحة بلغ (١٨) مليونًا و(٣٦٦) ألفًا و(٤١٤) صوتًا، مقابل (٢١) ألفًا و(١٩٠) صوتًا باطلا.

لم يسبق أن رأينا من قبل هذا الانتظام والانضباط.. إنه عرسٌ ديمقراطيٌ حقيقيٌ، سوف يذكره التاريخ دومًا.

لم تحدث بلطجةٌ كما كان في السابق؛ لأن الكلَّ متفقٌ حول الهدف، وهو التحوُّلُ الديمقراطيُّ؛ فمن قال: «نعم» يريد تغيير الدستور، ومن قال «لا» يريد أيضًا تغيير الدستور، والجميع يعمل لصالح مصر.

إن نتيجة الاستفتاء لا تعبِّر بحال من الأحوال عن انتصار تيار على تيار، وإنما تعبِّر عن إرادة شعب يصرُّ على النهوض والتغيير.

والآن بعد أن قال الشعب المصرى كلمته يجب علينا جميعًا احترام إرادته واختياره، وتقبُّل النتيجة، وعدم فرض الوصاية عليه.

مصر بحاجة إلى أن تتوافق القوى السياسية فيها لتحقيق مطالب الثورة؛ لتخرج من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه مهمة الجميع، دون إقصاء أو استبعاد، ولْنشطبْ من قاموسنا السياسى التأثيم والتخوين، ولْنتلاقَ ولا نتنافر، ونتوحَّدْ ولا نتفرَّق، ونجتمع ولا نختلف؛ حتى نشيِّد البناء.. بناء مصر ٢٥ يناير.. مصر الحرية والعدالة». أ.هـ.

●●●

محاولات لإجهاض الثورة

حفل شهر أبريل ٢٠١١م بالعديد من الأحداث الساخنة، ففى هذا الشهر صدر قرار النائب العام بحبس مبارك وابنيه، وصدر حكم بحل الحزب الوطنى الفاسد. كما كانت هناك محاولات عديدة لإجهاض الثورة والوقيعة بين طوائف الشعب.

وقد دعا الإخوان -فى بيان لهم- الشعب للمشاركة بقوة فى مليونية (المحاكمة والتطهير)، وهى المحاكمة الشعبية الأولى التى عُقدت يوم ١٣/ ٤/ ٢٠١١م لمحاكمة النظام السابق، وكان الوضع العام -وقتها- يدعو إلى الاصطفاف ومواجهة الثورة المضادة، وفى الوقت ذاته الانتباه إلى محاولات جر البلاد إلى حالة من الفوضى والبلبلة، جاء فى البيان: «شهدت مصر العديد من الأحداث المتلاحقة، بعضها متعلق بمطالب الثورة المصرية، والآخر يؤكد أن الكارهين للثورة لا يزالون يسعون بكل طاقتهم إلى عودة الحياة للمربع الذى سبق يوم ٢٥ يناير، وما يحدث فى مصر ليس بعيدًا عما تشهده باقى الدول العربية التى بزغ فيها نور الحرية والتغيير، وأمام هذه القضايا يوضح الإخوان المسلمون رأيهم فى التالى: يدعو الإخوان المسلمون المجلس العسكرى والحكومة إلى اتخاذ الإجراءات التى تكفل سرعة محاكمة الرئيس المخلوع حسنى مبارك، وكل رموز نظامه، وبخاصة الذين تورطوا فى أعمال البلطجة والعنف وقتل المتظاهرين فى مختلف محافظات مصر منذ اندلعت ثورة ٢٥ يناير حتى إعلانه التنحى، وهى الأعمال التى لا تحتاج إلى البحث عن أدلة، أو قرائن بعد ما شهده العالم أجمع من عنفٍ متعمدٍ وصل لحدٍّ القتل العمد برصاصات القناصة لمئات المصريين.

ويدعو الإخوان المسلمون الشعب المصرى إلى المشاركة فى جمعة التطهير الذى يجب أن يشمل كل المطالب الشعبية، ومن أبرزها: الإسراع بتغيير المحافظين، حل المجالس المحلية والاتحادات والنقابات العمالية، إعادة فتح ملفات نهب أراضى الدولة وبيع القطاع العام والمبيدات المسرطنة والمسئولين عن قتل المصريين من خلال تسميم غذائهم وشرابهم وتدمير صحتهم.

ويدعو الإخوان المسلمون علماء التوجه السلفى المشهود لهم برجاحة العقل ودقة الفهم إلى مراجعة المواقف والفتاوى التى أثارت قلقًا وبلبلةً داخل الشعب المصرى، وأن يعملوا على تهدئة الشارع المصرى الذى أصابه الذعر مما طرحه البعض من هدم الأضرحة ورفض السياحة وما شابه ذلك، وأن يحترم الجميع الاجتهادات الفقهية المتنوعة دون إصرارٍ على رأى واحد فى المسائل الفقهية التى تحمل العديد من الآراء والاجتهادات المختلَفة، ويراعوا المصلحة الشرعية فيما يتعلق بمصالح الوطن، وبما يقطع الطريق على دعاة الفتنة والمتربصين بأمن الوطن ووحدته وسلامته.

ويؤكد الإخوان المسلمون ضرورة حل الحزب الوطنى الفاسد والمفسد وملاحقة أعضائه ورموزه، وكذلك المحافظون وأعضاء المجالس المحلية والاتحادات والنقابات العمالية قضائيًا على جرائمهم فى حقِّ مصر والمصريين.

ويُبدى الإخوان المسلمون قلقهم من عودة جهاز مباحث أمن الدولة بشكلٍ جديد من خلال نقل ضباطه وهيئاته إلى قطاع الأمن الوطنى؛ مما يعيدنا إلى نقطة الصفر من جديد، ويمنع الثقة فى القرارات التى يتم اتخاذها لتنفيذ مطالب الشعب المصرى، ويشير إلى أن ما يحدث يُعَدُّ التفافًا على هذه المطالب، وهى أمورٌ قد تؤدى إلى عودة الاحتقان للشعب المصرى مرةً أخرى». أ. هـ.

• الملايين يستجيبون لنداء الإخوان:

وقد استجابت الملايين لنداء الإخوان، فكانت هذه الجمعة من الأيام المشهودة للثورة، وكانت محاكمة المخلوع هى الشعار الذى التف حوله ورددة الجميع، وقد عُقدت -بالفعل- له محاكمة شعبية فى ميدان التحرير برئاسة المستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض، تم تأجيل النطق بالحكم فيها للأسبوع المقبل، وكانت التهم الموجهة لمبارك فى هذه المحاكمة متعلقة بالفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وموالاة الصهاينة وتصدير الغاز إليهم، وقتل الثوار وغيرها من التهم.

وكانت تلك الجمعة أشبه بأيام الثورة المشتعلة؛ إذ خرج مئات الألوف فى شتى المحافظات، يطالبون بعقد المحاكمات للفاسدين وتطهير جميع المؤسسات من

رجسهم، وضرورة عزل كل المحافظين، وحل المجالس المحلية، وتطهير الجامعات ووسائل الإعلام، وتعيين جهاز قضائى مستقل، والجدية فى محاربة الثورة المضادة التى لم تعد خافية على أحد. بل إن تلك المليونية نفسها تعرضت لمحاولات إثارة الفوضى من قبل رموز النظام البائد، وهذا باعتراف الجيش[1].

● تطورات جديدة:

لكن لم يمض يومان على هذا الاجتماع الكبير الذى أثبت يقظة المصريين ووحدتهم، حتى خرج تسجيل صوتى لمبارك، عصر يوم ١٠ من أبريل، أذاعته قناة (العربية) ما يعد خرقًا لقرار الإقامة الجبرية المفروض على المخلوع، ناهيك عما جاء فى الخطاب من استفزاز لمشاعر الشعب، ومن محاولات خداع جديدة لم يسأم هذا الفاسد من تكرارها، وهو ما وضع المجلس العسكرى فى موقف حرج أمام الشعب، فقام بتسريب أنباء تفيد بنقل مبارك للقاهرة وبدء التحقيق معه؛ من أجل تهدئة الخواطر وامتصاص غضب الجماهير، كما تم فتح ملف سوزان مبارك بمعرفة جهاز (الكسب غير المشروع)، وتم الاستماع بالفعل إلى عدد من الشخصيات التى لها صلة مباشرة بالمعاملات المادية لسوزان، كما تم حبس صفوت الشريف ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات التى أجريت معه لمدة يوم كامل، وتم التحفظ على أموال فتحى سرور.

إلا أن هذا لم يمنع الإخوان من الانزعاج مما حدث، مشيرين إلى أن خروج تسجيلات صوتية للمخلوع فى هذا التوقيت له دلالاته السلبية على الثورة، وطالبت الجماعة بسرعة محاكمته ومحاكمة عائلته ورموز نظامه وإلا اشتعل الغضب مرة أخرى وأوجد حالة من عدم الثقة بين المجلس العسكرى من ناحية والشعب من ناحية أخرى.. وقد أصدرت الجماعة بيانًا جاء فيه: «تابع الإخوان المسلمون التسجيل

---

(١) أمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضبط وإحضار رجل الأعمال إبراهيم كامل أحد فلول الحزب الوطنى الذى ثبت تورطه فى أعمال بلطجة منه ومن عدد من أنصاره وإثارة الجماهير فى ميدان التحرير.
وقال بيان للمجلس تصدَّر صفحته على الـ(فيس بوك) إنه وردت إليه معلومات تثبت تورط كامل ومدير مكتبه وائل أبو النيل و٢ من أنصاره هم طارق سليمان وخالد محمد إسماعيل، والذين كانوا متواجدين فى ميدان التحرير وقت حظر التجوال، ويقومون بأعمال بلطجة وترويع المواطنين.

الصوتى الذى بثَّته إحدى القنوات الفضائية للرئيس المصرى المخلوع الذى أسقطه الشعب المصرى، والذى حاول فيه يائسًا التبرؤ من أفعاله وأفعال نظامه الإجرامية، وبلغة خطاب تغذى الثورة المضادة فى مصر، وتفتِّت من تلاحم الشعب مع جيشه البطل الذى حافظ- وما زال يحافظ- على ثورة شعبه.

ويرى الإخوان المسلمون أن بث هذا التسجيل فى هذا التوقيت وعبر هذه القناة الفضائية يمثِّل حالةً من الاضطراب والتخبط والخوف من المحاكمة له ولأسرته التى أفسدت -مع بقية نظامه- الحياة المصرية، ونود أن نلفت الأنظار إلى الآتى:

أولا: التباطؤ فى محاكمة مبارك وعائلته ورموز نظامه؛ الذى سبق أن حذرت منه جميع القوى الوطنية فى مصر؛ منحهم المهلة الكافية لتهريب الأموال، والتخلُّص من الوثائق، وتزوير الحقائق بما يُخرجهم من قبضة العدالة، وإلا فما المبرر لأن يخرج هذا التسجيل بعد شهرين من خلع مبارك وتهديد الجماهير الثائرة بالذهاب إلى شرم الشيخ؛ لإلقاء القبض عليه، وتقديمه للعدالة؟!

ثانيًا: إن الجرائم التى ارتكبها مبارك ونظامه طوال ثلاثين عامًا، والتى كانت ذروتها بشاعةَ المجازر التى ارتكبها هذا النظام فى ثورة ٢٥ يناير ضد المواطنين العزَّل الذين خرجوا مطالبين بالحرية والعدالة والمساواة، فواجهتهم رصاصات؛ لم تنطلق إلا بأوامر مباشرة من مبارك ومساعديه حسب اعترافات وزير داخليته، وهو ما يستوجب مثوله وأعوانه أمام محاكمة علنية عاجلة، تطفئ نيران الغضب فى قلوب الأمهات والأرامل واليتامى، وتضمد جراح المصابين، وتؤكد أن مطالب الثورة المصرية يتم تحقيقها بلا تراخٍ أو تقصير أو استثناء.

ثالثًا: إن مصر قبل ثورة ٢٥ يناير شهدت مآسى وخسائر وتراجعًا فى كلِّ المجالات؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يتحملها النظام السابق دون منافس، وهو ما يتطلب إعادة فتح التحقيقات فى جميع الكوارث التى شهدتها مصر، والتى كان منها التعذيب فى السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة، والحرق فى القطارات، والغرق فى العبَّارات، وانتحار الشباب هربًا من واقع مظلم فرضه مبارك ونظامه.

رابعًا: تحمِّل الاعترافات التى أدلى بها وزراء مبارك ومسئولوه فى التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة وينظرها القضاء المصرى، والتى حمَّلوا فيها مبارك المسئولية الكاملة عما كان يحدث وفق المبدأ السائد حينها (بناءً على توجيهات السيد الرئيس) والذى كان يتدخل فى كلٍّ صغيرة وكبيرة.. إن فإن هذا كله يحمِّل مبارك المسئولية الكاملة ويجعله المتهم الأول فى كلِّ ما لحق بمصر من خسائر وكوارث إبان فترة حكمه، وهو ما يتطلب سرعة محاكمته أمام القضاء المصرى العادل.

ولذلك فإن أى تباطؤ فى محاكمة مبارك وعائلته وأركان نظامه الساقط هو إشعال لغضب الشعب المصرى، ودفع لعدم الثقة فيمن يتولون زمام الأمور فى الفترة الانتقالية، وهو ما نربأ بكلِّ مسئول فى هذا التوقيت عن المشاركة فيه أو التراخى فى تنفيذه.

وفى النهاية تبقى عدالة الأرض محطة لعدالة لا تغفل ولا تنام ﴿ **ولا تحْسبنَّ اللَّه غافلا عمَّا يعْملُ الظَّالمُون إنَّما يُؤخِّرُهُمْ ليوْمٍ تشْخصُ فيه الأبْصارُ** ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ﴿ **واللَّهُ غالبٌ علىٰ أمْره ولٰكنَّ أكْثر النَّاس لا يعْلمُون** ﴾ [يوسف: ٢١]». أ.هـ.

●●●

حبس المخلوع ونجليه..
وحل الحزب الوطني

في يوم الأربعاء (١٣ من أبريل ٢٠١١م)، واستجابة للضغوط التي مورست على المجلس العسكري منذ يوم الجمعة (٨ أبريل) والتهديد بعقد مليونيات جديدة، والتهديد بالسفر إلى شرم الشيخ حيث يقيم المخلوع - تم البدء في التحقيق مع الفاسد ونجليه، وقرر النائب العام حبسهم لمدة ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات التي تجرى معهم بمعرفة النيابة.

وأعلن المستشار عادل السعيد، المتحدث الرسمي للنيابة العامة، أن «النيابة واجهت الرئيس السابق ونجليه علاء وجمال بما توصلت إليه المرحلة التي قطعتها التحقيقات من اتهامات، وتم تسليم قرارات الحبس إلى جهة الشرطة المختصة».

وأوضح أن النيابة كانت قد حددت جلسة الثلاثاء (١٢ من أبريل ٢٠١١م)، لاستجواب كل من الرئيس المخلوع ونجليه، فيما نُسب إليهم من اتهامات، وذلك بمقر مكتب النائب العام بالتجمع الخامس.

وقال السعيد: إن النائب العام أرسل خطابًا إلى وزير الداخلية لتكليفهم بالحضور إلى جلسة التحقيق المحددة؛ حيث أفاد وزير الداخلية كتابة بأنه يتعذر عرض مبارك ونجليه للتحقيق معهم بالقاهرة، لما يحيط بذلك من محاذير أمنية خطيرة، وأورد في خطابه أنه قد يكون من المناسب استجوابهم جميعًا بعيدًا عن مدينة القاهرة، وأنه يتردد أن حالة الرئيس السابق الصحية قد لا تسمح بنقله.

فأصدرت النيابة العامة قرارًا بتشكيل لجنة طبية برئاسة كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على الرئيس المخلوع بمقر إقامته بشرم الشيخ؛ لبيان حالته الصحية ومدى إمكانية نقله لمقر النيابة العامة لاستجوابه.

وثبت من تقرير اللجنة الطبية أنه يعاني ظروفًا صحية تستلزم نقله لأحد المستشفيات؛ ليكون تحت الرعاية الطبية أثناء استجوابه.

وإزاء هذه الظروف الصحية والأمنية قرر النائب العام أن يكون التحقيق مع الرئيس المخلوع بمستشفى شرم الشيخ، خاصة أنه لا يتعارض مع نصوص قانون الإجراءات الجنائية، وأن يكون التحقيق مع نجليه فى مقر المبنى الجديد لمحكمة شرم الشيخ.

وقد وصل، ظهر اليوم نفسه (الأربعاء ١٣ من أبريل ٢٠١١م)، علاء وجمال مبارك نجلا الرئيس المخلوع حسنى مبارك إلى سجن المزرعة بطرة؛ لتنفيذ قرار النائب العام بحبسهما ١٥ يومًا على ذمة التحقيق فى التهم المنسوبة إليهما.

وفور نزولهما من سيارة الترحيلات تمَّ إدراج اسميهما بكشوف استقبال السجن، وقام المأمور بمراجعة أمر النيابة بحبسهما، وقام نجلا مبارك بتسليم إدارة السجن ملابسهما المدنية وهواتفهما النقالة وحافظات نقودهما وكل متعلقاتهما الشخصية؛ لوضعها فى الأمانات، بينما قامت إدارة السجن بتسليمهما مهمات السجن الاحتياطى التى شملت (٤) بطاطين ومرتبتين و(٤) بدل بيضاء اللون.

وبدت على نجلى الرئيس السابق علامات الذهول الشديد والضيق فور نزولهما من سيارة الترحيلات، خاصةً بعد أن ردَّد بعض الحضور عبارات مثل «يمهل ولا يهمل»، «دولة الظلم ساعة ودولة العدل إلى يوم الساعة، يعز مَن يشاء ويذل مَن يشاء»، كما رفض علاء وجمال تسلم وجبة الإفطار الخاصة بسجناء الحبس الاحتياطى، وطالبا بزجاجات مياه معدنية من الكافتيريا الخاصة بالسجن.

وكانت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية قد شددت الحراسة على علاء وجمال مبارك بمدينة شرم الشيخ؛ خوفًا من أى محاولات للهروب.

• حكم قضائى بحل الحزب (الوطنى):

وفى يوم السبت (١٦ من أبريل ٢٠١١م) قررت المحكمة الإدارية العليا -دائرة شئون الأحزاب السياسية، حل الحزب الوطنى وتصفية جميع ممتلكاته وأمواله، وأيلولتها للدولة. وكانت هيئة المفوضين قد أكدت فى تقريرها أن الحزب الوطنى خرج على المبادئ والقيم التى كان قد اتخذها ركيزة لتأسيسه، وهو ما ترتب عليه حدوث خلل اجتماعى، وفساد سياسى، وإهدار للحقوق والحريات التى يكفلها الدستور المصرى، والتى دفعت شعب مصر إلى القيام بثورة ٢٥ يناير.

وذكر التقرير أن الحزب الوطنى حرص على الإمساك بمقاليد السلطة والهيمنة عليها، والسعى لإضعاف القوى السياسية، والأحزاب المناهضة له بتقييد حرية التعبير واعتقال أصحاب الآراء السياسية المخالفة له، والتمييز بين أفراد الشعب المصرى، كما أن الحزب أسند الوظائف القيادية به وبالحكومة وما يتبعها من مصالح وهيئات إلى ذوى النفوذ، أو المقربين، أو أصحاب رءوس الأموال؛ حتى يتسنى له السيطرة على مجريات الأمور فى مصر؛ حيث كان الكثير من قياديى الحزب يجمع بين أكثر من منصب فى الحكومة، والمجالس النيابية، بما أخل بمبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص بين أفراد الشعب فى ضوء المحسوبية، وانتشار الوساطة.

وأكد التقرير أن الحزب الوطنى اتبع أساليب القمع، والتزوير فى نتائج الانتخابات، مهدراً بذلك إرادة الشعب وحقه فى انتخابات حرة نزيهة، مشيراً إلى أن أبرز نتائج ذلك ما جرى فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، وأسفر عن مجلس غير شرعى ومزعزع؛ حيث انتهى الأمر إلى حله بعدما خرج المصريون فى ٢٥ من يناير ٢٠١١م وما تلاها من أيام.

وأكدت المحكمة الإدارية العليا أن ثورة ٢٥ يناير، أزاحت النظام السياسى القائم وأسقطته، وأجبرت رئيس الجمهورية الذى هو رئيس الحزب الوطنى على التنحى، وأنه يلزم ذلك قانونًا وواقعًا أن يكون الحزب قد أزيل من الواقع السياسى المصرى؛ رضوخًا لإرادة الشعب المصرى، ومن ثَمَّ فلا يستقيم عقلا أن يسقط النظام الحاكم دون أدواته وهو الحزب، ولا يكون على المحكمة فى هذه الحالة إلا الكشف عن هذا السقوط؛ حيث لم يعد له وجود بعد ١١/ ٢/ ٢٠١١م، تاريخ إجبار الشعب رئيس الجمهورية والحزب على التنحى.

وأضافت المحكمة -فى حيثيات حكمها بحل الحزب- أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة امتنع عن إعلان حلِّ الحزب الوطنى- وحسنًا قد فعل- حتى لا يقال إنه اغتصب سلطة المحكمة المنوط بها دون غيرها الكشف عن حلِّ الأحزاب، وذلك احترام من المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلطة القضائية.

وأضافت أنه لزامًا عليها وبعد أن كشفت عن سقوط واقع ما كان يسمَّى «الحزب الوطنى الديمقراطى» وانحلاله؛ أن تقضى بأيلولة أمواله التى هى - ابتداءً وانتهاءً - أموال الشعب للشعب، خاصةً وقد ثبت للمحكمة أن أموال الدولة اختلطت بأموال الحزب.

• الجماعة ترحب بالحكم.. ولكن:

وقد رحب الإخوان بهذا الحكم ترحيبًا كبيرًا، مثلما رحب به الشعب جميعه - إلا أن الجماعة طالبت باستكمال خطوات القضاء على الثورة المضادة؛ بحل المجالس المحلية، وتوزيع المتهمين من رءوس النظام السابق على عدد من السجون بدلا من وجودهم جميعًا فى طرة، وذلك فى بيان أصدرته الجماعة يوم الأربعاء ٢٠ من أبريل ٢٠١١م جاء فيه: «يحذر الإخوان المسلمون من وجود رموز النظام السابق فى سجن واحد، وهو سجن مزرعة طرة؛ لما يمثله ذلك من تفعيل الثورة المضادة، خصوصًا أنهم يلتقون ويتشاورون ويتبادلون الآراء ولديهم فى الخارج عدد لا بأس به من فلول النظام السابق، وهى أمور كلها تمثل خطرًا على ثورة الشعب المصرى، والإخوان يثقون أن المسئولين عن توزيع المتهمين على السجون يضعون هذا الموضوع نصب أعينهم، وعليهم ألا ينتظروا حكم محكمة القضاء الإدارى فى هذا الشأن.

ويؤكد الإخوان المسلمون أن الحكم الذى أصدرته المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطنى كان خطوة مهمة فى القضاء على الثورة المضادة؛ إلا أن هذا الحكم القضائى يتطلب أن تتبعه خطوات سياسية أهمها حل المجالس الشعبية المحلية التى تمثل طابورًا خامسًا للحزب الوطنى المنحل فى مصر بقرار سيادى فى أسرع وقت». أ.هـ.

• أوامر شفهية بنقل المخلوع إلى طرة!!:

ولما كانت هناك مطالبات مستمرة بنقل المخلوع من مستشفى شرم الشيخ حيث يقيم إلى أحد مستشفيات القاهرة، فقد أعلن المتحدث الرسمى للنيابة العامة يوم الأحد (٢٤ من أبريل) أن المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام، أمر بنقل الرئيس السابق حسنى مبارك إلى مستشفى ليمان طرة، وكلف وزارة الداخلية بسرعة

استكمال التجهيزات الطبية اللازمة وأبلغ ذلك للسيد وزير الداخلية، كما أمر بان ينقل الرئيس السابق إلى أحد المستشفيات العسكرية لحين نقله إلى مستشفى السجن.

وذكرت النيابة العامة على صفحتها الخاصة على موقع التواصل الاجتماعى «الفيس بوك» أن النائب العام تلقى تقريراً من الدكتور السباعى أحمد السباعى، كبير الأطباء الشرعيين، عن تنفيذ ما كلفه به النائب العام بشأن معاينة مستشفى السجن لبيان مدى إمكانية نقل الرئيس السابق إليه لتنفيذ أمر الحبس الاحتياطى عليه، وكذا الانتقال إلى مستشفى شرم الشيخ لتوقيع الكشف الطبى اللازم عليه؛ لبيان حالته الصحية و مكانية نقله إلى مستشفى السجن.

إلا أن منصور العيسوى، وزير الداخلية، أكد يوم الثلاثاء (٢٦ من أبريل ٢٠١١م) ان تطورات الحالة الصحية والمتابعة المستمرة للرئيس المخلوع حسنى مبارك من الفريق الطبى المعالج أفادت بأنها تحتاج إلى ملاحظة مستمرة لا تتوافر إلا فى مستشفيات عالية الكفاءة، تجهيزاً وأفراداً «مستوى عالٍ من الرعاية الفائقة»؛ الأمر الذى يتعذر معه حاليًا إتمام إجراءات نقله إلى مستشفى عسكرى طبقًا لقرار النائب العام من الناحية الطبية والأمنية خوفًا على حياته، وذلك لحين استقرار حالته الصحية.

وأضاف - فى خطاب أرسله إلى المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود - أنه رُوعى فى إرجاء نقل مبارك حاليًا تقرير كبير الأطباء الشرعيين بأنه يعانى «ارتجاف أوذينى»؛ مما قد يودى بحياته لتوقف القلب الفجائى؛ الأمر الذى يستلزم وجوده فى غرفة عناية مركزة.

وهكذا بقى المخلوع فى (شرم!!) بعيداً عن الثوار الذين ألهم هذا الموقف من المجلس العسكرى.

●●●

حزب سياسى للجماعة.. ومركز عام بالمقطم

كان من ثمرات ثورة ٢٥ يناير بالنسبة للجماعة، إطلاق يدها فى الدعوة والعمل العام، بعد حظر استمر ما يقرب من ستين عامًا. ولما كان الإخوان هم أكبر الفصائل الدعوية والسياسية على الساحة، فقد شرعوا عقب الثورة مباشرة فى التفاعل السياسى والمجتمعى.. بدأت الجماعة، فى كل ربوع مصر، فى إشهار مقراتها وإعلان رموزها وأعضائها لكل الناس؛ من أجل استكمال مراحل الثورة، والتلاحم مع المجتمع لحمايتها من مؤامرات الثورة المضادة التى بدأت وتيرتها فى الزيادة وصارت أكثر وضوحًا وشراسة.

كان لا بد أن يكون للجماعة ذراع سياسية تخوض غمار العمل السياسى وتتواصل مع الساحة السياسية التى تركها المخلوع مرقعة مهلهلة ليس عليها سوى بعض الأحزاب الكرتونية والشخصيات الضعيفة المكروهة من جانب المصريين.

منذ مطلع شهر مارس ٢٠١١م، شرع الإخوان فى تأسيس حزبهم، الذى أطلقوا عليه «الحرية والعدالة»، واختاروا له وكيلا للمؤسسين (د. محمد سعد الكتاتنى)، ثم بدءوا يعدون الوثائق الأساسية للحزب، تمهيداً لانتخاب الأمناء من هيئة المؤسسين.

وفى يومى: الجمعة والسبت (٢٩ و٣٠ من أبريل ٢٠١١م) انعقد مجلس شورى الجماعة، فى المركز العام بالقاهرة، فى انعقاده الثانى بالدورة الرابعة (٢٠١٠- ٢٠١٤م)، وناقش المجلس الموضوعات المعروضة عليه، وقرر ما يلى:

١- اعتماد الإجراءات التى اتخذها مكتب الإرشاد بخصوص حزب «الحرية والعدالة».

٢- اعتماد برنامج حزب «الحرية والعدالة» ولائحته، مع إجراء التعديلات اللازمة.

٣- حيث إن جماعة الإخوان المسلمين هيئةٌ إسلاميةٌ جامعةٌ، والعمل السياسى أحد مجالات عملها، والحزب السياسى هو أحد وسائل العمل السياسى، ويسعى إلى تحقيق رسالة الجماعة وأهدافها طبقًا للدستور والقانون؛ فإن هذا الحزب يعمل مستقلا عن الجماعة، وينسِّق معها بما يحقق مصالح الوطن.

٤- انتخاب كلٍّ من:

أ- الدكتور محمد مرسى، رئيسًا للحزب.

ب- الدكتور عصام العريان، نائبًا لرئيس الحزب.

ج- الدكتور محمد سعد الكتاتنى، أمينًا عامًا للحزب. على أن يترك كلٌّ منهم مسئولياته فى مكتب الإرشاد.

٥- تأكيد عدم قيام الجماعة بترشيح أحد منها لمنصب رئيس الجمهورية، وكذلك عدم تأييد أحد منها إذا قام بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية.

٦- الترشيح لمجلس الشعب يكون فى حدود ٤٥ إلى ٥٠٪.

وقد أعلن د. الكتاتنى، الأمين العام، بعد هذا اللقاء -فى مؤتمر صحفى عقده مسئولو الحزب- أنه سوف يتقدم بأوراق الحزب للجهات المختصة بعد إنهاء الأوراق المتعلقة بالمؤسسين، التى ربما تستغرق عشرة أيام، وقال د. محمد مرسى، رئيس الحزب: إن المرجعية الإسلامية للحزب لا تتعارض مع القانون والدستور المصرى، مشددًا على أن الحزب مدنى، ولا مجال لأن يكون غير ذلك. وحول اختيارات مجلس شورى الجماعة لقيادات الحزب أكد د. الكتاتنى أن الحزب فى بدايته نشأ من رحم الجماعة، ولها أن تختار رئيسه، وأنها -أى الجماعة- صاحبة الحق فى تكليف من تشاء بإنشاء الحزب واستكمال إجراءاته وإدارته فى المرحلة الأولى[١]. وأوضح د. مرسى أن الحزب سيضم أقباطًا ونساء وشبابًا، بل رأى أنه لا غضاضة فى أن يتولى الحزب مسيحى إذا تم انتخابه من قبل أعضاء المؤتمر العام، وقال: إخوتنا الأقباط لهم الحق فى عضوية الحزب، ولهم بالتبعية الحق فى الترشح لرئاسته، والمصريون الموجودون فى الحزب متساوون فى الحقوق، ولا شروط خاصة لانضمام أحد للحزب. وأضاف مرسى: إن الفئة المستثناة فقط من الانضمام للحرية والعدالة هم

(١) أعلنت الجماعة فى بيان لها صدر يوم الأربعاء (٤ من مايو ٢٠١١م) أن «حزب الحرية والعدالة» مستقل تمامًا -تنظيميًا وماليًا وإداريًا- عن جماعة الإخوان المسلمين، وليس أدل على ذلك من أن أعضاء مكتب الإرشاد الثلاثة الذين تم انتخابهم لإدارة الحزب تركوا مواقعهم فى المكتب».

من كانوا منتسبين للحزب الوطني المنحل الذين مارسوا الفساد والاستبداد ولا يُرجى منهم الإصلاح.

وردًا على سؤال حول تحويل الجماعة إلى حزب، قال د. مرسي: إن الجماعة لها مهام وأدوار أعم وأشمل من دور الحزب، فهي كمؤسسة غير حكومية تمارس مهام تؤدي إلى تنمية المجتمع المصري في الدعوة والجانب الاجتماعي والتربوي والبر ورفع الوعي العلمي، أما الحزب فدوره متخصص في الجانب السياسي الذي يمارس التنافس على السلطة، شأنه شأن كل الأحزاب السياسية، وتبقى الجماعة تمارس مهامها الأوسع والأكبر، وإذا كان الحزب له مرجعية إسلامية، فكل الأحزاب لها مرجعيات، سواء ليبرالية أو اشتراكية أو يسارية.

وفي يوم الأربعاء (١٨ من مايو ٢٠١١م) تقدم الدكتور محمد سعد الكتاتني، وكيل مؤسسي حزب «الحرية والعدالة»، بأوراق تأسيس الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب، متضمنةً: بيانات المؤسسين وبرنامج الحزب ولائحته الأساسية.

وقال- في مؤتمر صحفي عقب تقديم الأوراق- إن عدد المؤسسين وصل إلى ٨٨٢١ من جميع محافظات مصر الـ٢٧، بينهم ٩٧٨ امرأةً و٩٣ قبطيًا، مؤكدًا اختيار د. رفيق حبيب، المفكر القبطي، نائبًا لرئيس الحزب، مشيرًا إلى أن وجود أقباط بين مؤسسي الحزب يدلُّ بشكل عملي على أن الإخوان المسلمين ينفِّذون ما يقولونه ويصرِّحون به، وأن الإخوة الأقباط شركاء الوطن.

وشدَّد على أن حزب الحرية والعدالة ليس حزبًا دينيًا، وإنما هو حزبٌ مدنيٌّ يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وفقًا للمادة الثانية من الدستور.. مؤكدًا أن الحزب يرفض سياسة الإقصاء، وأن أعداد الذين كانوا يرغبون في الانضمام إلى الهيئة التأسيسية للحزب من خارج الإخوان كانت كبيرةً جدًا؛ الأمر الذي يدلُّ على اقتناع الناس بالانضمام إلى الحزب.

وتابع: إن الحزب يولد قويًا؛ لأنه أخذ في تأسيسه زخم جماعة الإخوان المسلمين ذات الخبرة على الساحة السياسية، وأنه مع استقلاله ماليًا وإداريًا يحمل فكر جماعة الإخوان وتوجهاتها.

• البيان التأسيسى للحزب:

وقد أطلق الحزب بيانه التأسيسى فور تَقدُّم مسئوليه بالأوراق إلى الجهات المختصة، وقد جاء فى هذا البيان: «انطلاقًا من روح ثورة ٢٥ يناير، التى فجَّرها الشعب المصرى العظيم، وحماها جيشه الباسل، والتى فتحت آفاق الأمل المشرق؛ للانتقال إلى رحاب الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان الكاملة..

فإن حزبنا وهو يستلهم منهاجه وبرامجه من مطالب هذه الثورة العظيمة، ويسعى لتحقيق أهدافها السامية؛ إنما يتوخَّى أولا بناء الإنسان المصرى الصالح المحب لوطنه، المضحى من أجل نهضته ورفعته، المتمسك بمبادئ وقيم وأخلاق الأديان السماوية المنزلة.

إننا نعمل لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قوية سليمة، بإرادة شعبية حرة: مؤسسة الرئاسة، والحكومة، والمجلس النيابى، والمجالس المحلية، كما نعمل لإقامة مؤسسات المجتمع المدنى: النقابات، الجماعات، الجمعيات، الاتحادات، منظمات حقوق الإنسان؛ ليتشكَّل منها جميعًا نسيج واحد، متماسك الخيوط، متين الالتحام، وتعمل كلها بروح الفريق الذى يسعى لتحقيق الآمال والأهداف فى معركة النهضة والبناء.

كما نؤكد ضرورة أن يضع الشعب لنفسه دستورًا، يعبِّر عن هويَّة الأمة وإرادتها، ويحقِّق لها حريتها وكرامتها، ويؤكد سيادة الشعب ووحدته الوطنية، ويدعم المساواة بين أفراده فى الحقوق والواجبات، ويقرر: احترام التعددية والتنوع، وتداول السلطة، وتكوين الأحزاب، وحرية الإعلام والتعبير، وحرية الاعتقاد والعبادة، والحق فى العمل والتملُّك، والسفر والتنقل، والتوزيع العادل للثروة، والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين، بضمان حد الكفاية على الأقل لهم، وضمان نزاهة الانتخابات، وتحديد صلاحيات الرئيس وواجباته، ومدة ولايته وكيفية محاسبته ووزرائه، وتعزيز استقلال القضاء، وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات.

كما نقرر إيماننا العميق بضرورة النص على أن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع فى

الدستور، وتطبيقها فى حياتنا كلها؛ باعتبارها مصدر الحكمة والرحمة الإلهية، ومطلب غالبية الشعب المصرى على الدوام، والكفيلة بإصلاح أحوال مجتمعنا، وقيادته إلى السعادة والتقدم، والضامنة لحقوق إخواننا المسيحيين فى حرية الاعتقاد والعبادة والتحاكم لشريعتهم فى خصوصياتهم الدينية، وإن حزبنا ليؤكد أن مصر دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية.

ويرى حزبنا أن تحرير الإرادة الوطنية واستقلال القرار السياسى والتعامل مع سائر القوى الدولية على أساس الاحترام المتبادل؛ أمورٌ لا يمكن التفريط فيها، وكذلك نؤكد احترامنا لكل المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التى تدعو إلى السلام العالمى القائم على العدل وتحرم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وتقرُّ حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ونيل استقلالها، وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية.

كما أننا نعمل على استعادة مصر لدورها الريادى فى محيطها العربى والإسلامى والإفريقى، ونؤمن بأن الشعب المصرى جزءٌ من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة بالوسائل السلمية المتدرِّجة، عن طريق الإرادة الشعبية الحرة لكل الشعوب.

كما نرى أن حماية الأمن القومى المصرى ضرورة حياة، تقتضى تأكيد وحدة النسيج الوطنى ودعمها، وتحقيق العدالة بين المواطنين، وتحقيق التنمية الشاملة فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والعمرانية والإصلاح السياسى، وتوزيع السكان على المناطق ذات الكثافة القليلة، وعلى الأخص شبه جزيرة سيناء، والعمل على تعميرها واستثمار مواردها، وتأمين منابع النيل، وضمان الحقوق المصرية فى مياه النيل، وإقامة علاقات تكامل مع دول حوض النيل، وتوثيق الصلات وإزالة كل الحواجز بين مصر والسودان؛ باعتبار الأخيرة العمق الإستراتيجى لمصر، ونظرًا لثرواتها الطبيعية الضخمة؛ حتى نصل إلى وحدة وادى النيل، والعمل على تطوير الصناعات الإستراتيجية كقاعدة للصناعات العسكرية، ودعم الجيش المصرى على مستوى عنصريه: البشرى والتسليحى؛ بما يضمن قيام جيش وطنى قوى قادر على الردع والحماية وتوفير الأمن لمصر.

ونؤمن بأن التعليم والبحث العلمى هما جناحا التقدم والتطوير والرقى للأمة؛ ولذلك يجب وضعهما فى مقدمة أولويات الاهتمام الوطنى؛ لأن الأمم التى يتخلف فيها التعليم والبحث العلمى تتدهور وتصبح على خطر عظيم.

ونؤمن بحق كل مواطن فى خدمة صحية لائقة، من خلال دعم المستشفيات العامة؛ لتقديم الخدمة الطبية المتميزة.

كما أن الأمن الداخلى ضرورة للحياة ذاتها، وللنشاط بكل أنواعه، وللاستمرار المجتمعى؛ لذلك نرى من الضرورى الاهتمام بجهاز الشرطة؛ باعتباره جهازًا مدنيًا، وإعادة تأهيله، وتطوير مقررات كلية الشرطة، وتدعيمها بدراسة حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون، ورفع مرتبات أفراده بما يكفل لهم حياةً كريمةً.

كما نؤمن بأن الأزهر الشريف يجب أن يحتلَّ مكانته السامية لدى شعوب العالم الإسلامى، والتى تصل إلى حدِّ الإجلال والتعظيم؛ ليكون خير سفير لمصر؛ لتوطيد العلاقات مع الشعوب الإسلامية وحكوماتها، بما يدعم التعاون الإيجابى على كل المستويات.

وكذلك دعم سلطان الكنيسة الأرثوذكسية الروحى لدى الدول الإفريقية المسيحية؛ لتحقيق المصالح المشتركة مع تلك الشعوب والحكومات.

إن تطهير مصر من الفساد وآثاره وإعادة بنائها تمهيدًا لنهضتها مهمةٌ ثقيلةٌ وتبعةٌ جسيمةٌ، تستوجب إخلاص القلوب وتزكية النفوس وإطلاق العقول واتحاد السواعد، وتحتاج إلى جهد كل الفصائل والأحزاب والقوى الوطنية، وتحتاج إلى رجال يقدمون التضحيات، ويتحملون المغارم؛ فالظرف ليس ظرف تحصيل منافع ومغانم.

لذلك يدعو حزبنا إلى توافق كل القوى السياسية حول المبادئ والمصالح الوطنية العليا، وإذا أصرَّ بعضهم على تقديم نقاط الخلاف على نقاط الاتفاق فليكن خلافًا شريفًا فى ظل الأخوَّة الوطنية والإنسانية، وإعلاء المبادئ والقيم والأخلاق.

وفقنا الله ووفق كل الأطياف السياسية لما فيه مصلحة مصر وشعب مصر، وحقَّق أهدافه وأهداف ثورتنا المجيدة». أ. هـ.

وفى أول بيان له -وهو مازال تحت التأسيس- أعلن الحزب رفضه العفو عن الرئيس المخلوع حسنى مبارك، أو أى من أفراد عائلته أو أركان نظامه، تحت أى دعاوى، مؤكدًا تمسكه بمحاكمتهم جميعًا محاكمات عادلة، وكانت قد ظهرت دعوات بالعفو عن الفاسد وأعوانه فيما يتعلق بجرائم الكسب غير المشروع[1].

● افتتاح المركز العام بالمقطم:

كان من مكتسبات الإخوان بعد الثورة -كما ذكرت- ممارستهم أنشطتهم بصورة علنية بعيدًا عن الملاحقة والتعطيل، وقد أنشئت عقب الثورة عشرات المقار الفرعية للجماعة بالقاهرة والمحافظات، مورست فيها لأول مرة منذ ما يزيد على ستين عامًا الأنشطة الإخوانية، العامة والتربوية.. ولما كانت الجماعة قد اكتسبت سمعة عالمية ضخمة وصار اسمها يتردد فى كل مكان على وجه الأرض، وكثر زوارها، من الإعلاميين والسياسيين والدبلوماسيين، من شتى بلاد الدنيا، فكر قادتها فى أن يكون للجماعة مقر يليق بمكانتها، بعد أن ظلت حبيسة شقق ضيقة ومراقَبة فى أماكن مغمورة بالقاهرة، آخرها شقة صغيرة بمنطقة الروضة بمنيل القاهرة..

اتخذت الجماعة لنفسها مقرًا بمنطقة المقطم، عبارة عن «ڤيلا»، تم افتتاحه يوم السبت (٢١ من مايو ٢٠١١م)؛ حيث بدأت رموز مصر تتوافد على المقرِّ الجديد؛ للمشاركة فى الافتتاح الكبير الذى استعدت له الجماعة باستعدادات مكثفة لاستقبال الضيوف.

(١) أصدرت الجماعة أيضًا فى هذا اليوم (الأربعاء ١٨ من مايو ٢٠١١م) بيانًا أكدت فيه أن هناك جهات تضغط لأجل العفو عن الرئيس المخلوع وأسرته مقابل التنازل عن حفنة الملايين التى عجزوا عن تهريبها للخارج. وأكد البيان أن المسألة ليست فى نهب ثروات مصر فقط وتهريبها إلى الخارج ولا فيما وقع على البلاد والعباد من فساد وإفساد، ولكن لما جرى من تفريط فى جانب الأمن القومى؛ فى تردى علاقة مصر بدول منابع النيل، وبالتحالف الاستراتيجى مع الصهاينة. إضافة -بالطبع- إلى قتل الثوار فى الشوارع والميادين بدءًا من يوم ٢٥ من يناير حتى تخليه عن السلطة يوم ١١ من فبراير. وأكد البيان أيضًا أن نية العفو عن هذا المجرم ناشئة عن ضغوط خارجية وهو أمر يأباه الشعب المصرى، وتأباه سيادتهم وكرامتهم وثورتهم. واعتبر الإخوان هذه الدعوة استخفافًا بمشاعر الشعب المصرى الجريحة، واستهانة بثورته وبدماء شهدائه. وحذر البيان من تلك التصرفات التى تستفز مشاعر الشعب وتثير غضبه. [انظر نص البيان، موقع إخوان أون لاين بتاريخ ١٨ من مايو ٢٠١١م].

وتقدم الحضور د. عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق، والمستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض السابق، والسفير إبراهيم يسرى، والفقيه الدستورى د. عاطف البنا، والسفير محمد رفاعة الطهطاوى المتحدث الإعلامى لمشيخة الأزهر السابق، وحمدين صباحى المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، وجورج إسحق عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان، عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية المنتهية ولايته والمرشح المحتمل للرئاسة.

وكان فى استقبالهم من قيادات الإخوان: الأستاذ محمد مهدى عاكف المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين، وأعضاء مكتب الإرشاد، ومسئولو المكاتب الإدارية بالمحافظات، ود. محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة، ود. عصام العريان نائب رئيس الحزب، ود. محمد سعد الكتاتنى أمين عام الحزب.

●●●

أحداث إمبابة و(سيناريو) إشاعة الفوضى

كانت أحداث الفتنة الطائفية التى وقعت فى منطقة إمبابة يوم السبت (٧ من مايو ٢٠١١م) وأوقعت قتلى وجرحى من الجانبين دليلا على أن هناك جهات، داخلية وخارجية، أطاحت ثورة الشعب المصرى بمصالحها، ترغب فى إجهاض الثورة أو تعويق مسيرتها إلى أهدافها.. لقد كانت تلك الأحداث التى بدت عنيفة ومخيفة حلقة فى سلسلة من حوادث الفتنة بدأت بعد الثورة، وتكررت فى الإسكندرية والجيزة والصعيد وغيرها، لكنها هذه المرة كان العنصر التحريضى فيها واضحًا ومؤثرًا، حتى إن المجلس العسكرى نفسه اعترف بوجود مواقع إلكترونية تحرِّض على هذه الفتنة، ألجأت البعض إلى طلب التدخل من السفارة الأمريكية فى الشئون الداخلية لمصر بدعوى حماية الكنائس.

وقد حذر الإخوان[1] من استدراج المصريين والاستجابة لدعاة الفتنة، وطالبوهم بالابتعاد عن نقاط الخلاف، وعدم افتعال الأزمات، ودعوا الجهات المختصة إلى سرعة القبض على الفاسدين وضباط أمن الدولة والداخلية المتورطين فى إثارة الفتنة، والذين كانوا -ولا يزالون- يمارسون الفساد والإفساد والإجرام، وتحريك وتحريض البلطجية ضد المصريين، وتقديمهم للمحاكمة العاجلة والعادلة، وكذلك سرعة نقل الرئيس المخلوع إلى مستشفى سجن طرة وتفريق المسئولين السابقين المحبوسين فى سجن المزرعة على عدد من السجون؛ لأن بقاء مبارك خارج السجن، فضلا عن تجميع المسئولين المسجونين فى مكان واحد يمثل بؤرة تآمر واستفزاز تؤدى إلى دعم مخططات الثورة المضادة.

وحذر الإخوان من «الانفلات الأمنى بسبب التقصير الشديد من وزارة الداخلية بشكل يمكن أن يُفسَّر تفسيرًا سيئًا، وليس أدل على ذلك من المحاولات المتكررة

(١) كانت تلك التحذيرات بمثابة جرس إنذار للسلطة الحاكمة آنذاك (المجلس العسكرى) ليأخذ حذره مما سيقع على أيدى عناصر الثورة المضادة أو (الطرف الثالث) أو (اللهو الخفى) فى أحداث أخطر من تلك الأحداث، لكن من الواضح أن المجلس نفسه كان يعلم بكل ما حذر منه الإخوان، لكن أراد أن يغض الطرف عنها.

لاقتحام أقسام الشرطة، وتهريب المساجين والمسجلين خطر لإرهاب الشعب، فضلا عن غياب الأمن بشكل ملحوظ. وهو ما يدعو للتساؤل عن الدور الذى تقوم به وزارة الداخلية فى حماية الشعب، وهل رجال الداخلية الذين تربوا على يد النظام السابق مازال بعضهم يسعى إلى عودته مرة أخرى، لاستعادة امتيازاتهم التى كانوا يحصلون عليها، أم أن هؤلاء يريدون أن تستمر الفوضى حتى يقبلهم الشعب بالصورة المقيتة التى كانوا عليها، وهنا يطالب الإخوان المسلمون الشرفاء من قيادات وزارة الداخلية بإحباط هذا المخطط والعمل على إعادة الانضباط للشارع من جديد، وهذه مسئوليتهم وواجبهم». أ.هـ.

• الفلول يدبرون الفوضى والفتن:

لقد كشفت التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة حول أحداث إمبابة وما تلاها، وما سبقها، عن أن فلول النظام السابق سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين متورطون بشدة فى هذه الأحداث، التى بدأت تتصاعد فى ظل تراخٍ أمنى أقرب للمتعمد، ولفلول النظام السابق أهداف محددة من إشعال النيران فى مصر للدفاع عن تواجدهم فى المجتمع بعد رحيل نظام مبارك؛ ولذلك لم يتوانوا عن إذكاء نيران الطائفية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن شرق البلاد إلى غربها، كما قرروا فتح جميع السجون، وإطلاق السجناء، لتشهد مصر حالة من الفوضى والبلطجة، وتفقد أمنها واستقرارها، وكذلك الوقيعة بين التحالفات التى أنجبتها ثورة ٢٥ يناير وإفساد الروح الإيجابية بينهم وإثارة الفزاعات فى المجتمع.

وقد شهدت هذه الأيام مجموعة من الأحداث كان أبرزها: حادث الفتنة الطائفية فى إمبابة، واتهام رجل الأعمال عادل لبيب فى إشعال الطائفية وقتل الأبرياء حيث كان أول من أطلق الرصاص ليلة الحادث وحرَّض الشباب المسيحى على مهاجمة المسلمين.

كما انتشرت بشكل واضح العمليات المنظمة لاقتحام السجون وتهريب المجرمين والخارجين على القانون؛ حيث تمكن (٥) سجناء بحجز قسم شرطة البساتين من الهرب بعد معركة بين قوات الشرطة وأهالى المحتجزين بحجز القسم، وتم إحباط

محاولة أخرى لهروب عدد من السجناء من حجز قسم شرطة دار السلام، بالإضافة إلى ما شهده قسم الساحل من أعمال بلطجة وتهريب (٩٣) مسجل خطر فى جرائم قتل وبلطجة.

وفى إطار متصل أصيب ٤٠ مواطنًا بجروح خطيرة إثر أعمال شغب قامت بها عصابات «بلحة ومانجة» بشارع عبدالعزيز أكبر شوارع القاهرة التجارية ودارت حرب بالأسلحة البيضاء والنارية طالت قسم الموسكى، وفى اليوم نفسه جرت محاولة إحراق قسم العمرانية، وحتى المستشفيات لم تسلم من خطة الثورة المضادة حيث اقتحم (٦) من البلطجية قسم الطوارئ بمستشفى الساحل وأطلق ثلاثة منهم أعيرة نارية على الأطباء ومصاب كان يتم علاجه فى قسم الطوارئ.

●●●

مليونية لدعم الوحدة الوطنية ورفض تأسيسية الجمل

فى الوقت الذى كان يطالب فيه الإخوان وباقى الفصائل السياسية بستكمال مؤسسات الدولة ووضع الدستور الدائم ونقل السلطة بطريقة شرعية ديمقراطية إلى الشعب؛ من أجل الاستقرار وتشجيع الاستثمار وبداية التقدم والنهوض- كانت هناك أصوات تطالب بإطالة أمد المرحلة الانتقالية، وتأجيل انتخابات مجلسى الشعب والشورى وانتخابات الرئاسة[1]، وقد جرت حوارات بين (نخب) مختارة لوضع قواعد الدستور، فى محاولة للقفز على ما جاء فى المادة (٦٠) من الإعلان الدستورى التى تحدد كيفية انتخاب مجلسى الشعب والشورى المنتخبين لجنة المائة (الجمعية التأسيسية) التى تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد.

ومن بين محاولات الافتئات على الهيئة التأسيسية لوضع الدستور. ما قام به د. يحيى الجمل، أستاذ القانون الدستورى ونائب رئيس الوزراء آنذاك؛ إذ خرج على الشعب يوم الأحد (١٨ من مايو ٢٠١١م)، أى بعد شهر من الاستفتاء الذى و فق عليه الشعب بنسبة ٢, ٧٧٪ وكان من ضمن المواد التى وافق الشعب عليها: المادة (١٨٩) التى تحدد إعداد مشروع الدستور - يقول إنه سوف يقوم بإعداد دستور جديد، ثم خرج على الشعب مرة أخرى بما يسمى (لجنة الوفاق الوطنى) التى أعلن نفسه مقررًا لها بعد أن رفضه الشعب فى رئاسة الحوار الوطنى لأسلوبه الإقصائى، وأعلن عن وضع دستور جديد سوف يُطرح أمام الجمعية التأسيسية.

وقد نظم الإخوان وباقى القوى الوطنية مليونية يوم الجمعة (١٣ من مايو ٢٠١١م)؛ لأجل دعم الوحدة الوطنية، بعدما وقعت عدة أحداث فتنة طائفية، كان آخرها أحداث إمبابة، وكذلك من أجل رفض المحاولات المريبة لنائب رئيس الوزراء التى تعد مصادرة

(١) كانت المستشارة تهانى الجبالى من بين تلك الأصوات، إذ حذرت المجلس العسكرى - كما جاء على لسانها فيما بعد فى حوار مع النيويورك تايمز- من إجراء أى انتخابات وإلا فاز الإخوان المسلمون بها، وطالبت المجلس كذلك بألا يترك السلطة كى لا «يستولى» عليها الإسلاميون.

للحرية وتغليبًا لرأى الأقلية. . وقد بعثت المليونية برسالة إلى المجلس العسكرى وإلى الوزارة بأن الشعب يقظ تمامًا لما يحاك حوله من مؤامرات، وأنه لن يفرط فى سلطاته، وعلى الجميع أن يحترموا إرادته.

وقد أصدر الإخوان بيانًا حذروا فيه من تلك المحاولات الفاشلة التى من المستحيل أن يقبل بها الشعب، خصوصًا بعد ثورته المجيدة، جاء فى البيان: «إن الدستور هو القانون الأعلى للبلاد، وهو الوثيقة التى تحدد شكل الدولة ونظامها السياسى والاقتصادى، ومؤسسات الدولة وسلطاتها وطبيعة العلاقة بينها، وصلاحيات مؤسسة الرئاسة والحكومة والمجلس النيابى والسلطة القضائية، وواجبات كل منها، وكيفية اختيارها، وطريقة محاسبتها، وكذلك حقوق أفراد الشعب، وكيفية تنظيم العلاقة بين الشعب ومؤسسات الحكم. . إلى آخر القواعد الأساسية التى يتضمنها الدستور.

ونظرًا لخطورة هذه الوثيقة فقد شُرع لصياغتها أسلوب محدد؛ حيث تُنتخب هيئة تأسيسية تتولى الاستماع لمختلف طوائف الشعب حتى يأتى الدستور بالتوافق بينها، ثم تتولى هذه الهيئة صياغته، ثم يُعرض للاستفتاء على جميع أفراد الشعب ممن لهم حق التصويت، وبذلك يكون الشعب هو الذى منح نفسه وثيقة الدستور.

ولقد حددت المادة (٦٠) من الإعلان الدستورى هذه الإجراءات فى نص محكم، بعد أن تم استفتاء الشعب على هذه المواد، وحصلت على موافقة ٧٧٪ من أصوات الناخبين، وهذا الإعلان الدستورى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة نزولا على إرادة الشعب.

الآن نرى محاولات عديدة للالتفاف على نتائج هذا الاستفتاء، وافتئاتًا ومصادرةً لحق اللجنة التأسيسية المنوط بها صياغة الدستور، قبل أن تتكون، بل قبل أن يُنتخب مجلسا الشعب والشورى المنوط بهما انتخابها؛ وهو أمر منكر لأنه إجراء غير دستورى، إضافةً إلى أنه غير ديمقراطى؛ حيث لا يحترم إرادة الغالبية العظمى من الشعب التى وافقت على التعديلات الدستورية.

وإذا كانت محاولات الالتفاف هذه مرفوضة إذا صدرت من بعض الذين لا يفهمون القانون ولا يوقرون إرادة الشعب، فإنها تكون أشد رفضًا إذا صدرت من نائب رئيس الوزراء وأستاذ القانون الدستورى، خصوصًا أنه كان فى منصبه إبان إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية، والغريب أنه وغيره يسعون لتشكيل لجنة للحوار حول كتابة الدستور، وهو أمر ليس من صلاحيتهم جميعًا كما أسلفنا، وفى الوقت ذاته تصدر القوانين مثل قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية دون أى حوار، رغم ضرورة إجراء حوار مجتمعى واسع قبل إصدارها.

ولعل ما حدث فى ميدان التحرير أمس من رفض الجماهير الالتفاف على إرادتهم وعدم احترام النصوص الدستورية فى هذا الشأن، ومطالبتهم بإقالة الدكتور يحيى الجمل المتزعم للخروج على الدستور، يدل على يقظة الجماهير لحقوقها وتمسكها بإرادتها، ورفضها بوادرالاستبداد والديكتاتورية اللذين عانينا منهما الويلات فى السابق.

كما أننا نرفض الدعوات إلى تأجيل إجراءات نقل السلطة للشعب المحددة بجدول زمنى حدده الإعلان الدستورى، والتى تصدر من أصوات غريبة تصر على فرض رأيها رغم رفض غالبية الشعب لهذا الرأى فى الاستفتاء السابق، وندعوهم للالتزام بالديمقراطية التى كانوا ينادون بها ليل نهار كى تكون السياسة ملتزمة بالقيم والمبادئ». أ. هـ.

●●●

الإخوان: لن نشارك فى مؤتمر (الوفاق الوطنى) ولن ندعم جمعة (الوقيعة)

بعد الوثيقة أو الدستور البديل الذى حاول نائب رئيس الوزراء تمريره مطلع شهر مايو ورفضته مليونية الوحدة الوطنية فى يوم الجمعة (١٣ من مايو ٢٠١١م)، بدأ الجمل فى الالتفاف مرة أخرى على إرادة الشعب والافتئات على الإعلان الدستورى، فدعا إلى ما عُرف بـ«مؤتمر الوفاق الوطنى» الذى اعتذر الإخوان عن المشاركة فيه لسبب مبدئى هو: «حرصهم على احترام إرادة الشعب التى عبر عنها فى الاستفتاء الشعبى الذى رسم الطريق الآمن المؤدى إلى صياغة دستور جديد، وهذا الطريق يتم بانتخاب مجلسى الشعب والشورى بعد انتخابهما هيئة تأسيسية من مائة عضو من خارج وداخل المجلسين تتولى وضع مشروع الدستور الجديد، ثم يتم الاستفتاء الشعبى عليه، وبذلك يكون الشعب هو الذى منح نفسه هذا الدستور».

وقد أعلن الإخوان صراحة:

١- حرصهم الشديد على الحوار الجاد مع كل القوى الوطنية المخلصة من أجل مصلحة مصر ومستقبلها فى المرحلة الانتقالية وما بعدها.

٢- رفضهم القاطع إهدار إرادة الشعب والالتفاف على نتائج الاستفتاء الشعبى الذى وافق على التعديلات الدستورية بنسبة ٧٧,٢٪، ومن ثَمَّ فهم يرفضون أى محاولة لإصدار دستور جديد عن غير الطريق القانونى الشرعى طبقًا لإرادة الشعب.

٣- رفض السياسات والأجندات المعدة سلفًا بواسطة الحزب الوطنى المنحل الذى خرب البلاد وقتل العباد ونهب الأموال وأوصل مصر إلى حافة الهاوية.

٤- تعليق مشاركتهم فى المؤتمرات الموازية فى المحافظات حتى نتأكد من مصداقية القائمين على أمر هذه المؤتمرات وإعلان التوصيات الحقيقية التى انتهى إليها المتحاورون فى القاهرة وليست المعدة سلفًا.

٥- إدانتهم بكل قوة الأخبار الكاذبة التى نُشرت فى بعض الصحف، والتى تنسب للإخوان المسلمين موافقتهم على تأجيل الانتخابات وإعداد دستور جديد الآن عن غير الطريق الشرعى، فهم يتمسكون بالشرعية الدستورية ويرفضون الحيل والألاعيب السياسية.

• جمعة «الغضب الثانية»!!

أما الجمل ومعه القوى «المدنية» فقد أرادوا فرض رأيهم -وهم الأقلية- على الأغلبية، بل على القانون، فدعوا إلى ما أسموه (جمعة الغضب الثانية) فى يوم (٢٧ من مايو ٢٠١١م) التى قاطعها الإخوان وأسموها «جمعة الوقيعة»- معتبرين الضغط من أجل وضع دستور جديد وتشكيل مجلس رئاسى، هو قفز واضح على إرادة الشعب المصرى، ومع تأكيدهم أن هناك بعض التأخير فى إنجاز العديد من الأمور المهمة والحيوية، وأن أداء المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية ليس الأداء المثالى الذى يتمناه الشعب، فإن السبيل العملى للدفع نحو الإسراع والمثالية فى الأداء يكون بالمساعدة والتقويم، لا بالمواجهة والتخوين أو الدفع باتجاه الوقيعة بين الشعب وجيشه الوطنى الذى هو الداعم الأساسى لنجاح ثورته؛ الأمر الذى قد يستغله البعض لتحقيق أهداف بعيدة عن خيارات الشعب المصرى وثورته.

كانت هذه الجمعة قد سبقتها جمعة (٢٠ من مايو ٢٠١١م) التى تعالت فيها هتافات فى ميدان التحرير تحمل سبًا وشتمًا وإثارة ضد الجيش والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك الدعوة للخروج من المساجد والكنائس على النحو الذى تم فى جمعة الغضب (٢٨ من يناير ٢٠١١م) والحديث الدائم عن الاعتصام فى الميدان. وكان يبدو أن هناك سعيًا للوقيعة بين الجيش والشعب، وهو ما حذر منه الإخوان وأصدروا بيانا جاء فيه: «ينظر الإخوان المسلمون بقلق شديد إلى الدعوة الخاصة بفعالية الجمعة ٢٧/ ٥/ ٢٠١١م، والتى تمَّت تحت عنوان «الثورة الثانية» أو «ثورة الغضب». ويتساءلون: لِمَن يُوجَّه الغضب الآن؟ ومَن يتم تثوير الشعب ضده الآن؟ لقد غضب الشعب بكل مكوناته ضد نظام استبدادى فاسد عمل على توريث الحكم والاستئثار بالثروة على مدار ثلاثين عامًا أفقر فيها البلاد وأهلك الحرث والنسل.

وقد كلل الله جهود الشعب وقواه الحية التى ناضلت طوال عهد الرئيس المخلوع الذى تمت إحالته إلى محكمة الجنايات بتهم القتل العمد والتربح من منصبه وكذلك إلى القضاء العسكرى بخصوص عمولات السلاح الذى كان يفوضه فيها مجلس الشعب الذى سيطرت عليه أغلبية مصطنعة بتزوير إرادة الأمة.

وقد كان للقوات المسلحة بقيادة المجلس الأعلى الدور البارز فى الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة وحماية الثورة، وكذلك النزول على إرادة الشعب وإعلان الالتزام بموعد محدد لتسليم السلطات للشعب عبر انتخابات حرة نزيهة.

وقد قال الشعب كلمته حول الطريق الواضح لإعداد دستور جديد فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وآن أوان أن تتحد القوى السياسية جميعًا للوصول بالبلاد إلى برِّ الأمان بالاستعداد للانتخابات البرلمانية متكاتفين أو متنافسين أو متحالفين فى تحالفات واسعة أو ضيقة نزولا على الإرادة الشعبية.

وحيث إنه لا يوجد أى خلاف حقيقى حول المبادئ الدستورية الواضحة والقواعد الحاكمة التى هى محل توافق كبير بين الشعب المصرى الذى يجب أن تكون له الكلمة العليا فى إعداد الدستور ثم منحه لنفسه فى استفتاءٍ حرٍّ نزيه..

فإن الدعوة إلى فعالية جديدة باسم ثورة الغضب أو الثورة الثانية لا تعنى إلا أحد أمرين: الأول: أنها ثورة ضد الشعب أو أغلبيته الواضحة. الثانى: أنها وقيعة بين الشعب وقواته المسلحة وقيادتها الممثلة فى المجلس الأعلى. ونحن ندعو كل القوى الحية والشعب المصرى إلى العمل بكل قوة على وأد أى وقيعة أو فتنة سواء بين صفوفه أو بينه وبين قواته المسلحة، وعدم المشاركة فى هذه الفعالية. وأن تكون مشاركة الشعب فى فعاليات واضحة الهدف من أجل حماية مطالبه واستكمال تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير المباركة. وقى الله مصر كل سوء، وحفظ الله شعب مصر حرًا قويًا متماسكًا، وحفظ الله جيش مصر درعًا لأمنها، وحصنًا ضد أعدائها، ملتزمًا بحماية إرادة شعبها». أ. هـ.

• محاولات جديدة للقوى (المدنية) للانقلاب على الاستفتاء:

يمثل استفتاء ١٩ مارس صدمة كبيرة للقوى (المدنية)؛ حيث جاء على غير هواها تمامًا، كانت تلك القوى تأمل فى تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية -بأى طريقة- لعلمها أنها سوف تخرج (صفر اليدين) من هذه الانتخابات، وأن فارس الحلبة سيكون الإسلاميين، وعلى القمة جماعة الإخوان المسلمين التى تعتبرها تلك القوى خصمًا سياسيًا عنيدًا لها..

لم تفلح محاولات الجمل، ولم تفلح الحملات الإعلامية الشرسة لكسب الرأى العام فى إقناعه بالانقلاب على نتائج الاستفتاء، فظهر كلام محرف عن الدولة الدينية وما سوف تجره على مصر من تخلف ورجعية، فى حين تحجج البعض بعدم نضج المجتمع، أو بعدم استعداد الأحزاب الصغيرة للانتخابات المقبلة التى سوف تفوز بها جماعة الإخوان المسلمين التى احترفت -على حد قولهم- عمليات الدخول فى الانتخابات والفوز بها[1]. ورغم صدور تصريحات من مسئولى مجلس الدولة بأن «الدستور أولا» مخالف للشرعية وسيادة القانون، فإن تلك القوى لم تكف عن تلك المهاترات حتى تمت الانتخابات: التشريعية والرئاسية.

•••

(١) فى لقاء جمعه بعدد من وسائل الإعلام، يوم ٢٥ من يونية ٢٠١١م خلال أول أيام جولته الانتخابية بمحافظة الإسكندرية، طالب عمرو موسى، المرشح المحتمل - وقتها - لرئاسة الجمهورية، بوضع الدستور أولا، وأن تسبق الانتخابات لرئاسية الانتخابات التشريعية، وكان قد مضى على نتيجة الاستفتاء أكثر من شهرين!!

حل المجالس المحلية..
ووقوع أحداث البالون

فى يوم الثلاثاء (٢٨ من يونية ٢٠١١م)، قررت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار كمال اللمعى، رئيس محاكم القضاء الإدارى نائب رئيس مجلس الدولة، حل المجالس المحلية الشعبية على مستوى الجمهورية، وإلزام الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم.

وقد رحب الإخوان المسلمون ترحيبًا كبيرًا بهذا الحكم، مؤكدين أن حل هذه المجالس كان من المطالب الأساسية للثورة، وأكدت الجماعة أن «هذا الحكم التاريخى يأتى فى سياق يعزز الخيارات الثورية، ولكنه من الأهمية مراعاة ألا يؤدى تنفيذ هذا الحكم إلى تمكين عناصر النظام السابق الفاسدة من الالتفاف على مطالب الثورة، ومصر عامرة بكفاءات وطنية فى كل مدنها وقراها»[(١)].

كان حمدى الفخرانى -مقيم الدعوى- قد أكد فى دعواه أن تلك المجالس على مستوى الجمهورية يبلغ عددها ٧٥٠ مجلسًا يسيطر على (٩٨٪) منها فلول الحزب الوطنى (المنحل)، إضافة إلى أنها تعمل فى إطار الفساد الإدارى؛ ما يجعلها لا تعبر بشفافية عن مطالب المواطنين، وإنما تمثل وجهة نظر هذا الحزب المنحل، وتعمل فقط على تلبية رغباته وتحقيق مصالحه.

وكما هو معلوم فإن أعضاء تلك المجالس كانوا ركيزة الحزب البائد فى تزوير الانتخابات، فضلا عن مسئوليتهم عن الكثير من الأزمات التى ألمت بالبلاد وأرّقت المواطن المصرى البسيط مثل أزمات: الخبز، أسطوانات الغاز، الطرق، القمامة وغيرها.. كل هذه الجرائم التى ارتكبها أعضاء هذه المجالس جعل لقرار حلها فرحة كبيرة لدى المواطنين، وشعوراً بأن الثورة مازالت تحقق نجاحاتها فى القضاء على أوكار النظام السابق وفلول الحزب المنحل.

---

(١) انظر: بيان أصدرته الجماعة يوم الأربعاء ٢٩ من يونية ٢٠١١م، موقع (إخوان أون لاين).

ومعلوم أيضًا أن هذه المجالس جاءت عن طريق انتخابات مزورة، ولم تتصد للفساد وهو الدور المنوط بها، بل عطلت مصالح المواطنين وعطلت المشروعات التنموية.

• أحداث البالون.. وبداية ظهور (اللهو الخفي):

فى اليوم نفسه الذى صدر فيه حكم حل المجالس المحلية، كان فلول الحزب الوطنى يخططون لإفساد فرحة الشعب المصرى بهذا الحكم، فاستغلوا احتفال إحدى الجمعيات بتكريم عدد من أسر الشهداء بمسرح البالون بالعجوزة وقام عدد من البلطجية التابعين للحزب باقتحام المسرح بعدما كسروا الباب الزجاجى. وعندما توجهت الأسر المكرمة إلى وزارة الداخلية تنديدًا بالتباطؤ فى محاكمة قتلة الثوار انضمت إليهم أعداد من البلطجية وأصحاب السوابق يحملون السنج والمطاوى، وحرضوهم على الاشتباك مع قوات الأمن ورددوا الهتافات المعادية للقوات المسلحة.

وقد ردت أجهزة الأمن بإطلاق قنابل الغاز على المتظاهرين، واستمرت الاشتباكات والكر والفر منذ مساء الثلاثاء (٢٨ من يونية ٢٠١١م) حتى اليوم التالى، وتوقفت حركة المرور بميدان التحرير بشكل كامل، وأغلقت قوات الأمن جميع الشوارع المؤدية إليه، وانتشرت سيارات الأمن المركزى والعربات المصفحة بشكل مكثف فى محيط الميدان. وقد امتلأ التحرير بشباب اشتبكوا مع الشرطة، ولم يستجيبوا لمحاولات المتظاهرين فض هذه الاشتباكات، ما يؤكد أن هناك من يريد إشعال النيران ونشر الفوضى وإحداث الوقيعة بين الشعب من ناحية وقوات الشرطة والجيش من ناحية أخرى. وقد ثبتت صحة ذلك بعدما اتجه البلطجية إلى ماسبيرو، ثم إلى مبنى وزارة الداخلية، وقد قاموا وهم فى طريقهم إلى الداخلية بالاعتداء على المواطنين وتكسير سياراتهم، وهو ما دفع قوات الأمن إلى الرد عليهم بقوة واضطرتهم إلى العودة إلى التحرير. وقد توافد فى اليوم التالى (الأربعاء ٢٩ من يونية ٢٠١١م) مئات البلطجية على الميدان وأصبحت الغالبية المتواجدة بالتحرير منهم، مع مئات من الشباب المتعاطفين مع مصابى اشتباكات الأمس.

وإزاء ما كان يقوم به البلطجية فى الميدان من استعدادات بالحجارة والأسلحة البيضاء والنارية؛ لإحداث الفوضى والاعتداء على الشرطة والمواطنين - احتشد عشرات من

شباب الثورة ليشكلوا حائطًا بشريًا أمام مبنى وزارة الداخلية؛ لمنع المئات من البلطجية والمسجلين خطر من اقتحام المبنى، وإلقاء قنابل المولوتوف الحارقة باتجاهه. واشتدت وتيرة الاشتباكات فى الشوارع المحيطة بمقر وزارة الداخلية، وقام المحتجون برشق الثوار ومقر الوزارة بالقنابل الحارقة والحجارة؛ وهو ما دفع قوات الأمن لإطلاق الرصاص المطاطى وقنابل الصوت والمسيلة للدموع[1].

وقد تحولت الشوارع المؤدية لوزارة الداخلية لساحة حرب وتسببت الاشتباكات فى إصابة عشرات الثوار الذين يشكلون درعًا بشرية لحماية مقر وزارة الداخلية بجروح قطعية فى الوجه والرأس وأنحاء الجسد؛ إثر رشقهم بالحجارة والمولوتوف، وتم نقل عدد ممن لم تستطع الإسعاف إغاثتهم إلى المستشفيات القريبة من الميدان، فيما أصيب عشرات الجرحى من الجانبين بالاختناق. ومنع البلطجية سيارات الإسعاف التى انتشرت فى الميدان من إسعاف بعض المصابين، وأمام إصرار المسعفين على إنقاذ الجرحى قام البلطجية بالتعدى عليهم وإخراجهم من سيارات الإسعاف بعنف.

وقد أعلنت الجماعة والحزب (الحرية والعدالة) رفضهما جميع أشكال العنف من جانب الشرطة فى حق المواطنين، وطالبا بضرورة توخى الحذر فى التعامل مع مثل هذه الأحداث، وعدم استخدام القوة المفرطة فى مواجهتها. وفى الوقت نفسه طالبا الشعب المصرى بضرورة اليقظة التامة لمحاولات فلول النظام السابق؛ من ضباط أمن الدولة ومنظومة الفساد فى المحليات المدعومة بعدد من رجال الأعمال، استغلال مثل هذه الأحداث لتحقيق أغراضهم وإغراق مصر فى دوامة من العنف. كما طالبا بضرورة الاستجابة للمطالب المشروعة لأسر شهداء الثورة من خلال الإسراع بمحاكمة رموز الفساد، خاصة المتورطين فى قتل المتظاهرين، وذلك وفاءً لدماء الشهداء الذين بذلوا أرواحهم رخيصة من أجل حرية هذا الشعب العظيم[2].

---

(١) أكد البعض أن تلك الأحداث تفجرت بعد اتجاه وزير الداخلية لعزل (١٠) من لواءات الداخلية، من بقايا النظام المخلوع.

(٢) انظر: بيان حزب «الحرية والعدالة» يوم الأحد ٣ من يوليو ٢٠١١م، موقع «الحرية والعدالة» الإلكترونى.

جمعة (مصر أولا) أو العدالة والتطهير

بعد عمليات الإفراج عن الضباط المتورطين فى قتل المتظاهرين بالسويس، وتبرئة الوزراء ورموز النظام البائد[1]، إضافة إلى التأخر فى محاكمة الرئيس المخلوع وأركان نظامه- رأت القوى المدنية التخلى عن مطالب (الدستور أولا) والبحث عن (العدالة والتطهير) والتضامن مع أهالى الشهداء بعد الأحداث التى أثارت الشعور الوطنى.

وكانت تلك القوى قد أعدت لمليونية يوم الجمعة (٨ من يوليو ٢٠١١م) للمطالبة بتأخير الانتخابات، البرلمانية والرئاسية، ووضع الدستور قبل ذلك.. وقد قرر الإخوان ألا يشاركوا فيها، فلما اقتنعت أغلب القوى السياسية بإجراء الانتخابات أولا قررت الجماعة المشاركة، وأصدرت لذلك بيانًا جاء فيه: «سبق أن قررت جماعة الإخوان المسلمين يوم السبت الماضى عدم المشاركة فى هذه الفعالية لأسباب متعددة؛ أهمها استهداف المطالبة بالدستور أولا، بما يقتضيه ذلك من التفاف على إرادة الشعب التى تجلَّت فى استفتاء مارس الماضى، إضافةً إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية، وإطالة الفترة الانتقالية، وامتداد إدارة المجلس العسكرى للبلاد، واستمرار بطء عجلة الاقتصاد وتوقف الاستثمار، ثم حدثت بعد ذلك أحداث مثبطة أدَّت إلى تكريس القرار السابق، وهى تفاقم ظاهرة البلطجة، ومحاولة استثمار البلطجية معاناة أهالى الشهداء والاشتباكات التى حدثت فى النصف الأخير من الأسبوع الماضى.

ثم حدثت مستجدات فى الموضوع فرضت طرحه مرةً أخرى للمناقشة؛ توخيًا واستهدافًا للمصلحة العامة للشعب والوطن، وحفاظًا على الثورة المجيدة، وهى:

- التخلى عن مطالب «الدستور أولا»، واقتناع أغلب القوى السياسية بإجراء الانتخابات أولا، إضافةً إلى المظالم التى يعانيها أهالى الشهداء؛ الذين يجب أن نحفظهم فى أعيننا ونؤدى لهم حقوقهم كاملةً، إضافةً إلى التباطؤ الشديد فى

(١) برأت محكمة الجنايات فى يومين كلا من أحمد المغربى، أنس الفقى، يوسف بطرس غالى أحد أبرز مسئولى الفساد فى مصر.

محاكمات الطغاة والقتلة والمفسدين؛ الذى يصل إلى ما يشبه التدليل فى حق الرئيس المخلوع وأسرته، وكذلك إطلاق سراح الضباط المتهمين بقتل الشهداء، ومحاكمة بعضهم وهم مطلقو السراح؛ الأمر الذى يمكنهم من التلاعب فى الأدلة وممارسة الضغوط من بعض رموز النظام الفاسد وضباط أمن الدولة السابقين على أهالى الشهداء للتخلى عن حقوقهم، وقد حدث ذلك فعلا، خصوصاً أن بعضهم لا يزال يمارس عمله كضابط شرطة كبير، وهذه الأمور غير القانونية وغير المنطقية وغير العادلة تجعلنا نتساءل: مَنْ الذى يحمى المجرمين؟ وما مصلحته فى ذلك؟

لذلك قررت الجماعة المشاركة فى مظاهرة الجمعة (٨/ ٧/ ٢٠١١م)، على أن تكون هذه الفعالية هى الخطوة الأولى من فعاليات أخرى سنعلن عنها بإذن الله فى حينها؛ حتى ترتفع راية العدل ويأخذ كل ذى حق حقه، وينال كل مجرم جزاءه، وتتحقق مطالب ثورة الشعب؛ التى دفع ثمنها من دمائه ﴿**يا أيُّها الّذين آمنُوا كُونُوا قوّامين للّه شُهداء بالقسْط ولا يجْرمنّكُمْ شنآنُ قوْمٍ علىٰ ألا تعْدلُوا اعْدلُوا هُو أقْربُ للتّقْوىٰ واتّقُوا اللّه إنّ اللّه خبيرٌ بما تعْملُون**﴾ [المائدة: ٨]». أ. هـ.

● **(إيد واحدة) مع باقى الفصائل:**

وبعد المليونية أصدر الإخوان بيانًا آخر جاء فيه: «نجح الشعب المصرى الكريم بفضل الله تعالى فى اختبار الوحدة، فى فعالية أمس الجمعة التى شارك فيها الإخوان المسلمون، ونجحت مليونية العدالة والتطهير، واستطاعت فصائل العمل الوطنى وجماهير الشعب تجاوز أسباب الفرقة، وعاد ميدان التحرير موحداً ومعبراً عن ثورة الشعب المباركة، وعن يقظته التامة، واستعداده الواضح للدفاع عن ثورته ومستقبله، واستمراره فى ذلك حتى تتحقق جميع مطالبه، وأهمها: تأكيد الاستجابة لنتيجة الاستفتاء الشعبى حتى يتم بناء المؤسسات البرلمانية، ويتم نقل السلطة إلى حكومة ديمقراطية فى التوقيتات المحددة فى الإعلان الدستورى، والإسراع والجدية فى محاكمة الرئيس المخلوع وأركان النظام السابق، مع تدارك البطء فى الإجراءات التى

يسهل من خلالها طمس الجرائم والأدلة وتسوية ملفات الفساد، وحماية المفسدين المتورطين فى جرائم ضد الشعب المصرى.

كذلك تأكيد التمسك بحقوق الشهداء وأسرهم فى القصاص العادل من المتورطين من ضباط الشرطة وغيرهم فى سفك الدماء الزكية، واتخاذ الإجراءات الحازمة فى ضبط الحالة الأمنية، والإسراع فى عملية تطهير أجهزة الأمن من فلول النظام البائد؛ حتى تقوم بواجبها فى ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار فى الشارع المصرى.

إن الإخوان المسلمين يؤكدون ضرورةَ تماسك الشعب مع الجيش لحماية الثورة، ويقدرون دور المجلس العسكرى فى حرصه على تنفيذ الإرادة الشعبية ويطالبونه بالإسراع فى تحقيق باقى المطالب المهمة التى أعلنها الشعب المصرى.

ويؤكد الإخوان المسلمون أنهم مستمرون فى التعاون مع كل قوى الشعب وجماهير الأمة لاتخاذ كل الوسائل المركزية، وفى المحافظات المختلفة؛ مع الدعوة للتسامح والتغافر من أى فصيل ضد الفصيل الآخر إيثاراً للمصلحة العليا للوطن، وحتى تتحقق كل أهداف الثورة بإذن الله تعالى.. ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ [التوبة: ١٠٥]، والله أكبر ولله الحمد». أ.هـ.

●●●

أحداث متسارعة وقضايا ساخنة

كان كلما اقترب موعد الانتخابات، ازدادت الأحداث تسارعًا وسخونة، وكثرت التحديات والمعوقات التى تواجه الثورة؛ بغية تعطيل مسارها، الأمر الذى دفع القوى الإسلامية والوطنية إلى عقد العزم على النزول فى مظاهرات حاشدة فى ميدان التحرير وعواصم المحافظات؛ لتأكيد سيادة الشعب وحقه فى أن يمنح نفسه دستوره، دون افتئات من أى مجموعة تحاول فرض وصايتها عليه، وكذلك من أجل استقرار البلاد، ولم الشمل، وعودة اللُحمة إلى القوى الوطنية.

وقد وصف الإخوان فى بيان لهم تلك الحالة بقولهم: «لقد خرجت المظاهرات الضخمة فى أنحاء البلاد؛ احتجاجًا على البطء الشديد فى تحقيق مطالب الثورة، وعلى رأسها مطلب التطهير الذى كان ينبغى أن يطال قطاعات عديدة كجهاز الشرطة، والمحافظين، وجهاز الإعلام، والجامعات، بل وزارة الدكتور عصام شرف نفسها، وكذلك مطلب الإسراع بمحاكمات القتلة والفاسدين؛ تحقيقًا للقصاص العادل، وإقامة العدل بين الناس، وكذلك مطلب الوفاء بحقوق أهالى الشهداء المادية التى وقف الإهمال والبيروقراطية دون أدائها، وكذلك التصدى للضغوط الظالمة التى يمارسها كبار ضباط الشرطة القتلة على هؤلاء الأهالى بهدف دفعهم إلى تغيير أقوالهم فى التحقيقات أو التنازل عن دعاواهم بغية الإفلات من العقوبات القانونية والشرعية.. وقد آتت هذه المظاهرات كثيرًا من ثمارها، فقد خرج رئيس الوزراء مرتين على الشعب ببيانين تضمنا الاستجابة لكثير من هذه المطالب، بيد أنهما لم يتعرضا لتطهير الجامعات، ولا لحل اتحاد العمال، ولا لمنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، ولا لنقل الرئيس المخلوع من مستشفى شرم الشيخ إلى مستشفى سجن طرة، وهى الأمور التى من شأنها أن تخفف كثيرًا من الاحتقان الشعبى المشروع، إضافة إلى وجوب رؤية هذه الوعود حقيقة على أرض الواقع، وكم كنا نتمنى ألا تتأخر الوزارة

كثيرًا فى تحقيق هذه المطالب حتى لا يضطر الشعب -ونحن منه- إلى تنظيم مظاهرات جديدة، وألا تكون الاستجابة للمطالب تحت ضغط التظاهر.

هذا وقد قررت بعض المجموعات والقوى السياسية الاعتصام فى ميدان التحرير والإسكندرية والسويس حتى يتم تنفيذ المطالب، وقد كان من الممكن تفهم هذه الحماسة لولا أن بعض المعتصمين قاموا بتعطيل المرور، الأمر الذى أدى إلى شلل مرورى كامل فى القاهرة، إضافة لتأثير الاعتصام سلبًا على العمل والإنتاج، والأدهى من هذا كله قيام بعض المعتصمين بإخراج موظفى مجمع التحرير من مكاتبهم عنوة، ومنع مئات الآلاف من أصحاب المصالح من قضاء مصالحهم فى المجمع، إضافة إلى محاولة بعضهم قطع الملاحة فى قناة السويس، وكلها أمور فى غاية الخطورة تدفع البلاد نحو الفوضى.

ومن ثم فإن الإخوان المسلمين وقد رفضوا المشاركة فى الاعتصامات هذه فإنهم يرفضون على الدوام الفوضى وما يؤدى إليها، ويهيبون بالعقلاء والشرفاء من الثوار- وكلهم عقلاء وشرفاء- أن يمتنعوا عن كلِّ ما يضر بمصلحة الوطن العليا، ويمس الأمن القومى». ا.هـ.

● فتنة المواد «فوق الدستورية»:

ومن التداعيات التى وقعت فى هذا الوقت: إثارة البعض وضع مواد (فوق دستورية) وأصدروا أكثر من وثيقة فى هذا الموضوع، وادّعوا أن المجلس العسكرى كلفهم بهذا، وأنه ينوى إصدارها فى إعلان دستورى؛ ما اضطر الحزب والجماعة إلى إصدار بيانات تؤكد رفضهما تلك الدعوات، باعتبار أنه ليس فوق الدستور إلا الشعب، وأنه لا يملك أحد حتى لو كانت القوات المسلحة مصادرة حق الشعب.. وأكد الإخوان أن «هذا الأمر مرفوض شكلا وموضوعًا: أما من حيث الشكل فقد قرر الشعب فى استفتاء مارس الماضى خريطة طريق وبرنامج عمل؛ لنقل السلطة من المجلس العسكرى إلى السلطة المدنية المنتخبة من الشعب، وهذا البرنامج يبدأ بالانتخابات البرلمانية، ثم يعقبها انتخاب الهيئة التأسيسية التى ستقوم بوضع الدستور، ومن ثم لا يجوز تقييد صلاحيات هذه الهيئة بفرض أى مواد عليها، سواء سمِّيت دستورية أو فوق دستورية، وبالتالى يُعَدُّ ما يقوم به هؤلاء الآن التفافًا على إرادة الشعب وافتئاتًا على حقه.

أما من حيث الموضوع فإن الدستور وثيقة يمنحها الشعب لنفسه؛ أي أنها تصدر عنه وتعود إليه؛ ليبدي رأيه فيها في استفتاء شعبي عام، ولا يجوز أن تهبط إليه من مجموعة ممن يطلقون على أنفسهم «النخبة»، وبالتالي فالأصل أن تستطلع الهيئة التأسيسية رأي الشعب في القرى والمدن والجامعات والنقابات والوزارات والأندية، فيما يريده في الدستور، وذلك قبل صياغته، ثم تُفرغ هذه المطالب في صورة مواد في مشروع دستور، ثم يعود للشعب ليُستَفتى عليه، فإن أقرَّه صار دستورًا ممنوحًا منه لنفسه، وإن اعترض عليه يعاد للجنة التأسيسية؛ لتغييره حتى يحظى بموافقة الشعب.

وإذا أراد البعض أن يتقدم باقتراح ما في ورقة يقدمها للهيئة التأسيسية المنوط بها وضع مشروع الدستور؛ فلا بأس؛ شريطة أن تبقى ورقة مقترحة لا وثيقة، وأن تكون قيمتها أنها اقتراح بمشورة تأخذ بها أو منها الهيئة التأسيسية، أو تهملها، أو ترفضها جملةً، فهذا حقها، وفي الوقت ذاته نرفض رفضًا باتًا إصدارها من الآن في صورة إعلان دستوري». أ.هـ.

• أحداث العباسية.. ومليونية (الإرادة الشعبية ووحدة الصف):

في ظل هذه الأجواء المتخبطة وقعت أحداث العباسية (السبت ٢٣ من يوليو ٢٠١١م)؛ إذ مع التباطؤ المعهود من قبل الحكومة والمجلس العسكري في تنفيذ مطالب الثورة والسير في إجراءات التطهير. حدث تصعيد جديد بتسيير مسيرات إلى مقر المجلس العسكري في القاهرة وبعض مقرات الحكام العسكريين في المحافظات، ومحاولة التحرش بالجيش.. وقد شهدت منطقة العباسية اشتباكات عنيفة وقع على أثرها مئات المصابين.

وفي ظل هذه الأجواء أيضًا تواترت الأخبار عن أن الحكومة الأمريكية تنفق مبالغ طائلة في الساحة السياسية؛ حيث ذكرت «آن باترسون» السفيرة الأمريكية في القاهرة، أمام الكونجرس أن أمريكا أنفقت ٤٠ مليون دولار في مصر منذ ٢٥ يناير الماضي لدعم الديمقراطية، وذكر اللواء محمد العصار، عضو المجلس العسكري، أن هذه السفيرة أخبرته بأن أمريكا قدمت ١٠٥ ملايين دولار لمنظمات المجتمع المدني لمساعدتها على المشاركة في الحياة السياسية في مصر، كما أعلنت السفارة الأمريكية بالقاهرة -على موقعها على شبكة الإنترنت- عن فتح الباب للراغبين من منظمات المجتمع المدني في

مصر وتونس وبقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ للحصول على منح بموجب برنامج مبادرة الشراكة (مابى)، وهذا كله يقطع بأن الحكومة الأمريكية تدعم بعض القوى السياسية والمنظمات الأهلية؛ بغية استقطابها وشراء ولائها للانحياز للنموذج الغربى والسياسة الأمريكية، فى محاولة لإبقاء مصر فى حظيرة التبعية للغرب.

كل هذا دعا قوى كثيرة من المواطنين، من غير (القوى المدنية)، إلى التظاهر للتعبير عن موقفها، وإيصال صوتها للمجلس العسكرى، والانتصار لإرادة الشعب وسيادته وحقوقه.. وقد قررت هذه القوى التظاهر السلمى وعدم الاحتكاك بالمخالفين فى الرأى، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وعدم الاعتصام.. وطالب الإخوان المعتصمين فى هذا اليوم، مليونية الإرادة الشعبية ووحدة الصف (الجمعة ٢٩ من يوليو ٢٠١١م) بفض الاعتصام حتى تعود الحياة إلى طبيعتها، والمرور إلى سيولته، مع متابعة تنفيذ الحكومة لمطالب الشعب.. وقد جاء فى بيان الجماعة قبل المليونية ما يلى:

«تمر مصر الآن بحالة مخاض، بقلقها وآلامها، وآمالها وأحلامها.. وينتظر الشعب المصرى وليده الجديد، المتمثل فى الوصول إلى حالة الاستقرار المبنية على ديمقراطية حقيقية، تؤكد سيادة الشعب وحقه فى وضع دستوره واختيار نوابه وحكامه، كأساس لتحقيق النهضة والبناء والعدالة الاجتماعية والإخاء والحرية واستقلال القضاء.

لقد قال الشعب كلمته فى استفتاء مارس الماضى وكان على الجميع أن ينصت، واتخذ قراره وكان على الجميع أن يمتثل، إلا أن فئةً قليلةً لم يحترموا هذه الإرادة الشعبية، ودعوا إلى وضع الدستور؛ فى التفاف واضحٍ على نتائج ذلك الاستفتاء، واغتصاب صريحٍ لحق الهيئة التأسيسية التى سينتخبها البرلمان ويسند إليها وضع الدستور، إضافةً إلى إهدار حق الشعب فى منح نفسه الدستور الذى يريد، فالدستور يصدر من لشعب، ثم يوافق عليه الشعب، فى استفتاء عام، ولا يهبط عليه من فئة ما. فلما رفضت القوى الوطنية والسياسية اغتصابهم لهذا الحق، شرعوا فى وضع مواد أسموها مو د فوق دستورية، وهذا أيضًا ليس من اختصاصهم، والأدهى أنهم زعموا أنهم يفعلون ذلك بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما أثار الريبة والبلبلة بين الناس، ودعاهم

إلى الدعوة للتظاهر يوم الجمعة (٢٩/ ٧/ ٢٠١١م)؛ حفاظًا على حقوق الشعب وسيادته، واحترامًا لاختصاصات الهيئة التأسيسية المنوط بها كتابة الدستور.

والإخوان المسلمون يعلنون مشاركتهم فى هذه الفعاليات، ويطلبون من الآن من المجلس العسكرى أن يحدد موقفه من هذه القضية، وأن يعلنه على الملأ، وخصوصًا أن الغالبية العظمى من الشعب ترفض مسلك هذه الفئة، إضافةً إلى أن هذا المسلك يتعارض مع الإعلان الدستورى، كما أنه يكبِّل الإرادة الشعبية وحرية الهيئة التأسيسية.

ولا ريب أن إعلان المجلس العسكرى رفض مسلك هذه الفئة وامتثاله لإرادة الشعب واحترام الدستور؛ من شأنه أن يهدِّئ النفوس، ويطمئن الناس، ويزيل اللبس والاحتقان، وفى هذه الحالة فإن الإخوان سينزلون إلى الميادين لدعم هذا التوجه، والدعوة إلى الاستقرار، وإتاحة الفرصة للوزارة لتلبية المطالب الشعبية ومتابعتها فى ذلك.

والإخوان المسلمون يعلنون -رغم ذلك- استنكارهم الشديد لكل المحاولات المشبوهة للوقيعة بين الجيش والشعب، ويقدِّرون موقف الجيش فى حماية الثورة والبلاد، ويدينون كل الإدانة محاولة الاعتداء على مقرات الجيش والصدام معه من قلة لا ندرى بواعثها، ولكننا نؤكد أن هذا الصدام هو غاية قوى كثيرة فى الداخل والخارج؛ أملا فى إجهاض الثورة ونشر الفوضى وخراب البلاد.

وقى الله مصر من كل المؤامرات والشر، ووفَّق أبناءها، مدنيين وعسكريين، إلى الحكمة والصواب، وجمع قلوبهم على الهدى والرشاد» أ. هـ.

أما بعد المليونية فقد أصدروا البيان التالى:

- إن الإخوان المسلمين وهم يتذكرون ويُذكِّرون المصريين جميعًا بأسباب نجاح ثورة يناير المباركة وعلى رأسها وحدة الشعب كله بأحزابه وفصائله وجماعاته وأفراده -المهتمين بالسياسة منهم وغير المهتمين- ليرجون الجميع الاعتصام بهذه الروح، والاستمساك بهذه الوحدة، وتقديم المصلحة العليا للشعب والوطن على المصالح الحزبية والفئوية والشخصية، واحترام الآخر، والنزول على المبادئ والقواعد الديمقراطية فى حلٍّ الخلافات الفكرية والسياسية.

- ولنتذكر جميعًا أن هذه الوحدة التى أدَّت -بفضل الله- لنجاح الثورة التى أثمرت مناخ الحرية الذى نعيش فيه، والذى سمح للجميع أن يمارس السياسة بحرية كاملة، ويُعبِّر عن آرائه تعبيرًا صحيحًا، بل أتاح لمن كان محظورًا عليهم النزول إلى ميدان السياسة، أتاح لهم الدخول إلى معتركه من أوسع أبوابه، وهذا يفرض على الجميع -أيضًا- التمسك بهذه الوحدة، وممارسة السياسة وفق القواعد التى تؤكد عدم الإقصاء، ومحاورة الآخرين، والتعاون فى مساحات الاتفاق ابتغاء تحقيق صالح الأمة.

- إن الإخوان المسلمين يسعون إلى استقرار أحوال الوطن، والتعجيل بنقل السلطة من المجلس العسكرى إلى السلطة المدنية المنتخبة من الشعب وفق الجدول الزمنى الذى حدده الإعلان الدستورى، ويرفضون تمامًا محاولات الوقيعة بين الجيش وانشعب، أو الصدام معه، وليس معنى ذلك عصمته عن النقد والنصيحة، ولا التخلى عن حضه على الإسراع بتنفيذ مطالب الثورة، ومع إعطاء الوزارة المهلة الزمنية لتنفيذ برنامجها، ومتابعتها فى هذا التنفيذ يومًا بيوم.

- إن الإخوان المسلمين ليعلنون على الملأ أنهم التزموا بما اتفقوا عليه مع القوى الوطنية السياسية والإسلامية الأخرى فى فعاليات الجمعة ٢٩/ ٧/ ٢٠١١م، وجعلوا من منصتهم فى ميدان التحرير منبرًا لكلِّ القوى والأحزاب والتيارات، وإن كان هناك من خرجوا على هذا الاتفاق فظهر مشهد خارج السياق فى بعض شعاراته ولافتاته وكلماته وصوره، وإننا لنعزو هذه التصرفات للكبت الشديد الذى عانته القوى الإسلامية الأخرى والذى دفعهم لاعتزال السياسة ثلاثين عامًا أو أكثر، ومن ثَمَّ ظهر بعض التجاوز فى الأداء السياسى الحاشد الأول لهم، إضافة لاستفزاز بعض غلاة العلمانيين لمشاعرهم بالاعتراض والسخرية من بعض المظاهر الإسلامية، وكذلك إهانة بعضهم للشعب فى تصريحات منشورة.

- إن الإخوان المسلمين ليرون أن الهوية الإسلامية لمصر راسخة لا يمكن أن ينال منها أحد، كما أن مبادئ الشريعة الإسلامية أصبحت محل شبه إجماع من الشعب مسلميه وأقباطه، ومن ثم فلا مجال للخوف عليهما.

- لذلك فإن الإخوان المسلمين ليتوجهون بالرسائل التالية :

- إلى الشعب المصرى العظيم : إذا كانت الثورة قد نجحت- بفضل الله- بالتوحد والحب وإنكار الذات، فإن الوطن الآن أحوج إلى هذه الوحدة لاستكمال عمليات التطهير، والوصول إلى حالة الاستقرار، تمهيداً للانطلاق نحو البناء والتعمير والنهضة والتقدم يدًا واحدةً كما كنا.

- إلى إخواننا الإسلاميين : ينبغى أن نستحضر فى عقولنا وقلوبنا أننا مجموعات فى هذا الوطن، وأننا إخوة لكل مَن يعيش على أرضه فى مساواة كاملة، وأننا يجب أن نقر للجميع بحقوقهم المادية والمعنوية كاملة، وأن نتعاون معهم على كل ما يخدم هذا الوطن، وأننا أصحاب رسالة قوامها الحب والرفق وسعة العقل والقلب، وأننا دعاة توحد ووفاق وأصحاب معروف وأخلاق، ولا يغرنكم كما لا يغرنا كثرة عدد ووفرة الأتباع ﴿ **ويومَ حُنينٍ إذْ أعجبتْكُم كثرتُكُمْ فلمْ تُغْنِ عنكمْ شيئًا وضاقتْ عليكُمُ الأرْضُ بِمَا رَحُبتْ ثُمَّ ولّيْتُم مُّدْبِرِين** ﴾ [التوبة : ٢٥]، فأولى بنا جميعًا أن نتواضع لله أولا ثم لإخواننا فى الوطن، وأن نحترم المبادئ والقواعد التى تجمعنا جميعًا فى توافق وطنى.

- وإلى إخواننا من غير الإسلاميين : ننصحكم بمنتهى الصدق والحب والإخلاص، راجين أن تحترموا الإرادة الشعبية، وتحترموا مقدسات الشعب، وأن تنزلوا على قواعد الديمقراطية، وأن تتذكروا أنكم جزء من هذا الشعب مهما كانت ثقافتكم وعلمكم ووظائفكم.

- وإلى إخواننا الإعلاميين : رجاء من أعماق القلب أن تلتزموا الصدق والأمانة والشفافية والحياد والدقة التى هى من أهم آداب المهنة، حرصًا على وحدة الأمة ومصالحها العليا. . ﴿ **واعْتَصِمُوا بحَبْلِ اللهِ جميعًا ولا تفرَّقُوا** ﴾ [آل عمران : ١٠٣]». أ. هـ.

●●●

محاكمة القرن.. المخلوع ونجلاه داخل القفص

فى يوم الأربعاء (٣ من أغسطس ٢٠١١م) دخل الرئيس المخلوع حسنى مبارك ونجلاه علاء وجمال واللواء حبيب العادلى و(٦) من كبار مساعديه قاعة المحكمة؛ لبدء محاكمتهم فى قضية قتل الثوار.

دخل «المخلوع» على سرير متحرك، مرتديًا الزىَّ الأبيض مثل بقية المتهمين، فيما ظهر العادلى وحيدًا مرتديًا الزىَّ الأزرق؛ لكونه محكومًا عليه فى قضايا سابقة، كما ظهر أسامة المراسى مساعد الوزير لشئون التدريب، وعمر فرماوى مدير أمن (٦) أكتوبر بالزى المدنى.

وشوهد المئات من الثوار وأهالى الشهداء خارج المحكمة مردِّدين هتافات. «الحمد لله»، «ظهر الحق»، «يوم تاريخى»، «القصاص من السفاح»[1].

ونادى المستشار أحمد رفعت، رئيس المحكمة، على المتهمين فى القضية (١٢٢٧) لسنة ٢٠١١، وتبين حضور كل المتهمين.

وقد أصيب العشرات من أهالى الشهداء ومجندى الشرطة، أمام مقر قاعة محكمة أكاديمية الشرطة فى اشتباكات مع بلطجية الرئيس المخلوع، كما حاول هؤلاء البلطجية اختطاف الكاميرات من بعض القنوات الفضائية؛ لمنعهم من تصوير اعتداءاتهم على أهالى الشهداء، أو تصوير فاعليات المحاكمة.

ووقعت عدة مشادات كلامية من رئيس المحكمة وعدد من المدعين بالحق المدنى على خلفية مطالبهم بإدخال المحامين الذين لم يتمكنوا من الدخول، ودخول أهالى الشهداء الذين تم إخطارهم من مديريات الأمن فى المحافظات المختلفة بحضور الجلسة، وتم منعهم من الدخول إلى القاعة.

---

(١) موقع (إخوان أون لاين) الإلكترونى.

واستمعت هيئة المحكمة بعد ذلك لطلبات الدفاع، حيث بدأها فريد الديب محامى العادلى الذى طالب بإعادة الدعوة إلى دائرة المستشار عادل عبد السلام جمعة، والتى أمرت بضمها إلى الدعوة المتهم فيها الرئيس المخلوع ونجليه، وتحمل رقم (٣٦٤٢) لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل، بزعم أن قرار الضم صدر من محكمة قضاتها مردودون.

وطالب محامى المتهمين الأول والخامس بالانتقال لمعاينة عدة أماكن بميدان التحرير ووسط القاهرة بزعم استحالة حدوث الوقائع المنسوبة للمتهمين، كما طالب باستدعاء عدد من ضباط جهاز أمن الدولة «المنحل» والأمن العام والنجدة والاتصالات ومديرية أمن القاهرة وأمن الوزارة وأقسام شرطة القاهرة والجيزة؛ للاستماع إلى شهادتهم، إلا أن رئيس المحكمة قاطعه وطالبه بكتابة طلباته فى مذكرة وتقديمها إلى هيئة المحكمة.

وطلب أحد أعضاء هيئة الدفاع عن المتهم الثانى مد القضية إلى أجل كاف وحدده بشهر للاطلاع على ملف القضية المتهم فيها الرئيس «المخلوع» كونها تم ضمها لقضية العادلى ومساعديه.

فيما قال جميل عزيز محامى العادلى إن أسبوعًا واحدًا يكفى للاطلاع على القضية، مطالبًا هيئة المحكمة بفض أحراز القضية والتصريح بصورة كاملة من محتوى هذه الأحراز، ثم فض أحراز الدعوى المتهم فيها مبارك، ثم الاطلاع على صورة رسمية من التحقيقات التى أجريت فى القضية الأخيرة.

وطالب أحد محامى الدفاع بتعديل وصف التهمة من القتل العمد إلى ضرب أفضى إلى موت، فيما طالب محامى المتهم الثالث بسماع شهادة شهود الإثبات من ١ إلى ١٩ ومناقشتهم فى أقوالهم.

وطالب محامى المتهم الرابع بضم صورة من محضر اجتماع جرى برئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٢ من يناير الماضى حضره وزراء الإعلام والاتصالات والدفاع ومدير المخابرات العامة، وهو ما ورد بأقوال اللواء عمر سليمان فى التحقيقات.

وانضم إليه محامى المتهم الخامس، الذى طالب باستدعاء مجلس الوزراء خلال فترة الثورة وعمر سليمان لمناقشتهم، والاستعلام من وزارة الداخلية عن أسماء من

ادّعوا أنهم قناصة تابعون لها، وعما إذا كان هناك قناصة تابعون للوزارة فعلا من عدمه.

وطالب محامى المتهم الخامس ببطلان أمر الإحالة وإعادة الدعوى مرةً أخرى إلى دائرتها بدعوى عدم الارتباط، وعدم اختصاص المحكمة باعتبارها جنحة وليست جناية.

فيما طالب المتهم السادس أسامة المراسى بالاستماع إلى شهادة (٤) من قيادات الداخلية، كما طلب محامى المتهم السابع بسماع شهادة اللواء منصور العيسوى وزير الداخلية الحالى ومناقشته فيها.

ورفع بعدها رئيس المحكمة الجلسة للاستراحة، خرج فيها المتهمون من قفص الاتهام، ثم عادوا لاستكمال الجلسة بعد ربع ساعة.

وعقب استكمال الجلسة، طالب د. عثمان الحفناوى المدعى بالحق المدنى بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين بقتل المتظاهرين، وإضافة التهم الواردة بالمواد ١٠٢ و١٠٥ مكرر و٣٧٥ مكرر ومكرر (١) من قانون العقوبات والمتعلقة باستخدام المفرقعات ضد المتظاهرين السلميين والترويع والتخويف والبلطجة، والإخلال بمهام الوظيفة العمومية.

كما طالب عبد العزيز محمد -أحد محامى الشهداء- بإيداع الرئيس المخلوع مستشفى سجن طرة، والسماح لشخوص المدعين بالحق المدنى بحضور الجلسة

فى حين طالب آخر بضم جميع جنايات قتل وإصابة الثوار على مستوى الجمهورية إلى هيئة المحكمة لتوفُّر حالة الارتباط الذى لا يقبل التجزئة وتوسيع دائرة الاتهام بحيث تشمل كل مَن اشترك فى قتل الثوار.

- **القضية (٣٦٤٢) جنايات:**

بعدها نادى المستشار أحمد رفعت رئيس المحكمة على القضية رقم (٣٦٤٢) لسنة ٢٠١١م جنايات قصر النيل، وتأكد من وجود كلٍّ من الرئيس المخلوع محمد حسنى السيد مبارك، ليرد عليه المخلوع: «أفندم. . أنا موجود»، ثم ينادى على نجليه علاء محمد حسنى السيد مبارك وجمال محمد حسنى السيد مبارك ويتأكد من وجودهما. فيما أثبت هروب المتهم الرابع حسين سالم.

وتلت بعد ذلك النيابة أمر الإحالة، والذى أكدت أن المتهم الأول اتفق بطريق الاشتراك مع حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق وبعض قيادات الشرطة الذين تمت إحالتهم إلى محكمة الجنايات فى ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجرائم القتل والشروع فى قتل بعض المشاركين فى المظاهرات السلمية بمختلف محافظات الجمهورية، والتى بدأت اعتبارًا من ٢٥ يناير الماضى؛ احتجاجًا على تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد، والمطالبة بإصلاحها عن طريق تنحيته عن رئاسة الدولة وإسقاط نظامه الذى تسبب فى تردى الأوضاع؛ وذلك بتحريض بعض ضباط وأفراد الشرطة على إطلاق الأعيرة النارية من أسلحتهم على المجنى عليهم ودهسهم بالمركبات لقتل بعضهم ترويعًا للباقين، وحملهم على التفرق وثنيهم عن مطالبهم وحماية قبضته واستمراره فى الحكم؛ ما أدَّى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى بين المتظاهرين.

وأضافت النيابة: «بصفته رئيسًا للجمهورية قبل وأخذ لنفسه ولنجليه علاء وجمال عطايا ومنافع عبارة عن «قصر على مساحة كبيرة و(٤) فيلات وملحقاتها بمدينة شرم الشيخ تصل قيمتها إلى (٤٠) مليون جنيه» بأثمان صورية مقابل استغلال نفوذه الحقيقى لدى السلطات المختصة بأن مكَّن المتهم حسين سالم من الحصول على قرارات تخصيص وتملك مساحات من الأراضى بلغت ملايين الأمتار المملوكة للدولة بمحافظة جنوب سيناء فى المناطق الأكثر تميزًا بمدينة شرم الشيخ السياحية».

وتابعت النيابة: «اشترك مع سامح فهمى وزير البترول الأسبق وبعض قيادات وزارة البترول والمتهم حسين سالم والسابق إحالتهم إلى محكمة الجنايات» باعتبارهم فاعلين أصليين « فى ارتكاب جريمة تمكين حسين سالم من الحصول على منافع وأرباح مالية بغير حق تزيد على ملياري دولار؛ وذلك بإسناد شراء الغاز الطبيعى المصرى للشركة التى يمثلها ورفع قيمة أسهمها ونقله وتصديره إلى الكيان الصهيونى بأسعار متدنية أقل من تكلفة إنتاجه، وبالمخالفة للقواعد القانونية واجبة التطبيق، ما أضرَّ بأموال الدولة بمبلغ (٧١٤) مليون دولار تمثل قيمة الفرق بين سعر كميات الغاز التى تم بيعها فعلا للكيان وبين الأسعار العالمية».

كما أسندت النيابة العامة للمتهم حسين سالم تقديمه للمتهم الأول ونجليه علاء وجمال القصر والأربع فيلات سابقة البيان مقابل استغلال نفوذ الرئيس المخلوع فى تخصيص مساحات شاسعة من الأراضى المتميزة لشركاته بمدينة شرم الشيخ.

وأسندت النيابة للمتهمين علاء وجمال مبارك تهمة قبولهما وأخذهما (٤) فيلات قيمتها تزيد على (١٤) مليون جنيه بمدينة شرم الشيخ مع علمهما بأنها مقابل استغلال والدهما المتهم الأول نفوذه لدى السلطة المختصة بمحافظة جنوب سيناء لتخصيص مساحات شاسعة من الأراضى لشركات المتهم حسين سالم.

وسأل المستشار رفعت المتهمين الثلاثة عن التهم المنسوبة إليهم، فرد الرئيس المخلوع: «كل الاتهامات أنكرها كاملةً»، وهى الإجابة نفسها التى أجاب بها علاء وجمال مبارك.

بعدها طالب محامو الشهداء بعدد من الطلبات منها: سماع شهادة المشير حسين طنطاوى والفريق سامى عنان فى قضية قتل المتظاهرين، وإلزام وزير الداخلية بتقديم كشف بأسماء ضباط أمن الدولة المشاركين فى قتل الثوار وضم عاطف عبيد إلى قضية «المخلوع»، وضم اتهام مبارك بالحصول على عمولات بصفقات السلاح إلى القضية، ورفع بصمات مبارك ونجليه باعتبار أن أوراق القضية خلت من صحيفة الحالة الجنائية لهم.

كما طالب محامو الشهداء المدعين بالحق المدنى النيابة العامة بنسخ كل أوراق القضيتين على (سى دى) وتوزيعها عليهم، وسماع شهادة م. عمرو بدوى الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، وعبد اللطيف المناوى رئيس قطاع الأخبار السابق، ورئيس القناة الأولى ورئيس قناة «النيل للأخبار» خلال الفترة من يناير حتى إقالتهم.

وشدد أحد محامى الشهداء على ضرورة إلزام وزير الداخلية بضم دفاتر أحوال مديريتى أمن القاهرة والجيزة والأمن العام والأمن المركزى وأمن الدولة لبيان الضباط المعينين أيام ٢٥ - ٢٨ يناير ٢٠١١م، وإدخالهم فى الدعوى فاعلين أساسيين.

وطالب آخر بالتصريح بسماع جميع المكالمات التليفونية بين المتهمين من يوم ٢٣ من يناير حتى ٣٠ من يناير ٢٠١١، واستدعاء ممثلى شركات المحمول الثلاثة العاملة فى مصر حول قطع الاتصالات خلال يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١، فضلا عن إدخال رموز النظام السابق أمثال صفوت الشريف وزكريا عزمى وأحمد عز وعدد من وسائل الإعلام فى الدعوى لتحريضهم ضد المتظاهرين.

أما هيئة قضايا الدولة، فادَّعت مدنيًا ضد المتهمين لصالح الخزانة العامة للدولة بمبلغ مليار جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت لحين حصر كل الأضرار الناشئة عن قتل وإصابة المتظاهرين وتخريب المؤسسات العامة والخاصة والجرائم الواردة بأمر الإحالة وتحقيقات النيابة.

وأكد مستشار الهيئة أمام المحكمة أن مبارك ونجليه أضروا بمركز الدولة الاقتصادى وتسببوا فى إغلاق البورصة لعدة أيام، وإحداث حالة من الانفلات الأمنى، مشيراً إلى أن ما أصاب الأمة أمر جلل لا يوازيه أى تعويض.

من جانبه، طالب فريد الديب محامى المتهمين بسماع شهادة المشير طنطاوى واللواء حسن بشر سكرتير عام محافظة جنوب سيناء السابق وجميع مَن تقلدوا منصب محافظ جنوب سيناء خلال عهد مبارك، كما طالب بسماع شهادة جميع شهود الإثبات الواردة أسماؤهم فى قائمة أدلة الثبوت وعددهم (١٦٣١) شاهداً، وتصوير صفحات محاضر استجواب المتهم الرابع جمال مبارك التى لم يتم تصويرها وتفريغ كارت الذاكرة المسجلة عليها أوراق القضية (١٢٢٧) لسنة ٢٠١١م جنايات قصر النيل، وتسلم نسخة من المخزون.

وقضت محكمة جنايات شمال القاهرة الدائرة الرابعة، برئاسة المستشار أحمد رفعت، باستمرار نظر الدعوى (٣٦٤٢) لسنة ٢٠١١م جنايات قصر النيل، والمتهم فيها الرئيس المخلوع حسنى مبارك ونجلاه علاء وجمال ورجل الأعمال حسين سالم، فى (١٥) أغسطس الجارى، مع استمرار حبس مبارك ونجليه على ذمة القضية.

● مبارك فى المركز الطبى العالمى - بأمر المحكمة:

وقررت المحكمة إيداع المتهم الأول محمد حسنى السيد مبارك مستشفى المركز الطبى العالمى بطريق مصر الإسماعيلية الصحراوى، مع توفير الرعاية الطبية التى تتطلبها حالته الصحية، والسماح للفريق الطبى باستمرار مرافقته، كما صرحت لهيئة الدفاع بمتابعة د. ياسر صلاح عبد القادر، أستاذ الأورام بجامعة القاهرة، لحالته الصحية جنبًا إلى جنب الفريق المرافق؛ كلما استلزم الأمر ذلك.

وقضت هيئة المحكمة باستمرار نظر الدعوى رقم (١٢٢٧) لسنة ٢٠١١م جنايات قصر النيل، والمتهم فيها حبيب العادلى و(٦) من كبار مساعديه فى جلسة غد الخميس؛ لفض الأحراز المشتملة عليها، والتنبيه على المتهمين السادس والسابع لحضور الجلسة.

وفى مفاجأة من العيار الثقيل اختفت شرائط الفيديو التى سجلها جهاز المخابرات العامة المصرية من أحراز قضية قتل الثوار، وعددها (٩) شرائط.

وقال مصدر أمنى سيادى فى تصريح لموقع (إخوان أون لاين): إن هذه الشرائط سجلت بكلِّ دقة كل الأحداث التى وقعت فى ميدان التحرير، بدءاً من يوم ٢٥ يناير حتى تنحى مبارك فى ١١ فبراير، وهو ما يعنى أن أحداث موقعة الجمل التى وقعت يومى ٢ و٣ فبراير مسجلة بالصوت والصورة على تلك الشرائط.

وأضاف المصدر أن الكاميرات التى قامت بعملية التسجيل ركزت على جميع مداخل ميدان التحرير؛ لالتقاط كل الداخلين والخارجين، فضلا عن رصد كلِّ من يقوم بأعمال عنف للقبض عليه ومعرفة الجهة التى تقف خلفه.

●●●

رأى الإخوان فى المحاكمة

اعتبر الإخوان محاكمة مبارك ونجليه وعدد من رموز نظامه، حدثًا تاريخيًا يفيض بالمعانى والدلالات.. وقد أصدرت الجماعة -بهذه المناسبة- بيانًا مهمًا جاء فيه:

«تأتى محاكمة الرئيس المخلوع كحدث تاريخى باعتباره يمثل الحالة الأولى فى العالم العربى التى يحاكم شعب رئيسه بعد خلعه على جرائمه البشعة التى ارتكبها فى حق الشعب والوطن، وهذا يدل دلالات عديدة، لعل أبرزها:

١- أن مصر تغيرت تغييرًا جوهريًا، حيث تدل هذه المحاكمة على سيادة القانون، فلم يعد هناك مَنْ هو فوق القانون ومَنْ هو تحته، ومعنى ذلك أن الجميع أصبحوا سواسية أمام القانون.

٢- أن مصر أصبحت ترفض الضغوط الخارجية العربية والدولية التى مورست لمنع إتمام هذه المحاكمة، بعدما كانت تأتمر بأمر كثير من الدول فى العهد البائد.

٣- أن الإرادة الشعبية هى الغالبة، فالسيادة للشعب، وهو مصدر السلطات، وهذه الإرادة بإصرارها وصمودها كانت السبب المباشر فى التصدى للضغوط، وتفعيل القانون.

٤- أن الشعب المصرى أثبت أنه شعب متحضر، فقد كان بمقدوره أن يثأر لنفسه بيده خارج إطار القانون، إلا أنه فوض القضاء فى تحقيق القصاص احترامًا لسيادة القانون لإقامة العدل وإحقاق الحق.

٥- أن الشعب لم يصر على هذه المحاكمة شماتة فى أحد، ولكن من أجل القصاص الذى هو ضمان الحياة ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]، إضافة إلى شفاء صدور أهالى الشهداء، وتنفيس الاحتقان المكبوت داخل أفراد الشعب المصرى.

٦- أن هذه المحاكمة تثبت أن الله هو الملك وأنه يمهل ولا يهمل، وأنه إذا أخذ الظالم لم يفلته، وأنها عبرة لكل المتجبرين الطغاة بأنهم سائرون -بإذن الله- إلى المصير

نفسه، كما أنها تعتبر رادعًا لكل من تحدثه نفسه للسير فى طريق الظالمين المستبدين المفسدين نفسها». أ. هـ.

• ورأى الحزب:

كما أوضح الدكتور محمد سعد الكتاتنى -الأمين العام لحزب الحرية والعدالة- أن محاكمة الرئيس السابق ونجليه ووزير الداخلية الأسبق ومساعديه والتى بدأت يوم ٣/ ٨/ ٢٠١١م تعتبر حدثًا فريدًا فى تاريخ الحياة السياسية المصرية، وانتصارًا جديدًا لإرادة الشعب المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م التى تأتى محاكمة هذه الشخصيات على رأس مطالبه منذ اندلاع الثورة.

واعتبر الدكتور الكتاتنى أن مثول هذه الشخصيات داخل قفص المحاكمة ومطالعة ملايين المشاهدين لها عبر شاشة التليفزيون بثا الطمأنينة فى نفوس الشعب المصرى بأن العدالة تأخذ مجراها، وأنه لن يفلت مجرم بجريمته مهما كان منصبه.

وأوضح الدكتور الكتاتنى أن الاستمرار فى هذا النهج كفيل بمد جسور قوية من الثقة بين الشعب والسلطة الحاكمة فى مصر خلال هذه الفترة، وهى ثقة يجب الدفع فى اتجاه ترسيخها؛ لأنها ستكون بوابة إلى البدء فى مرحلة البناء والتنمية على جميع الأصعدة وفى جميع المجالات.

وأضاف الأمين العام للحزب أنه إذا كان ما حدث اليوم من محاكمات خطوة جيدة فى إطار معاقبة قاتلى المتظاهرين خلال أيام الثورة، فإنه من الضرورى عدم إفلاتهم من العقاب عن جرائم تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر خلال العقود الماضية؛ حيث لا تقل هذه الجرائم فى خطورتها عن جرائم القتل أو نهب الأموال.

•••

لا.. للمواد الحاكمة للدستور

للمرة الثانية -بعد محاولة الدكتور يحيى الجمل فى شهر مايو ٢٠١١م- يعلن المجلس العسكرى ونائب رئيس الوزراء الدكتور على السلمى، عن إصدار إعلان دستورى جديد يتضمن (مواد حاكمة للدستور)؛ ما اعتبره الشعب المصرى إصراراً من الحكومة والمجلس العسكرى على تزييف نتيجة الاستفتاء والانحياز للأقلية التى تحاول فرض وصايتها على الشعب والالتفاف على إرادته التى تجلت فى استفتاء مارس ٢٠١١م، والتى تتصادم مع قواعد الديمقراطية، وتقر استبداد الأقلية وطغيانها. .

وقد رفضت الجماعة هذا النوع من الوصاية على الشعب، سواء من المجلس العسكرى، أو من مجلس الوزراء، أو من أى جهة أخرى، موضحين أن اللجنة التأسيسية لوضع الدستور لا يجوز أن يُمارَس عليها أى نوع من أنواع الإقصاء أو الضغط قبل بدء عملها. . وقد أصدرت الجماعة بيانًا جاء فيه:

«صرَّح أحد أعضاء المجلس العسكرى ونائب رئيس الوزراء بأن المجلس ينوى إصدار إعلان دستورى جديد يتضمن مواد حاكمة للدستور، ورغم أننا أعلنا موقفنا من هذه الخطوة بالرفض بأشكال عديدة كان آخرها مظاهرات ٨، ٢٩/ ٧/ ٢٠١١م، إلا أن الإصرار على المضى فى هذا الموضوع يعنى الانحياز للأقلية التى تحاول فرض وصايتها على الشعب، وتمكينها من الالتفاف على إرادته التى تجلَّت فى استفتاء مارس الماضى، والافتئات على صلاحية الهيئة التأسيسية المنوط بها كتابة مشروع الدستور، وكل هذه الأمور تتصادم مع قواعد الديمقراطية وتقرُّ استبداد الأقلية وديكتاتوريتها.

لقد قلنا مراراً إن الشعب هو الذى يمنح نفسه الدستور الذى يرتضيه، ولا يستطيع أى حزب أو فصيل أو جماعة أن يزعم أنه يمثل الشعب أو يتكلم باسمه، وبالتالى تعتبر هذه الخطوة اغتصابًا لحقِّ الشعب ومصادرةً لحريته.

لقد ذكر المتحدث باسم المجلس العسكرى مرةً أن هذه المبادئ الحاكمة ستختص باختيار أعضاء الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، ومرةً أخرى أنها مبادئ حاكمة

للدستور نفسه، وكلا الأمرين من حق الشعب وليس من صلاحيات أحد أو مجلس أو حزب أو وزارة أو جماعة، كما أن المجلس علّق إصدار هذه المبادئ على حدوث توافق وطنى حولها، والرافضون لها أكثر بكثير من الموافقين عليها، ومظاهرات ٨، ٢٩/ ٧/ ٢٠١١م خير دليل على ذلك، فلماذا إثارة الموضوع من جديد، وليس ثمة توافق وطنى على المبدأ؟

إننا نربأ بالمجلس العسكرى أن يساير فريق (المواد الحاكمة) ضد إرادة غالبية الشعب؛ لأن هذا من شأنه أن يستفز جماهير الرافضين لمبدأ المواد الحاكمة والحريصين على حق الشعب وحريته، والراغبين فى استقرار الوطن والسير فى اتجاه الانتخابات ونقل السلطة للمؤسسات المدنية التى ينتخبها الشعب كى يعود الجيش إلى التفرغ لمهمته المقدسة فى حماية الوطن والشعب ضد أى عدوان خارجى.

كما أننا نربأ بالجيش أن يستجيب لضغوط هذه الفئة بإقحامه فى المجال السياسى وإغرائه بأن يكون حاميًا للدستور وحارسًا للدولة المدنية- كما يزعمون- فالدولة المدنية مطلبنا جميعًا، والشعب هو خير حارس وضامن للدستور.

إن هذه الرغبة تعنى وجود لجنة لصيانة الدستور مثل إيران، أو شبيهة بتركيا العلمانية التى تجعل الجيش فوق الدستور، والتى يجاهد الأتراك منذ ٤٠ سنة لتغيير هذا الوضع، وقد قاربوا الوصول للغاية بعد تجارب مريرة من الانقلابات العسكرية أعدم فيها رئيس وزراء بتهمة إعادة (أذان الصلاة) من اللغة التركية إلى العربية وإعادة فتح مدارس الأئمة.

إن هناك نفراً فى مصر يسعون إلى تجاوز كل المبادئ الديمقراطية وقيم الحرية، ولو أدَّى ذلك إلى استمرار فترة القلق والاضطراب، والتضحية بالاستقرار والبناء، وهؤلاء الذين قال فيهم شوقى رحمه الله:

كلما راضها بالعقل قومٌ ... أججَ لها هوى قومٍ ضراما

ونحن نُحذّر من الاستجابة لهم وتنفيذ أغراضهم، وندعو إلى الاحتكام للشعب واحترام إرادته؛ حرصًا على المصلحة العليا للوطن، وتجنبًا لما لا يحمد عقباه.

حفظ الله مصر من الفتن، وجنَّبها الصراع، وجمع كلمتها على كلمة سواء، وأعاننا جميعًا على أن ننهض بمصرنا الحبيبة ونحفظ ثورة شعبها ونحقق أهدافها وأولها عودة الحرية لشعب مصر في الاختيار واتخاذ القرار . . ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا** ﴾ [آل عمران: ١٠٣]». أ.هـ.

كما أكد الدكتور محمد سعد الكتاتنى، الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، أن إرادة الشعب المصرى واجبة الاحترام، وأنه لا أحد يملك الالتفاف على هذه الإرادة أو المصادرة عليها، وأن أي محاولة لذلك تعتبر افتئاتًا على الشعب المصرى لن يقبل أو يسمح بها تحت أى مسميات.

وفى هذا الإطار عبر الكتاتنى عن رفض الحزب للمحاولات التى يقوم بها البعض لمصادرة حق الشعب المصرى بإقرار ما يسمى مبادئ فوق دستورية أو مبادئ حاكمة؛ حيث إن الدستور وثيقة يمنحها الشعب لنفسه بإرادته الحرة، وأى تقييد لهذه الإرادة يعتبر اعتداءً لا نقبله على هذه الإرادة الحرة للشعب الذى يقرر ما يشاء لنفسه دون وصاية من أحد.

ولفت الأمين العام للحزب إلى أن رد الفعل نحو هذه التحركات غير المقبولة سيكون شعبيًا غاضبًا فى ميدان التحرير وفى غيره من ميادين مصر؛ حيث لن يتنازل الشعب عن حماية مكتسبات ثورته، والدفاع عن حقه فى أن يكون الدستور الذى يعبر عنه هو الوثيقة الوحيدة التى تحكمه دون أن تكون عليها قيود مسبقة.

●●●

المبادئ الأساسية للدستور.. ومحاولة جديدة للالتفاف على إرادة الشعب

فى محاولة جديدة للالتفاف على إرادة الشعب ونسف نتائج استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١م، ظهر ما يسمى (المبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة)، وقد وقف الإخوان فى وجه هذه المحاولة -التى سبقتها محاولات عديدة- بكل قوة، واعتبرت ذلك تجاوزًا كاملا للإرادة الشعبية وإهانة واحتقاراً لشعب مصر، خصوصًا أن هذه المحاولة التى نُشرت فى صورة مقترح لم تكتف بوضع مبادئ دستورية محصنة ضد الإرادة الشعبية، بل جعلت هذه المبادئ خاضعة للتفسير من خلال الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان، ما يجعلها نصًا دستوريًا تابعًا للوثائق الدولية، والتى تصدر فى غالبها مطابقة للرؤى الغربية والتى تحفظت على العديد منها الحكومات المصرية المتعاقبة.

وقد أصدرت الجماعة بيانًا بهذا الشأن، جاء فيه:

"إن الثورة المصرية العظيمة هى نعمة جليلة من الله تعالى، وآية يجب على الجميع أن يتوقفوا عند دروسها وعبرها حتى لا تتكرر الأسباب المؤسفة التى أدت لانفجارها.

وهى حصيلة تضحيات جسيمة قدمها الشعب المصرى العظيم؛ شهداء من أبنائه ومصابين بالآلا، وجهود ضخمة من أجل استعادة حريته وكرامته وعزته، وأن يكون السيد فى وطنه، ومن ثم لن يفرِّط فى هذه الثمار الغالية تحت ضغط تهديد، أو باستخدام مكر أو خديعة.

نقول هذا فى وجه محاولات دءوب ومتكررة لم تتوقف، وإن كانت فى كل مرة ترتدى زيًا جديدًا وترفع شعارًا مغايرًا، ابتداء من محاولات وضع الدستور ثم محاولات وضع مشروع الدستور، ثم مشروع الدستور أولا قبل الانتخابات. ثم المواد الحاكمة للدستور، ثم المواد فوق الدستورية، ثم المبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة، وذلك كله بالمخالفة للإرادة الشعبية التى تجلت فى استفتاء مارس ٢٠١١م والتى صيغت فى الإعلان الدستورى، وللأسف شارك فى هذه الالتفافات المستمرة

نائب سابق لرئيس مجلس الوزراء، ونائب حالى لرئيس مجلس الوزراء، إضافة لمجموعة من القانونيين الذين لا يحترمون الشعب، ويضعون خبرتهم فى خدمة مَنْ يريد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى محاولة فرض تشكيل معين للجنة التأسيسية المنوط بها وضع مشروع الدستور قبل استفتاء الشعب عليه، وذلك بدلا من انتخاب مجلس الشعب والشورى لها كما نص على ذلك الإعلان الدستورى، وكل هذا يُعَد افتئاتًا على الشعب وعدم احترام له، والأدهى من ذلك كله أن هذه المحاولات تجرى تحت دعوى رغبة المجلس العسكرى فى ذلك.

وهناك تسريبات وتلميحات بأن هناك من يحاول تأجيل الانتخابات البرلمانية، وبالتالى وضع الدستور وانتخاب الرئيس المقبل، واستمرار الفترة الانتقالية لإبقاء المجلس العسكرى فى الحكم.

والإخوان المسلمون يعتبرون ذلك كله مخالفًا لمبادئ ومكاسب الثورة، ومحاولة إنتاج النظام السابق فى صورة جديدة، وإهدارًا لدماء الشهداء، وهذا ما نعتقد أن الشعب الذى ذاق طعم الحرية بكلٍّ طوائفه لن يسمح به.

إن الشعب هو السيد، وقد قال كلمته واتخذ قراره فى الاستفتاء، وعلى الجميع أن ينصت وأن يمتثل، وهو الذى يمنح نفسه دستوره عن طريق اللجنة التى ينتخبها مجلسا الشعب والشورى اللذان ينتخبهما الشعب بإرادته الحرة، وهو الذى يوافق عليه فى استفتاء حرٍّ نزيه، وهو الذى يحميه من الغلو والشطط ويحميه من الانحراف والعدوان.

إن الثورة لا بد أن تمضى إلى غايتها: تطهير البلاد من النظام الفاسد وأذنابه، والوصول إلى حالة الاستقرار بإقامة المؤسسات الدستورية، وتقوية مؤسسات الدولة، ثم الانطلاق إلى مرحلة البناء والنهضة، وكل من يعوق هذه المسيرة لأغراض شخصية أو فئوية أو حزبية أو خارجية فإنما يهدر مصلحة الوطن والشعب، ويعرض البلاد لمخاطر جسيمة.

والإخوان المسلمون يتوجهون بالرسائل التالية:

- أولا: إلى المجلس العسكرى: إن الشعب ليقدر لكم موقفكم من الثورة والشعب، وينتظر منكم الوفاء بالوعود المتكررة التى سمعها منكم، والالتزام بخريطة الطريق التى حددها الإعلان الدستورى، ويذكركم بموقف (الفريق عبد الرحمن سوار الذهب) الذى وعد وعداً والتزم به، ولا تزال الدنيا كلها تذكره بالإجلال والإكبار والاحترام.

- ثانيًا: إلى السياسيين والقانونيين: إن أول مبادئ الديمقراطية هو احترام إرادة الشعب وتحقيق مطالبه والنزول على اختياره ولو كان ضد المصلحة الخاصة، ونحن نطالبكم بذلك كما نلزم به أنفسنا، فذلك مقتضى الإخلاص للوطن وحب الشعب.

- ثالثًا: إلى الشعب المصرى العظيم: لقد بذلت وضحيت كثيراً من أجل التخلص من الاستبداد والفساد، ونحن نعلم أنك كنت ولا تزال على استعداد لمزيد من التضحيات من أجل ألا يعود الاستبداد والفساد فى أى صورة جديدة، ولذلك ندعوك للتيقظ والانتباه إلى محاولات الالتفاف على إرادتك ومحاولات خداعك والمكر بك، لذلك عليك أن تحدد موقفك حاسمًا وتلفظ تمامًا كل أولئك المخادعين، وأن تتمسك بكامل حقوقك وحرياتك، وأن تتتبَّع كل الفاسدين والمفسدين والمجرمين الذين تعرفهم بالاسم وتقديم البلاغات القانونية ضدهم.

- رابعًا: إلى مجلس الوزراء: إنكم فى مناصبكم مؤقتون، والأمانة تقتضى أن تؤدوها بمنتهى الشفافية، وأن مشروعية وجودكم إنما هى من الشعب، فعليكم أن تكونوا فى خدمته وتحقيق إرادته، وأن تعزلوا من بينكم مَنْ يخرج على ذلك، وألا تستجيبوا لضغط من هنا أو من هناك. ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ [التوبة: ١١٩]». أ.هـ.

●●●

لماذا لم يشارك الإخوان فى جمعة (تصحيح المسار)؟!

قرر الإخوان (جماعة وحزبًا) عدم المشاركة فى المظاهرة التى تم تنظيمها يوم الجمعة (٩ من سبتمبر ٢٠١١م) فى ميدان التحرير، والتى دعا إليها بعض النشطاء.. كان رأى الإخوان أن الهدف من المليونيات التى تم تنظيمها منذ نجاح الثورة هو الضغط لتحقيق الأهداف الكبرى للثورة، وقد أدت بالفعل إلى تحقيق العديد من المطالب، الأمر الذى يفرض ضرورة التنسيق بين كل القوى الموجودة على الساحة قبل تنظيم أى فعالية حتى تخرج بالشكل الذى يحقق الهدف منها.. أما هذه المليونية فلم يكن لها هدف محدد، بل وُضعت لها أهداف كثيرة بعضها جزئى، وهو ما أدى فى النهاية إلى خروج المظاهرة عن مسار المظاهرات السابقة، فوقع عنف وعدوان على الشرطة، وحدث تعطيل مرورى وفوضى وصدامات، بل تم الاعتداء على عدد من مقار حزب الحرية والعدالة، ورفع متظاهرون لافتات تتهم الإخوان بالخيانة والخديعة، لا لشىء إلا أنهم رفضوا المشاركة فى المظاهرة.

وقد أصدر الإخوان بيانًا جاء فيه:

«فى الوقت الذى يستعجل فيه الشعب المصرى نتائج ثورته المجيدة فى يناير ٢٠١١م، والتى ضحَّى فيها بالغالى والنفيس والأرواح والدماء، يجد تباطؤًا غير مقبول ولا مبررً من الحكومة والمجلس العسكرى فى الاستجابة لمطالبه الجوهرية والحيوية؛ الأمر الذى اضطره للنزول للميادين فى مظاهرات حاشدة مرات عديدة لرفع المطالب والضغط فى سبيل تحقيقها، كان آخرها ما تم أمس الجمعة (٩/ ٩/ ٢٠١١م)، والأصل أن الشعب بعد الثورة صار هو السيد الذى يجب أن يطلب فيُطاع، ويرغب فيُستجاب له، ولا يصح مطلقًا أن نضطره إلى اللجوء إلى التظاهر والاحتجاج المرة بعد المرة للاستجابة لبعض الطلبات دون البعض الآخر.

إن المشكلة الحقيقية تنبع من عدم الشعور باستمداد الشرعية من الشعب، والحل الجذرى فيما نرى يتمثل فى التعجيل بإجراءات نقل السلطة من المجلس العسكرى إلى

السلطة المدنية المنتخبة انتخابًا حرًا نزيهًا من الشعب، ومن ثَمَّ تشعر هذه السلطة بأنها تستمد شرعيتها من الشعب وتدين بالولاء للشعب وتخشى غضبة الشعب إذا أساءت فيسحب الثقة منها أو يُسقطها فى الانتخابات التالية، وبالتالى تسارع إلى تلبية مطالبه جملةً وتفصيلا وتمتنع عن ارتكاب ما لا يُرضيه، وهذا هو السبيل لتنفيذ كل المطالب الجزئية التى خرج من أجلها إخواننا المتظاهرون فى جمعة الأمس.

إن الأمر يستلزم خريطة زمنية محددة للمسيرة الديمقراطية والانتقال إلى السلطة المدنية دون إبطاء أو تأخير، وهو ما يقطع الطريق على القوى الداخلية والخارجية التى تسعى لإجهاض الثورة أو تيئيس الناس منها أو إشاعة الفوضى والاضطراب فى ظل إطالة الفترة الانتقالية.

وهذا ما يفرض على القوى السياسية الوطنية أن تتيقظ لما يُحاك ضد الثورة، وأن تنكر ذواتها، وأن تحرص على التوافق الوطنى العام فى ظل احترام الإرادة الشعبية والقواعد الديمقراطية.

أما ما حدث بالأمس من عنف واعتداءات على وزارة الداخلية وحرق مبنى الأدلة الجنائية للمرة الثانية وعدوان على مديرية أمن الجيزة والاصطدام بالجنود وحرق بعض المركبات فهى أمور يرفضها الإخوان المسلمون ويطالبون بسرعة التحقيق العادل فيها، ويدينون فاعلها باعتبارها ملك الشعب، ويرفضون استخدامها فى التضييق على حقوق الشعب وحرياته، أو مواجهة الأخطاء البسيطة بعنف أمنى وصدام ومحاكمات عسكرية تعيد إخراج الماضى القريب البغيض.

إن التباطؤ والتساهل فى حقوق شهدائنا من الجنود الذين قتلهم الصهاينة على الحدود وعدم اتخاذ موقف حاسم والتردد فى مسألة سحب السفير المصرى، والغطرسة الصهيونية برفض مجرد الاعتذار، وكذلك إنشاء جدار خرسانى كبير حمايةً لسفارة من أهم الأسباب التى أدَّت إلى انفجار الشعور الوطنى فى نفوس المصريين، وعلاج ذلك يكمن فى استجابة السلطة سواء كانت السلطة المؤقتة الآن أو السلطة المدنية المقبلة لإرادة الشعب واحترام كرامته.

لقد تم الإعلان مرارًا عن أموال ضخمة من الخارج تُنفَق على محاولات مستميتة لتعطيل الثورة وإثارة الخلافات، ولا ريب أنها للعبث بمقدرات هذا البلد ومستقبله، واليوم نسمع من مصدر أمنى أن هناك أيادى خارجية متورطة فى أحداث عنف الأمس، ومنذ زمن ونحن ومعنا الشعب نطالب بإزالة التعتيم المتعمد ونطالب بالشفافية الواضحة لنعلم مَن يعمل لصالح الوطن ومَن يعمل ضد مصالحه، فهل سيطول انتظارنا؟ ومرة أخرى نقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]». أ.هـ.

● نعم لبناء سلطات الدولة.. لا للطوارئ:

ما حدث فى جمعة تصحيح المسار، وما جرى من اعتداء على السفارة الصهيونية، وما جرى من اعتداءات واعتقالات على المقتحمين، كان كفيلا بتنبيه المجلس العسكرى للإسراع بنقل السلطة، منه إلى القوى المدنية، بالالتزام بمواعيد إجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى، وتشكيل لجنة تأسيسية يختارها المجلسان لوضع الدستور.. وقد قامت الجماعة والحزب بالضغط فى هذا الطريق؛ إذ طالبا المجلس بوضع خارطة طريق محددة لبناء سلطات الدولة، فضلا عن مسئوليته فى حفظ الأمن والسيطرة على حالة الانفلات التى عمت القطر كله.

وإذا كان المجلس قد صرح بأنه سيقوم بتفعيل قانون الطوارئ للسيطرة على أحداث العنف التى جرت فإن الإخوان قد عارضوا ذلك من الأساس، رافضين توسيع نطاق هذا القانون البغيض، كما استنكروا قيام السلطات بإغلاق قناة (الجزيرة مباشر مصر) واعتبروا مداهمة مقرها أمرًا مناقضًا للحرية وتكميمًا للأفواه.. وقد أصدروا لذلك بيانًا، جاء فيه:

«موقفنا من حالة الطوارئ أنها ظرف استثنائى مؤقت، وأن قانونها إنما هو قانون للضرورة، ولذلك فقد حدد القانون ثلاثة أسباب على سبيل الحصر لإعلان حالة الطوارئ، ولكنه للأسف الشديد صار قانونًا استمر العمل به ثلاثين عامًا كاملة، رغم انتفاء مبررات العمل به معظم هذه المدة، وهو قانون يصادر معظم الحقوق القانونية والمدنية للأفراد وحرياتهم العامة.

وفى ظل هذا القانون تم اعتقال ٤٥٠٠٠ شخص من الإخوان فقط وإحالة مئات منهم إلى المحاكم العسكرية وصدور أحكام ضدهم بالسجن، رغم أن ما يسمى (بالقضاء العسكرى) ليس قضاءً بالمعنى القانونى، وليس هو القضاء الطبيعى بالنسبة للمدنيين، وحالة الطوارئ لم تُلغَ حتى يقال إنه سيعاد تفعيلها، خصوصًا أن كل هذه الجرائم لها عقوبات مغلظة فى القانون الجنائى، إضافةً إلى أن حالة الطوارئ تُعَدُّ ردة عن مطالب الثورة، فالشعب ثار للحصول على حريته وليس لزيادة القيود عليه، والحل هو الذهاب إلى الانتخابات البرلمانية ووضع الدستور وانتخاب الرئيس وتسليم السلطة لهم ليتصرفوا بمقتضى الشرعية الشعبية والدستورية والقانونية، ومن ثم تتم الاستجابة لكل مطالب الشعب والثورة.

أما مداهمة وإغلاق مقر قناة «الجزيرة مباشر مصر» فهو إجراء مناقض للحرية، وتطلُّع الشعب لها، وتكميم للأفواه، وتهديد للإعلام، وحرمان للأفراد من الحصول على المعلومات، وللأسف فقد تم ذلك تحت ذرائع واهية؛ فالبناية التى تشغل «الجزيرة» جزءًا منها توجد بها قنوات فضائية أخرى، فذريعة إزعاج الجيران ذريعة مرفوضة، كما أن مسألة عدم وجود الترخيص تشاركها فيها قنوات عديدة، وإذا كانت هناك مخالفات قانونية فهذا مجال الحكم فيها للقضاء وليس للقرارات الإدارية». أ. هـ.

•••

إجراءات تستفز الجماعة وباقى القوى السياسية

التقى المجلس العسكرى فى منتصف شهر سبتمبر عدداً من رؤساء وممثلى الأحزاب السياسية، وفى هذا اللقاء تم تحديد موعد الانتخابات، وتعهد المجلس بالالتزام بما جاء فى الإعلان الدستورى، كما تمت مناقشة قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر، إلا أن الإخوان طالبوا بإعادة النظر فى قانون الانتخاب وتعديله بحيث لا يتعارض مع مواد الدستور، كما طالبوا بحوار مجتمعى حول هذا القانون، بل كل القوانين، كما طالبوا بعزل الذين أفسدوا الحياة السياسية من قبل، ومنعهم من الترشح لانتخابات البرلمان، وبضرورة إصدار قانون العزل السياسى الذى وعد مجلس الوزراء بسرعة إصداره.

كان الإخوان وباقى القوى السياسية يرون -فى البداية- أن القائمة النسبية ضمانة لعدم تسلل أحد أعضاء الحزب المنحل إلى البرلمان، ثم فوجئوا بموافقة الحكومة على ستة أحزاب تابعة لفلول الحزب الوطنى، فطالبوا -من ثم- بتعديل القانون الذى حرم الأحزاب من المنافسة على المقاعد الفردية، وجعلها (٥٠٪) من إجمالى الأعضاء، وقد خلّفت تلك التفاعلات شرخًا بين الجماعة والقوى السياسية من ناحية والمجلس العسكرى من ناحية أخرى؛ حيث بدأ الخوف يتسلل إلى الجميع من هاجس تأخر المجلس فى تسليم السلطة وإيجاد جو من المهاترات وعدم حسم الأمور كما بيّنها الإعلان الدستورى، يأتى هذا فى ظل تضييق على الحريات وممارسات غير معهودة من المجلس، ما استدعى مبادرة الجماعة إلى إصدار بيان تحذيرى (يوم الأربعاء ٢٨ من سبتمبر ٢٠١١م) جاء فيه:

«لماذا قامت الثورة فى مصر؟ باختصار شديد: قامت ليسترد الشعب حريته ويصبح السيد فى وطنه، وقام بها الشعب بكلٍّ فئاته وطوائفه، ووافقه الجيش فى كل مطالبه المشروعة ومن ثم أصبح شريكًا فى الثورة، لذلك وضع الشعب ثقته فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووضع إدارة الوطن أمانة مؤقتة فى عنقه، ريثما يتم تسليمها للسلطة المدنية المنتخبة من الشعب لتنتقل البلاد من الفترة الانتقالية إلى حالة الاستقرار.

بيد أن الشعب فوجئ بمواقف وقرارات وقوانين تتم وتصدر من وراء ظهره ومن فوق رأسه ورغم أنفه، وعلى رأسها الإعلان الدستورى الذى صدر سراً يوم ٢٥/ ٩/ ٢٠١١م ولم يُعلَن إلا مساء يوم الثلاثاء ٢٨/ ٩/ ٢٠١١م مشفوعًا بخمسة مراسيم بقوانين تتعلق بقوانين انتخابات مجلسى الشعب والشورى، مع الزعم بأن هذا الإعلان الدستورى تم بموافقة قيادات الأحزاب السياسية وهو قول غير صحيح.

وهذا الأسلوب يثير القلق والمخاوف؛ لأنه لا يحترم إرادة الشعب، ويمكن استخدامه فى إصدار إعلانات دستورية أخرى قد تطال الدستور ذاته أو اللجنة التأسيسية التى سيناط بها وضع مشروع الدستور، كما تم تسريبه فى بعض الصحف، وهذا الأمر لو حدث- لا قدر الله- فلن يسمح الشعب بمروره، وسيعرِّض البلاد لمخاطر جمة؛ لأنه إهدار لاستفتاء مارس ٢٠١١م، وافتئات على إرادة الشعب، وعودة إلى أسلوب النظام القديم الذى ثار الشعب من أجل خلعه.

أما بالنسبة لقوانين الانتخابات فقد أجمعت القوى السياسية على أهمية إجراء الانتخابات بنظام القوائم النسبية، وأعلمت المجلس العسكرى- الذى يمتلك سلطة التشريع، بجانب سلطة التنفيذ -بذلك، وطالبته بتعديل القوانين السابقة، فإذا به يُصدر القانون الجديد بمزيد من العيوب:

١- الإبقاء على الانتخاب الفردى وإن خفض النسبة من ٥٠٪ إلى ٣٣٪.

٢- اشتراط عدم الانتماء الحزبى لمن يترشحون على المقاعد الفردية، بل منعهم من الانضمام للأحزاب فى حالة فوزهم بمقاعد فى البرلمان بالصفة الفردية، وهذا مناقض لما يسعى إليه السياسيون من ضرورة تقوية الأحزاب، وربط الناخبين بالبرامج دون الأشخاص، ووقاية البلاد من آفات البلطجة وشراء الأصوات ومحاولات التزوير.

كما أن الجدول الزمنى للانتخابات يتسم بالبطء الشديد، الأمر الذى يُبقى البلاد فى مناخ الانتخابات مدة تصل إلى خمسة شهور بما يتركه ذلك من آثار على الحياة العامة، إضافة إلى أن الدوائر الانتخابية لا تتسم بالتوازن فيما بينها من حيث عدد الناخبين،

كما أنها تعتبر كبيرة جداً على المرشح الفردى بما يرهقه فى تغطيتها من أجل الدعاية أو إمكانية توفير الوكلاء والمندوبين.

إضافة إلى أن المجلس العسكرى لم يُصدر قانوناً بعزل أئمة الفساد من رموز الحزب الوطنى المنحل سياسياً ومنعهم من الترشح للبرلمان كما وعد بذلك كثيراً، الأمر الذى يُلقى بظلاله على الحياة السياسية، ويفتح الباب لإنتاج النظام البائد مرة أخرى.

والإخوان المسلمون يطالبون بتصحيح كل ما سبق إضافة لما يلى:

١- الإقرار بانتهاء حالة الطوارئ، عملا بالمادة (٥٩) من الإعلان الدستورى الصادر فى مارس الماضى، ووفاء بالوعود المتكررة بإنهاء الحالة قبل إجراء الانتخابات.

٢- تطهير مؤسسات الدولة من رءوس الفساد الباقين فى مواقعهم أو الذين عادوا إليها رغم جرائمهم فى حقِّ الشعب والوطن.

٣- إعلان نتائج التحقيقات فى موضوع الأموال التى ضختها مصادر أجنبية لإفساد الحياة السياسية، ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾ [النساء: ٥٨]». أ.هـ.

• الجماعة تذكِّر (العسكرى) بما قطعه على نفسه من عهود:

وقد أعقب هذا البيان بيان آخر (يوم الأربعاء ٥ من أكتوبر)، يضع النقاط فوق الحروف فيما يخص دور المجلس العسكرى، وضرورة الالتزام بما أخذه على نفسه من تعهدات، وتقليص سلطاته التى توسع فيها حتى صارت لا تبشر بمصالحة أو استقرار، جاء فى البيان:

«تم لقاء بين عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعدد من رؤساء الأحزاب يوم ١/ ١٠/ ٢٠١١م، ترتب عليه اتفاق على عدة نقاط أثارت جدلا شديداً فى المجتمع المصرى، الأمر الذى فرض علينا تحديد موقفنا من هذا الاتفاق.

أسفر اللقاء عن جدول زمنى للانتخابات البرلمانية (مجلسى الشعب والشورى)، ينتهى باجتماع المجلسين فى أبريل ٢٠١٢م، يعقبه اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية

المكلفة بإعداد الدستور الجديد للبلاد، ثم تستغرق عملية إعداد الدستور ستة أشهر، ويتم الاستفتاء عليه بعد خمسة عشر يومًا من إعداده، وبعدها بشهرين يتم انتخاب رئيس الجمهورية، وهذا الكلام كله يتعارض مع ما أعلنه المجلس العسكرى بعد توليه السلطة من أن الفترة الانتقالية لن تزيد على ستة أشهر، ثم امتدت بحيث تنتهى بانتخابات الرئاسة قبل نهاية ٢٠١١م، وقد نصت الرسالة رقم (٢٨) الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على ما يلى:

(يؤكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه لا صحة للأنباء التى تناقلتها وسائل الإعلام المختلفة عن تأجيل انتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٢م، كما يؤكد المجلس أن القوات المسلحة تسعى لإنهاء مهمتها فى أسرع وقت ممكن، وتسليم الدولة إلى السلطة المدنية التى سيتم انتخابها بواسطة هذا الشعب العظيم).

ومعنى ما صدر عن لقاء الفريق عنان برؤساء الأحزاب أنه تمَّ الضرب بما جاء فى رسالة المجلس العسكرى رقم (٢٨) بتاريخ ٢٨ من مارس ٢٠١١م عرض الحائط، وأن انتخابات الرئاسة فى أحسن الأحوال سوف تتم فى آخر ٢٠١٢م، وقد تمتد إلى منتصف ٢٠١٣م، وهو ما ينذر بخطر جسيم نتيجة استمرار الفترة الانتقالية باضطراباتها وقلقها وتأثيراتها السلبية على الأمن والاستثمار والإنتاج، وانغماس الجيش فى الخلافات السياسية، وينشغل عن مهمته الأساسية المقدسة فى وقت تلوح فيه النذر فى الأفق، ويعطل انتقال السلطة للشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات.

وهذا ما يرفضه الإخوان المسلمون جملة وتفصيلا، ويصرون على الانتهاء من الانتخابات فى أقرب وقت، وإجراء انتخابات الرئاسة فور تشكيل البرلمان دون الانتظار لإتمام الدستور، فهذا هو أخف الضررين؛ لأن الشعب لن يقبل بهذا التسويف.

كما تم الاتفاق على دراسة إصدار تشريع بحرمان بعض قيادات الحزب الوطنى المنحل من مباشرة الحقوق السياسية، وهو أمر سبق إطلاق وعود كثيرة به من المجلس العسكرى والحكومة، ثم بدأ التسويف فى الوقت الذى يطالب فيه غالبية الشعب بحرمان من أفسدوا الحياة السياسية، وأضروا بالشعب وخانوا أماناتهم من مباشرة حقوقهم السياسية كلهم وليس بعضهم كما جاء فى الاتفاق، وإذا أراد الشعب فلا بد أن

يستجيب المجلس العسكرى وحكومته، لا أن يقال «دراسة إصدار تشريع»، فلا يمكن أن يطرد الشعب من أجرموا فى حقه من الباب ويلتف آخرون لإدخالهم من النافذة، ولا بد للمجلس والحكومة أن يكونا عند وعودهما حفاظًا على الثقة.

وإذا كان كبار القانونيين قد انتهوا إلى انتهاء حالة الطوارئ بمقتضى المادة (٥٩) من الإعلان الدستورى، كما أن الإرادة الشعبية فى إنهائها جازمة ومستقرة فكفى بها ثلاثة عقود معظمها دون مبرر، فلا يجوز للمجلس العسكرى أن يصر على بقائها، فضلا عن أن يوسع مجالها، خصوصًا أنه وعد فى فبراير ٢٠١١م بأنها سوف تلغى فى أقرب فرصة وعلى أسوأ الأحوال فقبل بدء الانتخابات، وها نحن على أبواب الانتخابات وأعضاء من المجلس العسكرى يؤكدون بقاءها حتى مايو ٢٠١٢م، بالمخالفة للإعلان الدستورى وللوعود الصادرة منهم، وضد إرادة غالبية أفراد الشعب.

أما بالنسبة للوثائق الدستورية فقد أكدنا مرارًا وتكرارًا أننا ضد ما يسمى بالمبادئ الحاكمة أو فوق الدستورية، وضد فرض تشكيل معين للجمعية التأسيسية لوضع الدستور لا يختاره مجلسا الشعب والشورى، وضد أن يكون للجيش دور فى الحياة السياسية، فذلك ما يفسد الحياة السياسية ويصرف الجيش عن دوره.

كما أن موقفنا من المجلس العسكرى إنما ينبنى على موقفه من قضايا الأمة، نؤيده فيما أحسن فيه، وننصحه بالصواب فيما لم يوفق فيه، فالإخوان المسلمون يقيسون المواقف بمقياس المبادئ، ولا يمنحون أحدًا تأييدهم على طول الخط، وكذلك لا يعارضون أحدًا على الدوام.

وختامًا فإننا نقرر أن الحل للمأزق الذى تم وضعنا ووضع البلد فيه يكمن فى سرعة الوفاء بالوعود واحترام الدستور وإرادة الشعب، ونقل السلطة من المجلس العسكرى إلى السلطة المدنية المنتخبة بأسرع ما يمكن؛ خشية أن تسوء الأمور وتتدهور حالة البلاد إلى ما لا تُحمد عقباه.. ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿ **وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا** ﴾ [الإسراء: ٣٤]». أ.هـ.

أحـــــداث مـاســــبيرو..
وعلامات استفهام جديدة

لم يكد المواطنون يفرحون بالأخبار المتواترة حول قرب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، حتى رُوِّعوا بما جرى للمتظاهرين من الأقباط فى منطقة ماسبيرو مساء يوم الأحد (٩ من أكتوبر ٢٠١١م)؛ إذ وقعت اشتباكات بين هؤلاء المعتصمين -من أجل حل مشكلة إحدى الكنائس بأسوان- من جهة وقوات الشرطة والجيش من جهة أخرى، راح ضحيتها ٢٥ قتيلا وسقوط عشرات المصابين.. واللافت أنه كانت هناك رغبة لدى أطراف -لم يُكشف عنها حتى الآن- فى مزيد من القتل والتخريب، وإيقاع الفتنة بين عنصرَىْ الأمة، وتعطيل ما تم من إنجازات فى مجال إتمام العملية الديمقراطية، ونقل البلاد من حكم العسكر إلى حكم مدنى وعودة الجيش إلى ثكناته.

واللافت أيضًا أنه كان هناك سيناريو للفوضى وإحداث شغب، تديره مجموعة النظام السابق، يتمثل هذا السيناريو فى اختراق أى مظاهرة سلمية، والاشتباك مع الجيش والشرطة.. وقد استنكر الإخوان -فى بيان لهم- تلك الجريمة، ووجهوا نداءاتهم إلى العقلاء لإطفاء نار الفتنة، ولإعادة الحقوق لأصحابها، بالإسراع بإجراء الانتخابات وإعداد دستور للبلاد يقيها شر المخاطر والأزمات.. جاء فى البيان:

«هل ما حدث ليلة أمس عند ماسبيرو شىء معقول؟ وبين أناس كانوا يتعاقبون فى الصلاة كل جمعة فى ميدان التحرير، وكان المسيحيون يصبون الماء على إخوانهم المسلمين للوضوء، وممن ينتمون إلى دينين يأمران بالمحبة والسلام والبر والقسط؟ وبسبب حادثة صغيرة فى أقصى جنوب البلاد، كان حلها أيسر ما يكون إذا لم يمكن حلها وديًا فقد كان من الممكن أن ينظر القضاء فى الوثائق والمستندات، فإن وجد ترخيصًا ببناء كنيسة أمر ببنائها كأحسن ما يكون البناء، وإن لم يجد فعلى الجميع أن يحترم النظام والقضاء؟

إن عدد القتلى والجرحى وحجم التخريب، كل ذلك يقطع بأن هذه الأحداث ليست وليدة مشكلة كنيسة أسوان بقدر ما هى رغبة من جهات داخلية وخارجية تبغى إجهاض

الثورة وتعويق مسيرتها نحو الحرية والعدل الديمقراطية، ولو أدى الأمر إلى حرب أهلية بين إخوة الوطن والدم والتاريخ، كما صرح البعض بغير مواربة.

إن المطالب المشروعة لها قنواتها ولها طريقتها ولها وقتها الذى يناسبها، والشعب المصرى كله له مطالبه المشروعة وليس الإخوة الأقباط فقط، ويقينًا ليس هذا هو الوقت المناسب للمطالبة بها؛ فالحكومة الحالية حكومة مؤقتة والظروف العامة غير طبيعية، وحتى لو صدرت مراسيم بقوانين فسوف يعاد النظر فيها فور تشكيل البرلمان المنتخب، فالحكمة تقتضى الصبر والتأنى، وانتظار الحكومة المنتخبة من الشعب، التى تستمد شرعيتها منه وتدين بالولاء له وتلبى مطالبه العادلة والمشروعة، لا سيما ونحن على أعتاب الانتخابات الحرة التى طالما تطَّلعنا إليها، فينبغى التعجيل بإجرائها؛ للوصول بالبلاد إلى حالة الاستقرار والشرعية الشعبية والدستورية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

إننا نعلم أن هناك احتقانًا لدى إخواننا الأقباط؛ نتيجة ما يدّعونه من ظلم وتهميش، وأن هذا الظلم الذى يدّعونه قام به نظام فاسد مستبد لم يحترم الدين ولا الأمانة، وطال هذا الظلم المصريين جميعًا، ولا يخفى على أحد أن الإخوان المسلمين تعرضوا لأضعاف ما تعرض له الآخرون، ومن ثم لا يجوز أن تكون هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ظرفًا لتنفيس الاحتقان أو تصفية الحسابات، ومن نظام حالى مؤقت لم يكن هو السبب فيما جرى فى الماضى.

إننا نرفض وندين ما نُسب إلى السيدة كلينتون من عرضها المساعدة بقوات أمريكية لحماية الكنائس والمناطق الحيوية فى مصر، ونعتبر هذا العرض المشبوه محاولة صريحة لاحتلال مصر احتلالا مباشرًا، فمازلنا نذكر أن الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢م تم تحت دعوى حماية الأقليات العرقية على إثر مشاجرة حدثت بين أحد المصريين ومواطن مالطى فى الإسكندرية، واستمر هذا الاحتلال أكثر من ثمانين عامًا، ونخشى أن تكون هذه الرغبة العدوانية الأمريكية وراء الأحداث المؤسفة التى وقعت بالأمس، وإذا فكرت أمريكا فى تنفيذ ذلك فلتعلم أن الشعب المصرى كله سيقاوم هذا العدوان بكل ما أوتى من قوة، وإن كانت تريد مصلحة الإخوة الأقباط فلتعلم أنهم إخواننا. وهم أقرب إلينا منهم، ونحن مأمورون بحمايتهم وحماية كنائسهم بنص القرآن الكريم.

إننا نطالب كل الأطراف بما يأتي:

- نطالب العقلاء بالتدخل لإطفاء نيران الغضب وإحياء روح الأخوة التى صاحبت ثورة ٢٥ يناير وعودة اللُحمة للنسيج الوطنى الواحد الذى يُبرز عظمة الشعب المصرى عبر التاريخ.
- ونطالب بسرعة التحقيق فيما جرى وإعلان النتائج بمنتهى الشفافية، وإعلاء سيادة القانون فوق كل الأشخاص وكل الاعتبارات؛ حتى ينال كل مخطئ جزاءه العادل.
- ونطالب الإخوة الأقباط بعدم إعطاء الفرصة لأعداء الوطن فى الداخل والخارج لإثارة الفتن والقلاقل.
- ونطالب بالذهاب إلى الانتخابات وإجرائها وفق جدول زمنى مناسب تتفق عليه القوى الوطنية؛ للتعجيل بنقل السلطة وتحمُّل المسئولية لعودة الاستقرار بإيجابياته العديدة.
- ونطالب الإعلام بأن يتقى الله فى الشعب والوطن، وأن يتحلَّى بالمصداقية والأمانة والشفافية والدقة، ونطالب بسرعة إصدار قانون العزل السياسى لكل من أفسد الحياة السياسية؛ حتى نجنِّب البلاد البلطجة والفوضى، خصوصًا إبان إجراء الانتخابات، ونطالب ببذل كل الجهود من القوات المسلحة والأمن لحماية العملية الانتخابية، والإخوان المسلمون على استعداد كامل لتشكيل لجان شعبية أو المشاركة فى لجان شعبية للمساعدة فى تحقيق هذا الهدف الوطنى النبيل.

وأخيرًا نذكِّر الناسين بما قاله الجنرال عاموس يادين، الرئيس السابق للاستخبارات الحربية الصهيونية «أمان» ونشرته الصحف فى ٢/ ١١/ ٢٠١٠م؛ أى قبل قيام الثورة، قال: مصر هى الملعب الأكبر لنشاطات جهاز المخابرات الحربية الصهيونى، وإن العمل فى مصر تطور حسب الخطط المرسومة منذ عام ١٩٧٩م، لقد أحدثنا الاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية فى أكثر من موقع، نجحْنا فى تصعيد التوتر والاحتقان الطائفى والاجتماعى؛ لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائمًا ومنقسمة إلى أكثر من شطر؛ فى سبيل تعميق حالة الاهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية؛ لكى يعجز أى نظام يأتى بعد حسنى مبارك عن معالجة الانقسام والتخلف والوهن المتفشى فى مصر.

فهل يفيق العقلاء؟!.. حفظ الله مصر ووحَّد كلمتها وهدى شعبها وقادتها لما فيه خير البلاد والعباد». أ.هـ.

الفصل الخامس

من الميدان إلى البرلمان



تدشين أول حزب سياسى فى تاريخ الجماعة

ذكرنا فى الفصل الرابع أن مجلس شورى الإخوان اختار مسئولى الحزب (الحرية والعدالة) من بين أعضائه: الدكتور محمد مرسى رئيسًا، الدكتور عصام العريان نائبًا للرئيس، الدكتور محمد سعد الكتاتنى أمينًا عامًا، وذلك فى جلسته المنعقدة يومى ٢٩ و٣٠ من أبريل ٢٠١١م، وقد انطلق الإخوة الثلاثة يسابقون الزمن لإشهار الحزب الذى تم تدشينه رسميًا يوم السبت (٢٣ من يوليو ٢٠١١م)، وقد وجه الحزب الدعوة لقادة الأحزاب والقوى السياسية، وقادة الفكر والرأى، ورجال الإعلام والصحافة، كما وُجهت الدعوة لممثلى السفارات العربية والأجنبية، والعديد من الشخصيات العامة ورجال الفن والرياضة، وتوافد رموز مصر من القوى الوطنية والسياسية والحزبية، لمشاركة الحزب حفل تدشينه بقاعة «فرحتى» بفندق «جراند حياة».

وتقدم الحضور فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بديع، المرشد العام للإخوان المسلمين ود. على السلمى، نائب رئيس مجلس الوزراء، ومنصور العيسوى، وزير الداخلية، وعماد أبوغازى، وزير الثقافة، ود. السيد البدوى، رئيس حزب الوفد، ود. أيمن نور، رئيس حزب الغد، والسفير إبراهيم يسرى، ود. عبدالله الأشعل، مساعد وزير الخارجية الأسبق، ورامى لكح، ونخبة من رموز الفكر والسياسة والأدب والفن.

وشارك فى الحفل الموسيقار عمار الشريعى، والمستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض المستقيل، وعبدالفتاح البنا، أستاذ الترميم بكلية الآثار جامعة القاهرة، وعلاء عبدالمنعم، عضو مجلس الشعب السابق، وأشرف بلبع، عميد معهد الوفد للبحوث، وجورج إسحق، المنسق السابق لحركة كفاية، ود. عمرو الشوبكى، الخبير السياسى، والكابتن هادى خشبة، منسق لجنة الكرة فى النادى الأهلى، ومصطفى النجار، وكيل مؤسسى حزب العدل، وممدوح إسماعيل، عضو مجلس نقابة المحامين.

وشهد الحفل حضوراً إعلاميًا مكثفًا، من مراسلى الصحف الأجنبية والمصرية، فضلا عن عدد من القنوات الفضائية.

• نص كلمة الدكتور مرسى فى احتفال «الحرية والعدالة»:

السيد على السلمى والمرشد والسادة السفراء ورؤساء الأحزاب، السادة الضيوف ممثلى الحركات السياسية، الهيئة العلمية للحرية أمناء الحزب، وأمينات المرأة فى المحافظات فى «الحرية والعدالة»، رجال الإعلام، السادة الضيوف: أهلا وسهلا بكم فى الحفل الذى نسعد بكم فيه، ونتمنى أن تكون خطوة وبداية مع مناخ جديد فى مصر، يسعد به المصريون بمستقبل جميل لمصر نرجوه لها وللشعب والعالم أجمع.

أيها الإخوة.. هذه الجلسة انتظرناها كثيراً لنحتفل بمولد وإنشاء حزب «الحرية والعدالة».

فى هذه المناسبة أيها الإخوة نعلم أن مصر وشعبها، قد ثار على الظلم والفساد، واستطاع بفضل الله ثم بجهد أبنائه مجتمعين أن يحقق نصراً بثورة بيضاء سلمية، أعطت قدوة ونموذجًا للعالم كله: كيف يجتمع أبناء الوطن الواحد، وكيف يتعاونون وهم ثائرون، وهم يحققون مطالبهم وأهدافهم.

وقد قررت الجماعة وطبقًا للمناخ السائد أن تنشئ حزبًا سياسيًا؛ ليمارس العمل السياسى الحزبى المتخصص الذى ينافس على السلطة فى هذه المرحلة التى تتسم بالحرية، ويأمل المصريون أن تسود العدالة وأن تكون وسائلهم فى اختيار من يمثلهم من خلال الديمقراطية.

وطبقًا لقرار الإخوان تم إنشاء الحزب وإرادة الجماعة المتمثلة فى مجلس الشورى، وقررت أن يكون الحزب مستقلا إداريًا وتنظيميًا وماديًا وفى مواقفه، مع الأخذ فى الاعتبار أن الإخوان والحزب المنبثق منها لهما المرجعية الإسلامية نفسها، ولهما المشروع ذاته والفكرة والأهداف ذاتها، ولكن الوسائل والأهداف تختلف، وكما أعلنت فإن الجماعة عبر الزمن تمارس عملها، وقد أعلنت أنها لا تريد السلطة، ولن تنافس على

السلطة، ولكنها تسعى أن تحكم الأمة نفسها بنفسها وأن الأمة مصدر السلطة وأن الدولة ذات مرجعية إسلامية وتحتضن مصر كل أبنائها.

ولكى تحقق الجماعة ذلك فقد سعت لتأسيس هذا الحزب؛ ليحقق هذه الأهداف، ويمارس فعالياته وسط حرية وديمقراطية، ولذلك نحتفل اليوم أيها السادة الكرام بتأسيس الحزب؛ لكى ينطلق لأداء رسالته طبقًا للدستور والعرف المصرى فى بلدنا العزيز.

ومع سعادتنا بنجاح الثورة، ومع إحساسنا بالفخر والأمل فى المستقبل، وأملنا فى أن يكون معبراً عن الشعب المصرى، إلا أننا نستشعر مسئولية كبيرة تجاه الوطن؛ لأن التحديات كبيرة، لا تخفى عليكم، وهذه التحديات يواجهها المصريون على قلب رجل واحد، والقوات المسلحة التى تمارس دوراً مهمًا فى الوطن، وانتقلت إليها السلطة؛ لكى تكون مديراً وحارسًا على أبنائه خلال تلك الفترة الانتقالية، ونشهد أنها تقوم على أكمل وجه، ونختلف معها فى البعض، لكننا نقر لها بالشرعية، فتحيتنا لهم ونمد أيدينا إليهم، ونتعاون جميعًا شعبًا ومؤسسات فى المجتمع الوطنى، لنتعاون على يد وقلب رجل واحد؛ لكى نعبر عن طموحات الشعب إلى أن تنتقل السلطة إلى الشعب.

وإننا نستشعر واجبات تجاه الوطن، ونقرر للجميع أننا كحزب لن نطالب بحقوق لنا، لكننا سوف نسعى لعمل واجباتنا.

أيها الإخوة والأخوات.. يسعى الحزب مع باقى الأحزاب ومع الشعب إلى تأسيس جديد للدولة الدستورية القانونية، التى نحب أن تكون فى مصر التى تعتمد على المواطنة والتساوى فى الحقوق والواجبات واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية واحترام القوى العالمية وعدم التصادم معها، ولدينا رغبة فى أن نعيش فى سلام على أساس من العلاقات المتوازنة لا المتراجعة كما كانت فى النظام السابق.

الشعب يريد أن يكون هناك حضارة مصرية تليق بهم وبحضارتهم وبعقلية أبنائهم من المسيحيين والمسلمين، الشعب يريد التنمية الحقيقية؛ لكى يسعد أبناؤنا بالحرية الدائمة، وندعو الشعب المصرى والعالم أن تتحرر الشعوب، وأنتم ترون بعض

الشعوب التى تنهض بالثورات وتقتدى بالثورة المصرية. نريد دولة مصرية مدنية؛ كل المواطنين فيها سواء أمام القانون.

أيها الإخوة والأخوات.. ونحن نمر بعنق الزجاجة اتفق الشعب مع القوات المسلحة عبر إعلان دستورى واستفتاء حدد خريطة واضحة نسعى لتحقيقها، ونتفق فى أن الطريق واحد، وأن الغايات واحدة، وأن مصر أولا فوق الكل، ولا بد أن تبقى فوق الكل لتحقيق غد أفضل.

لقد تم تكوين تحالف من خلال ٣٠ حزبًا، ونسعى لتوسيعه لتحمل المسئولية معًا، وهذا التحالف الديمقراطى يؤدى إلى إيجاد تحالف فى الانتخابات المقبلة، ونتصور أن مجلس الشعب يجب أن يكون متجانسًا ومتوافقًا، فيه أغلبية ائتلافية؛ ليؤدى دوره كما ينبغى، ليختار لجنة المائة التى تصوغ الدستور؛ ليعرض على الشعب بعد ذلك، وقد قررنا مجموعة من المبادئ الاسترشادية للجنة التى تصوغ الدستور، مع وجوب ألا تتجاوز هذه المرحلة (٦ أشهر).

كل تلك الآمال تستلزم منا الجهد والعرق، والمصريون قادرون على ذلك من أجل الاستقرار، كما بذلوا الشهداء الذين نحييهم، وندعو لهم بالقبول والرحمة، المصريون قادرون على أن يبذلوا الجهد والعرق للإنتاج، وسيرى العالم ذلك قريبًا بعد خروجهم من عنق الزجاجة.

السادة الضيوف.. نحييكم وأتمنى لكم وقتًا طيبًا للتعارف فيما بيننا». أ. هـ.

• البيان الختامى للمؤتمر الأول لحزب الحرية والعدالة:

«عقد حزب الحرية والعدالة مؤتمره الأول بالمجمع التعليمى بالإسماعيلية بحضور أعضاء الهيئة العليا وأمناء الحزب بالمحافظات وأعضاء الحملات الانتخابية وكذلك بحضور المرشحين المحتملين لمجلس الشعب والشورى فى الفترة من الأحد ١١/ ٩/ ٢٠١١م إلى الثلاثاء ١٣/ ٩/ ٢٠١١م، وقد استعرض المؤتمر طبيعة المرحلة السياسية والاجتماعية التى يمر بها الوطن والتضحيات التى قدمها المصريون جميعًا فى

ثورة ٢٥ يناير، وترحموا على شهداء الثورة العظيمة الذين لولا دماؤهم الطاهرة الزكية ومعها جراحات المصابين ما كان للحزب أن ينشأ ولا للمؤتمر أن ينعقد.

وتناولت المحاضرات والمناقشات القضايا التالية:

أولا: أهمية التوجه إلى الله تعالى صانع الثورة وراعيها وصاحب الفضل كله، وضرورة أن تظل صلتنا نحن المصريين جميعًا بالله تعالى وصدق التوجه إليه، والاستمداد من المرجعية الإسلامية والحضارية والثقافية للشعب المصرى العريق.

ثانيًا: الخريطة الحزبية الحالية والمستقبلية وطريقة التحالفات السياسية والانتخابية، مع التركيز على التحالف الديمقراطى من أجل مصر ومسار لجنة التنسيق الانتخابى التى عقدت ثلاثة لقاءات حتى الآن.

ثالثًا: رحب المجتمعون بجميع الخطوات التى تمت حتى الآن فى إطار التحالف الديمقراطى وأهمية استمراره وتقويته لمواجهة أعباء المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد، مع الحفاظ على علاقات أخوة وتنسيق مع الأحزاب السياسيةالموجودة خارج التحالف، وثمَّن المجتمعون مسودة المبادئ الدستورية التى أصدرها التحالف الديمقراطى ووثيقة الأزهر الشريف.

رابعًا: البيئة القانونية والتشريعية والسياسية والأمنية التى ستجرى فيها الانتخابات البرلمانية المقبلة، واستعرضوا التشريعات التى صدرت وما طُرح حولها من أفكار وتعديلات.

خامسًا: حذر المؤتمر من الالتفاف على إرادة الشعب المصرى بما يسمى مبادئ فوق دستورية أو حاكمة أو تعطيل الحق الدستورى للأعضاء المنتخبين فى مجلسى الشعب والشورى لاختيار الجمعية التأسيسية من مائة عضو منهم ومن غيرهم لإعداد مسودة الدستور الجديد.

سادسًا: يؤكد المجتمعون ضرورة إعادة الاستقرار الأمنى وأبدوا قلقهم من التطورات الأخيرة والتهاون الواضح فى منع الأحداث التى أعقبت جمعة تصحيح المسار فى ٢٠١١/٩/٩م التى تم عقبها الإعلان عن توسيع وتفعيل نصوص قانون الطوارئ وهو

ما يتنافى مع ما قطعه المجلس العسكرى على نفسه بإنهاء حالة الطوارئ قبل الانتخابات البرلمانية حتى تتم فى أجواء عادية مع استمرار تحويل المدنيين إلى محاكمات عسكرية، وأخيرًا التضييق والملاحقة لوسائل الإعلام بذرائع كان يستخدمها النظام البائد.

سابعًا: يطالب المجتمعون بضرورة تسليم السلطات كافة للمدنيين وفاء للعهد الذى قطعه المجلس الأعلى للقوات المسلحة على نفسه: السلطة التشريعية بإجراء الانتخابات دون إبطاء أو تأجيل وفق الإعلان الدستورى. والسلطة التنفيذية باختيار حكومة تساندها أغلبية برلمانية متماسكة قادرة على تلبية مطالب الشعب واستكمال أهداف الثورة والتصدى للقوى الإقليمية والدولية المتربصة بالثورة والتى تنفق بسخاء وتتآمر من أجل تعويق مسيرة الانتقال والتحول الديمقراطى، والإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية.

ثامنًا: يتطلع المؤتمر لإصدار القانون الذى يحقق الاستقلال الحقيقى للقضاء المصرى ويقضى على السلبيات التى واكبت عهود الاستبداد والفساد.

ويعلن المؤتمر أن مسيرة الثورة لم تنته، ولن تنتهى إلا بتحقيق جميع أهداف الثورة والاستجابة لمطالب الشعب المصرى الذى قدم التضحيات طوال تاريخه من أجل حياة حرة كريمة تليق بالإنسان ووطن مستقل الإرادة، حر التوجه، لكل مواطنيه، قادر على إنتاج غذائه وكسائه ودوائه وسلاحه، وتتيح فرصًا متكافئة ومتساوية لكل رجاله ونسائه، ومستقبلا مشرقًا لكل أبنائه وبناته، ويطالب الجميع بالتكاتف والتضامن لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية التى يمكن أن تدفع مصر إلى أجواء ما قبل ٢٥ يناير نفسها، وتنشر الفوضى التى كان يهدد بها نظام الاستبداد والفساد وستكون ميادين مصر هى الاستجابة الوحيدة أمام الشعب لتحقيق واستكمال ثورته، وهو ما نحذر منه لأنه يهدد وحدة الأمة وتماسكها واستقلالها وحريتها.. حفظ الله مصر من كل مكروه وسوء، وجمع شمل مواطنيها جميعًا على كلمة سواء، ووحَّد الأمة شعبًا وجيشًا وأحزابًا لتحقيق المصالح العليا للوطن». أ.هـ.

•••

التحالف الديمقراطى من أجل مصر

شهدت مصر بعد الثورة حراكًا سياسيًا واسع النطاق، أنشئت أحزاب وقامت ائتلافات، وطُرحت رؤى سياسية جديدة على الساحة، وكان هناك جدل كبير حول الشئون العامة والقضايا المستقبلية، وسعى الإخوان من جانبهم إلى تعزيز القدرة على حماية منجزات الثورة، فأعلن الحزب عن (التحالف الديمقراطى من أجل مصر)، فى إطار اتفاق بينه وبين حزب الوفد وأحزاب أخرى عديدة[1]، وكان الهدف: تعظيم حيوية المجتمع المصرى، وسعيه نحو الاستقرار السياسى والنمو، والتوافق على قائمة موحدة فى الانتخابات المقبلة. وقد أقرت تلك الأحزاب فى لقائها الثانى[2] (وثيقة توافق)؛ بهدف حشد جهود وطاقات أعضاء التحالف لتأسيس الإجماع الوطنى لتحقيق أهداف ثورة الشعب.

وأكد التحالف تبنيه مجموعة من المبادئ لتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير، وهى:

أولا: القيم الأساسية للمجتمع ومن أهمها:

- حرية العقيدة والعبادة.
- المواطنة أساس المجتمع.
- التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمى أساس نهضة المجتمع.

ثانيًا: النظام السياسى والحريات العامة، وأهمها:

- تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
- حق التجمع السلمى فى الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية.
- حرية الرأى والتعبير والإعلام وتداول المعلومات والتظاهر السلمى والاعتصام.

ثالثًا: استقلال القضاء.

---

(١) بلغت فى الاجتماع الأول للتحالف ١٣ حزبًا، ارتفعت فى اجتماع ٤ من يوليو ٢٠١١م إلى ٢٦ حزبًا.

(٢) يوم الثلاثاء (٢١ من يونية ٢٠١١م).

رابعًا: النظام الاقتصادى الذى يقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية.

خامسًا: تأكيد دور الدولة فى الرعاية والحماية الاجتماعية.

سادسًا: تدعيم العمل العربى المشترك رسميًا وشعبيًا وبناء علاقات مصر الإقليمية والدولية على أساس التعاون والمصالح المشتركة والاهتمام بدول حوض النيل بشكل خاص، وإجراء حوار إستراتيجى مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عمليةَ التسوية مع «إسرائيل» على أساس أنه لا سلام حقيقيًا فى ظل العدوان والإجحاف وانتهاك الحق الفلسطينى فى تقرير المصير.

ثم وضعت تلك الأحزاب وثيقة[1] «لتكون أساسًا لتحالف ديمقراطى يقوم على التعاون من أجل بناء نظام ديمقراطى والتوافق على المبادئ الأساسية للدستور الجديد».

وكان هناك اتفاق كبير بين أطراف الاتفاق حول مجريات الأمور والمطالب العامة، فعلى سبيل المثال صدر بيان عن التحالف يوم الأربعاء (١٣ من يوليو ٢٠١١م)، وهو الاجتماع الخامس للتحالف، أعلن المجتمعون فيه عن: تأييدهم للمطالب الشعبية التى طالبت بها مليونية الجمعة (٨ من يوليو ٢٠١١م) لاستكمال مسار الثورة، تشكيل حكومة تتبنى مطالب الثورة وتخلو من وزراء النظام السابق، ضرورة سرعة إصدار قانون استقلال القضاء، إعادة بناء جهاز الشرطة، التمسك بمشروع قانون الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة غير المشروطة للأحزاب والمستقلين.

إلا أنه بدءًا من شهر أكتوبر ٢٠١١م، وبعد أن وصلت الأحزاب المشاركة فى التحالف إلى (٤٠) حزبًا، بدأت الانسحابات منه تحت ضغط وتحريض إحدى الصحف اليومية الخاصة وأطراف أخرى من وراء ستار. لكنه بما تبقى من أحزاب (١١ حزبًا)[2] خاض الانتخابات فى جميع الدوائر، القائمة والفردى، تحت شعار (نحمل الخير لمصر).

●●●

---

(١) فى مقر حزب الوفد يوم الخميس (٧ من يوليو ٢٠١١م).

(٢) هى: الحرية والعدالة، الكرامة، غد الثورة، العمل، الإصلاح، النهضة، الحضارة، الجيل، مصر العربى الاشتراكى، الأحرار، الحرية والتنمية.

عجلة الانتخابات تبدأ فى الدوران

منذ صباح يوم الأربعاء (١٢ من أكتوبر ٢٠١١م) بدأت اللجان القضائية فى جميع محافظات مصر فى تلقى أوراق الترشح لانتخابات مجلسى الشعب والشورى، لمدة سبعة أيام (حتى الثلاثاء ١٨ من أكتوبر)، على أن تجرى انتخابات مجلس الشعب على ثلاث مراحل، بحيث تجرى المرحلة الأولى فى محافظات: القاهرة، الفيوم، بورسعيد، دمياط، الإسكندرية، كفر الشيخ، أسيوط، الأقصر، البحر الأحمر، على أن تجرى عملية الانتخاب فى دوائر تلك المحافظات يوم الاثنين (٢٨ من نوفمبر ٢٠١١م)، وفى الحالات التى تقتضى إعادة الانتخابات تجرى الإعادة يوم الاثنين (٥ من ديسمبر ٢٠١١م). وتجرى المرحلة الثانية فى محافظات: الجيزة، بنى سويف، المنوفية، الشرقية، الإسماعيلية، السويس، البحيرة، سوهاج، أسوان، على أن تُجرى عملية الانتخاب فى دوائرها يوم الأربعاء (١٤ من ديسمبر ٢٠١١م)، وفى الحالات التى تقتضى إعادة الانتخابات تُجرى الإعادة يوم الأربعاء (٢١ من ديسمبر ٢٠١١م). أما المرحلة الثالثة فتجرى فى محافظات: القليوبية، الغربية، الدقهلية، المنيا، قنا، مرسى مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء.

وفى يوم الثلاثاء (٢٥ من أكتوبر ٢٠١١م) أعلن المستشار عبدالمعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن الإحصائيات النهائية لأعداد المرشحين لخوض انتخابات مجلسى الشعب والشورى فى ضوء إغلاق أبواب الترشيح بلغت: بالنسبة لمقاعد مجلس الشعب عن المقاعد الفردية (٦٥٩١) مرشحًا و٥٩٠ قائمة، وبالنسبة لمجلس الشورى بلغت (٢٠٣٦) مرشحًا عن المقاعد الفردية و(٢٧٢) قائمة انتخابية.

• الحرية والعدالة يطالب بسرعة العزل السياسى للفلول:

طالب حزب «الحرية والعدالة» -وقد بدأت لجنة الانتخابات فى تلقى أوراق المرشحين- المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن يؤكد من جديد موقفه المعلن بتأييد الثورة المصرية والعمل على حمايتها، بالمسارعة خلال الساعات أو الأيام القليلة المقبلة

فى إصدار قانون العزل السياسى، متضمنًا تعريفًا محدداً لمن أفسدوا الحياة السياسية حتى يمكن منعهم من خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقال الدكتور محمد سعد الكتاتنى، الأمين العام للحزب، فى تصريح صحفى: «إن الحزب ينظر ببالغ القلق تجاه تقدم فلول الحزب الوطنى المنحل بأوراق ترشحهم للانتخابات المقبلة لمجلسى الشعب والشورى[1] وفى الوقت نفسه مازال المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتباطأ فى إصدار قانون العزل السياسى، وكأن المجلس العسكرى عندما أعلن من قبل أنه يقف على مسافة واحدة من الجميع، كان يقصد من ذلك أن الجميع بالنسبة له تتضمن فلول الحزب الوطنى.

وشدد الكتاتنى على أن هذا يتعارض تمامًا مع انحياز القوات المسلحة للثورة المصرية ومطالبها، داعيًا المجلس العسكرى إلى أن يكون منحازًا لشعب مصر، وضد فلول الحزب الوطنى المنحل، الذين أفسدوا الحياة السياسية[2].

• (١٧) دعوى قضائية لوقف الانتخابات البرلمانية:

ما إن بدأت عجلة الانتخابات فى الدوران حتى توالت الدعاوى القضائية ضد انطلاقها، ففى يوم واحد (الثلاثاء ١٨ من أكتوبر ٢٠١١م) نظرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة (١٧) دعوى قضائية تطالب بوقف الانتخابات بادّعاء تردى الوضع الأمنى، وعدم السماح للمصريين فى الخارج بالتصويت، واختصم المدّعون فى جميع هذه القضايا إلى كل من: المجلس الأعلى للقوات المسلحة، د. عصام شرف رئيس مجلس الوزراء، اللواء منصور العيسوى وزير الداخلية، المستشار عبدالمعز إبراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات- بصفتهم.

كما تقدم عدد من المصريين المقيمين فى الخارج بدعاوى قضائية ضد رئيس اللجنة العليا للانتخابات، ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس

(١) كانت إحدى محاكم القضاء الإدارى الفرعية قد حكمت لصالح بعض الفلول فى الشق المستعجل فى دعوى أقامها البعض لمنعهم من الترشح.
(٢) انظر بيان الحزب الصادر يوم الخميس (١٣ من أكتوبر ٢٠١١م)، موقع (الحرية والعدالة).

الوزراء، ووزير الداخلية بصفاتهم، مطالبين بإنشاء مقار انتخابية فى السفارات المصرية بالخارج؛ لتمكين المصريين المقيمين بالخارج من ممارسة حقهم فى الانتخابات والتصويت.

وفى يوم السبت (٢٩ من أكتوبر ٢٠١١م)، صدر حكم تاريخى من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أكد أحقية المصريين المقيمين خارج مصر فى الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات المرتقبة لمجلسى الشعب والشورى.

• بيان جامع بمناسبة الانتخابات النيابية:

وبمناسبة هذه الخطوات نحو إتمام العملية الانتخابية، أصدر الإخوان بيانًا جامعًا، دعوا فيه الجميع إلى تنفيذ ما عليه من واجبات؛ كى ننتقل من تلك الفترة الانتقالية إلى مرحلة الحكم المدنى القويم. وقد وُجه جلُّ البيان إلى المجلس العسكرى الذى طالبه الإخوان بالحفاظ على مكتسبات الثورة والوقوف فى وجه فلول النظام السابق، قال بيان الجماعة[1]:

«يوضح الإخوان المسلمون موقفهم من هذه الأحداث كما يلى:

تم إغلاق باب الترشح لمجلسى الشعب والشورى أمس، وهى أولى الخطوات نحو التحول الديمقراطى الذى ثار من أجله الشعب المصرى وقدَّم أبناءه شهداء وجرحى من أجل هذا الهدف الكبير، وجاء الإقبال الشديد على الترشح تعبيراً عن مناخ الحرية الذى استشعره الشعب، كما جاءت التحالفات رمزًا لرغبةٍ فى توافق وطنى يخفف من وطأة التشرذم، ويجمع القوى الوطنية بعضها إلى بعض.

والذى ندعو إليه أن يلتزم الجميع بالمبادئ والأخلاق والديمقراطية أثناء فترة الدعاية الانتخابية، وأثناء إجراء الانتخابات، والحفاظ على النزاهة والشفافية، والرضا بالنتائج أيًا كانت، وتعاون الجميع بعد ذلك من أجل مصلحة مصر العليا.

---

(١) انظر البيان كاملا (صدر يوم الأربعاء ٢٦ من أكتوبر ٢٠١١م)، موقع (إخوان أون لاين) الإلكترونى.

كما ندعو الشعب المصرى فردا فردًا أن يؤمن بأن صوته أمانة وأنه مؤثر وفعَّال، ومن ثَمَّ يبادر إلى الإدلاء به دون تكاسل أو إبطاء، كما ندعوه إلى اختيار الأصلح والأكفأ دون نظرٍ إلى قرابة أو صداقة أو علاقة غير موضوعية من أى نوع.

كما ندعو الجميع إلى التصدى لأى محاولة للتزوير أو العدوان أو البلطجة، وتشكيل لجان شعبية تعاون رجال القوات المسلحة والشرطة فى هذا المجال، حتى تخرج انتخاباتنا انتخابات مثالية يشيد بها العالم مثلما كانت ثورتنا.

كما ندعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يفى بوعوده المتكررة، وأن يستجيب لمطالب غالبية القوى الوطنية والشعبية التى منحته الشرعية بإصدار قانون العزل السياسى لمن أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة ومنعهم من الترشح للبرلمان، فلا يجوز أن يحل القضاء العادل حزبهم ويدمغه بالفساد، ويطالب الشعب بكل فئاته بحرمانهم من الحقوق السياسية لخمسة أعوام على الأقل، ثم يصرُّ المجلس العسكرى على السماح لهم بالقفز من جديدٍ على مقاعد البرلمان.

هذه الانتخابات هى التى ستكون بإذن الله مقدمة لحالة الاستقرار التى عانينا فقدانها منذ فترة طويلة، والتى لا تزال آثارها باقية وشاخصة فيما يحدث بين القضاة والمحامين، وبين أمناء الشرطة ووزارة الداخلية، وبين أصحاب المطالب الفئوية والمؤسسات التى يعملون فيها، فرجاؤنا أن يتحلى الجميع بالحكمة والصبر، وأن يسعوا إلى حلِّ كل مشكلاتهم عن طريق الحوار والتفاهم فذلك أدعى لتوفير مناخ الحل، كما أن الحل الجذرى لكل المشكلات المصرية لن يتحقق إلا باستكمال بناء مؤسسات الدولة وانتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة انتخابًا حرًا نزيهًا من الشعب، كما أن حلها لا شك يحتاج إلى صبرٍ ووقت». أ.هـ.

●●●

العودة لجدل (المبادئ الدستورية)

بينما الساحة السياسية مهيأة لإجراء الانتخابات والمنافسة على مقاعد مجلسى الشعب والشورى، فوجئت القوى السياسية بدعوة جديدة من د. على السلمى، نائب رئيس الوزراء؛ للاجتماع لمناقشة عملية صياغة الدستور، وهى القضية التى سبق أن حاول مجلس الوزراء شغل الرأى العام والقوى السياسية بها مرارًا وتكرارًا تحت عناوين متعددة، آخرها الحديث عن مبادئ فوق دستورية وإعلان دستورى، وهى العناوين التى سبق أن أعلن الإخوان وباقى القوى موقفهم الحاسم برفضها، مؤكدين أن كل ما يتعلق بالدستور الجديد يجب ألا تستبقه أى وصاية على الشعب ونوابه.

وقد أعلن حزب (الحرية والعدالة) فى بيان أصدره يوم الاثنين (٣١ من أكتوبر ٢٠١١م) رفضه حضور الاجتماع الذى دعا إليه الدكتور السلمى لمناقشة معايير تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، مؤكدًا أن هذا يمثل افتئاتًا على الإرادة الشعبية، وجاء فى البيان أن الدكتور محمد الكتاتنى، أمين عام الحزب، أخبر نائب رئيس الوزراء، خلال اتصال به يوم الأحد (٣٠ من أكتوبر ٢٠١١م) «أن إثارة هذا الموضوع فى هذا التوقيت الذى ينشغل فيه الشعب بالانتخابات تؤدى إلى الفرقة فى الآراء بما يتعارض مع مصالح الوطن، وأن هذا الموضوع قد انتهى تمامًا بعد صدور وثيقتى الأزهر والتحالف الديمقراطى».

وفى بيان للقوى والأحزاب السياسية يوم الأربعاء (٢ من نوفمبر ٢٠١١م)، أكد المجتمعون من رؤساء وممثلى تلك القوى والأحزاب رفضهم هذه الوثيقة، وكل ما يمثل وصاية على الشعب وإرادته التى استهدفت ثورة ٢٥ يناير تحريرها، وطالب المجتمعون بسحب الوثيقة، ودعوا الشعب بكل فئاته وأطيافه وانتماءاته إلى التصدى لها، والمحافظة على حقوقه، وطالبوا المجلس العسكرى بإعلان موقفه بوضوح، والتبرؤ من الوثيقة، وإقالة د. على السلمى، وإنهاء الجدل حول هذا الموضوع.

ثم اجتمعت تلك القوى مرة أخرى، إضافة إلى بعض مرشحى الرئاسة، وأصدروا بيانًا يوم الأحد (١٣ من نوفمبر ٢٠١١م) أكدوا رفضهم مسودة (إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة)، واتفقوا على أن تشكل اللجنة التأسيسية -فيما بعد- بشكل توافقى لا يقتصر على مكونات الأغلبية البرلمانية فحسب، ووجوب إعلان جدول زمنى لتسليم السلطة إلى حكم مدنى ينتهى بانتخابات الرئاسة فى غضون شهر أبريل ٢٠١٢م، وطالبوا -فى نهاية البيان- المجلس العسكرى والحكومة والقوى الوطنية بإنهاء الجدل حول هذا الموضوع، والتوافق على ما جاء بالوثائق الاسترشادية التى تم التوافق عليها فى رحاب الأزهر وفى اجتماعات التحالف الديمقراطى والقوى الوطنية.

وعلى الرغم من أن لقاءً (يوم الخميس ١٧ من نوفمبر ٢٠١١م) جمع الدكتور محمد مرسى، رئيس حزب الحرية والعدالة، والدكتور عصام شرف رئيس الوزراء، والدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء، فإنهم لم يصلوا إلى شىء بخصوص تلك الوثيقة، وكانت لقاءات قوى التحالف الديمقراطى ومرشحى الرئاسة ومسئولى الحركات الشعبية والثورية لم تصل أيضًا لصيغة نهائية مأمولة، من ثم فإن تلك القوى دعت إلى جمعة حماية الديمقراطية (يوم ١٨ من نوفمبر ٢٠١١م).

• الإخوان يشاركون فى مليونية (حماية الديمقراطية):

أعلن الإخوان مشاركتهم فى مليونية حماية الديمقراطية، التى كان مقررًا لها يوم الجمعة (١٨ من نوفمبر ٢٠١١م).

وأكدت الجماعة -فى بيان لها- أن قرارها جاء بعد إصرار مجلس الوزراء على رفض تغيير الوثيقة وعدم الاستجابة للإرادة الشعبية المتمثلة فى الإعلان الدستورى الناتج عن استفتاء مارس ٢٠١١م.

وأكد البيان أن وثيقة الدكتور السلمى أثارت أزمة خطيرة فى المجتمع السياسى المصرى، باحتوائها على مواد تسلب السيادة من الشعب وتكرس الديكتاتورية، وتمثل انقلابًا على مبادئ وأهداف ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ الأمر الذى دفع معظم

القوى الوطنية إلى رفض هذه المواد الجائرة، ورفض اعتبارها وثيقة ملزمة للشعب ونواب الشعب واللجنة التأسيسية المنوط بها صياغة مشروع الدستور المقبل، والاتفاق على النزول للميادين فى مظاهرات مليونية يوم الجمعة (١٨/ ١١/ ٢٠١١م) للتعبير عن هذا الرفض.

وأشار البيان إلى أنه بدلا من أن ينصاع الدكتور السلمى للإرادة الشعبية، ويستجيب مع حكومته لمطالب معظم القوى الوطنية ويسحب وثيقته ويحمى البلاد من فتنة هى فى غنى عنها، ويهيئ الظروف لانتخابات حرة شفافة باعتبارها خطوة أولى على طريق الديمقراطية، ومن ثم مددنا حبال الصبر، ودخلنا فى مفاوضات معه، إلا أنه ومجلس الوزراء أصروا على التشبث بالمواد غير الديمقراطية؛ ولذلك لم نجد مناصًا من النزول فى مليونية (حماية الديمقراطية).

وأضاف البيان أن هذه الفعالية سوف تكون بدايةً لسلسلة فعاليات متصاعدة إذا لم يتم سحب هذه الوثيقة.

●●●

وثيقة السلمى تفجر الأوضاع

حمَّل الإخوان د. على السلمى، مسئولية ما تفجر من أحداث عنف، وما قد ينتج عنه من احتمالات انفلات وفوضى شاملة بسبب «وثيقته» التى اعتبروها خطراً على الأمن المصرى ولغمًا فى طريق الديمقراطية . . كان ميدان التحرير قد شهد أحداث عنف خطيرة، بعد انفضاض مليونية (حماية الديمقراطية) التى قام الإخوان بتنظيمها وحمايتها، وقد شهد يوم السبت (١٩ من نوفمبر ٢٠١١م) اشتباكات عنيفة بين الشرطة ومتظاهرين، فيما عُرف بأحداث (محمد محمود)، وكان واضحًا أن هناك مندسين يرغبون فى افتعال الفوضى والبلبلة، واستهداف الممتلكات، الخاصة والعامة، بعمليات تخريب وإشعال نيران، فضلا عن الاعتداء على المواطنين.

لقد رأى الإخوان أن هناك من يريد تعطيل الانتخابات التى ستُجرى بعد أيام، ومن ثم إجهاض الثورة المصرية وإعادة إنتاج نظام مبارك، كما أنهم رأوا أن النظام السابق، بغشمه واستبداده، مازال موجوداً فى قطاع الشرطة الذى يتعامل مع الجماهير بالطريقة نفسها التى كان يتعامل بها قبل الثورة (استمرار الاعتداء على المتظاهرين لثلاثة أيام متواصلة، سقط خلالها عشرات الشهداء ومئات المصابين) . . وشددوا على أن أداء المجلس العسكرى يثير الريب والشكوك، خاصة بعد ظهور وثيقة السلمى، التى تعطى للجيش صلاحيات وسلطات فوق القانون؛ ما أفقده رصيده لدى الشعب، خاصة بعد مشاركته قوات الأمن فى التعدى على المتظاهرين.

وقد حاولت مجموعة من رموز الإخوان التوسط يوم الجمعة (١٨ من نوفمبر ٢٠١١م) من أجل التهدئة ونزع فتيل الفتنة، إلا أن الاعتداءات التى ارتكبتها الشرطة كانت أكبر من المحاولة . . وقد حمّلت الجماعة والحزب المجلس العسكرى المسئولية الكاملة عن كل ما حدث، وطالب بيان للجماعة[1] المجلس بإيقاف القتال والعدوان على المتظاهرين،

(١) صدر يوم الاثنين (٢١ من نوفمبر ٢٠١١م)، انظر: موقع (إخوان أون لاين)

وإحالة كل من أمر ونفذ عمليات القتل والاعتداء إلى المحاكمة، وإصدار جدول زمنى محدد لتسليم السلطة، والتعهد بإقالة الحكومة الحالية، جاء في البيان:

«بعد أحداث السبت (١٩/ ١١/ ٢٠١١م) التى اعتدت فيها قوات الأمن المركزى اعتداءً وحشيًا على الشباب المعتصمين فى ميدان التحرير وعلى ضحايا ثورة ٢٥ يناير، وقتلت شابًا فى القاهرة، وأصابت ما يزيد على خمسمائة آخرين؛ فوجئنا يوم الأحد بحملة أشدّ وحشيةً وضراوةً، شارك فيها الأمن المركزى والشرطة العسكرية، قتلت ما يزيد على عشرين شخصًا، وأصابت المئات، وهاجمت المستشفى الميدانى، وأحرقت ممتلكات الشباب فى مشاهد مرعبة شاهدها الشعب على الشاشات، منها سحب جثث الشهداء على الأرض وإلقاؤها على القمامة؛ الأمور التى تتنافى مع كل القيم الإنسانية والدينية والوطنية، فى عدم اكتراث بقيمة الحياة التى جعلها الله أشدًّ حرمةً من حرمة الكعبة، والتى جعل قتل نفس واحدة كقتل الناس جميعًا، خصوصًا أن هؤلاء الشباب لا يفعلون منكرًا، وإنما يمارسون حقهم الطبيعى فى الحرية والتعبير عن الرأى والمطالبة بالديمقراطية والسيادة للشعب.

إن الذى حدث إنما هو إجرام فى إجرام، ينبئ عن رغبة دفينة؛ فى محاولة لاستدراج المخلصين فى كل مكان؛ لسحقهم وإشاعة الفوضى وإثارة الرعب لدى جموع الشعب؛ بغية التهرب من الاستحقاقات الديمقراطية، ويثبت أن هناك أطرافًا عديدةً ليس لديها مانع من إحراق البلاد وقتل الشباب من أجل إدخال الشعب بيت الطاعة من جديد؛ حيث الاستبداد والفساد والاستعباد، وهؤلاء جميعًا واهمون؛ فلشعب الذى أنتج ثورة رائعة فى يناير الماضى قادرٌ على إعادة إنتاجها من جديد ولن يفرط فى حقه فى السيادة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مهما كانت التضحيات.

إن الإخوان المسلمين يطالبون المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ باعتباره مسئولا عن كل ما حدث بـ:

- إيقاف القتل والعدوان على المتظاهرين فى كل الميادين فوراً بدون إبطاء، وسحب كل الآليات والجنود من هذه الميادين.

- إحالة كل من أمر أو نفَّذ عمليات القتل والاعتداء على المتظاهرين والمعتصمين إلى التحقيق الفورى.

- إصدار جدول زمنى محدد لتسليم الحكم لسلطة مدنية منتخبة فى موعد غايته منتصف ٢٠١٢م.

- التعهد بإقالة الحكومة القائمة؛ باعتبارها المسئول الثانى عن الأحداث الدامية، فور الانتهاء من الانتخابات البرلمانية.

- احترام الحقوق الدستورية للشعب فى حرية التعبير والتظاهر والاعتصام السلميين.

- الخروج عن الصمت والحوار مع القوى السياسية، بشأن الخروج من النفق المسدود الذى أدخلت البلاد فيه.

- إصدار القوانين التى من شأنها تطهير الساحة السياسية من المفسدين.

- كما نطالب القوى الوطنية والسياسية بضرورة الاجتماع والتكاتف من أجل إنقاذ مصر مما وصلت إليه. ﴿ **وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا** ﴾ [النساء: ٩٣]». أ. هـ.

●●●

انتقادات الخصوم والمتربصين بالجماعة

تعرض الإخوان -أثناء وبعد أحداث (محمد محمود)- لانتقادات وتشويه، ربما لم يحدث فى تاريخ الجماعة من قبل، وهذه الانتقادات مصدرها: خصوم سياسيون، أو متربصون بالجماعة حاولوا استدراجها إلى الميدان فلم يفلحوا، أو شباب غيرت وسائل الإعلام المعادية للإخوان وجهتهم، فظنوا -كما ظنت تلك الوسائل- أن الجماعة تعمل لمصلحتها، وتعلى مكاسبها على مكاسب الوطن، وأن رفضها النزول لمشاركة المتظاهرين القتل والإصابة، يأتى حرصًا منها على الفوز بأكبر عدد من مقاعد مجلسى الشعب والشورى فى الانتخابات المقبلة.

وكانت فتنة.. اتسع نطاقها حتى استُخدم العنف ضد أفراد ومقار الجماعة[1]، ولم يصمت -بالطبع- الإعلام المأجور، فشنها حملة لا هوادة فيها ضد رموز الإخوان وقادتهم، محللا لنفسه الكذب والتدليس وشتى أنواع الإثارة التى لا حقيقة لها[2]، وقد برر الإخوان مواقفهم بشكل واقعى ومنطقى، لكن لا حياة لمن تنادى، بما يشى بنوع من التربص بالجماعة، وها هى الفرصة قد جاءت وها هم الفرقاء قد اجتمعوا لحرب الإخوان..

أكد الإخوان أن قرار عدم مشاركتهم فى الأحداث مبنى على استعراضهم للمشهد كله، فى طول البلاد وعرضها، ففى تخطيط البعض: «استدراجنا إلى الميدان لإحداث صدام قد يكون المقصود منه التهرب من الاستحقاقات الديمقراطية، وأولها الانتخابات المقرر إجراؤها يوم الاثنين (٢٨ من نوفمبر ٢٠١١م)»، وأشاروا إلى ما حدث من قتل

(١) اقتحم مجهولون بعض مقار الحزب والجماعة، فى القاهرة والمحافظات، وأنزلوا لافتات بعضها، وسرقوا البعض الآخر، وتأكد الإخوان أن من قاموا بهذه العمليات لإشاعة الفوضى والانتقام من الجماعة هم فلول النظام السابق وأفراد من جهاز الشرطة.

(٢) من أمثلة ذلك: ما نشرته الأهرام من أن المهندس خيرت الشاطر حرّم التصويت لليبراليين والعلمانيين فى الانتخابات المقبلة. وقد كذب الشاطر الخبر، مؤكداً أنه لم يقل هذا الكلام البتة، ولم ينقله أحد ممن حضروا مؤتمر الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح الذى قامت الجريدة بتغطيته.

وعدوان وصفوه بالإجرام، وطالبوا بإيقافه وتحويل كل من شارك فيه إلى التحقيق الفورى، مشددين على أن لدى الإخوان معلومات لا يعلمها الآخرون، ويرون ما لا يراه الآخرون، مطالبين بتقرير مبدأ احترام الرأى المخالف؛ حيث اتُّهم الإخوان ببيع القضية والعمالة، وحين يشاركون يُتهمون باستعراض العضلات، وعلى الرغم من أن جهات أخرى لا تشارك فإن الهجوم يتركز على الإخوان فقط.

● هذه رؤيتنا وهذا موقفنا:

وبعدما ألقى المشير طنطاوى خطابًا -تعليقًا على أحداث (محمد محمود)- وإقالته حكومة الدكتور عصام شرف، وتحديده جدولا زمنيًا لتسليم السلطة (منتصف عام ٢٠١٢م) وتأكيد إجراء الانتخابات فى موعدها المحدد سلفًا- أصدر الإخوان بيانًا لتوضيح الحقائق التى غابت عن الكثيرين، والتى سبب غيابها اتهام الجماعة بما ليس فيها، والادّعاء عليها، ليس بهدف الطعن فى شرعيتها، وإنما لاتخاذها تُكأة للرجوع بالبلاد إلى الخلف.. وهاك نص البيان:

«ينطلق الإخوان المسلمون فى اتخاذ قراراتهم ومواقفهم من نظرة متوازنة بين العقل والعاطفة، تضبطها القواعد الشرعية، وتنتصر للمبادئ، بعيدًا عن المصالح الخاصة، وهذا هو الذى حكم موقفنا الأخير من عدم المشاركة فى الأحداث الأخيرة، فكان تقديرنا للموقف أن هناك خطةً لإحداث فوضى يترتب عليها التهرب من الاستحقاقات الديمقراطية، وتعطيل نقل السلطة من المجلس العسكرى إلى سلطة مدنية منتخبة، ومن ثم قررنا الإصرار على استكمال المسيرة الديمقراطية التى هى أهم أهداف ثورة ٢٥ يناير، وألا نُستدرج لهذا المخطط.

وللأسف فقد فهم البعض هذا الموقف على غير وجهه الصحيح، وأساءوا إلى الإخوان، ونحن نضرب صفحًا عن الإساءات، ونوضح الحقائق التالية:

- إن الشباب الذى استفزته المناظر الوحشية لاعتداء الشرطة والشرطة العسكرية على المعتصمين فهرع إلى الميدان لمناصرة المتظاهرين إنما هم شباب وطنى مخلص نبل

- إن العدوان عليهم إنما هو إجرام فى إجرام.

- إننا لو كنا اشتركنا فى هذه المظاهرات لتصاعد العنف والقتل والتخريب، وترتبت على ذلك نتائج سيئة قد تصل إلى الانقلاب على كل أهداف ثورة ٢٥ يناير.

- ولو كنا نحرص على مصالحنا الخاصة وحصد الشعبية فى الشارع السياسى لكان النزول إلى الميدان هو السبيل إلى ذلك، ولكننا امتنعنا عن النزول على الرغم مما وُجه إلينا من انتقادات من الخصوم المتربصين، ومن المخلصين الذين ليس لديهم من المعلومات ما لدينا.

- إن حرصنا على إجراء الانتخابات فى مواعيدها ليس دافعه كسب المقاعد -فذلك كله فى علم الغيب- ولكن من أجل البدء فى الخطوات الديمقراطية لإنشاء مؤسسات الدولة (برلمان- دستور- حكومة- رئيس جمهورية) أى نقل السلطة من المجلس العسكرى إلى سلطة مدنية منتخبة فى أقرب وقت ممكن.

- لقد أصدرنا بيانين، أمس وأمس الأول، حددنا فيهما موقفنا، وأرسلنا رسائل إلى كلٍّ من المجلس العسكرى وشباب مصر النبيل والشعب المصرى العظيم، والسياسيين والمثقفين والإعلاميين، ولم يقف دورنا عند إصدار البيانات، وإنما تمَّ التواصل مع جميع الأطراف المعنية؛ الأمر الذى أثمر بعض الإجراءات والقرارات الإيجابية، وما زلنا ننتظر استكمالها، أما عن المسائل الإيجابية فتتمثل فى:

- التعهد بإيقاف القتل والعدوان والعنف من قِبل الشرطة والجيش، واعتبار الميادين مناطق آمنة، والإقرار بالحق الدستورى للشعب فى التظاهر والاعتصام السلميين مع عدم المساس بالممتلكات الخاصة والعامة ومؤسسات الدولة.

- تحديد موعد انتخابات الرئاسة الذى سوف يكون نقطة تسليم السلطة كاملة (التشريعية والتنفيذية) إلى المؤسسات المدنية المنتخبة.

- تأكيد إجراء الانتخابات البرلمانية فى مواعيدها المحددة سلفًا.

- قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف.

أما ما نزال ننتظره من قرارات فهو :

- تحويل كل من أمر أو نفَّذ عمليات القتل والإصابة للمواطنين من الضباط والمسئولين إلى التحقيق، والمحاكمة الفورية، ومحاسبتهم على ما اقترفوه من جرائم.

- عدم استمرار الدكتور على السلمى ووزيرى الداخلية والإعلام وتغييرهم فوراً؛ باعتبارهم المسئولين المباشرين عن إشعال الغضب الشعبى.

- تطهير وزارة الداخلية من الضباط الكارهين للشعب، والذين يتربصون للثأر والانتقام منه حسب ما رأينا من مشاهد وحشية غريبة على شعب مصر وقيمه وأخلاقه، إضافةً إلى استخدام الغازات الخانقة.

- تعويض أهالى الشهداء والمصابين وضمان علاجهم على نفقة الدولة.

- الاعتذار الصريح الفورى للشعب المصرى عن الجرائم التى ارتُكبت فى حقه، وعن سقوط عشرات الشهداء وآلاف الجرحى خلال الأيام الثلاثة الماضية، فذلك كفيل بامتصاص جزء من غضب الشعب.

وقى الله مصرنا الحبيبة من كل سوء يُراد بها وبشعبها». أ. هـ.

●●●

أول انتخابات مصرية نزيهة

في يوم الاثنين (٢٨ من نوفمبر ٢٠١١م)، كانت مصر على موعد مع أول انتخابات نزيهة وشفافة في تاريخها السياسي، ففي هذا اليوم فتحت مراكز الاقتراع في (٩) محافظات أبوابها لأول انتخابات برلمانية بعد ثورة ٢٥ يناير، وهي الانتخابات التي اعتبرها الإخوان: «العبور الآمن إلى الديمقراطية ونقل السلطة في مصر».. شهدت الانتخابات صباح هذا اليوم إقبالا كثيفًا لدرجة أن الطوابير وصلت في بعض اللجان إلى كيلومتر.. وقد أغلقت صناديق الاقتراع في المرحلة الأولى بعد يومين، في تجربة أكدت إيجابية الشعب المصري، وإصراره على الانتقال ببلاده إلى بر الأمان، رغم الحملات المسمومة التي مارستها بعض وسائل الإعلام لإجهاض هذه التجربة المهمة. كما أكدت التجربة أن الشعب قادر على حماية نفسه، وأن الانفلات الأمني المتعمد الذي كان يحدث خلال الأشهر الماضية يمكن السيطرة عليه إذا توافرت الإرادة الشعبية والسياسية لذلك.

وقد أبرزت صحيفة الـ«نيويورك تايمز» الأمريكية الدور الذي لعبته جماعة الإخوان المسلمين وحزبها «الحرية والعدالة» في إنجاح العملية الانتخابية التي جرت في مصر..

وقالت الصحيفة: إن جماعة الإخوان المسلمين التي لا تضاهَى في التنظيم والتطور شاركت بفاعلية في العملية الانتخابية، وشكّلت مجموعات من شبابها للحضور في نقاط إستراتيجية بأجهزة «اللاب توب»؛ لمساعدة الناخبين علَى معرفة أماكن إدلائهم بأصواتهم وكتابة البيانات الخاصة بالناخبين على دعاية انتخابية لمرشحيهم.

وأشارت إلى انتظام مجموعات من شباب حزب «الحرية والعدالة» يرتدون شعارات الحزب أمام اللجان الانتخابية للمساعدة على حفظ الأمن والقيام بخدمات أخرى، مثل مساعدة كبار السن والنساء على الوقوف بالأماكن المخصصة لهم أمام اللجان.

وتناولت الصحيفة تصريحات الدكتور محمد سعد الكتاتني (أمين عام الحزب)؛ التي أكد فيها قيام نحو ٤٠ ألفًا من أعضاء الحزب ومتطوعين في القاهرة بتأمين مراكز الاقتراع وتنظيفها بعد انتهاء عملية التصويت.

وعبَّرت الصحيفة عن دهشتها ودهشة الناخبين أنفسهم بالحشود[١] التي توافدت للإدلاء بأصواتها، متحدِّين بذلك التوقعات التي أشارت إلى احتمال اندلاع أعمال عنف خلال عملية التصويت.

ولم يعكر صفو تلك الانتخابات سوى الممارسات السلبية لبعض وسائل الإعلام التي روجت لأخبار كاذبة حول (الحرية والعدالة)[٢]، بل إن بعض هذه الوسائل الإعلامية المملوكة لرجال أعمال كانوا على صلة بالنظام البائد، سخر من التجربة الفريدة برمتها مقللا من حجم الإقبال الكبير من قِبل المواطنين.

• بيان من الإخوان بعد انتخابات المرحلة الأولى:

وقد أصدر الإخوان -بهذه المناسبة- بيانًا جاء فيه:

«يا شعب مصر العظيم. آثرنا أن نخاطبك قبل أن تظهر النتائج؛ لكي نقدم لك جزيل الشكر والتقدير على موقفك في صناعة يوم تاريخي ولحظة فاصلة في حياتنا جميعًا كمصريين، بالإقبال الشديد غير المسبوق ومنقطع النظير في تاريخ مصر كله

إنك بذلك إنما تصنع مستقبلا زاهرًا لك ولأجيالك، في ظلال الحرية والكرامة والسيادة والديمقراطية والعدالة والنهضة، التي سيكرمنا بها جميعًا رب العزة صاحب الفضل، كما أكرمنا بثورتنا المباركة، والتي لا فضل لأحد فيها علينا غيره.

وإننا ونحن نقدم لك هذا الشكر إنما نقدمه لك على هذا الأداء الحضاري المتميز، والإدلاء بصوتك في هذه الانتخابات، بغضِّ النظر عن النتيجة؛ لأننا نحترم إرادتك ونرضى باختيارك، أيًا كان؛ لأن هذا مقتضى الديمقراطية التي ندعو إليها ونلتزم بها.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من أسهم في إنجاح العملية الانتخابية، إدارةً وتأمينًا.

---

(١) لأول مرة في مصر يحدث إقبال على الانتخابات بهذه الصورة؛ إذ أشارت النتائج التقديرية النهائية حزب الحرية والعدالة - إلى مشاركة (٦٠,٧٪) من الناخبين المسموح لهم بالمشاركة في المرحلة الأولى.

(٢) من التشويه المتعمد الذي مارسته بعض وسائل الإعلام ضد الحزب، ادعاؤها قيام أحد مندوبي الحزب برشوة أحد القضاة، رغم أن الشخص محل الواقعة ليس عضواً في الحزب ولا مندوبًا عنه في أي لجنة انتخابية، ولا ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وبعد بحث الموضوع تبين أن رئيس اللجنة لم يتهم المندوب المشار إليه بتهمة الرشوة، ولا نسبه إلى حزب الحرية والعدالة.

إن المشهد الذى تجلَّى فى الحشود المتدفِّقة على لجان الانتخابات، أمس واليوم، له دلالات كبيرة:

- أن الحرية هى الحياة، وأنها تفجِّر فى الإنسان أنبلَ وأعظمَ ما به من خصائص وخصال.
- وأن الديكتاتورية تدفن هذه الخصال وتطلق فى الإنسان أسوأ غرائزه.
- وأن الشعب المصرى ليس شعبًا خانعًا ولا سلبيًا، مثلما كان يُشيْعه الأفاكون، ولكنه شعبٌ إيجابىٌّ حرٌّ واعٍ كريمٌ.
- وأنه انتصر فى ثورة ٢٥ يناير، وكسر حاجز الخوف، وقدَّم التضحيات الغالية من الأرواح والدماء.
- وأنه انتصر أيضًا فى ٢٨ و٢٩ نوفمبر على حملات الإرهاب والتخويف والتفزيع التى أشاعها عدد من الإعلاميين والسياسيين والمثقفين؛ بأن الدماء سوف تسيل للركب، وأن التزوير لن تكون له حدود، وأثبت بملايينه -التى وقفت فى طوابير طويلة لساعات كثيرة وتحت المطر فى بعض المحافظات- أن فلسفة بعض الإعلاميين والسياسيين وتحليلاتهم المغرضة؛ إنما هى ثرثرة فارغة ومضيعة للوقت وإثارة للجدل.
- أن قرار إجراء الانتخابات فى موعدها كان هو القرار الصحيح، وهو ما كنا نطالب به دائمًا.
- أن مطالب ميدان التحرير العليا وأهداف المعتصمين فيه إنما تتحقَّق بصناديق الاقتراع، والإسراع على طريق المسيرة الديمقراطية؛ ليتسنَّى نقل السلطة من المجلس العسكرى إلى السلطة المدنية المنتخبة.

وبقدر سعادتنا بالحدث الديمقراطى العظيم، كان أسفنا للحملات الإعلامية الظالمة التى وُجِّهت لنا قبل الانتخابات وأثناءها، ولا نعتقد أنها ستتوقف بعد الانتخابات، والتى وصفتها مجلة «فورين بوليسى» منذ أيام بقولها: «إن هناك حالة هياج سياسى فى الإعلام المصرى ضد جماعة الإخوان المسلمين»، ودعوتنا لإخواننا المصريين ألا يتأثروا بهذه الدعاية المغرضة، وأن يعرضوا الأخبار والآراء على عقولهم وقلوبهم؛

فنحن نثق فى ذكائكم، واستقامة فطرتكم، ومعرفتكم بالحقائق التى تكشف الأكاذيب.. ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]». أ.هـ.

• الحرية والعدالة يحصل على أعلى النسب:

فى مساء يوم الجمعة (٢ من ديسمبر ٢٠١١م) أعلنت اللجنة العليا للانتخابات، نتائج الجولة الأولى من المرحلة الأولى، والتى أسفرت عن فوز مرشحين اثنين للحزب على المقاعد الفردية من الجولة الأولى، وخوض ٤٥ مرشحًا مرحلة الإعادة، بالإضافة إلى دائرة لم تعلن نتيجتها فى القاهرة، هى الدائرة الخامسة ومقرها المطرية وعين شمس، وأسفرت عمليات فرز الأصوات على مستوى القوائم عن حصول الحزب على ما نسبته ٤٠٪ من عدد الأصوات، وبقيت هناك دائرتان فى القاهرة لم يتم الإعلان عنهما، وهما الدائرتان: الثانية (شرق القاهرة)، والرابعة (جنوب القاهرة).

وحصلت قائمة حزب الحرية والعدالة «التحالف الديمقراطى من أجل مصر» على ٤٠٪ (٣,٥٦٥,٠٩٢)، فيما حصل حزب النور على ٢٥٪ (٢,٣٧١,٧٣١)، وحصلت الكتلة المصرية على ١٥٪ (١,٢٩٩,٠٨١)، فيما حصل حزب الوسط على ٦٪، أما حزب الوفد فقد حصل على ٤٪ فقط، وذلك طبقًا للإحصائيات الرسمية التى أعلنت عنها اللجنة العليا مساء السبت.

وكشفت إحصائيات اللجنة العليا للانتخابات حول إجمالى أعداد الناخبين ونسبة الحضور فى انتخابات هذه الجولة، والتى جرت فى ٩ محافظات عن مشاركة ١٠ ملايين و٦٣٤ ألفًا، و٧٦ ناخبًا فى العملية الانتخابية التى جرت على مدى يومى ٢٨ و٢٩ نوفمبر ٢٠١١م، وذلك من بين ١٧ مليونًا و٥٢٢ ألفًا و٥٨٣ ناخبًا ممن لهم حق الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات.

وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فى العملية الانتخابية فى المحافظات التسع: ٩ ملايين و٧٣٤ ألفًا و٥١٣ صوتًا، فيما بلغ عدد الأصوات الباطلة ٦١٢ ألفًا و٧١٣ صوتًا، على نحو تصبح معه نسبة المشاركة فى العملية الانتخابية ٦٠,٧٪ من جانب المواطنين الذين يحق لهم التصويت.

• **تجاوزات ضد الحزب بعد الجولة الأولى:**

وفى جولة الإعادة (المرحلة الأولى) تطورت الأمور إلى حد كبير، وزادت حدة التربص بالحرية والعدالة، بعد النتائج المبهرة التى حققها فى الجولة الأولى من المرحلة الأولى، ووقع العديد من التجاوزات بهدف توريط الحزب وتشويه صورته؛ حيث قام العديد من المرشحين باستئجار أشخاص مجهولين ليقوموا بالدعاية الانتخابية أمام اللجان باسم الحزب، ثم يقوموا بتصويرهم مع دعاية الحزب التى تم جمعها من الشوارع، ومنها: قيام بعض المجهولين بتوزيع بيانات باسم عدد من مرشحى الحزب، وشملت البيانات عدة رسائل، منها أن الحزب ينسق مع مرشحين آخرين، أو أن الحزب أعلن تأييده لمرشحين على المقاعد التى ليس له فيها مرشحون، ومن التجاوزات أيضًا: إشاعة بعض الأحزاب أن (الحرية والعدالة) قام بسحب أحد مرشحيه من إحدى الدوائر. والعجيب ظهور تعنت واضح من جانب بعض القضاة فى عدد كبير من الدوائر ضد مندوبى الحزب داخل اللجان، والإصرار على التحرى -بصورة فجة- على المنتقبات والملتحين.

كما عادت ظاهرة شراء الأصوات؛ حيث وصل سعر الصوت إلى ٢٠٠ جنيه من أجل التصويت لصالح المرشحين المنافسين لمرشحى الحزب، وظلت وسائل الإعلام المملوكة لعدد من رجال الأعمال تمارس دورها الفاسد لإفشال العملية الانتخابية وتضليل الرأى العام، بنشر أخبار كاذبة عن وقف الانتخابات فى دوائر معينة، والترويج لدعوات تفزيع من الإخوان بعد فوزهم الكبير فى الجولة الأولى، وترديد شائعات تقول إن الغرب سوف يحارب الشعب المصرى على اختياره.

ورغم كل ما جرى فقد أعلنت اللجان الانتخابية فى جولة الإعادة للمرحلة الأولى عن فوز ٣٤ مرشحًا لحزب الحرية والعدالة، بينما لم يوفق ١١ آخرون من إجمالى ٤٥ مرشحًا خاضوا جولة الإعادة بعد وقف الانتخابات فى الدائرة الأولى ومقرها قسم شرطة الساحل، وبذلك يصل عدد الفائزين للحزب على المقاعد الفردية خلال المرحلة الأولى إلى ٣٦ مرشحًا.

● **بيان شكر على هذه النتائج:**

وفور إعلان نتائج المرحلة الأولى أصدر الإخوان بيانًا، يشكرون فيه كل من أسهم فى هذا النجاح، يقول البيان:

« إننا لنسجد شكرًا لله تعالى على نعمة الحرية التى بات الشعب المصرى يستنشق عبيرها ونسائمها، ونسأله تعالى أن يتغمد شهداء ثورتنا المباركة فى ٢٥ يناير وما بعدها بواسع رحمته وجزيل عطائه، وأن يشفى مصابيها، وأن يعوض أهاليهم خير العوض والجزاء، فهم الذين مهدوا لنا هذا الطريق بتضحياتهم الغالية.

وإذا كنا قد توجهنا بالشكر للشعب المصرى -فى بياننا السابق- على المشهد الحضارى الذى تجلى فى أفواجه المتدفقة على مراكز الاقتراع، والوقوف صفوفًا طويلة لساعات طويلة للإدلاء بصوته فى اختيار نوابه، وممارسة حريته وتطبيق سيادته وديمقراطيته، فإننا اليوم نتوجه له بشكر مضاعف لما طوّق به أعناقنا من ثقة نعتز بها، وفى الوقت ذاته نستشعر ثقلها وعظم أمانتها، نسأل الله تعالى أن نكون أهلا لها، وأن يوفقنا فى خدمة وطننا وأهلنا مثلما كنا دائمًا وأكثر، حتى يرضى عنا ربنا أولا ثم شعبنا، وأن يوفقنا للتعاون مع كل المخلصين لهذا الشعب والوطن على إنقاذهما مما آلت إليه الأحوال، وأن يعيننا معهم على النهوض والتقدم والرقى بمصرنا الحبيبة إلى الوضع اللائق بها على المستوى الداخلى والإقليمى والدولى.

كما نتقدم بالشكر لكل من أسهم فى إنجاح العملية الانتخابية إدارة وتأمينًا.

كما ندعو الجميع أن يجعلوا المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات أروع وأفضل من المرحلة الأولى، وأن يتم تفادى السلبيات القليلة التى شابت المرحلة السابقة، حتى تخرج الانتخابات أقرب إلى المثالية، تبهر العالم بحضارة الشعب المصرى مثلما أبهرته ثورته المجيدة فى ٢٥ يناير ٢٠١١م.

إننا قلنا من قبل وما زلنا وسنظل نقول: إننا نحترم إرادة الشعب ونرضى باختياره -أيًا كان- لأن هذا مقتضى الديمقراطية التى ندعو إليها ونلتزم بها، لذلك ندعو الجميع -وكلهم ينتسبون إلى الديمقراطية- أن يحترموا إرادة الشعب ويرضوا باختياره، ومن

لم يوفق هذا المرة للحصول على ما يريد، فليجتهد في خدمة الشعب حتى يحظى بتأييده في المرات المقبلة.

إننا لننظر إلى العمل السياسي على أنه تنافس في خدمة الشعب وليس صراعًا على المقاعد والمكاسب، ومن ثم لا بد أن يكون التنافس شريفًا تحكمه المبادئ والأخلاق في الكلام والتصريحات والمواقف والدعايات، والإعلام والأخبار، فذلك أدعى لرضا الله، ومصلحة الشعب، وتحقيق السلام النفسي، وتوفير المناخ للوفاق الوطني من أجل الصالح العام. ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾ [المائدة: ٢]». أ. هـ.

•••

المجلس الاستشارى.. أداة لتمرير (وثيقة السلمى)

فى تصريح صحفى يوم الخميس (٨ من ديسمبر ٢٠١١م) أكد الدكتور محمد سعد الكتاتنى، الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، أن الحزب اتخذ قرارًا بعدم المشاركة فى المجلس الاستشارى المقرر تشكيله خلال المرحلة الراهنة، مؤكدًا أن استجابة الحزب للمشاركة فى هذا المجلس كانت قائمة على أنه هيئة استشارية لمعاونة المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة الشأن العام خلال الفترة الانتقالية، وإبداء الرأى فى التشريعات الملحة خلال هذه المرحلة حتى يتم الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب.

وأضاف الكتاتنى فى تصريحه أنه بعد المشاركة فى الجلسات الأولى الخاصة بالمشاورات، ونتيجة للعديد من التصريحات الصحفية تبين أن المهام التى سيقوم بها المجلس ستكون أبعد من ذلك بكثير، وهو ما يمثل انتقاصًا للمؤسسة التشريعية وتدخلا فى إعداد الجمعية التأسيسية للدستور المقبل، مما دفع الحزب إلى الاعتذار عن عدم المشاركة فى هذا المجلس.

كان المجلس العسكرى قد أوحى إلى الدكتور على السلمى لتشكيل هذا المجلس؛ لإعادة إنتاج وتمرير وثيقته -التى فجرت أحداث محمد محمود- من جديد.. وقد أصدر الإخوان بيانًا يستنكرون فيه تلك المحاولات التى تعَد انقلابًا على استفتاء ١٩ مارس، ويحذرون من الالتفاف على إرادة الجماهير، فى وقت مصر أحوج ما تكون فيه إلى الوحدة والتعاون.. جاء فى البيان:

«لقد عاهدنا الله تعالى، وعاهدنا شعبنا المصرى العظيم، باعتبارنا جزءًا منه فى القرى والنجوع والمراكز وعواصم المدن وفى كل شرائح المجتمع، أن نكون معه وله على الدوام، نحافظ على سيادته، ونتمسك بحريته وكرامته وحقوقه، ونعتصم -بعد الاعتصام بالله تعالى- بحبه وتأييده وتعاطفه، ومن ثمَّ كان شكرنا له على أدائه فى المرحلة الأولى للانتخابات، قبل ظهور النتيجة وبعدها.

- لقد فرض علينا هذا العهد أن نكون معه فى ثورته المجيدة فى ٢٥ يناير منذ بدايتها، وكنا معه فى استفتاء مارس ٢٠١١م، وكنا معه فى مطالبه العادلة المشروعة، وانحزنا إليه فى التصدى لكل محاولات العدوان على سيادته والالتفاف على إرادته، والانقلاب على قراره الذى قرره فى الاستفتاء المذكور.

- بدأت هذه المحاولات بمؤتمر الدكتور يحيى الجمل الذى حاول فيه الافتئات على حق الشعب فى منح نفسه الدستور الذى يريد، والتجاوز عن كل جرائم رأس النظام المخلوع وأعوانه، ومحاولة إدماجهم فى المجتمع دون حساب ولا عقاب، وعندما فشل بدأت محاولة أخرى على يد الدكتور عبد العزيز حجازى، وبعدما فشلت بدأت محاولات الدكتور على السلمى فى التأثير على الدستور المقبل بطريقة مباشرة بفرض مبادئ دستورية على الهيئة التأسيسية المنوط بها وضع الدستور، وبطريقة غير مباشرة بالتدخل فى تشكيل هذه الهيئة حتى يضمن ولاءها والتزامها بما يراد منها، وعندما فشلت بعدما دفع الشعب ثمنًا باهظًا نتيجة رفض وثيقته، بدأ تشكيل مجلس استشارى أراد منه المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يكون أداة لإعادة إنتاج وتمرير وثيقة السلمى من جديد، وعضد ذلك بصدور تصريحات صادمة من اللواءين ممدوح شاهين ومختار الملا تتناقض مع أبجديات الديمقراطية، وتنتزع حق البرلمان فى انتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، وتتهم البرلمان المقبل بأنه لن يمثل الشعب المصرى؛ فى استخفاف بالغ بإرادة ملايين الناخبين المصريين واختيارهم، كما أنها تنتزع صلاحيات المجلس التشريعى فى سحب الثقة من الحكومة؛ الأمر الذى دفع حزب الحرية والعدالة للانسحاب من المجلس الاستشارى ورفض المشاركة فى هذا التحايل اجديد، ونحن -جماعة الإخوان المسلمين- نؤيده فى ذلك، ونؤكد أننا لن نسمح ولن يسمح معنا جميع الشرفاء من الشعب وقواه الوطنية والسياسية لهذا العدوان أن يمر.

- إننا نطالب الجميع بأن يحترموا إرادة الشعب وسيادته، وأن يكفَّ هؤلاء المتحايلون عن محاولاتهم مراعاةً لصالح الوطن، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ونظام حكم رشيد.

- إنه لا يحق لكائن منْ كان أن يصادر على حق الشعب ومجلسه وأن يبادر في إصدار تشريع يمتد أثره إلى ما بعد تشكيل البرلمان، لا سيما إن كان هذا التشريع دستوريًا، فالدستور هو القانون الأعلى للبلاد، وأثره لن يقف عند هذا الجيل فقط ولكنه قد يمتد لأجيال قادمة، والمفروض أن هذا الدستور تضعه هيئة ينتخبها البرلمان على أن تكون ممثلة لجميع أطياف المجتمع حتى يأتي الدستور توافقيًا.

- إن بعض المغرضين يروجون لصدام بين المجلس العسكري والإخوان، وهذا لن يكون- بإذن الله- لأن الإخوان أعقل وأحكم وأحزم من أن يساقوا إلى صدام، كما أنهم يثقون في حكمة المجلس العسكري، والإخوان لا يزالون يقدرون للمجلس العسكري موقفه الداعم للثورة في بدايتها.

- كما أن هناك من يروج لصدام آخر بين الإخوان والسلفيين، وهذا أيضًا -بإذن الله- لن يكون؛ فالخلاف في الرأي والوسيلة لا يترتب عليه نزاع ولا شقاق، ثم إننا دعاة توافق وتعاون مع الجميع فمصرنا الحبيبة أحوج ما تكون إلى ذلك الآن.

- إننا نرى أن السبيل للخروج من المشكلات والمآزق التي نعيش فيها إنما يتمثل في استكمال المسيرة الديمقراطية بالذهاب إلى المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات بالحماس والإيجابية والنزاهة نفسها، وتفادي جميع السلبيات التي وقعت في المرحلة الأولى ثم الرضا بنتيجة الانتخابات أيًا كانت.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥]». أ. هـ.

●●●

وقائع ونتائج المرحلة الثانية

بدأت يوم الأربعاء (١٤ من ديسمبر ٢٠١١م) المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب، خاضها الحزب بعدد ١٦٩ مرشحًا، من بينهم ٤٩ على المقاعد الفردية و١٢٠ على القوائم، من إجمالي ١٨٠ مرشحًا؛ ٦٠ على الفردى و١٢٠ على القوائم، وقد شهدت اللجان منذ الصباح الباكر -كما المرحلة الأولى- إقبالا كثيفًا على مستوى المحافظات التسع التى جرت فيها الانتخابات.

ورصد مندوبو الحزب ووكلاؤه عددًا من التجاوزات من جانب القضاة، ومن جانب مندوبى بعض المرشحين المنافسين، الذين قاموا بتوجيه الناخبين فى بعض اللجان لصالح قوائمهم ومرشحيهم، كما قام بعضهم بمنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، وقام البعض الآخر بتسويد البطاقات الانتخابية لصالح مرشحه أو قائمته. إضافة إلى ما قامت به بعض وسائل الإعلام بادّعاء ضرورة التصويت لصالح قوائم لإيجاد توازن فى البرلمان المقبل، وهى الدعوات التى تختفى وراءها دعوة صريحة لعدم التصويت لصالح قوائم الحرية والعدالة، وقامت قنوات أخرى بالتحريض على عدم الذهاب للتصويت فى الانتخابات من الأساس.

الغريب فى هذه المرة أنه حدثت تدخلات فى نتائج الانتخابات أثناء عمليات الفرز والرصد فى عدد من الدوائر لصالح منافسى الحرية والعدالة، فقد رصدت غرفة العمليات المركزية لمتابعة الانتخابات فى الحزب هذه التغييرات بشكل واضح فى نتائج الإسماعيلية، الشرقية، البحيرة، الجيزة، وقد أصدر الحزب بيانًا أكد فيه وجود البعض ممن يرغبون فى تشويه الهيئة القضائية بإلصاق تهم التزوير والتلاعب فى النتائج إليهم، وطالب البيان اللجنة العليا للانتخابات بالإعمال الحقيقى للحكم القضائى بتمكين وكلاء المرشحين من حضور عمليات الرصد والتجميع وإعلان النتائج حتى تغلف الشفافية العملية الانتخابية من كل جوانبها.

وقد أفرزت النتائج النهائية للجولة الأولى من المرحلة الثانية حصول قوائم حزب الحرية والعدالة على ٣٧,٢٪ من إجمالى أصوات الدوائر التى أجريت فيها انتخابات القائمة خلال هذه المرحلة وعددها ١٢ قائمة، باستثناء الدائرة الثانية فى الجيزة التى لم تُعلن إلا فى وقت تالٍ.

وقد حصل الحزب على مجموع أصوات يُقدر بحوالى ٣,١٧٧,٧٩٣ من إجمالى ١٠ ملايين و٨٦ ألفًا و٣٤٧ صوتًا من الأصوات الصحيحة، وخاض الحزب الإعادة بـ٤٧ مرشحًا.

أما الجولة الثانية من المرحلة الثانية فقد تكررت فيها التجاوزات التى وقعت فى الجولة الأولى؛ من انحياز بعض القضاة لبعض منافسى الحزب، وإصرارهم على استبعاد مندوبى الحزب عن عمليات الرصد والتجميع النهائى.. وقد أعلنت اللجان الانتخابية فى هذه الجولة عن فوز (٤٠) مرشحًا للحزب، من بينهم ٤ مرشحين حصلوا على أعلى النتائج ولكن تم حجب إعلان فوزهم لما بعد الطعن المقدم ضد محكمة القضاء الإدارى بوقف الانتخابات فى هاتين الدائرتين وهم: د. أمير بسام، محمد عبدالرءوف غيث بالدائرة الثانية بالشرقية، م. أحمد سليمان شعيل، السيد محمد العتويل بالدائرة الخامسة بالشرقية، كما تأجلت نتيجة القوائم فى الدائرة الأولى بالمنوفية والثانية بكل من سوهاج والبحيرة.

●●●

أحداث مجلس الوزراء.. ومحاولة جديدة لاصطناع الفتنة

فى محاولة جديدة للفت الأنظار عن العملية الانتخابية ووضع العراقيل أمام التحول الديمقراطى من خلال صناديق الانتخاب- تم إشعال أحداث عنف جديدة يوم الجمعة (١٦ من ديسمبر ٢٠١١م)، فيما عُرف بأحداث مجلس الوزراء والتى راح ضحيتها أربعة عشر شخصًا، وإصابة أكثر من ألف آخرين، وكانت وقائعها مشابهة إلى حد كبير بما وقع فى سابقتها (أحداث محمد محمود)، وكان (الطرف الثالث) أكثر وضوحًا فى هذه الأحداث عن غيرها من الأحداث الأخرى، بدا ذلك فى وجود أشخاص أعلى البنايات الحكومية المحيطة بشارع مجلس الوزراء يقومون بالاعتداء على المتظاهرين، وقد أعلن وزير الداخلية -حينها- أنه ليس مسئولا عن هؤلاء، ما يعنى أن طرفًا سياديًا هو الذى يحركهم ويشعل الأحداث، وهو هنا (المجلس العسكرى) ولا أحد غيره[١]، ما جعل الإخوان يطالبونه باعتذار واضح وسريع عن تلك الجريمة، والتحقيق العادل من جهة مستقلة، وإحالة كل من أمر ونفذ هذه الجرائم إلى المحاكمة الفورية، وجاء فى بيانهم الذى صدر فى اليوم نفسه ما يلى:

«لقد سعد الشعب المصرى بانحياز المجلس العسكرى للقوات المسلحة له فى ثورته المباركة فى ٢٥ يناير ٢٠١١م، واتمنه على حماية البلاد وحماية الشعب وتولى السلطة وإدارة شئونها لفترة مؤقتة، ريثما يتم انتخاب سلطة مدنية شعبية تتولى إدارة البلاد، ومعنى حماية الشعب حماية أرواحه ودمائه وأعراضه وأمواله وحرياته، ولهذا كانت صدمتنا عظيمةً حينما رأيناه يقتل المواطنين ويصيب كثيرين منهم فى ماسبيرو وشارع

(١) بدأت الصدامات بين مجموعة من المعتصمين والشرطة العسكرية على إثر محاولة فض اعتصام أمام مجلس الوزراء؛ حيث تم سحل المعتصمين، رجالا ونساء، وتم كشف عورة إحدى الفتيات والاعتداء عليها وعلى زميلاتها بقسوة ووحشية، ما أثار الشعب ودفع الكثيرين للنزول للتظاهر والاعتصام والمطالبة برحيل المجلس العسكرى، كذلك تم إحراق المجمع العلمى بما يحويه من مراجع وكنوز علمية وتراث تاريخى نادر.

محمد محمود، وأخيراً فى شارعى مجلس الشعب وقصر العينى، ولم تتم إدانة أى من العسكريين الذين أمروا بارتكاب هذه الجرائم أو نفذوها.

إننا نلاحظ أنه كلما هدأت الأحوال واتجهت البلاد إلى الانتخابات لتحقيق التحول الديمقراطى نجد من يشعل الفتنة ويثير الاضطراب فى رغبة متكررة لمنع الاستقرار، وتعطيل مسيرة الديمقراطية وتسليم السلطة، وتصدر تصريحات مستفزة ومناقضة لكل المبادئ الديمقراطية من بعض لواءات المجلس العسكرى، ويرفض المجلس أن يدينها أو يستنكرها.

إن الاعتصام السلمى حق دستورى، ولقد صرح الدكتور الجنزورى -رئيس مجلس الوزراء- منذ أيام بأنه لن يتم فض اعتصام أو تظاهر سلمى بالعنف أو حتى بالكلمة، واليوم نرى العدوان على المعتصمين الذى وصل إلى حد القتل وإصابة المئات دون أى مبرر.

إن حدوث هذه الأحداث المؤسفة فى غمرة الاهتمام الشعبى بالانتخابات ونتائجها؛ إنما يلقى بظلال من الشك على الرغبة فى إتمامها أو الإقرار بحسن تمثيلها لقوى الشعب، مثلما صرح بذلك اللواء الملا.

إن جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك الشعب المصرى، سوف يتمسكون بحريتهم وسيادتهم وحقهم فى حكم بلدهم والتصدى لكل المعوقات التى تريد إيقاف عجلة الثورة والتغيير الجذرى لكل جوانب الحياة.

إن الإخوان المسلمين يطالبون بـ:

١- اعتذار واضح وسريع من المجلس العسكرى عن الجريمة التى تم ارتكابها اليوم.

٢- التحقيق العادل من جهة مستقلة، وإحالة كل من أمر بارتكاب هذه الجرائم ونفذها إلى المحاكمة الفورية، وإعلان نتيجة التحقيق على الملأ فى وقت محدد. وكذلك نتائج التحقيق فيما سبق من جرائم وأحداث.

٣- تعويض أهالى الشهداء، وعلاج جميع المصابين على نفقة الدولة وتعويضهم عن إصابتهم.

٤- الاستمرار فى إجراء الانتخابات البرلمانية.

٥- تأكيد إجراء انتخابات الرئاسة وتسليم السلطة للمدنيين قبل نهاية يونية ٢٠١٢م.

حفظ الله مصر من الفتن المتتالية ومن شرور بعض أبنائها» . أ. هـ.

• بيان ثانٍ من الإخوان بخصوص الأحداث:

وقد أصدرت الجماعة بيانًا آخر لإبداء رأيها فى الأحداث جاء فيه:

«إلحاقًا بالبيان الذى أصدرناه بعد منتصف ليلة أمس نؤكد المعانى الآتية:

- إن تكرار الحوادث المؤسفة بهذا المعدل الكبير، وفى أوقات شديدة الحساسية، وكثرة الضحايا والمصابين تقطع بأن هناك قوى يضيرها نجاح الثورة وتحقيق أهدافها فى الحرية والديمقراطية والعدل والعدالة الاجتماعية، وأن هذه القوى لن تكف عن مؤامراتها، ولن تيأس إلا بيقظة الشعب والتفافه حول مبادئه واستمساكه بحرياته وحقوقه.

- إن غياب الشفافية والتستر على نتائج التحقيقات السابقة هو الذى يغرى تلك القوى بالاستمرار فى إثارة الفتن والاضطرابات فى البلاد، كما أن البطء فى محاسبة المخطئين ومحاكمتهم يُعَد أيضًا من عوامل تشجيعهم على الإفساد.

- إن البيانات والتصريحات المتضاربة من الجيش والداخلية ومجلس الوزراء، كذلك التصريحات المستفزة من بعض المسئولين، كلها تثير البلبلة فى الشارع المصرى، والمفروض أن يتم تعيين متحدث رسمى لكل مؤسسة ليصرح الشعب -صاحب الحق فى معرفة الحقيقة- بكل ما يحدث بمنتهى الأمانة والصدق والدقة، فور وقوع أى حدث، كما أن الشعب يتطلع لرؤية الأفعال التى تؤدى للإسراع فى تحقيق مطالبه التى ثار من أجل تحقيقها.

- إن هناك وسائل عديدة للإعلام المصرى تقوم بدور هادم عن طريق إثارة الفتن ونشر الرعب والفزع، وتصادم الإرادة الشعبية واختياراتها الحرة فى الانتخابات النزيهة، وتحاول تشويه هذه الانتخابات، فى الوقت الذى كانت فيه هذه الوسائل الإعلامية تروج لنزاهة الانتخابات التى كانت تتم فى ظل النظام البائد، والتى كان الجميع يعلمون أنها مزورة تزويراً كبيراً.

- إننا نطالب نواب الشعب بأن يتدخلوا لدى المؤسسات المسئولة لإطفاء نيران الفتنة والحفاظ على الأرواح وتهدئة المناخ لاستكمال الانتخابات البرلمانية.

- إنه ينبغى الإقرار بحق الشعب فى التظاهر والاعتصام السلمى، وندعو المعتصمين أن يباشروا اعتصامهم دون تعطيل للمرور أو المؤسسات الرسمية أو مصالح الناس للحفاظ على المظهر والجوهر الحضارى لثورتنا وعلى مكانتنا كشعب متحضر فى نظر العالم كله، وأن يوصلوا مطالبهم المشروعة خلال قنوات حضارية راقية، وعلى الدولة أن تحدد جدول ووسائل تحقيق هذه المطالب.

- إن الإخوان المسلمين ينطلقون فى مواقفهم من مبادئ ثابتة تقدر قيم الحرية والعدل والحق والصلاح والسلام والإخاء والتعاون، والتكافل والتضحية وتقديم المصلحة العامة للوطن والشعب على كل المصالح الحزبية والفئوية والشخصية.

حفظ الله شعبنا ووطننا، وألّف بين قلوبنا، ونصرنا على كل أعداء مصر فى الداخل والخارج الذين يمكرون بمصرنا الحبيبة مكر السوء، ونذكّرهم بقول الله عز وجل ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر: ٤٣]». أ. هـ.

●●●

وقائع المرحلة الثالثة ونتائجها

بدأت عمليات تصويت الجولة الأولى للمرحلة الثالثة صباح يوم الثلاثاء (٣ من يناير ٢٠١٢م)، وشهدت إقبالا كبيراً في المحافظات التسع التي أجريت فيها، وهي: القليوبية، الغربية، الدقهلية، المنيا، قنا، مرسى مطروح، الوادي الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء - حيث امتدت الطوابير أمام اللجان لأكثر من كيلومتر.. كما شهدت هذه الجولة تجاوزات ضد حزب (الحرية والعدالة) أكثر مما وقع في المرحلتين السابقتين، فقد منع بعض رؤساء اللجان دخول مندوبي الحزب، وقام بعضهم بتوجيه الناخبين لقوائم وأفراد منافسين للحزب، وقام الإعلام -منذ بدء التصويت- بالتوجيه القسري لإرادة الناخبين وأصواتهم.

وكان لفلول الحزب الوطني دور واضح في هذه المرحلة لإفساد العملية الانتخابية برمتها، مستخدمين الأسلحة النارية في إرهاب الناخبين ومنعهم من التصويت لصالح الحزب، والتعدي بالسب والضرب على مندوبي الحرية والعدالة ومحاولة استدراجهم إلى معارك تُلغى على إثرها الانتخابات داخل اللجان.. وقد عادت في هذه المرحلة ظاهرة البلطجة التي تبناها فلول النظام البائد؛ حيث انتشر البلطجية أمام اللجان؛ للاحتكاك بمندوبي وأنصار الإخوان وحزب الحرية والعدالة.

وقد انتهت هذه الجولة التي شهدت إقبالا زاد على (٦٠٪) ممن لهم حق التصويت، وأفرزت النتائج النهائية فوز (٤) مرشحين لحزب الحرية والعدالة في الدائرة الثانية بالقليوبية والدائرة الأولى بالدقهلية وحصول قوائم حزب الحرية والعدالة على نسبة ٣٧,٥٪ من إجمالي أصوات الدوائر التي أجريت فيها انتخابات القائمة؛ حيث حصل الحزب على إجمالي أصوات (٢,٩١٦,٥٩٤) من (٨,٢٨١,١٢٧) إجمالي الأصوات الصحيحة، كما خاض الحزب الإعادة بـ٣٩ مرشحًا بينما لم يحالف التوفيق الأستاذ الصاوي عبدالقادر عبدالقادر زايد مرشح الحزب على مقعد العمال بالوادي الجديد.

وفى يوم الثلاثاء (١٠ من يناير ٢٠١٢م) بدأت جولة الإعادة للمرحلة الثالثة واستمرت ليومين، كما جرت معها الانتخابات فى عدد من الدوائر التى قضت المحكمة الإدارية العليا ببطلان الانتخابات فيها، وهى: دائرة الساحل بشمال القاهرة (قائمة وفردى- ١٢ مرشحًا)، أسوان (قائمة فقط- ٤ مرشحين)، أسيوط (الدائرتان الثانية والثالثة- فردى فقط ٤ مرشحين)، الشرقية (الدائرتان الثانية والخامسة- فردى فقط ٤ مرشحين)، الإسكندرية (الدائرة الثالثة- فردى فقط مرشحان).

وفى هذه الجولة تكررت تجاوزات الجولة الأولى، فضلا عن قيام الأحزاب المتنافسة والمرشحين المستقلين بنشر شائعات تدور حول الحزب وصلت إلى حد ادّعاء قيام الحزب بالتحالف مع الفلول.

وقد أعلنت اللجان الانتخابية فى هذه الجولة عن فوز ٢٦ مرشحًا للحزب من بين ٣٩ خاضوا جولة الإعادة، كما أعلنت نتيجة الدائرة الأولى بشمال القاهرة (قوائم وفردى) التى تم تأجيلها من المرحلة الأولى؛ حيث حصلت قائمة الحزب على (١٥٨٢٥٤) صوتًا من إجمالى (٣٩٠٨٣٨) عدد الأصوات الصحيحة فى الدائرة، كما حصلت قائمة الحزب المؤجلة بجنوب سيناء على (١٠٩٩٥) صوتا من (٢٦٠٠٠) صوت. وحصلت قائمة الحزب فى الدائرة الأولى بسوهاج (مؤجلة) على (٨٢٠٣٥) صوتًا من إجمالى (٣٠٢٨٦٤) بنسبة (٢٧,١٪) وأعلنت اللجان القضائية المشرفة على انتخابات الدوائر المؤجلة من المراحل الأولى والثانية والثالثة (قوائم وفردى) عن حصول الحزب على أعلى الأصوات فى القوائم، وفوز (٣) من مرشحيه على المقاعد الفردية.

●●●

الحرية والعدالة يحصد
٤٧٪ من مقاعد برلمان الثورة

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات يوم الجمعة (٢١ من يناير ٢٠١٢م) النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التى استمرت ٥٥ يومًا، شهدت مشاركة متميزة للشعب المصرى تحدى فيها كل الصعاب التى أرادت عرقلة مسيرته وانحيازه للخيار الديمقراطى.

وطبقًا للنتائج النهائية فقد حصل حزب (الحرية والعدالة) ومعه التحالف الديمقراطى على ٢٣٥ مقعداً من إجمالى ٤٩٨ مقعداً محققًا نسبة ٤٧,٢٪ من إجمالى مقاعد البرلمان وهى موزعة كالآتى: ١٢٧ فى القوائم، و١٠٨ على المقاعد الفردية.

- **القاهرة**: فهمى عبده، كمال مهدى، عمرو زكى، ياسر عبدالله، سيد جاد الله، أشرف سعد، مصطفى فرغلى، خالد حنفى، يسرى بيومى، رمضان عمر، خالد محمد، ناصر عثمان، د. حازم فاروق منصور، رأفت توفيق، أمين سليمان إسكندر، محمد عبدالرشيد السيد سلامة، د. أحمد إمام على، عبدالباسط عبدالحى القبيصى، د. محمد مجدى قرقر، د. وحيد عبدالمجيد، عادل عبدالعاطى، جمال حنفى جمال، د. أسامة ياسين عبدالوهاب، المحمدى محمد عبدالمقصود، حاتم أبوبكر عزام، عادل حامد مصطفى.
- **الجيزة**: محمد إبراهيم أحمد حسين، خطاب سيد خطاب مراد، جمال عشرى، حسن بريك، أيمن محمود صادق رفعت، محمد عبدالمنعم محمود الصاوى، عبدالسلام زكى محمد بشندى، محمود عامر، د. عصام الدين محمد العريان، عزب مصطفى مرسى ياقوت، جمعة محمد البدرى مرعى، أحمد عبده شابون، د. حلمى السيد عبدالعزيز الجزار، خالد محمود محمد الأزهرى، كمال محمد رفاعى أبوعطية، عزة محمد إبراهيم الجرف.
- **الإسكندرية**: حسنى دويدار، مصطفى محمد مصطفى، محمود الخضيرى، المحمدى سيد أحمد، محمود عطية، صابر أبوالفتوح، صبحى صالح موسى،

صلاح نعمان، حسين محمد إبراهيم، أحمد جاد الرب محمد، د. حسن انبرنس، كارم عبدالحميد الصادق.

- **المنوفية**: سعد محمد يوسف حسين، م. حلمى بكر، سعيد العزب، محمود على محمد أبوالمجد، لواء نصر طاحون، إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج، صبرى محمد أحمد عامر خضر، بدر عبدالعزيز محمود بدر الفلاح، د. محمد السعيد إدريس، أشرف محمود محمد بدر الدين، عبدالفتاح محمود محمد عيد، عطية عدلان عطية رمضان.

- **الشرقية**: م. السيد عبدالعزيز نجيدة، صالح سليمان على، د. أمير بسام النجار، محمد عبدالرءوف غيث، م. محمد فياض محمد عبدالمنعم، م. إبراهيم محمد سليم، د. محمد صفوت سويلم، محمد عوض شاويش، م. أحمد سليمان أحمد شعيل، السيد محمد عبدالكريم العتوبل، أحمد السيد أحمد شحاتة، مؤمن محمد أحمد زعرور، رضا عبدالله محمد عطوة، عادل رضوان عثمان محمد، د. فريد إسماعيل عبدالحليم خليل، أحمد على إبراهيم عز، اللواء عباس محمد محمد مخيمر، محمود السيد الوحيد عبدالحميد.

- **البحيرة**: أسامة محمد إبراهيم سليمان، طارق رجب صالح محمد صالح، ياسر على عبدالرافع على، م. أحمد زهير، مصرى سعد أبوكشيك، سعد أبوطالب، أحمد السيد خاطر، د. محمد جمال أحمد حشمت، محمد عوض عبدالعاطى الزيات، د. مهدى عبدالحميد محمد قرشم، محمد عبدالكافى أحمد منصور، محمد إبراهيم عبداللطيف الهوارى، محمد شعبان محمد عيسى، محمد منيب إبراهيم الجندى.

- القليوبية: ناصر الحافى، جمال شحاتة، أحمد محمد محمود دياب، السيد إمام محمود القاضى، محسن راضى، محمد عماد الدين عبدالحميد صابر، محمد عبدالمجيد إبراهيم دسوقى، محمد محمد إبراهيم البلتاجى، عبد الله أحمد محمد خليل، هدى محمد أنور عبدالرحمن غنية.

- **الغربية:** الشيخ سيد عسكر، م. محمود محضية، محمود توفيق، م. سامح عامر، يحيى المسيرى، إبراهيم زكريا، ماهر شحاتة، سيد أحمد يوسف السيد الشورى، محمد مندوه محمد العزباوى، حمدى عبدالوهاب أحمد رضوان، سعد عصمت محمد الحسينى، محمد مصطفى العادلى عبدالواحد، علاء الدين محمد أحمد العزب القط، نجاح سعد محروس ثابت.

- **الدقهلية:** يسرى هانى، طارق قطب، د. عماد شمس الدين عبدالرحمن، عبدالحميد محمد حسن عيسى، م. إبراهيم إبراهيم أبوعوف، د. خالد محمد الديب، م. السيد نيازى العدوى، سعد على عبده الحلوجى، د. طارق الدسوقى عبدالجليل، سهام عبداللطيف الجمل، عادل يونس محمد راشد، م. محمد محمد عبدالغنى فرج، السادات عبدالرحيم كريم الدين، اللواء عادل عباس القلا، د. محمد عبدالعال عباس هيكل، شفيق محمد عبدالحى الديب، محمد رجب إسماعيل عوف.

- **دمياط:** على الداى، محمد أحمد أبوموسى، محمد الفلاحجى، صابر عبدالصادق محمد، محمد عبدالحميد محمد الحديدى، محمد شوقى البنا.

- **كفر الشيخ:** محمد عامر، أشرف السعيد، د. حسن على أبوشعيشع، عبدالله أحمد حامد الهنداوى، نصرى سعد إبراهيم الدوانسى، رجب محمد البنا.

- **بنى سويف:** جابر أحمد منصور عبدالوهاب، محمد شاكر عبدالباقى ميهوب الديب، نهاد القاسم سيد عبدالوهاب خضير، عبدالقادر عبدالوهاب عبدالقادر، د. حمدى حسين محمد عبدالجواد زهران، عبدالرحمن محمد شكرى عبدالرحمن، د. محمود صابر عبدالجواد علام، سعد عبود عبدالواحد قطب، فاروق عبدالحفيظ عبدالعاطى.

- **الفيوم:** حمدى طه، عادل إسماعيل، أسامة يحيى، سيد جبر، جمال محمد حسن، فوزى اليمانى، د. أحمد محمد عبدالرحمن، أحمد إبراهيم بيومى، د. سامى سلامة نعمان حسين، ناصر محمود عباس محمد، أحمدى قاسم محمد سعد، حاتم عبدالعظيم أبوالحسب.

- **المنيا:** د. على أحمد محمد عمران، جمعة أحمد كفافى، د. محمد أحمد الناسل، حمدى خليفة، د. محمد سعد توفيق مصطفى الكتاتنى، محمد عبدالعظيم محمد أحمد، محمد حسن عارف متولى، مصطفى عبدالخالق مهدى السيد، حسين سلطان محمد نصار، بهاء الدين سيد عطية سليمان، محمد أبوبكر محمد حسن.

- **أسيوط:** سمير خشبة، محمد سلامة بكر، محمد مضر موسى، عبدالعزيز خلف محمد، عبدالله صادق نصر، حسن على عبدالعال، د. على عز الدين ثابت على، محمود حلمى إبراهيم، محمد حامد أحمد عثمان، عبدالمنعم التونسى، محمد عبدالعزيز سيد خليفة، ممتاز أحمد على نصر، فرغلى محمد فرغلى.

- **سوهاج:** مصطفى عبدالحميد على عبدالرحيم، الشيخ محمد عبدالرحمن، محمد مسعد الإمام الخزرجى، محمد عطية الصغير حسين، محمد يوسف محمود شحاتة، مختار أحمد محمد السيد، د. محمد مصطفى الأنصارى، على الشاذلى بدوى السيد.

- **قنا:** د. أحمد سيد الصغير، هشام القاضى حنفى، على الشيشنى، محمود يوسف محمود عبدالرحيم، محمد أحمد (عطية طه عطية)، عبدالناصر تغيان عبدالعال، يونس صابر حسن، إبراهيم عبدالمبدئ أحمد.

- **الإسماعيلية:** محمد هشام الصولى، حمدى محمد محمد إسماعيل، علاء الدين خليفة عمر خليفة.

- **بورسعيد:** د. أكرم الشاعر، على محمد مصطفى درة.

- **السويس:** عباس عبدالعزيز، أحمد محمود محمد إبراهيم.

- **شمال سيناء:** عبدالرحمن الشوربجى، على سالمان، د. سليمان سالم صالح سالم، خالد محمد مسلم على سلمى.

- **الأقصر:** د. عبدالموجود راجح، عبدالحميد السنوسى أحمد، باهى الدين محمد عبدالدايم.

- **البحر الأحمر:** محمد محمود يوسف قطامش، محمد عوض عبدالعال، زين العابدين مبارك على.

- **الوادى الجديد:** محمد عبدالمجيد حامد سراج الدين سامح سعداوى محمد على.

- **أسوان:** شحات عبدالله عمر أحمد.

- **مرسى مطروح:** بلال جبريل عبدالله سعيد.

- جنوب سيناء: عبدالله إبراهيم الدسوقى عبدربه، أحمد إبراهيم قاسم متولى.

• **بيان بمناسبة إعلان النتائج النهائية:**

وأصدر الإخوان بيانًا بمناسبة إعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب جاء فيه:

«الآن وقد وصل الجميع إلى نهاية مضمار السباق الانتخابى، وأعلنت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب، فقد آن للنفوس أن تهدأ، وللاحتقان أن يزول، وأن يعلن الكافة احترامهم لإرادة الشعب، وشكرهم له على المشاركة فى هذه الانتخابات الطويلة، وإصرار الناس على الإدلاء بأصواتهم عندما شعروا بقيمتها ونزاهتها، ونحن- الإخوان المسلمين وحزبنا بل تحالفنا- لا يسعنا إلا أن نتقدم إلى شعبنا الحبيب بجزيل الشكر على الثقة الغالية التى منحنا إياها، ونسأل الله أن يعيننا لنكون عند حسن ظنه وفى خدمته، كما نشكر أيضًا الذين أداروا الانتخابات بطريقة محترمة، والذين حموا إجراءها بطريقة آمنة.

كما نثمِّن بشدة الطريقة الحضارية الراقية التى يتم بها توزيع المهام لرئاسة البرلمان واللجان الفنية ومسئوليات الوكلاء وأمناء السر بطريقة توافقية عادلة، تعطى كل ذى حق حقه، بعيدًا عن الاستحواذ والإقصاء الذى كان متبعًا من قبل، ونرجو أن يكون هذا مطمئنًا للمتخوفين، ومزيلا لما فى بعض النفوس من آثار التنافس الانتخابى، ومعبرًا عن حقيقة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة.

إن ما حدث إنما هو تحول ضخم فى مسيرة الثورة؛ إذ إنه بعد يوم واحد ستكون السلطة التشريعية قد انتقلت بكاملها من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مجلس الشعب الذى انتخبه ما يقرب من ٣٠ مليونًا من المصريين، وهذا المجلس هو أول

مؤسسة يتم تكوينها بطريقة ديمقراطية بعد الثورة، فعلى المتعجلين أن يقدروا هذا الحدث حق قدره، وأن يحموا استكمال المسيرة الديمقراطية مع الشعب كله الذى يتطلع إلى اليوم الذى يسترد فيه كامل سيادته وحريته وإرادته بنقل السلطة التنفيذية إلى السلطة المدنية المنتخبة ووضع الدستور الدائم.

ينبغى أن يتجمع الجميع على أهداف كبيرة تحقق المصلحة العليا للوطن والشعب، وأن يدخل البرلمان من يدخله ليس ممثلا عن حزبه، ولا عن دائرته فقط؛ بل ممثلا عن الشعب المصرى كله بجميع طوائفه فى آماله وتطلعاته وطموحات ثورته، وأن يسعى مع الساعين لتغيير غابة القوانين الفاسدة والظالمة بتشريعات عادلة صالحة، وأن يراقب السلطة التنفيذية حتى تسير على الصراط المستقيم ولا تنحرف يمنة أو يسرة.

على الجميع، برلمانيين ومواطنين، أن يستشعروا أن المهمة شاقة والعبء ثقيل، والإصلاحات المطلوبة كثيرة وعميقة، لا يستطيع فصيل واحد أن يقوم بها، ولا حتى كل الأحزاب والتنظيمات السياسية، ولكن لا بد من تعاضد كل أفراد الشعب مع القوى السياسية لإنقاذ سفينة الوطن ودفعها للإبحار؛ ولذلك لا بد من الشفافية الكاملة ومصارحة الشعب بكل الحقائق حتى يكون على بينة من أمره ويشحذ همته للخروج من هذا النفق، وقد أثبت الشعب المصرى قوته وصلابته وثباته وتضحيته فى كثير من الملمات، وقدرته على تحقيق آماله وتخطى كل آلامه.

نرجو أن تكون الانتخابات حافزًا للجميع على العمل الدءوب والاتصال الوثيق والخدمة المتفانية للشعب المصرى الكريم، كما يجب أن يكون ذلك دافعًا لاحترام الشرعية الدستورية والعمل على حمايتها فى ظل الأخلاق الإسلامية والوطنية السامية؛ من إنكار الذات واحترام الآخر والبذل والعطاء ابتغاء وجه الله تعالى ولتحقيق أهداف الثورة.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥]». أ. هـ.

■■■

برلمان الثورة يعقد أولى جلساته

في يوم الأحد (٢٣ من يناير ٢٠١٢م) عقد مجلس الشعب أو (برلمان الثورة) أولى جلساته، وكان المجلس قد شهد في الأيام السابقة حالة من الحراك استعداداً لبدء الجلسات؛ حيث تم ترحيل صورة فتحي سرور رئيس المجلس السابق ووضعها على حائط جانبي ودوِّن تحتها مدة رئاسته لمجلس الشعب، وبدأت القوات المسلحة في تهيئة محيط المجلس لاستقبال أعضائه، كما تم تجهيز الصناديق الزجاجية التي ستُجرى بها الانتخابات على منصب رئيس المجلس والوكيلين. كما استعدت وزارة الصحة لتأمين أولى جلسات المجلس بإعداد أكثر من أربعين سيارة إسعاف، إضافة إلى إخلاء بعض المستشفيات المحيطة بمنطقة البرلمان.

وقد استَقبل آلافٌ نواب البرلمان استقبال الأبطال، مرددين هتافات مؤيدة لهم، رافعين لافتات تذكرهم بالمسئولية الملقاة على كاهلهم.. وفي هذه الجلسة تم اختيار الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيسًا للمجلس، محمد عبدالعليم داود (الوفد)، أشرف ثابت (النور) وكيلين. وكان (الحرية والعدالة) قد رشح الدكتور الكتاتني لهذا المنصب، كما اختار نواب الحزب الأخ حسين محمد إبراهيم رئيسًا للهيئة البرلمانية للحرية والعدالة وزعيمًا للأغلبية.

ودخل العشرات من نواب المجلس يتقدمهم رئيسه د. محمد سعد الكتاتني في موجة من البكاء، في أولى جلساته عند مناقشة حقوق شهداء ومصابي الثورة.

وامتلأت عيون النواب والنائبات بالدموع مع كلمة د. أكرم الشاعر، نائب «الحرية والعدالة» ووالد أحد مصابي الثورة، عندما حكى الشاعر قصة نجله «مصعب» الذي يُعالَج في ألمانيا منذ أكثر من ١٠ أشهر، وشدد على القصاص العاجل لنجله وكل الشهداء، مشيراً إلى أن القضية ليست أموالا أو تعويضات، وإنما محاكمات سياسية عاجلة تقتص لحقوقهم وليست محاكمات جنائية هزلية لم تؤت ثمارها حتى الآن.

وطالب الشاعر بسجن الرئيس السابق وألا يعود إلى المستشفى، وأن يعالَج كما يعالَج باقى المصريين داخل مستشفى السجن، حتى يعرف المصريون أن اليوم - بعد انتخاب برلمان حقيقى يعبر عن المصريين- يختلف تمامًا عما كان يحدث فى الأشهر الماضية.

كما دعا إلى تشكيل لجنة تقصى حقائق -والتمس أن يكون أحد أعضائها- وتنفيذ ما تصل إليه من توصيات فوراً، حتى يعيد حق هؤلاء الشهداء والمصابين.

وطالب النواب بحضور رئيس الوزراء ووزراء الصحة والعدل والداخلية؛ لمناقشتهم فيما وصلت إليه المحاكمات والتعويضات.

ووافق مجلس الشعب على تشكيل لجنة تقصى حقائق حول قضية حقوق شهداء ومصابى الثورة برئاسة وكيل مجلس الشعب عن الفئات وتضم فى عضويتها رؤساء لجان: الشئون التشريعية والدستورية، الدفاع والأمن والتعبئة القومية، الدينية والاجتماعية والأوقاف، الصحة والبيئة، حقوق الإنسان.

وضم المجلس ممثلى الهيئات البرلمانية للأحزاب لعضوية اللجنة، بالإضافة إلى كل من النواب حسين محمد إبراهيم ومصطفى بكرى ود. عمرو حمزاوى مقدمى طلبات تشكيل اللجنة.

واستبعد المجلس بأغلبية ساحقة النائب إيهاب عادل رمزى من عضوية اللجنة؛ لكونه محاميًا للمتهم السادس فى قضية قتل المتظاهرين.

ووافق غالبية الأعضاء على ضم النائب حمدى الفخرانى، فيما تم استبعاد النائب د. أكرم الشاعر بعد الموافقة على ضمه، إثر اعتراض عدد من النواب على ضمه.

●●●

ذكرى (جمعة الغضب)
وتجاوزات خطيرة ضد الإخوان

فى يوم السبت (٢٨ من يناير ٢٠١٢م) ذكرى مرور عام على (جمعة الغضب) التى خرج ملايين المصريين أثناءها يطالبون برحيل النظام وارتقى خلاله مئات الشهداء على مستوى القطر كله، غير آلاف المصابين - خرجت الجماهير لإحياء ذكرى هذا اليوم الذى كان يومًا فاصلا من أيام الثورة، وكانت وجهة الجميع: ميدان التحرير.. وما إن بدأ الإخوان فى تجهيز منصتهم المعتادة حتى ووُجهوا باستفزازات واعتداءات عنيفة وغير مبررة من قِبل بعض المعتصمين، لكنهم لم يتجاوبوا مع تلك الاستفزازات وظلوا يهتفون «سلميةَ.. سلمية»، و«إيد واحدة»، فيما أسفرت تلك الاعتداءات عن إصابات طفيفة لعدد منهم.

ورغم أن محاولات عديدة بُذلت من جانب بعض قيادات الإخوان أو رموز الحركات السياسية الأخرى، فإنه كان واضحًا أن هناك إصرارًا على إيذاء الإخوان، ورميهم بالخيانة والعمالة وتهم أخرى بعيدة كل البعد عن الإخوان، ما اضطر شباب الجماعة -حرصًا على وحدة الصف- إلى تفكيك منصتهم والانسحاب من الميدان وهم يتحلون بأقصى درجات ضبط النفس، وسط سيل من الشتائم والسباب ورفع الأحذية فى وجوههم.. وقد أصدرت الجماعة بيانًا عقب هذا الحادث جاء فيه:

«حلت الذكرى الأولى لثورة الشعب العظيم المصرى العظيم ونحن نعيش فى فترة انتقالية قلقة، أنجزت خلالها إنجازات جيدة، مثل: الإطاحة برأس النظام السابق ورموزه وتقديمهم إلى المحاكمة، حل مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية المزورة، حل الحزب الوطنى ومباحث أمن الدولة، إجراء انتخابات مجلس الشعب بطريقة نزيهة، إجراء انتخابات عدد من النقابات والجامعات، وُضعت خريطة طريق لتسليم السلطة إلى المدنيين، حدوث تطهير جزئى لوزارة الداخلية، وتعذر إنجاز مجموعة من الأهداف، كما وقعت مجموعة من الأحداث المؤسفة مثل: غياب الأمن، انتشار

الجرائم، إطالة الفترة الانتقالية بتبعاتها من إيقاف عجلة الإنتاج فى كثير من المصانع، وتكرار صدامات دموية أضافت عدداً من الشهداء والمصابين، وتأخير الانتخابات البرلمانية، وترحيل موعد تسليم السلطة، وعدم تطهير أجهزة الإعلام والقضاء، وعدم اتخاذ إجراءات عملية فى مجال العدالة الاجتماعية، واستعادة الأموال المنهوبة والمهربة، وبطء محاكمات المجرمين والمفسدين.

وقد قرر الإخوان المسلمون الاحتفاء بالمنجزات، وإعلان التمسك بما لم يتم إنجازه والمطالبة به، وذلك فى فعالية كبيرة فى ميدان التحرير، وتأكيد الإسراع بتسليم السلطة إلى المدنيين.

كان ديدن الإخوان فى كل فعالياتهم الالتزام بالمبادئ والأخلاق، وسلمية العمل والسلوك، واحترام حقوق الآخرين فى فعالياتهم وآرائهم، وقد مر اليومان (الأربعاء والخميس) بطريقة سلمية حضارية، إلا أن مجموعات من الشباب بدأت بالعدوان على الإخوان يوم الجمعة بقذف الحجارة وغيرها، وحاولت هدم منصة الإخوان فى الميدان، وأطلقت هتافات بذيئة واتهامات باطلة، إلا أن الإخوان تصدوا لهذا الأسلوب العدوانى غير الأخلاقى بطريقة حضارية، دافعوا عن منصتهم وأنفسهم، وأصيب منهم عدد من الشباب، وقد كان فى مقدورهم الرد بالطريقة نفسها أو أشد ولكنهم قرروا ألا يعكروا صفو هذه المناسبة الكريمة.

وتزعم هذه المجموعات بأنهم الثوار، وأن غيرهم قد تخلى عن الثورة، ألا فليعلموا أن الإخوان هم الذين مهدوا للثورة، وأمدوها بالوقود من رجالهم على مدى عقود من الزمن، وبمظاهراتهم التى اندلعت ضد قوانين الطوارئ، والمحاكمات العسكرية، وتعديل الدستور، والتوريث والتمديد، ومن أجل استقلال القضاء، وقدموا الافًا من شبابهم وشيوخهم إلى المعتقلات ثمنًا لهذه المظاهرات، وشاركوا فى ثورة ٢٥ يناير من أول يوم فيها، وحموها طيلة الثمانية عشر يومًا، لا سيما أثناء موقعة الجمل وما بعدها، وقدموا عشرات الشهداء ومئات الجرحى.

وعلى الجميع أن يعلم أن الثورة والمظاهرات ليستا هدفًا فى حدِّ ذاتهما، وإنما هما وسيلتان للتغيير الجذرى للنظام، ثم لا بد أن تنتقل البلاد من حالة الثورة إلى حالة

الاستقرار، وأن تنتقل من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية الدستورية، ونحن حتى الآن لم نستكمل تكوين المؤسسات الدستورية الديمقراطية، وإنما تمَّ انتخاب مجلس الشعب فقط وما زلنا على الطريق، وعندنا بعد أيام انتخابات مجلس الشورى، لذلك نحن نرى أن الشرعية الدستورية بدأت فى التكوين، لذلك ندعو الشعب أن يظل يقظًا من أجل استكمال هذه المؤسسات الشرعية الدستورية، وأن تبقى الشرعية الثورية السلمية لحين إتمام هذا الهدف.

نود أن نذكر الجميع أيضًا أننا مَن تمسك منذ بداية الثورة بأن الفترة الانتقالية لا يصح مطلقًا أن تزيد على الستة أشهر ولو ليوم واحد، وهذا ما قاله بالنص فضيلة المرشد العام للمجلس العسكرى فى المرة الوحيدة التى قابلهم فيها، وأن الذين ينادون بتسليم العسكرى للسلطة الآن وفورًا هم الذين كانوا يتوسلون إليه أن يبقى فيها سنة كاملة، وبعضهم مدَّها لثلاثة أعوام؛ بدعوى عدم جاهزيتهم للانتخابات.

إن معظم أجهزة الإعلام التى بدأت حملتها ضد جماعة الإخوان مبكرًا لا تزال تصعِّد وتحرض وتثير الخصوم ضدهم، الأمر الذى نخشى معه أن يُعاد إنتاج أحداث شارع محمد محمود ومجلس الوزراء بنتائجها الكارثية، لذلك ندعوهم إلى أن يتقوا الله فى دينهم ووطنهم وشعبهم وثورتهم؛ حتى تظل سلمية راقية حضارية.

رغم كل ذلك سنظل -بإذن الله- أحرص الناس على وطننا وشعبنا الذى منحنا ثقته بالرغم من حملات الافتراء والكراهية من الخصوم والإعلام، وسنظل على العهد منكرين لذواتنا معتزين بهويتنا ومبادئنا، متوخين معالى الأمور، مترفعين عن سفاسفها.

﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩٦]». أ. هـ.

●●●

عودة إلى الانتخابات

بدأت يوم الأحد (٢٩ من يناير ٢٠١٢م) انتخابات المرحلة الأولى لمجلس الشورى فى (١٥) دائرة انتخابية موزعة على (١٣) محافظة، خاضها الحزب بـ(٨٧) مرشحًا للمنافسة على (٩٠) مقعدًا لهذه المرحلة. . وفى هذه الجولة حصل (الحرية والعدالة) على المراكز الأول فى أغلبية المحافظات التى جرت فيها الانتخابات؛ حيث حصل الحزب على (١,٣٢٣,٧٧٠) من إجمالى عدد أصوات صحيحة (٢,٩٢٤,١٨٧) بنسبة (٤٥,٢٪)، فى حين تم تأجيل قائمتى المنوفية وقنا ليومى ٧ و٨ فبراير، كما فاز الدكتور حسن يوسف، مرشح الحزب على مقعد الفئات بالفيوم، بينما خاض (٢٦) من مرشحيه جولة الإعادة للمنافسة على (٢٩) مقعدًا فى هذه المرحلة.

وفى يوم الأربعاء (٨ من فبراير ٢٠١٢م) أعلنت اللجان القضائية المشرفة على انتخابات الإعادة للمرحلة الأولى فوز (٢٤) مرشحًا للحزب، وبهذا فاز (٢٥) مرشحًا للحزب فى المقاعد الفردية من إجمالى (٢٧) مرشحًا، بينما حقق الحزب نسبة تجاوزت (٤٩٪) من مقاعد القوائم المخصصة لهذه المرحلة وعددها (٦٠) مقعدًا.

وخاض الحزب المرحلة الثانية من انتخابات الشورى بـ(٨٧) مرشحًا، من بينهم (٦٠) مرشحًا على مستوى القوائم، و(٣٠) على مستوى الفردى، فاز منهم (٢٤) مرشحًا، وقد حصل الحزب على نسبة تقترب من (٤٩٪) من مقاعد القوائم.

وقد أعلنت اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات التشريعية النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى، والتى أسفرت عن حصول حزب الحرية والعدالة (التحالف الديمقراطى) على ١٠٦ مقاعد من إجمالى ١٨٠ مقعدًا المخصصة لمجلس الشورى بنسبة ٥٩٪ من بينهم ٥٠ مرشحًا على المقاعد الفردية، و٥٦ فى القوائم، وقد حصل الحزب على عدد أصوات فى القوائم بلغ ٢,٩٠٠,١٥٤ من إجمالى ٦,٤٤٦,٦٨٩ هى إجمالى الأصوات الصحيحة بنسبة ٤٥٪ من القوائم الحزبية.

وفيما يلي بيانًا بأسماء نواب الحزب الفائزين في انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢م:

- **القاهرة:** رضا فهمى، أحمد إبراهيم عبدالشافى، محمد طوسون، على سيد فتح الباب، د. محمود أبوالعزايم، ياسر رمضان رمضان، د. عبدالغفار صالحين، طارق سيد.
- **الإسكندرية:** طاهر عبدالمحسن أحمد سليمان، وليد عادل محمد حسن، د. حسين إبراهيم محمود، محمد حسن محمد توفيق.
- **الغربية:** ناجى الشهابى، عبدالحليم عبد اللاه، خالد شلش، خالد صيام.
- **دمياط:** د. سعد عمارة، تيسير دبا، د. حسن المرسى، محمد الدنجاوى.
- **الدقهلية:** د. محمد طلعت خشبة، حسين السيد سبع، محمود مجدى المعصراوى، عبدالمحسن القمحاوى، د. خالد بنورة، صفوت البكرى، عبدالرحمن سالم، السيد المتبولى.
- **الفيوم:** كمال نور الدين موسى حسن، نجوى محمود جودة محمد، د. حسن يوسف، محمد جابر محمد إبراهيم.
- **شمال سيناء:** يحيى عقيل، صلاح كمال الدين الطبرانى، سالم عطية محبيس، أحمد يوسف سليمان.
- **أسيوط:** وفاء مصطفى مشهور، فرغلى الجندى، محمد حامد شريت، عبدالهادى محمود عابد.
- **جنوب سيناء:** محمد خطاب عبدالفتاح.
- **الوادى الجديد:** على حامد إسماعيل، محيى الدين منصور سنوسى، د. رائد زهر الدين، محمد عبدالراضى عثمان.
- **البحر الأحمر:** صلاح أبوالحسن امبارك، إسماعيل محمد عطا.
- **المنوفية:** فتحى شهاب الدين، يسرى تعيلب، د. ياسر حمود، رضا الحفناوى.

- **قنا:** محمد عبدالنبى أحمد أبوالعلا، د. عز الدين الكومى، محمد عبدالظاهر أحمد.
- **الجيزة:** محمد عبدالمجيد الفقى، محمد سعد عبدالنعيم أحمد، محمد حسنى المليجى، د. طارق محمد مصطفى، صديق عبدالمطلب، السيد صالح، عصام الشاهد.
- **القليوبية:** تيمور عبدالغنى الصادق، السيد عبدالوهاب أحمد، على مكاوى (على الشرقاوى)، عبدالحميد عرفة البهاوى.
- **الشرقية:** م. السيد حزين، عبدالله أمر الله، ياسر حسانين، د. أحمد فهمى، أحمد حجاج.
- **كفر الشيخ:** د. محمد فضل، مصطفى هنداوى الزينى، محمد محمد سليمان شلوف، محمد مختار محمد اللقانى.
- **البحيرة:** خالد القمحاوى، محمد مصطفى النجار، زكريا الجنايني، ماهر حزيمة.
- **السويس:** عبدالفتاح البرعى، أحمد عبدالرحيم أحمد، د. سوزان سعد زغلول.
- **الإسماعيلية:** د. محمود محمد إسماعيل الحمامى، أحمد محمد إسماعيل، محمود أحمد شحوتة.
- **بورسعيد:** جمال هيبة عبيد، أحمد محمد على حسن، محمد صادق سراج، محمد إبراهيم شتات (حمدى شتات).
- **مطروح:** بحر عبدالوكيل عبدالحليم هنداوى.
- **بنى سويف:** د. خالد على أحمد على، عبدالرحمن على محمد إبراهيم، د. محمد سيد رمضان، أحمد عباس.
- **المنيا:** أحمد سعيد إبراهيم عويس (أحمد عويس)، عبداللاه حافظ منصور (الشيخ رمضان شعيب)، عبدالرحيم عبدالسلام محمود، حمدى على سابق.
- **سوهاج:** د. على محمود أحمد قاسم، أشرف حسين على حسين، سيد البدرى عبد الله، محمد عبد الله الشنبرى.

- أسوان: صلاح على موسى (الشيخ صلاح موسى)، د. أبو عبيدة عثمان عبدالمجيد.

- الأقصر: مصطفى محمد حسن (مصطفى أبوشريفة)، أحمد على إبراهيم (أحمد على العبادى)، سيد أحمد محمد محمود (سيد الهبول).

وقد عقد مجلس الشورى أولى جلساته يوم الثلاثاء (٢٨ من فبراير ٢٠١٢م)، بدأت الجلسة برئاسة أكبر الأعضاء سنًا: محمد حسنى المليجى، وبمعاونة أصغر عضوين: عبدالمنعم محمد عبدالعليم، فرج حسن رحومة، بالوقوف دقيقة حدادًا على أرواح شهداء ٢٥ يناير وما تلاها من أحداث. وفى هذه الجلسة تم اختيار رئيس المجلس د. أحمد فهمى، وكان قد تم اختيار على فتح الباب -من قِبل نواب الحرية والعدالة فى الشورى- زعيمًا للأغلبية فى المجلس.

●●●

أحداث بورسعيد.. ومحاولة لإفساد انتخابات الشورى

بعد انتهاء الجولة الأولى من انتخابات الشورى وقبل عقد الجولة الثانية، وقعت مجزرة (استاد بورسعيد) (يوم ١ من فبراير ٢٠١٢م) التى راح ضحيتها أكثر من سبعين شهيدًا ومئات المصابين، أثناء مباراة الأهلى والنادى المصرى، ووضح أن هناك مخططًا لإثارة الانفلات والفوضى وإشعال حرب أهلية، خصوصًا أن التعصب الكروى فى مصر لم يصل أبدًا إلى هذه الدرجة من الانتقام المنظم على أيدى مجرمين متدربين تدريبًا عاليًا، وهو ما أثبتته التحقيقات التى جرت فى هذا الموضوع.

الغريب أن هذه المأساة جاءت بعد أعمال شغب وقعت أمام مجلس الشعب ومحاولات لاقتحامه من قبل مجهولين بعد انعقاده بأيام[1]، فى محاولة لإفشاله، وكادت تتكرر أيضًا فى مباراة أخرى بين الزمالك والإسماعيلى، ما يؤكد أن أطرافًا لها علاقات قوية بالنظام البائد تدير مخططًا للخراب، والغريب أيضًا أن قوات الأمن أفسحت المجال أمام الجماهير للنزول إلى الملعب؛ ليتم ارتكاب المجزرة بأيدى محترفين، وفى حماية الشرطة.. وقد أصدر الإخوان بيانًا يوم المجزرة جاء فيه:

« إن الإخوان المسلمين وقد هالتهم أخبار المجزرة التى وقعت فى استاد بورسعيد بعد مباراة النادى الأهلى والنادى المصرى، والتى راح ضحيتها أكثر من سبعين شهيدًا وسقوط مئات المصابين؛ نتيجة عدوان أثيم.. لَيؤكدون أن ثمة تدبيرًا خفيًا يقف وراء هذه المذبحة التى لم يكن لها أى مبرر، وأن تقاعس الشرطة عن حماية المواطنين لا يمكن أن يقع تحت وصف الإهمال أو التقصير، وأن حالة الانفلات الأمنى فى جميع

(١) خرج فى هذا اليوم (الثلاثاء ٣١ من يناير ٢٠١٢م) الآلاف من شباب الإخوان لحماية مقر المجلس ونوابه، وقد شكلوا لذلك عددًا من اللجان الشعبية، فيما قامت عناصر مجهولة وعدد كبير من البلطجية بالاعتداء عليهم وإصابتهم إصابات حرجة نقل كثيرون منهم إلى المستشفيات المجاورة، ناهيك عن الكم الهائل من البذاءات والإشارات والهتافات المعادية للجماعة.

أنحاء البلاد أفرزت حالات السطو المسلَّح على البنوك، واستسهال القتل لأتفه الأسباب، وتجرُّؤ البعض على التهديد بالعدوان على البرلمان، والتعدى على شباب الإخوان المسلمين؛ الذين سعوا إلى تأمينه؛ الأمور التى نخشى معها أن يقوم بعض ضباط الشرطة بمعاقبة الشعب على قيامه بالثورة وحرمانهم من الطغيان على الناس، وتقليص امتيازاتهم.

وكذلك فإن التستُّر على مَن قاموا بالكوارث التى حدثت قبل ذلك فى ماسبيرو وشارع محمد محمود ومجلس الوزراء، ونسبتها فى كل مرة إلى مجهولين، وبالتالى إفلات المجرمين الحقيقيين من المحاكمة والعقاب.. أغرى كل مَن يريد الإفساد فى الأرض أن يقوم بذلك وهو آمن.

كما أن شحن نفوس المشجعين الذين يطلقون على أنفسهم اسم «الألتراس» بالكراهية والعداء تجاه بعضهم بعضًا، والتعصب الذميم فى تشجيع أنديتهم، واختلاط البلطجية بهم، وتسهيل عدوانهم على الآخرين؛ أحد أسباب هذه المأساة، فى حين أننا نرى أن الرياضة بطبيعتها إنما هى أخلاق وسلوك راق.

إننا نحذر المسئولين من محاولات تدمير مصر أو حرقها أو هدم مؤسساتها، وهى النظرية التى يتبنَّاها البعض، ومن ثم لا بد من الحزم فى تطبيق القانون على الجميع، دون محاباة ودون مراعاة لضغوط داخلية أو خارجية، فالأمن ضرورة حياة كما الطعام والشراب.

وفى الختام نُقدِّم خالص تعازينا لأسر الشهداء وقلوبنا تنزف عليهم دمًا، ونسأل الله أن يتغمَّدهم بوافر رحمته، وندعو للمصابين بعاجل الشفاء.

ونسأل الله أن يحمى مصر من كل سوء يُراد بها، وأن يحفظ أهلها الكرام من كل شر». أ. هـ.

●●●

الحرية والعدالة يسحب الثقة من الحكومة.. والجنزورى يتحصن بالعسكرى

عقدت الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة اجتماعًا يوم الجمعة (١٦ من مارس ٢٠١٢م)، وقررت سحب الثقة من حكومة الدكتور كمال الجنزورى، ورفض بيانها الذى جاء مخيبًا لآمال وطموحات الشعب المصرى. كان الحزب قبل هذا القرار يراقب بقلق شديد الأداء المتردى للحكومة وبخاصة فى الجانبين الأمنى والاقتصادى وفى محاربة الفساد، وقد استمر الانهيار فى الحالة الأمنية واستمرت حالة الفوضى تهدد أمن الوطن والمواطنين، من أحداث خطف واعتداء وسطو طال نواب البرلمان فضلا عن عموم المواطنين.

وقد أصدر الحزب بيانًا آخر فى اجتماعه الخميس (٨ من مارس ٢٠١٢م) طالب فيه بضرورة الإسراع بتغيير الحكومة وتشكيل حكومة جديدة مدعومة بأغلبية برلمانية منتخبة بإرادة شعبية حرة تستطيع العبور بالبلاد إلى بر الأمان وتعمل على تجفيف منابع الفساد ومحاربة المفسدين، وتحقق آمال المواطنين فى الأمن والاستقرار.

وكانت جلسة البرلمان يوم السبت (١٠ من مارس ٢٠١٢م) قد شهدت تصعيدًا من جانب أعضاء المجلس ضد الحكومة ورئيسها بعد امتناعه ووزيرى العدل والتعاون الدولى عن المثول أمام المجلس لسؤالهم فى فضيحة تهريب المتهمين الأجانب فى قضية التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى.

كان من الواضح أن الجنزورى يتحصن بالمجلس العسكرى، ويتحدى النواب، ويسعى للبقاء فى منصبه من أجل إفشال البرلمان، ونشر مزيد من الفوضى والانفلات، وقد ثبتت صحة ذلك من تمسك تلك الوزارة بالبقاء على الرغم من الرفض الشعبى له، ورفض لجان المجلس التسع عشرة لبيانها، وعلى الرغم من أن من حق الحزب الفائز بأغلبية البرلمان (الحرية والعدالة) تشكيل الحكومة.

وقد عقد مجلس شورى الإخوان لقاءً طارئًا يوم (١٦ من مارس ٢٠١٢م)، ناقش فيه عدم الاستجابة لرغبة الشعب فى تغيير الحكومة التى لم تستجب لمتطلبات المرحلة. . وأصدرت الجماعة بيانًا حول هذه القضية وحول كارثة استاد بورسعيد جاء فيه:

«أثبتت وزارة الدكتور الجنزورى فشلا ذريعًا فى إدارة البلاد؛ حيث وقعت كوارث فادحة لو حدث ما هو أقل منها بكثير فى أى بلد ديمقراطى لاستقالت الوزارة على الفور، منها كارثة استاد بورسعيد؛ حيث قُتل خمسة وسبعون شخصًا وجُرح المئات، كما وقعت مصيبة سفر المتهمين الأجانب فى قضية التمويل الخارجى، الأمر الذى مرَّغ الكرامة الوطنية فى الوحل، وأساء إلى استقلال القضاء، وأثبت أن الأجانب يعَامَلون فى مصر أفضل من أهلها، وتمَّ التفريط فى السيادة بالسماح للأجانب بالتدخل فى الشئون الداخلية.

وحينما أبدى حزب الحرية والعدالة استعداده لتشكيل حكومة جديدة تستند إلى الشرعية الشعبية وتأتلف مع بقية القوى الممثلة فى البرلمان، وبالتالى تكون حكومة قوية حازمة تُعمل القانون على الجميع، ويكون ولاؤها للشعب الذى اختارها، وتقدم مصلحته العليا على كل المصالح، وحتى حينما قدمت الحكومة بيانها لمجلس الشعب رفضت اللجان النوعية التسع عشرة هذا البيان بالإجماع، وكان المفروض أن تقدم استقالتها، وبالرغم من ذلك فلا تزال هذه الحكومة تتمسك بمواقعها يساندها فى ذلك المجلس العسكرى، متعللين فى ذلك بأن الإعلان الدستورى لا يسمح لمجلس الشعب أن يسحب الثقة من الحكومة، ورغم عدم صحة هذا الكلام فإنه يبدو أن الصالح العام ليس له اعتبار فى القضية، إضافة إلى أن الإعلان الدستورى ينص فى المادة (٣٣) على ما يلى:

(يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع. . . . كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية)، وفى المادة (٦٢) على ما يلى:

«كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الإعلان الدستورى يبقى صحيحًا ونافذًا»، ومعنى هذا أن لائحة مجلس الشعب تظل صحيحة ونافذة، وقد جاء

فى الباب السابع منها ١٢ فصلا تمثل أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية، ومنها سحب الثقة من الحكومة.

ونحن نرى أن هذا الإصرار على الإبقاء على هذه الوزارة رغم فشلها، إنما هو محاولة لإفشال البرلمان حتى يبقى مجلسًا للكلام الذى لا يتحقق منه شيء، بحيث يقول ما يشاء وتفعل السلطة ما تشاء، ومن ثم يكون هناك انفصال تام بل تعارض بين سلطتَىْ التشريع والتنفيذ، ثم إننا مقبلون على انتخابات رئاسية ثم استفتاء على الدستور، وهى أمور تقتضى حكومة قوية نزيهة حرة تمثل الشعب.

لقد قررت النيابة العامة إحالة ٧٥ شخصًا -منهم ٩ لواءات من الشرطة- إلى محكمة الجنايات بتهمة قتل شهداء استاد بورسعيد وإصابة آخرين، وهذه الواقعة لها عدة دلالات:

أولا: أنها المرة الوحيدة التى تحيل فيها النيابة متهمين فى كارثة، على الرغم من حدوث عدة كوارث من قبل (ماسبيرو- شارع محمد محمود- مجلس الوزراء) والفرق بين هذه المرة والمرات السابقة أن مجلس الشعب قد انتخب قبل أحداث بورسعيد فى حين لم يكن هناك من يمثل الشعب من قبل فضاعت القضايا، ومن ثم لا بد من استكمال بناء المؤسسات الدستورية، وأن يكون للشعب ممثلون يحملون همومه ويعبرون عنه، ويسعون فى خدمته وحمايته وأمنه.

ثانيًا: أن وجود مجلس الشعب أجبر السلطات على القيام بدورها، لذلك يجب أيضًا أن تكون الحكومة مستندة إلى الشعب ممثلة لإرادته، لا سيما وأن الشعب يتطلع إلى إنجازات على أرض الواقع، وليس تشريعات فقط على الصفحات.

ثالثًا: أن تقديم (٩) من لواءات الشرطة متهمين فى هذه الجريمة يلقى ضوءًا على الجهة الثالثة التى كانت مجهولة فى الكوارث الماضية، وكم حذرنا وتساءلنا عمن يقف وراء الأحداث الدامية، وطالبنا بتطهير الشرطة وبقية مؤسسات الدولة من بقايا النظام البائد.

- ضبط أحد ضباط أمن الدولة (الأمن الوطنى حاليًا) يحرِّض على اقتحام مجلس الشعب وإهانته وإسقاط هيبته، هى جريمة تعضد ما تكشف من التحقيقات فى

أحداث بورسعيد، وهى وجود جناح داخل وزارة الداخلية لا يزال يمارس جرائم النظام السابق ويعادى الثورة، ويقف ضد مصالح الشعب، والزعم بأن هذا الضابط كان يؤمِّن مجلس الشعب أقرب إلى الهزل، فمنذ متى وضباط أمن الدولة يؤمنون المؤسسات والمنشآت؟ وهذا يدل على مدى الحاجة للتطهير، وإعمال القانون بكل حزم». أ. هـ.

● بيان يحذر (العسكرى) من تجدد الثورة:

فى أواخر شهر مارس ٢٠١٢م كانت الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود؛ بسبب حكومة الجنزورى التى استخدمها المجلس العسكرى مخلب قط ضد المجلس التشريعى المنتخب؛ ولضمان بقائه -أى المجلس- أطول فترة ممكنة فى السلطة عن طريق قيام هذا الوزير ووزرائه بالمماطلة والتسويف، وعدم الاستجابة لمطالب البرلمان التى يكفلها له القانون والدستور.

كانت المعركة الباردة إذًا بين فريقين اثنين: المجلس العسكرى من ناحية، والإخوان وحزبهم الحرية والعدالة من ناحية أخرى، وفى أكثر من مناسبة أصدرت الجماعة والحزب بيانات وتصريحات يناشدون فيها المجلس العسكرى ورئيس الوزارة التخلى عن السلطة وتركها لمن يستحقونها. . لكن لا حياة لمن تنادى.

وأخيرًا أصدر الإخوان بيانًا صريحًا يوم السبت (٢٤ من مارس ٢٠١٢م) حذروا فيه من تجدد الثورة، وهو ما لا يحبذه الإخوان؛ خوفًا على مصالح الوطن واستقراره، جاء فى البيان:

«تعامل الإخوان المسلمون مع المرحلة الانتقالية بعد الثورة بطريقة حكيمة متئدة تتوخى المصلحة العليا للشعب والوطن وترى أن استكمال المسيرة الديمقراطية وتكوين المؤسسات الدستورية التى تتسلم السلطة من المجلس العسكرى هو الطريق الصحيح والآمن والمحقق لأهداف الثورة وتطلعات الشعب.

وقد أثمر هذا النهج انتخاب مجلسى الشعب والشورى اللذين تسلما السلطة التشريعية من المجلس العسكرى، ويجرى اليوم انتخاب الجمعية التأسيسية لوضع

الدستور، وبقيت السلطة التنفيذية في يد المجلس العسكرى والحكومة، ورغم حصول حكومة الدكتور الجنزورى على فرصتها في الأداء، فإنه للأسف الشديد جاء أداؤها أشد فشلا من الحكومات التى سبقتها، ويتمثل هذا الفشل فيما يلى:

- تقديم بيان هزيل لمجلس الشعب رفضته اللجان النوعية التسع عشرة بالإجماع.
- كارثة استاد بورسعيد، كانت كفيلة باستقالة الحكومة كاملة فور حدوثها.
- سفر المتهمين الأجانب فى قضية التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى بعد تأكيد رئيس الوزراء أن مصر لن تركع، وتصريحات الوزيرة (أبو النجا) بأن هؤلاء المتهمين يتآمرون على مصر لصالح أمريكا وإسرائيل، ثم ادعاء الحكومة بأنها لم تعلم شيئًا عن سفر المتهمين رغم الزعم بأنها تمتلك صلاحيات رئيس الجمهورية.
- السعى لتبديد الأموال الموجودة فى الصناديق الخاصة والمقدرة بعشرات المليارات من الجنيهات حتى تتركها خاوية على عروشها.
- التقاعس عن استرداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج لحساب رؤوس الفساد وكبار اللصوص.
- افتعال أزمات يومية فى ضرورات الحياة: البوتاجاز والبنزين والسولار ورغيف الخبز.
- الإعلان عن تآكل رصيدنا من العملة الصعبة، وانعدام الشفافية فى قضية الحسابات الخاصة بالرئيس المخلوع.
- التباطؤ فى حل مشكلة سائقى النقل العام.

وحينما يُطلب منها الاستقالة يرفض رئيسها بإصرار ويؤيده فى ذلك -للأسف الشديد- المجلس العسكرى، مما يثير الشكوك حول سر هذا التمسك بالفشل والفاشلين، وهل هو الرغبة فى إجهاض الثورة وتيئيس الناس من قدرتهم على تحقيق أهدافهم؟ أم رغبة فى تزوير انتخابات الرئاسة؟

وللأسف الشديد يتم التهديد بأن هناك طعنًا فى دستورية مجلس الشعب موجود فى درج رئيس المحكمة الدستورية العليا يمكن تحريكه، وهذا الكلام كارثة، فهل المحكمة

الدستورية خاضعة للسلطة التنفيذية؟ وهل الذى يحكم العلاقة بين سلطات الدولة هو الدستور والقانون؟ أم التهديد والتلاعب بالدستور؟

إن موضوع الطعن الدستورى إنما ينصبُّ على النسبة المقررة للقوائم والنسبة المقررة للفردى، وهذه النسبة كان المجلس العسكرى قد ناقشها مع القوى السياسية المختلفة ومع أعضاء من المحكمة الدستورية العليا، وقد أقرت اللجنة التشريعية برئاسة وزير العدل هذا النظام (الأهرام ٢٤ من سبتمبر ٢٠١١م) فالعودة للتهديد بما سبق إقراره بعد مناقشة أعضاء من المحكمة الدستورية العليا إنما هى ابتزاز لا يليق.

إن الإبقاء على هذه الوزارة لا سيما وأننا مقبلون على انتخابات رئاسية وعلى استفتاء شعبى على الدستور، إنما يثير الشكوك حول نزاهة هذه الانتخابات والاستفتاء، كما أن التدهور المتواصل فى أحوال الشعب، أمور لا يمكن السكوت أو الصبر عليها، وإنه إذا كان هناك من يسعى لإعادة إنتاج النظام الفاسد السابق بوجوه جديدة، فإن الشعب قادر ومستعد للحركة لإعادة إنتاج ثورته وحمايتها وإنقاذ سفينتها قبل أن تغرق إلى القاع على أيدى أناس لا يستشعرون المسئولية الشرعية أو الوطنية.

ونحن لا نرجو أن تصل الأمور إلى هذا الحد، ونأمل من الجميع أن يخلص لله أولا ثم لمصلحة الشعب والوطن ويقدمها على جميع المصالح الشخصية والفئوية.

وقى الله مصر من كل سوء وحقق آمال شعبها فى الحرية والكرامة والسيادة والنهضة والتقدم». أ. هـ.

●●●

معركة التأسيسية الأولى
وانتفاش القوى العلمانية

قرر مجلس الشعب -في اجتماعه المشترك مع مجلس الشورى- فتح الباب لتلقى الاقتراحات حول تأسيسية الدستور، وتشكيل لجنة مشتركة من المجلسين لفرز هذه الاقتراحات وتنظيمها وتبويبها لتقدَّم للنواب لإبداء الرأى فيها.

وفى جلسة يوم السبت (١٧ من مارس ٢٠١٢م) استقر أعضاء مجلسى الشعب والشورى على اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد بواقع: نسبة ٥٠٪ من نواب البرلمان، و٥٠٪ من خارج البرلمان.

وجاءت نتيجة التصويت للمقترحات التى تلقاها البرلمان كالآتى:

اقتراح ١٠٠٪ من خارج البرلمان حصل على ١٤ صوتًا، اقتراح ١٠٪ من داخل البرلمان و٩٠٪ من خارج البرلمان حصل على صوتين اثنين، اقتراح ٢٠٪ من داخل البرلمان و٨٠٪ من خارج البرلمان حصل على (٤) أصوات، اقتراح ٣٠٪ من داخل البرلمان و٧٠٪ من خارج البرلمان حصل على ٧١ صوتًا، اقتراح ٤٠٪ من داخل البرلمان و٦٠٪ من خارج البرلمان حصل على ١٢ صوتًا، اقتراح ٥٠٪ من داخل البرلمان و٥٠٪ من خارج البرلمان حصل على ٤٧٢ صوتًا، اقتراح ٦٠٪ من داخل البرلمان و٤٠٪ من خارج البرلمان حصل على (٣) أصوات، اقتراح ٧٠٪ من داخل البرلمان و٣٠٪ من خارج البرلمان حصل على (٣) أصوات، اقتراح ٨٠٪ من داخل البرلمان و٢٠٪ من خارج البرلمان لم يحصل على أى أصوات، اقتراح ٩٠٪ من داخل البرلمان و١٠٪ من خارج البرلمان لم يحصل على أى أصوات، اقتراح ١٠٠٪ من داخل البرلمان حصل على صوت واحد.

إلا أن معركة حامية الوطيس أشعلتها القوى العلمانية منذ يوم الأحد (٢٥ من مارس ٢٠١٢م)، اليوم نفسه الذى تم تشكيل الجمعية فيه، مدعية أن الإسلاميين يستأثرون

بجلّ التأسيسية[1]، وقد تنوعت أساليب تلك المعركة، من هجوم إعلامى كاسح إلى تطاول على الإسلاميين عمومًا، وعلى الإخوان على وجه الخصوص، وهذا ما دعا الإخوان إلى إصدار بيان ينتقدون فيه هذا التحريض، جاء فيه:

«ما إن صدر قرار تشكيل الجمعية التأسيسية بنسبة ٥٠٪ من داخل البرلمان، ٥٠٪ من خارجه وبأغلبية ٨٦٪ من أعضاء مجلسى الشعب والشورى حتى قامت الحملة العلمانية واليسارية بوصف ما حدث بالمصيبة أو الكارثة التى حلت بالدستور -حسب قولهم- وتنادوا نداءات شتى، فبعضهم ادعى أن هذا القرار مخالف للمادة (٦٠) من الإعلان الدستورى، وبعضهم طالب برفع دعاوى أمام محكمة القضاء الإدارى، أو المحكمة الدستورية العليا، والمصيبة أن يصدر كل هذا من بعض كبار القانونيين وأساتذة القانون، وهو جهل فاضح بالدستور والقانون واللغة العربية وقواعد التقاضى، ويبدو أنه محاولة للتدليس على العامة بأن هذا القرار غير دستورى، وذهب بعضهم إلى أن المادة (٦٠) من الإعلان الدستورى ليست من المواد التى جرى الاستفتاء عليها فى مارس ٢٠١١م، وهذا القول مغالطة كبيرة فقد كانت ضمن المواد المستفتى عليها، وزعم بعضهم أن دساتير العالم لم تضعها البرلمانات فى حين أن عديدًا من الدساتير وعلى رأسها الدستور الألمانى وضعه البرلمان بكامله، وادّعت إحدى الصحف -كذبًا- أن محكمة القضاء الإدارى حكمت ببطلان قرار تشكيل الجمعية التأسيسية فى حين أن المحكمة حكمت بعدم الاختصاص؛ لأن هذا القرار ليس قرارًا إداريًا، وطالب بعضهم بتسيير مسيرات والقيام بوقفات احتجاجية على القرار، وقام بعضهم بتحريض المجلس العسكرىَ على التدخل لإلغاء القرار، فى حين أن المجلس العسكرى لا يملك أى صلاحية للتدخل فى هذا الأمر من قريب أو من بعيد، وطالب أحد الأحزاب (المجهرية) بمقاطعة الجمعية التأسيسية، ورفضت جميع الأحزاب الأخرى الاستجابة لطلبه.

---

(١) أكد المكتب التنفيذى لحزب الحرية والعدالة فى أحد بياناته (صدر يوم الأحد ٢٥ من مارس ٢٠١١م) أن الترشيحات التى قدمتها الهيئتان البرلمانيتان للحزب فى مجلسى الشعب والشورى ضمت كل الفئات والاتجاهات والهيئات؛ حرصًا على أن يكون الدستور الجديد محل توافق ويلبى طموحات كل أطياف الشعب المصرى.

وهذا كله إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن هؤلاء جميعًا لا يحترمون مبادئ الديمقراطية ولا قواعدها التى طالما صدعوا رءوسنا بالتغنى بها، فإذا جاءت على خلاف ما يهوون صبُّوا عليها جامَّ غضبهم ولعناتهم، والسؤال هو: هل لو كانت لهؤلاء القوم أغلبية البرلمان، هل كانوا يفعلون ما يقولون؟ أم أنهم وقتها كانوا سيتمسكون بقواعد الديمقراطية ومبادئها؟

ثم لماذا كل هذا الغضب والادعاء بأن الدستور سوف يأتى ممثلا لفصيل واحد، وذا لون معين؟ هل يعلمون الغيب؟ وهلا انتظروا حتى يروا بنيان الدستور ونصوصه؟ ثم ألن يُستفتى عليه الشعب ليقول فيه رأيه؟ أم أن الشعب لم يبلغ رشده ونضجه- فى عُرف هؤلاء القوم؟». أ. هـ.

• الحرية والعدالة: هناك خطة لتفجير التأسيسية من الداخل:

وقد أصدر الحزب بيانًا يوم الاثنين (٢٦ من مارس ٢٠١١م) استنكر فيه ترديد البعض استحواذه بأغلبية الجمعية، جاء فيه:

«تابعت الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة فى مجلسى الشعب والشورى الجدل الدائر حول انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور المصرى وما أثير حول ستئثار حزب الحرية والعدالة بأغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية، وهى الادعاءات التى لا تعبر عن الحقائق التى أفرزتها نتائج الانتخابات، حيث لا تتجاوز نسبة تمثيل الحرية والعدالة فى المجلسين والشخصيات التابعين لنا من خارج البرلمان ٣٠٪، بينما تمثل باقى الاتجاهات الحزبية والفكرية والمستقلة نسبة ٧٠٪.

وتؤكد الهيئة البرلمانية أن نسب التمثيل قد تم التصويت عليها بأغلبية وصلت إلى ٨٦٪ خلال اجتماع مجلسى الشعب والشورى يوم السبت (١٧ من مارس ٢٠١٢م)، بعد مناقشات تناولت العديد من الخيارات منها ما طالب باختيار كل أعضاء الجمعية من البرلمان ومنهم من طالب بالعكس، ومن الاقتراحات أيضًا نسب التمثيل من ١٪ إلى ٩٩٪، وفى النهاية وافق المجلس بأغلبية كبيرة على اقتراحنا التوافقى بأن تكون

نسبة التمثيل ٥٠٪ من داخل البرلمان، كما تمت الموافقة بعد مناقشات واسعة شاهدها الشعب المصرى، بل العالم كله على الهواء مباشرة على آليات الانتخاب والاختيار لأعضاء الجمعية التأسيسية.

وقد ناقش نواب فى مجلسى الشعب والشورى كل الأسماء المرشحة سواء من الهيئات أو المؤسسات وعددهم (١٤١) هيئة ونقابة ومؤسسة أو من ترشيحات النواب والأفراد، كما راعينا فى اختياراتنا التمثيل الجغرافى والتخصصى وممثلى الأحزاب والاتجاهات المختلفة، والشباب والطلاب والأقباط والنساء وكذلك المصريون فى الخارج، وبناء على المعايير التى تستند إلى الخبرة والتخصص والتنوع والترشيحات». أ. هـ.

لكن من الواضح أن ضغوطًا مورست (من جانب المجلس العسكرى) على بعض أعضاء الجمعية من غير الإسلاميين لتفجيرها من الداخل، بالانسحاب منها وتشويه صورتها، رغم أن بعضهم كان له رأى مخالف تمامًا لما قام به[1]، كما مورست الضغوط نفسها على بعض الهيئات والمؤسسات المشاركة، ومنها الأزهر ومؤسسته (مجمع البحوث الإسلامية)، على الرغم من قبول هذه الهيئات لتشكيل الجمعية منذ البداية!!

وقد دعا الإخوان والمعنيون بأمر الجمعية تلك القوى العلمانية واليسارية إلى حوار شامل لإنهاء أزمة التأسيسية والتوصل إلى اتفاق يرضى الجميع[2]، ووصل الأمر أن تطوع بعض الإسلاميين الموجودين فى الجمعية بالتنازل لصالح أفراد من تلك القوى.. إلا أن أمرًا بليل قد دُبِّر لإفشال هذه الجمعية، بدءًا من محاربتها بشتى الطرق الإعلامية والسياسية، وانتهاء باللجوء إلى القضاء الذى حكم فى نهاية الشوط ببطلانها.

•••

(١) منهم (عمرو حمزاوى) الذى كتب فى الشروق (فى ١٣ من ديسمبر ٢٠١١م) مؤكدًا أحقية البرلمان بمجلسيه فى تشكيل الجمعية، وليس لأحد الحق فى التدخل فى شئونه.

(٢) تشكلت لجنة «التسعة» من أجل النهوض بتوسيع قاعدة المشاركة فى الجمعية من غير نواب البرلمان وإحلال كوادر علمية بالتأسيسية محل نواب مختارين - إلا أنها لم تتوصل لشىء إيجابى.

فتنة الإعلان الدستورى المكمل

اعتبر المجلس العسكرى البرلمان الجديد (برلمان الثورة) عقبة فى طريق تفرده بالسلطة واستئثاره بالسلطات كافة، فبدأ منذ بداية انعقاد المجلس فى تصدير الأزمات إليه، تارة بتحريض الحكومة ضده وإعلان عصيانها عليه، وتارة أخرى بإعلان دستورى مكمل يسلب هذا المجلس اختصاصاته وسلطاته، وأخيرًا الإيعاز للمحكمة الدستورية بحل المجلس - كما سنرى فيما بعد.

ولم يدخر البرلمان -من جانبه- جهدًا فى محاولة لم الشمل، والتحاور مع (العسكرى) للرجوع عن أفعاله تلك، ومن تلك الجهود ما قام به البرلمان من تكليف لجنة بالحوار مع المجلس العسكرى، برئاسة د. محمد سعد الكتاتنى، لبحث سبل الأزمة.. غير أن (العسكرى) أصدر (الإعلان الدستورى المكمل) غير ملتفت للمجلس ولا لغيره، ما جعل القوى السياسية تخرج إلى الساحات والميادين فى مليونيات حاشدة استنكارًا لما جرى ودفاعًا عن شرعية البرلمان الذى تم انتخابه بطرق سليمة وعن طريق انتخابات نزيهة وشفافة.

لقد أجمع الخبراء على أن (العسكرى) سارع بإصدار هذا الإعلان، ليس فقط من أجل (السيطرة) على البرلمان ومنعه من أداء دور حقيقى وفعال، ولكن أيضًا بسبب الجماهير المصرية العريضة التى عادت للميدان من جديد وتسببت فى عرقلة مخططاته الخاصة بتهيئة الرأى العام لقبول حصول أحمد شفيق على منصب الرئيس، بعد أن اعتقد أن الشعب المصرى لم يعد يتحمل عودة الثوار إلى ميدان التحرير، وأنه بات يملك من القوة والرصيد ما يؤهله لفض تلك المظاهرات.

من المؤكد أن سلطة التشريع بالنسبة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة كانت سلطة مؤقتة، إلى أن يتم انتخاب مجلسى الشعب والشورى، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه فى الإعلان الدستورى الذى حدد فى المادة ٥٦ منه عشرة اختصاصات للمجلس.. وهذا يعنى أنه بمجرد تشكيل مجلس الشعب وتوليه المهام التشريعية فور

انعقاده، يتحول المجلس العسكرى إلى سلطة تنفيذية فقط وتنحسر عنه تمامًا ولاية التشريع وإصدار القوانين، ما يعنى أن (المكمل) انقلاب على الشرعية الشعبية والدستورية والثورية، وأن الهدف منه هو (اغتصاب) سلطة التشريع وسلطة تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور.

● الإعلان الدستورى.. اغتصاب للسلطة:

وقد أصدر الإخوان ردًا على هذا (الإعلان) بيانًا جاء فيه :

«بعدما أزاح المصريون الكابوس الجاثم على صدورهم فى ١١/ ٢/ ٢٠١١م، تأهبوا لتسلم السلطة من المجلس العسكرى واستعادة كامل السيادة والحرية وإقامة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية فى ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢م، بعد فترة انتقالية شديدة الارتباك والقلق، إلا أنهم فوجئوا بإصدار المجلس العسكرى ما أسماه إعلانًا دستوريًا مكملا، بينما هو فى الحقيقة لا يملك إصدار أى مادة دستورية وبينه وبين الرحيل عن السلطة عشرة أيام، كما أن هذا الإعلان إنما يمثل انقلابًا كاملا على الشرعية الشعبية والدستورية والثورية، ويهدف من ورائه إلى اغتصاب سلطة التشريع وسلطة تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور يختارها ممن يرضى عنهم لوضع دستور على هواه ويملك حق الاعتراض على أعمالها ويستخدمها فى استمرار بقائه فى السلطة لأجل غير محدود.

ولكى نفهم المشهد السياسى بوضوح علينا أن نتذكر ما يلى:

١- تم وضع قانون لانتخاب مجلس الشعب وضعه المجلس العسكرى بعد استشارة عدد من قضاة المحكمة الدستورية العليا.

٢- تم انتخاب أعضاء مجلس الشعب باشتراك ٣٠ مليون ناخب وفق هذا القانون على مدى ثلاثة أشهر وبتكلفة بلغت (٢) مليار جنيه مصرى، واختار الشعب نوابه واختار النواب لجانهم بحريّة وديمقراطية تامة، ولكن تم وضع العقبات والعراقيل من قبل السلطة التنفيذية فى طريقهم عن عمد، ورغم ذلك كانت لهم إنجازات كثيرة تم التعتيم عليها إعلاميًا.

٣- تم الطعن فى دستورية قانون انتخاب مجلس الشعب، وتم الحكم بعدم دستورية بعض مواده فى زمن قياسى، وأعلن الحكم فى الجريدة الرسمية فى اليوم نفسه، وفى اليوم التالى أصدر المجلس العسكرى قراراً بحل المجلس، وكلاهما (منطوق الحكم وصلاحيات المجلس العسكرى) لا تقتضى ولا تملك حل المجلس، وبالتالى فالمجلس لا يزال قائمًا ولا يصح انتزاع صلاحياته التشريعية والرقابية مع بحث كيفية تنفيذ حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية بعض نصوصه التى سنّها المجلس العسكرى بعد استشارة بعض مستشارى المحكمة الدستورية، كما سبق توضيحه ومقتضى ذلك أنهم مسئولون عن هذا القانون وعن هذه الإجراءات.

٤- أصدر وزير العدل قرارًا بمنح ضباط وضباط صف المخابرات والشرطة العسكرية صفة الضبطية القضائية فى مواجهة المدنيين، وهذا أسلوب لعسكرة الدولة وإشاعة الرعب بين المواطنين، كما أنه يتناقض مع مبدأ مدنية الدولة.

٥- تم تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور أخيرًا بالتوافق بين القوى الوطنية والسياسية وتضم جميع أطياف المجتمع وفى وجود المجلس العسكرى، وبالتراضى بين الجميع، وإذ بنا نفاجأ بأن المجلس العسكرى يمنح نفسه حق تشكيل جمعية تأسيسية أخرى، وأعطى لعدد من الأشخاص حق الاعتراض على نص أو أكثر بدعوى التعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية أو مع ما تواتر من مبادئ فى الدساتير المصرية السابقة، وهى عبارات فضفاضة تهدف إلى إطالة أمد النقاش ثم الاحتكام إلى المحكمة الدستورية العليا، والمعروف دستوريًا أن هذه المحكمة تقوم بالحكم فى دستورية القوانين ولا تقوم بوضع الدستور، وبالتالى فهذا الأمر إنما هو اغتصاب لحق الشعب فى اختيار الجمعية التأسيسية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق نوابه ليكون الدستور وثيقة يمنحها الشعب لنفسه حسب التعريف العالمى للدساتير.

٦- إن هذا الإعلان الذى وضعه المجلس العسكرى ينقض كثيراً مما جاء فى الإعلان الدستورى الأساسى والذى استُفتى عليه الشعب فى مارس ٢٠١١م ووافق عليه ثمانية عشر مليونًا من المصريين، ومعنى هذا أن إرادة المجلس العسكرى تعلو على إرادة الشعب، رغم احترامنا الكامل لدورهم كقادة، ولجيشنا البطل الذى يمثلونه.

لذلك كله ولأسباب كثيرة أخرى فإننا نرفض رفضًا باتًا ما سمى بالإعلان الدستورى المكمل، ونعتبر مجلس الشعب مجلسًا شرعيًا قانونيًا قائمًا مع البحث فى كيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية بخصوص بعض مواد قانون انتخابه.

أما الجمعية التأسيسية لوضع الدستور فهى جمعية دستورية قانونية قائمة، وعلى المجلس العسكرى أن يرفع يده عنها لكى تؤدى واجبها الوطنى الذى اختيرت من أجله، والشعب وحده هو الحكم على المنتج الذى ستُصدره، كما كان استفتاؤه هو خريطة العمل طوال فترة ما بعد الثورة حتى الآن.

من أجل هذا الافتئات على الإرادة الشعبية والرغبة الحقيقية فى عدم تسليم السلطة والالتفاف على هذا المطلب والأمل الشعبى، واغتصاب سلطة التشريع وتجريد منصب الرئيس من كثير من اختصاصاته، والرغبة المتكررة والملحة فى الإطاحة بالجمعية التأسيسية الشرعية، وتعيين غيرها والتدخل فى كتابة الدستور على هوى المجلس العسكرى وليس وفق الإرادة الشعبية والإجراءات القانونية..

من أجل هذا كله فإننا سنشارك الشعب المصرى كله بقوة فى التعبيرعن رفضنا لكل ما سبق؛ بالاشتراك فى مليونية الغد الثلاثاء (١٩/ ٦/ ٢٠١٢م) فى ميدان التحرير.

ليحفظ الله مصر وثورتها ويعيننا جميعًا على بناء نهضتها.. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١]». أ. هـ.

●●●

(العسكرى) يتخلص من «برلمان الثورة»

فى يوم الخميس (١٤ من يونية ٢٠١٢م) أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمين اثنين، كلاهما يمثل اعتداءً على حقوق الثورة والثوار، الأول عدم دستورية بعض مواد قانون مجلس الشعب، الثانى عدم دستورية قانون العزل؛ الذى أصدره المجلس لمنع مرشحى الفلول وأذناب النظام السابق فى أى انتخابات مقبلة ولمدة محددة وعلى رأسها انتخابات الرئاسة.. وكانت تلك هى المرة الأولى التى تعقد فيها المحكمة جلسة مستعجلة وتتعامل مع الدعاوى بالجملة؛ إذ فصلت فى القانونين فى جلسة واحدة.. ولم يتأخر المجلس العسكرى كثيرًا عن إتمام المؤامرة؛ إذ فى اليوم التالى مباشرة لصدور حكم الدستورية العليا أصدر مرسومًا بحل المجلس الذى أدى فى مائة يوم ما لم تؤده برلمانات سابقة فى سنوات[1].

أما عن حل المجلس العسكرى للبرلمان، فلا يصح ولا يجوز، وقد أكسب بذلك نفسه شرعية لم يخولها له الشعب، فى اعتداء سافر على الثورة المصرية.. وحول هذا المعنى أصدر الإخوان بيانًا خاطبوا فيه الشعب المصرى، جاء فيه:

«لقد قمت بثورتك المجيدة من أجل أن تغير حياتك وتسمو بها إلى المستوى الذى يليق بك، وبدأت السير على طريق الديمقراطية رغبة فى التخلص من نظام الديكتاتورية والفساد، وانتخبت برلمانك بإرادتك الحرة المستقلة التى جسدها نزول ثلاثين مليونًا من المصريين الأحرار للتصويت فى هذه الانتخابات التى استمرت نحو

(١) منذ انتخاب نواب البرلمان فى يناير وحتى مايو ٢٠١٢م، قبل قرار الحل، قام المجلس بنشاطات وإنجازات كبيرة فى مجالات: استحقاقات الثورة، النشاط السياسى، النشاط التشريعى، النشاط الرقابى، نشاط اللجان النوعية.

عقد المجلس خلال تلك الفترة (٨٣) جلسة عامة، فضلا عن الجلسة الطارئة التى عُقدت لمناقشة أحداث بورسعيد، استغرقت (٢٢٨) ساعة، و(٣) اجتماعات مشتركة لأعضاء مجلسى الشعب والشورى من غير المعينين لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، وعقدت اللجان النوعية والمشتركة (٩١٧) اجتماعًا، استغرقت (٢٠٦٢) ساعة، وبلغ مجموع تقارير اللجان (٥٢٣) تقريرًا، وتم إعداد (١٣٢) مذكرة بموضوعات مختلفة.

ثلاثة أشهر وتكلفت ما يزيد على ثلاثة مليارات جنيه من خزينة الدولة، وجرت هذه الانتخابات بمقتضى قانون سنَّه المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأمس الأول أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا بعدم دستورية بعض مواده التى تتعلق بمزاحمة الحزبيين للمستقلين فى حصتهم فى الثلث المخصص لهم من المقاعد الفردية، وصرح البعض -للأسف الشديد- فى وسائل الإعلام بأن مجلس الشعب جميعه صار غير قائم بمجرد صدور الحكم، وهذا غير صحيح، بدليل أن المجلس العسكرى أصدر قراراً أمس بحل مجلس الشعب، ومعنى هذا أنه لم يكن منحلا بمجرد الحكم، ولكن الأشد أسفًا أن المجلس العسكرى استند فى قراره إلى الإعلان الدستورى.

وبمراجعة الإعلان الدستورى نجد أنه لا يخول المجلس العسكرى هذا الحق، ومؤدى هذا أن المجلس العسكرى ينتزع السلطة التشريعية بغير حق إضافة للسلطة التنفيذية التى من المفروض تسليمها للسلطة المدنية بعد أسبوعين، الأمر الذى يمثل انقلابًا على المسيرة الديمقراطية برمتها، ويعيدنا إلى نقطة الصفر من جديد، يدل على ذلك إصدار وزير العدل قراراً بمنح ضباط وضباط صف المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية صفة الضبطية القضائية فى مواجهة المدنيين، الأمر الذى يثير مناخ الإرهاب والقهر مرة أخرى ويطيح بأمل الشعب فى تغيير حياته، ويكرس السلطة فى يده تعميقًا للديكتاتورية، لذلك فإننا ندعو الشعب المصرى العظيم إلى اليقظة والإيجابية والنزول بكثافة للتصويت فى الانتخابات الرئاسية وحماية المكتسبات الديمقراطية لقطع الطريق على من يريدون تزوير إرادته وإعادة إنتاج النظام البائد، ومن ثم فإننا لا يمكن أن نقف متفرجين على محاولات القضاء على أهداف الثورة فى الحرية والديمقراطية والعدل والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التى توحد الشعب بكل أطيافه وأديانه وأجناسه، وقد قدم الشهداء والمصابين من أجل تحقيقها.. وكلنا ثقة أن هذه اللُحمة الوطنية ستعود فى مواجهة أعداء الثورة من جديد.

لذلك فسنظل نتواصل مع جميع القوى الشعبية الوطنية والثورية للنظر فيما يمكن اتخاذه إزاء هذه المواقف.. «﴿ **وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ [يوسف: ٢١]». أ.هـ.

الفصل السادس

مرسى رئيساً

الإخوان وقضية الترشح للرئاسة

بمجرد انتهاء أحداث الثورة فى فبراير ٢٠١١م وبدء الحديث عمن سيتولى السلطة بعد انتهاء الفترة الانتقالية- أعلن الإخوان المسلمون أنهم لن يترشحوا للرئاسة، معتبرين أن قضية الإصلاح هى التى تأتى على رأس أولويات الجماعة فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ البلاد.

وأكد قادة الجماعة -فى أكثر من مناسبة ومنذ منتصف شهر فبراير- أن الجماعة وإن كانت لن ترشح أحدًا من أفرادها فإنها ستتجه إلى دعم مرشح بعينه، عقب عرض المرشحين لبرامجهم الإصلاحية، وكان رأى الإخوان وقتها: «على الرغم من أن الترشح للرئاسة هو حق دستورى لكل مواطن مهما كان اتجاهه الفكرى، فإنه ليس كل حق يمكن استخدامه دون مراعاة لمتطلبات الوقت الراهن»[١].

حتى لما قرر د. عبدالمنعم أبوالفتوح (عضو مكتب الإرشاد) خوض انتخابات الرئاسة، متخطيًا قرار الجماعة فى ذلك، قرر مجلس الشورى العام للإخوان فى جلسته العادية فى الدورة الرابعة (٢٠١٠-٢٠١٤م) المنعقدة يوم السبت ١٨ من يونية ٢٠١١م زوال عضويته من الجماعة، وكانت حيثيات القرار: «وذلك لإعلانه الترشح لرئاسة الجمهورية بالمخالفة لقرار مجلس الشورى العام فى ١٠ من فبراير ٢٠١١م، والمؤكد فى جلسته فى ٢٩ و٣٠ من أبريل ٢٠١١م».

وكان هذا الرأى هو رأى الحزب نفسه، الذى أعلن مبكرًا أنه لن يكون له ولا للجماعة مرشح للرئاسة، ولما ادّعت بعض وسائل الإعلام أن الإخوان سيرشحون أحدهم، نفى مسئولو الحزب هذه الادعاءات، فعلى سبيل المثال: «صرح الدكتور محمد سعد الكتاتنى، أمين عام الحزب، فى ٢٤ من يوليو ٢٠١١م، بأنه لا صحة لما تناقلته بعض المواقع الإلكترونية عن إعلان الدكتور محمد مرسى، رئيس الحزب، خلال احتفالية تأسيس الحزب يوم السبت ٢٣ من يوليو ٢٠١١م، اعتزام الحرية والعدالة تقديم مرشح للرئاسة.

(١) انظر: تصريحات د. محمد سعد الكتاتنى لموقع (إخوان أون لاين) فى ١٥ من فبراير ٢٠١١م.

وقال الدكتور الكتاتنى. إن الحزب ملتزم بقرار جماعة الإخوان المسلمين الذى قطعته على نفسها قبل الإعلان الرسمى عن تأسيس الحزب، والذى أكدته قيادات الحرية والعدالة فى أكثر من مناسبة بعدم تقديم مرشح للرئاسة، وأن الحزب يقف على مسافة واحدة من جميع مرشحى الرئاسة»[١].

• الجماعة تعلن نيتها الترشح على غير قرارها السابق:

بعد مرور ما يزيد على عام من تنحى مبارك تغيرت أمور كثيرة، واستجدت أحداث ومواقف، وتبلورت الخريطة السياسية والمشهد العام بشكل سريع، ما دفع الإخوان إلى التفكير فى الدفع بمرشح من أبنائها لانتخابات الرئاسة، خصوصًا بعد رفض المجلس العسكرى طلب الإخوان وباقى القوى السياسية بإقالة حكومة الجنزورى وتشكيل حكومة ائتلافية بقيادة الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد.. وقد انفتحت على الجماعة -وقتها- أبواب الجحيم فلم تسلم من النقد والتشويه، والاتهام بالكذب والرجوع فى الوعود، لكن كان للإخوان حيثياتهم لهذا القرار الذى جاء -كما قلت- بعد تطورات خطيرة ووقوع أحداث ما كان يتوقعها الإخوان ولا غير الإخوان.

ويشرح د. محمد عبدالرحمن، عضو مكتب الإرشاد، مبررات هذا القرار فيقول[٢]:

كان قرار الإخوان بعدم ترشيح أحد منهم للرئاسة -وقد أعلنوه منذ الأيام الأولى للثورة- ينطلق من رؤية واضحة وله أسبابه وظروفه، وكانت الجماعة صادقة تمامًا عند اتخاذه بدليل الخطوات التى اتخذتها والمدة الزمنية الطويلة على هذا القرار.

لكن بعد مضى ما يزيد على العام تغيَّر المشهد وحدثت مستجدات، فاضطرت الجماعة عبر مجلس الشورى العام إلى إعادة تقييم الموقف ومن ثم تغيير القرار. والقرارات السياسية فى الأحداث والمواقف هى من المتغيرات وليست من الثوابت ما دام هناك مستجدات تحدث، ويبقى التقييم بعد ذلك: هل تلك المستجدات والمتغيرات تجعل تغيير القرار واجبًا ومطلوبًا أم لا؟

---

(١) انظر: تصريح د. الكتاتنى حول عدم تقديم الحزب مرشحًا للرئاسة، موقع (الحرية والعدالة)، فى ٢٤ من يوليو ٢٠١١م

(٢) انظر: أضواء على ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق.

كان قرار الجماعة بعدم الترشح، يعنى أنها ستؤيد شخصًا آخر من خارجها، أو تزكى شخصية للترشح، وكان فى رؤية الجماعة مواصفات عامة لمن تزكيه أو تؤيده لهذا المنصب الخطير: ألا يكون قد تلوث أو انزلق مع النظام البائد، وأن يتمتع بالصفات الإدارية والأخلاقية المناسبة، وأن يحترم المرجعية الإسلامية ولا يعاديها، وأن يكون حريصًا على التحول الديمقراطى الحقيقى، ويفضل أن يكون شخصية محايدة خارج إطار الصراعات السياسية، وبحث الإخوان طوال عام عن مثل تلك الشخصيات[1] لكنها جميعًا اعتذرت، كما أدارت البحث فى الشخصيات المتقدمة فلم تجد مَنْ تتوافر فيه تلك المواصفات حسب رؤيتها، لهذا كان قرار الدخول متأخرًا، وجاء بعد فتح باب الترشيح لحرصها على استنفاد كل الفرص والإمكانات قبل تغيير القرار.

وفى الوقت نفسه حدثت تطورات خطيرة على المشهد السياسى، على رأسها: عودة ظهور الثورة المضادة، المزيد من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية بما يجعل الدولة على مشارف الإفلاس، رغبة المجلس العسكرى فى الاستمرار فى السلطة أو أن يأتى فرد يمثله أو يضمن تجاوبه معه، ظهور بوادر قوية لإعادة إنتاج النظام من جديد، تهديد المشروع الإسلامى بوضوح من قبل بعض المرشحين المحتمل فوزهم، كذلك تحرك بعض الدول العربية أو الأجنبية فى تبنى أو دعم بعض المرشحين الموجودين.

ومن الأسباب المهمة كان وصول الجماعة إلى وضع حرج مع الشعب، فقد أعطى الشعب ثقته لهذا التيار واختار له الأغلبية أو الأكثرية فى البرلمان، وبالتالى هو يطالبه بالإصلاح وتحمل المسئولية تجاه ما يحدث، ووجد البرلمان نفسه شبه مشلول، فالجهة التنفيذية لا تتجاوب معه ولا يستطيع تغييرها وبالتالى أصبح مسئولا أمام الجماهير، فكان لا بد أن يطالب بالسلطة التنفيذية أو المشاركة الفعالة فى جزء منها ليكون عند رغبة الشعب ويعمل على إصلاح الحال المتدهور.

ولما قوبل هذا الأمر بالرفض، ثم التهديد بحلّ المجلس (وقد حدث)، لم يبقَ أمامه إلا دخول معترك الرئاسة؛ لأنها أصبحت المسار الوحيد الباقى للقيام بدوره فى الإصلاح، وكذلك لحماية مشروعه ووجوده المهدد.

---

(١) عرضت الجماعة الترشح على كل من: المستشار حسام الغريانى، المستشار أحمد مكى، المستشار طارق البشرى، لكنهم رفضوا جميعًا.

وكان واضحًا لدى الجماعة أن هذه خطوة اضطرارية تفرضها الأحداث ويفرضها الواقع واحتمالات المستقبل، وأنه سيترتب عليها تضحيات كثيرة وستواجه معوقات ومؤامرات وحملات شديدة.

ولم تكن مطالبة حزب الحرية والعدالة (أو الإخوان) بتشكيل الحكومة أو المنافسة على الرئاسة من منطلق أنه فرصة تحاول اقتناصها، رغم أن هذا حق لأى تيار سياسى ولأى حزب وإنما من منطلق التضحية، والإحساس بالمسئولية تجاه الوطن، فالجماعة تعلم أن انتقالها للسلطة التنفيذية دون تهيئة كافية للمجتمع سيعرضها لمزيد من الحملات والمعارضات، وسيتعامل معها الشعب من موقع أنهم حكام وليسوا دعاة فقط.

ومع حرص الجماعة على استمرار خط الدعوة والتربية للأمة، إلا أن هذه النقلة سوف تكلف الدعوة كفاءات وقيادات تتفرغ لهذه المهمة كما سيعرضها لضغوط كثيرة، خاصة أن التحدى كبير وسفينة الوطن تكاد تغرق، لكنها أمانة المسئولية والحرص على مصلحة الوطن.

لقد أثبت الواقع والأحداث التى جاءت بعد ذلك، مدى صدق الجماعة عند اتخاذها القرار الأول، ومدى صوابها عند تغيير القرار.

كما أن الجماعة لها مشروعها للنهضة مثل أى تيار آخر، فمن حقها وواجبها أن تسعى لإنجاحه وإلا كانت غير جادة مع الشعب ومع دعوتها، لقد أمضت سنوات طويلة فى صفوف المعارضة، فإذا جاء وقت أصبحت لها السلطة التنفيذية عبر آليات الديمقراطية، فهذا ليس عيبًا أو انتهازية لأن؛ الجماعة لم تطلب أو تأخذ شيئًا ليس من حقها، وتطالعنا أقوال غريبة لم نسمع بها فى أى دولة ديمقراطية، مثلا يقول أحدهم: إن عليها أن تكتفى بثلاثة أو أربعة وزراء فى الحكومة، وآخر: ألا يتجاوز وجودها فى البرلمان ٢٥ ٪، أو محرم عليها أن يكون منها رئيس وزراء، فإذا أقدمت على ذلك هاجموها واتهموها بخيانة الشعب والطمع والسيطرة، وكأن الشعب فى نظرهم تم إلغاؤه وأن هناك غنيمة يتقاسمها الشركاء ويتقاتلون عليها.

• الإعلان -رسمياً- عن مرشح للجماعة:

وقد أعلن الدكتور محمود حسين -الأمين العام للجماعة- عن إصدار مجلس شورى الجماعة العام فى جلسته الطارئة يوم السبت (٣١/ ٣/ ٢٠١٢م) قرار التقدم

بمرشح لرئاسة الجمهورية، على أن يفوض مكتب الإرشاد بالتنسيق مع المكتب التنفيذى لحزب الحرية والعدالة لاختيار المرشح.

وأكد -فى مؤتمر صحفى فى اليوم نفسه (٣١ من مارس ٢٠١٢م)- أن جماعة الإخوان لا تسعى إلى سلطة، وإنما تسعى إلى تحقيق الغاية التى من أجلها نشأت وعملت من أجلها طوال السنوات الماضية، ومن أجل ذلك تتقدم بتحمل مسئوليتها التاريخية فى تحقيق أهداف الثورة المصرية التى أبهرت العالم أجمع، وأنها على ثقة ويقين بعون الله، من تأييد الشعب وتعاونه مع الجماعة فى الحفاظ على مكتسبات الثورة.

وأضاف: لقد كان قرار الشورى بعدم ترشيح مرشح من الإخوان على مدار مجلسيه السابقين، مبنيًا على مبررات داخلية وخارجية، لضمان نجاح الثورة، لكن أمام تلك التحديات، وجدت الجماعة أن هناك تهديدًا حقيقيًا للثورة، ولعملية التحول الديمقراطى وانتقال السلطة.

وقال: منذ أن قام الشعب العظيم بثورته التى أسقطت رأس النظام السابق، وتنسمت مصر نسيم الحرية، بدأت بعض المحاولات لعرقلة مسيرة السلطة، بدأت بمعارضة الاستفتاء الدستورى، ثم معركة الدستور أولا، ومن بعدها المبادئ الحاكمة، فضلا عن الجدل القائم حول طريقة الانتخابات سواء بالقوائم أو الفردى، وانتهت بالتوافق بين جميع الأطياف السياسية.

وتابع أنه بعد ذلك بدأت محاولات تعويق أداء مجلس الشعب، ومن ثم معركة الجمعية التأسيسية، التى قادتها حملة إعلامية غير عادية، وانسحاب البعض رغم أنهم أبدوا ترحيبهم فى البداية، وهو ما تعتبره الجماعة تعويقًا للمسار الديمقراطى.

وأكد أن جماعة الإخوان المسلمين حاولت بشتى الطرق الوصول مع كل الجهات إلى توافق حتى يتحمل كل الأطياف مسئولية الوصول إلى بر الأمان، فضلا عن التوافق مع الجميع من أجل الاستقرار الأمنى، وتشكيل حكومة توافق وطنى، من الأغلبية البرلمانية بمشاركة باقى الأحزاب، دون أى استجابة.

وقال إنهم وجدوا تهديدا بحل مجلسى الشعب والشورى، والإصرار على الحكومة، والدفع بعدد من المرشحين الذين ينتمون للنظام البائد، وتعويق عمل الجمعية التأسيسية،

وقد حرص الإخوان من منطلق استشعار المسئولية على الالتزام بما أعلنوه من قبل، وقاموا بالتواصل مع أكثر من شخصية ولكنهم رفضوا جميعًا وأبدوا اعتذارًا وفقًا لتقديراتهم، وأمام هذه التحديات وبعد دراسة كامل الموقف، قرروا الدفع بمرشح منهم.

● الشاطر.. مرشح الجماعة والحزب:

وفى يوم الإثنين (٢ من أبريل ٢٠١٢م)، أعلنت الجماعة المهندس خيرت الشاطر مرشحًا رئاسيًا لها؛ حيث صرَّح د. محمود غزلان عضو مكتب الإرشاد والمتحدث الإعلامى باسم الإخوان المسلمين بالتصريح التالى:

«اتخذ مجلس شورى الإخوان المسلمين قراره بترشيح المهندس خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية، وهذا القرار اتُّخذ للتنفيذ وليس للمناورة أو المساومة، وليس من حق أى فرد أن يصرِّح تصريحًا يتعارض مع هذا القرار ولا مع أهدافه».

وأعلن فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بديع المرشد العام استقالة المهندس خيرت الشاطر من مكتب الإرشاد ومن منصبه نائبًا للمرشد العام.

وأكد بديع أن الجماعة التى حملت الراية ابتغاء مرضاة الله لن تتركها تسقط أبدًا لرفعة شأن دينها؛ حيث إنها عندما أنشأت حزب «الحرية والعدالة» أنشأته لخير مصر، وقدمت فلذات أكبادها لخدمة مصر.

وأضاف أنه عندما وجدنا أن مصر تتطلب منا تضحيات أكثر عزمنا على تقديم نماذج لخدمة مصر فى كل المواقع، كما عزمنا على تقديم كل ما لدينا من كفاءات، ونحن صادقون مع شعبنا، وسنظل صادقين معهم.

وأكد أن ما دفع مجلس شورى الجماعة والهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة إلى ترشيح المهندس خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية؛ هو أن الحكومة لم تقم بدورها فى هذه المرحلة؛ مما عرقل أداء مجلس الشعب وأدى إلى استمرار تمسك إدارة البلاد بحكومة غير مقنعة ولم تحقق إرادة الشعب المصرى.

وأوضح أنه تم عقد (٣) لقاءات لمجلس شورى الجماعة لم يؤخذ فيها هذا القرار سوى اليوم، ولم يُعرض هذا القرار إلا اليوم، موضحًا أن جميع المرشحين محل احترام، ولكن شروط الجماعة لاختيار مرشح لم توافقهم.

وشدد على أنه عندما تم الأمر فى مجلس الشورى عرض على قانونيى الإخوان فقالوا إنه ليس هناك أى مانع قانونى فى ترشح المهندس خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية[1].

وقال الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة: لا توجد أى عوائق قانونية أمام ترشح المهندس الشاطر؛ حيث كان يجب الدفع بمرشح للإخوان، بعد أن رفض مجلس الشعب بيان حكومة الجنزورى الذى لا يرقى إلى مستوى القبول أو الأهداف المرحلية وإعلان (١٩) لجنة نوعية بالمجلس رفضها هذا البيان وعقب تمسك المجلس العسكرى بالحكومة رغم رفض الشعب لها.

وأكد أن الشعب المصرى مسئول عن حماية إرادته وسيراقب أداء كل حكومة وسيستمر فى ذلك ليحمى ثورته ووطنه، موضحًا أن الإخوان ليسوا حريصين على السلطة ولكنهم يتحدثون من واقع المسئولية وانحيازهم لإرادة الشعب ومطالبه، وعلى المجلس العسكرى أن يستجيب لها.

وأضاف د. مرسى: نحن فى حالة قلق على وطننا وعلى أهداف ثورتنا، والطرف الآخر يصر على استمرار حكومة الجنزورى بدلا من استجابته لتشكيل حكومة توافقية، ما دفعنا إلى أخذ موقع نحو السلطة بناء على قرار مبنى على دراسة وتحليل الواقع ومعرفة توجه الشارع، ومركزيًا على مستوى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ليس إلا للمصلحة العليا للوطن.

وأكد أن إمكانات مصر أهدرت كثيراً والإخوان يسعون إلى ترتيب البيت من الداخل أولا، بما لديها من خبرات سابقة فى خوض الانتخابات وبرنامج فيه كل ما يحقق لمصر وشعبها الخير ويحافظ على مسيرة الثورة نحو استكمال أهدافها، موضحًا ضرورة احترام الإعلان الدستورى الذى أعلن عن سلطة مؤقتة حتى ٣٠ يونية المقبل لتسليم السلطة، ويجب أن تعلن نتيجة انتخابات الرئاسة فى اللجان الفرعية من جانب القضاة؛ لضمان عدم حدوث أى محاولات لتزييف إرادة الشعب؛ حيث إن الشعب المصرى هو الضمان الأكبر لعمل حقيقى لتنفيذ إرادته.

وقال: إن هذا ليس فيه تغيير للمبادئ وإنما آليات العمل هى ما تتغير طبقًا للمستجدات الكثيرة، موضحًا أن الإخوان كانوا جادين فى موقفهم السبق، إلا أن

(١) انظر: موقع (إخوان أون لاين) الإلكترونى.

المستجدات وما يحدث على الساحة الإقليمية والسياسية الداخلية والخارجية. دفعتنا إلى تقديم المرشح الرئاسى، وقال: إن مصلحة الوطن تعلو على الجميع[1].

● (٥٠) ألف زائر لصفحة الشاطر فى (٢١) ساعة:

وما إن أعلنت الجماعة عن ترشح الشاطر حتى تخطى عدد الزائرين الذين سجلوا إعجابهم بصفحة «خيرت الشاطر رئيسًا لمصر - الحملة الرسمية» على فيس بوك، ٥٠ ألفًا بعد مرور أقل من ٢١ ساعة على إنشاء الصفحة.

الصفحة الرسمية لدعم وتأييد الشاطر أنشئت بعد دقائق من قرار مجلس شورى الإخوان المسلمين والهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، الدفع به مرشحًا لمنصب رئيس الجمهورية.

● .. و(١٥) ألفًا من شباب الإخوان يعلنون تأييد الشاطر أمام «العليا للانتخابات»:

واحتشد نحو ١٥ ألفًا من شباب الإخوان المسلمين أمام مقر اللجنة العليا للانتخابات بمصر الجديدة؛ للاحتفاء بتقديم المهندس الشاطر أوراقه للترشح على منصب رئيس الجمهورية، وإعلان تأييدهم لقرار ترشحه.

واستقبل شباب الإخوان المهندس خيرت الشاطر بالتكبير وهتاف الله أكبر ولله الحمد، وتسبب توافد الشباب فى منع الشاطر من إقامة مؤتمر صحفى كان مقررًا عقده عقب تقديمه أوراق ترشحه رسميًا للرئاسة، حيث استقل سيارته فى طريق العودة

وشكل الشباب لجانًا لتنظيم المرور بالمكان، وحشد الآلاف على الرصيف المقابل لمقر اللجنة، حاملين أعلام مصر ولافتات تأييد الشاطر، ورددوا هتافات من بينها: «كل الشعب مع الإخوان ضد الظلم والطغيان، يا بن الشاطر يا بن الثورة مصر بلدنا هتفضل حرة».

وأعلن المستشار حاتم بجاتو أمين عام لجنة الانتخابات الرئاسية أن المهندس محمد خيرت سعد عبداللطيف الشاطر أصبح المرشح الثانى عشر الذى يتقدم بأوراقه بصفة رسمية.

●●●

(١) المرجع السابق.

حملة شرسة لإقصاء الإخوان
والتشكيك فى «الشاطر»

ما إن تقدم المهندس خيرت الشاطر بأوراق ترشحه إلى اللجنة العامة للانتخابات حتى قامت حملة شرسة ضد الجماعة، من أجل إقصائها عن الساحة السياسية، بزيادة جرعات التشويه ضدها، والتشكيك فى قانونية ترشح (الشاطر) للرئاسة ولأى انتخابات أخرى؛ للأحكام القضائية (السياسية) التى وقعت عليه إبان حكم المخلوع.

تبنى هذه الحملة: التيارات العلمانية والليبرالية وفلول النظام السابق، اتهموا خلالها الإخوان بمحاولة «التكويش»[1] والسيطرة على «مفاصل الدولة»، وأنه لو نجح رئيس من الجماعة فسوف يأخذ أوامره من المرشد، وأنهم يحاولون الاستفراد بكتابة دستور مصر بحيث تكون «دولة دينية» على غرار دولة «الخومينى» فى إيران، وغيرها من الاتهامات، التى كان الهدف منها زعزعة الثقة وإثارة البلبلة فى نفوس الجماهير تجاه مرشح الجماعة والحزب، على الرغم من تفنيد الجماعة لكل هذه الاتهامات، وصحة الإجراءات القانونية الخاصة بترشيح «الشاطر».

أما فيما يخص التشكيك فى حق المهندس الشاطر فى الترشح، فقد أكد محامى الإخوان عبد المنعم عبد المقصود سلامة موقفه القانونى، وكذلك صحة الإجراءات والمستندات واتفاقها مع صحيح القانون، مشيرًا إلى أنه رُد إليه اعتباره قضائيًا بحكم المحكمة العسكرية العليا، هذا فضلا عن قرار العفو الذى اشتمله هو وأكثر من ٢٠٠ شخص آخرين من مختلف التوجهات السياسية المصرية فى قضايا متفرقة.

وأضاف أن هذا العفو جاء عفوًا كليًا مستندًا لأحكام المادتين ٧٤ و٧٥ عقوبات، شاملا ومتضمنًا إسقاط العقوبة الأصلية وجميع العقوبات التبعية، وجميع الآثار الأخرى التى ترتبت على الحكم الصادر ضده.

(١) رفض الإخوان -حينها- هذا الاتهام، مؤكدين أن (١٤) ألف منصب قيادى فى الدولة ليس للإخوان أو الحزب نصيب منها.

وتابع: وعليه فإنه حسمًا لأى قول ودرءًا لأى شبهة وقطعًا لأى منازعة قد تُثار، فإننا قد التزمنا صحيح القانون نصًا ومقصداً فى اتخاذ جميع الإجراءات وفقًا لصحيح القانون ومازلنا نلتزم القانون ولن نحيد عن ذلك ولن ننساق أو ننزلق إلى مهاترات لا فائدة منها؛ بحسبان أن الأمر مآله فى النهاية إلى القضاء، متمثلا فى حالتنا فى (اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية)، بالرغم مما أثير حولها وحول صلاحياتها وحصانة قراراتها على خلاف المعروف والمألوف دستوريًا من عدم تحصين القرارات الإدارية.

وأوضح عبدالمقصود أن تلك المزاعم الموهومة تأتى بالرغم من علم الجميع تعرُّض المهندس خيرت الشاطر المرشح لرئاسة الجمهورية لظلم بيِّن من محاكم استثنائية أكثر من مرة على يد النظام الديكتاتورى السابق، تحت دعاوى زائفة؛ الهدف الأساسى منها تكميم أفواه المعارضة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وعرقلة مسيرة التحول الديمقراطى فى البلاد، ونشر الفساد والاستبداد والظلم فى ربوع الوطن، وذلك باستخدام جميع الآليات والسبل غير المشروعة، وعلى رأسها المحاكم الاستثنائية التى كانت سيفًا مصلتًا فوق رقاب الشرفاء من أبناء الوطن، الذين كان عليهم تحمل ضريبة مقاومة هذا الفساد، ودفع الثمن غاليًا من أجل رفعة الوطن ونهضته.

وأضاف أن المهندس خيرت الشاطر قضى فى معتقلات النظام البائد؛ على خلفية تلك المحاكمات الاستثنائية الظالمة سنوات عديدة خلال القرن الماضى وبداية الألفية الجديدة فى قضايا يعلم الجميع أنها ملفقة ولا أساس لها من الصحة، وقال: وينسى البعض أن هناك ثورة مجيدة أسقطت تلك الوجوه البائسة التى ساعدت النظام البائد على غيه وضلاله واستبداده، وإهداره مقدرات أبناء الوطن المصرى العزيز وطاقاته، ولم تكتف بذلك، بل أصرت بعد نجاح الثورة المباركة فى إسقاط هذا النظام الديكتاتورى على مواصلة دورها المشبوه فى الإضرار بالوطن، والعمل على نشر الفوضى والعنف والأكاذيب فى ربوعه، معتقدين بذلك أنهم قادرون على استنساخ النظام البائد من جديد، إلا أنهم دائما ما يخيب ظنهم وتفشل مساعيهم؛ نتيجة للوعى الكبير الذى أظهره الشعب المصرى. الذى رفع صوته عاليًا رفضًا للظلم والقهر الذى فُرض عليه فرضًا ليخزى هؤلاء ويدفعهم إلى ركن بعيد، لأنهم غير أمناء على الوطن، وغير حريصين على أمنه واستقراره ولا يشغلهم سوى مصالحهم ومناصبهم التى خسروها بعد نجاح الثورة.

وأكد عبدالمقصود أن قرار ترشيح المهندس خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية الذى تم اتخاذه بشكل مؤسسى يعكس إيمان جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة بقيم الحرية والديمقراطية واحترامها لصحيح القانون، إنما جاء لخدمة الوطن، والحفاظ على مصالحه العليا، وتفويت الفرصة على فلول النظام البائد الذين أسهموا فى إفساد الحياة ووقفوا حجر عثرة أمام عملية التحول الديمقراطى وأمام نهضة ورفعة وطننا المصرى العزيز.

• الجماعة تدفع بمرشح «احتياطى» خوفًا من إقصاء «الأصلى»:

تحققت توقعات الإخوان، التى أعلنوها من قبل، من أن أطرافًا عدة، داخلية وخارجية[1]، لا تريد لهم وجودًا فى أى سلطة من سلطات الحكم فى الدولة، وكان ترشيح «الشاطر» هو الخطوة التى فجَّرت غضب هذه الأطراف، فصارت المواجهة أشد وأكثر وضوحًا وصراحة، وبات من المؤكد أن المهندس «الشاطر» سيكون خارج سباق الرئاسة، ما دفع الجماعة إلى ترشيح أخ آخر «احتياطى» ليسدّ مسد «الشاطر» إذا أخرجته لجنة الانتخابات.. ووقع الاختيار على الدكتور محمد مرسى رئيس الحزب، الذى قدم أوراقه فى اليوم الأخير بل فى الدقائق الأخيرة[2] قبل غلق باب التقدم للترشيح.. وقد أصدر الإخوان بيانًا بهذا الصدد جاء فيه:

(١) تقدم عمر سليمان، نائب مبارك، بأوراق ترشحه فى اللحظة الأخيرة للمنافسة. وبمجرد قيامه بهذه الخطوة بدأ فى تشويه الجماعة والإساءة إلى رموزها، وادعى أن الإخوان مارسوا العنف، ويستخدمون السلاح ضد خصومهم السياسيين، وهدد بفتح الملفات و«الصناديق السوداء» لرموز وقادة الجماعة. وكان من الواضح أن المجلس العسكرى وفلول النظام القديم قد اتفقوا على هذا المرشح المكروه شعبيًا لإجهاض الثورة ولمنع الإخوان من الوصول إلى الحكم، لكن يبدو أنهم اقتنعوا -خصوصًا بعد الاستهجان الشعبى لترشحه- بسقوطه المدوى فضلا عن احتمال نشوء فتنة وحرب أهلية، فتم إخراجه مع المهندس الشاطر ومع الأستاذ حازم صلاح أبوإسماعيل، ليبدو الأمر كأنه حقيقى لا شبهة فيه، كما تقدم الشيوعى أبوالعز الحريرى بطعن إلى اللجنة العليا للانتخابات ضد قرار العفو عن المهندس الشاطر؛ لمنعه من دخول سبق الانتخابات.

(٢) تلقى عبدالمنعم عبدالمقصود، محامى جماعة الإخوان المسلمين، تهديدات من خلال هاتفه المحمول، بالتعرض له أثناء تقدمه بأوراق الدكتور محمد مرسى رئيس حزب «الحرية والعدالة»، لرئاسة الجمهورية، وأرسل عبدالمقصود عددًا من المحامين لتقديم بلاغ إلى النائب العام، معتبرًا ما حدث بلاغًا إلى وزير الداخلية وقائد الشرطة العسكرية المسئولة عن تأمين مقر اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية.

«الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.. إيمانًا من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة بحماية الثورة المباركة والنهوض بالوطن العزيز، تقدمنا إلى الأمة بمشروع للتنمية والنهضة الوطنية، وفى سبيل تحقيق هذه النهضة وحمايةً لهذا المشروع الوطنى وللثورة المصرية العظيمة من التهديد؛ دفعت الجماعة والحزب بالمهندس خيرت الشاطر للترشح لرئاسة الجمهورية، بعد أن تأكدنا تمامًا من سلامة موقفه القانونى وعدم صحة ما يثيره البعض حول هذا الأمر الذى تمت دراسته من قِبل لجنة قانونية على أعلى المستويات من داخل الجماعة والحزب وخارجهما.

إلا أن المتأمل فى المشهد السياسى المصرى يرى العديد من التغيرات السريعة؛ بما يشير إلى أن هناك محاولات لافتعال معوقات للحيلولة دون استكمال بعض المرشحين مسيرتهم الوطنية؛ تمهيداً لإجهاض الثورة وإعادة استنساخ النظام السابق بنفس رموزه وهيئاته، وهو ما لا يمكن قبوله بأى حال من الأحوال.

ولأننا نحرص على نجاح الثورة وتحقيق كل أهدافها بالتعاون مع كل أبناء الشعب المصرى؛ فإننا نؤكد ضرورة عدم السماح لأى إعاقات قد يفتعلها البعض؛ ولذلك قررنا جماعةً وحزبًا ترشيح الأستاذ الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة مرشحًا احتياطيًا للرئاسة، كإجراء احترازى لازم لضمان استمرار مسيرة التحول الديمقراطى المنشود لهذا الوطن. والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل». أ. هـ.

●●●

مرسى مرشح الجماعة بعد استبعاد الشاطر

ظهر يوم السبت (١٤ من أبريل ٢٠١٢م) أعلنت اللجنة العليا للانتخابات استبعاد المهندس خيرت الشاطر، مرشح جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة من سباق الانتخابات، بدعوى إدانته في الجناية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧م جنايات عسكرية. وقدم محامو الشاطر مذكرة قانونية أكدوا فيها أن قرار العفو الذى حصل عليه موكلهم وفق المادتين ٧٤ و٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية، لا يتطلب -بحكم القانون- ردًا للاعتبار، وأنه بالفرض الجدلى أنه بحاجة لرد اعتبار فإنه قد صدر له رد اعتبار بتاريخ ١٣ من مارس ٢٠١٢م، فى حين أن قرار العفو صدر فى ١٢ من فبراير من العام نفسه، أى أن حكم رد الاعتبار جاء لاحقًا على قرار العفو طبقًا للقانون.

لكن لا حياة لمن تنادى، فما كانت اللجنة تعمل بمنأى عن توجيهات من شكلوها، ومن ثمّ فلم يكن هناك خيار أمام الإخوان وحزبهم سوى اللجوء للطرق القانونية من ناحية[1]، لعل وعسى، وتكثيف الجهود مع المرشح «الاحتياطى» -الذى لم تستبعده

(١) كان الموقف القانونى للشاطر سليمًا مائة فى المائة - كما قال محاموه، لكن المؤكد أن أمر استبعاده كان سياسيًا بالدرجة الأولى. ويشرح عبدالمنعم عبدالمقصود -محامى الجماعة- هذا الموقف القانونى قائلا:
إن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية قد أصدرت القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٢م المعدل للقرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٥م، والخاص بقواعد مباشرة اللجنة لاختصاصاتها، حيث جاء فى هذا القرار بالمادة (٧) فقرة (٤) «تختص اللجنة بتلقى طلبات الترشيح لرئاسة الجمهورية وفحصها والتحقق من توافر الشروط فى المتقدمين للترشيح»، وقررت بالمادة (٢٦) من ذات القرار «تتلقى اللجنة اعتراضات أى من طالبى الترشيح خلال اليومين التاليين لنشر القائمة المبينة بالمادة السابقة، ويكون تلقى الاعتراضات بدءًا من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الثامنة مساءً».
كما قررت المادة (٢٧) «يتم فحص الاعتراضات خلال اليومين التاليين لتاريخ انتهاء موعد تلقى الاعتراضات».
وحيث إن اللجنة قد وضعت جدولا زمنيًا تم إعلانه على الموقع الرسمى لها، كما تم إخطار المرشحين به، وحدد فى هذا الجدول يومى ١٠، ١١ أبريل لتلقى الاعتراضات من المرشحين على بعضهم البعض، وحُدد به أيضًا يومى ١٢، ١٣ أبريل للفصل فى الاعتراضات، وبحث شروط الترشيح وإخطار من =

اللجنة- من ناحية ثانية، وقد أصدرت الجماعة بيانًا يوم الثلاثاء (١٧ من أبريل ٢٠١٢م) -بعد رفض الطعن الذى تقدم به محامو الشاطر- أكدوا فيه هذا الخيار -أى أن يقفوا من الآن خلف مرشحهم الدكتور محمد مرسى، جاء فى البيان:

«تلقت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة بدهشة واستغراب قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية برفض الطعن الذى تقدم به المهندس خيرت الشاطر مرشح الجماعة والحزب فى الانتخابات الرئاسية، خاصة أن قرار رفض الطعن جاء بعد تقديم كل الحجج والأسانيد القانونية والأحكام القضائية، بما فيها تفسير المحكمة العسكرية العليا الخاص برد اعتبار المهندس خيرت الشاطر، والتى اشتملت على القضية العسكرية الأخيرة التى استندت إليها اللجنة فى قرارها باستبعاده من الكشوف الأولية، وعادت ورفضت الطعن رغم كل الدفوع القانونية التى قدمها المحامون.

وإدراكًا من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة لخطورة المرحلة وأهميتها فإن الجماعة والحزب يعلنان أنهما ماضيان فى المنافسة على منصب رئاسة الجمهورية من خلال مرشحهما الدكتور محمد مرسى بنفس المنهج والبرنامج، بما يحقق المصالح العليا للوطن، ورعاية حقوق الشعب.

وتؤكد الجماعة والحزب أن لديهما مشروعًا لنهضة الوطن فى مختلف المجالات، وأن مرشحهما يحمل هذا المشروع الذى يؤيده الشعب المصرى، وتسعى الجماعة والحزب إلى تحقيقه؛ لتعبر مصر إلى برِّ الأمان، وتتبوأ مكانتها اللائقة بين الأمم والشعوب. والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل». أ. هـ.

= لم تتوافر فيه الشروط بعدم قبول طلب ترشيحه واستبعاده.

وحيث إنه لم يتم إخطار المهندس خيرت الشاطر بأى قرارات أمس الجمعة، وهو الموعد النهائى الذى حددته اللجنة لإخطار المرشحين فى حالة وجود استبعاد فقط، وبالتالى فقد تكوَّن له مركز قانونى لا يجوز المساس به تحت أى ظرف، وأى إخلال أو مساس بهذا المركز القانونى الذى تكوَّن سيكون مخالفًا للقواعد المحددة التى وضعتها اللجنة، وبالتالى سيكون هو والعدم سواء، لا سيما أن اللجنة تخضع فى كل أعمالها لهذا القرار، ولنص المادة (٢٨) التى حصنت قراراتها من الطعن عليها أو المساس بها، وبالتالى لا تملك مخالفته تحت أى ظرف من الظروف.

من هو الدكتور محمد مرسى؟

اعترض كثير من السياسيين على ترشيح الإخوان للدكتور مرسى ليكون رئيسًا للجمهورية، وادّعوا -من بين ما ادعوا- أنه مرشح (احتياطى) أو (استبن!!) لا يليق بمكانة رئيس دولة مصر، وننشر هنا سيرته الذاتية ليدرك الجاهل أن (مرسى) ليس أقل من باقى مرشحى تلك القوى، إن لم يَفُقْهُمْ بمراحل، وهو ما أثبتته الأيام بعدما صار رئيسًا للجمهورية:

- رئيس حزب الحرية والعدالة وعضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين سابقًا، وأحد القيادات السياسية بالجماعة التى قادت النضال ضد النظام المخلوع فى عقده الأخير، ورئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بمجلس الشعب دورة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، ورئيس قسم علم المواد بكلية الهندسة جامعة الزقازيق.
- وُلد فى أغسطس ١٩٥١م بمحافظة الشرقية، وحصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥م، ثم ماجستير فى هندسة الفلزات من الجامعة نفسها ١٩٧٨م، كما حصل على الدكتوراه فى الهندسة من جامعة جنوب كاليفورنيا ١٩٨٢م.
- عمل معيدًا ومدرسًا مساعدًا بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ومدرسًا مساعدًا بجامعة جنوب كاليفورنيا، وأستاذًا مساعدًا فى جامعة نورث ردج فى الولايات المتحدة فى كاليفورنيا بين عامى ١٩٨٢- ١٩٨٥م، وأستاذًا ورئيس قسم هندسة المواد بكلية الهندسة جامعة الزقازيق من العام ١٩٨٥م حتى العام ٢٠١٠م، وانتُخب عضوًا بنادى هيئة التدريس بجامعة الزقازيق.
- وقع عليه الاختيار عضوًا فى لجنة مقاومة الصهيونية بمحافظة الشرقية، كما اختير عضوًا بالمؤتمر الدولى للأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية، وهو عضو مؤسس باللجنة المصرية لمقاومة المشروع الصهيونى.

- عُـرف بعـمله الدءوب فى كل موقع وصـل إليـه بداية من المجـالات العلميـــة وتفـــوقه الكبير فيهـا، وصولا للمواقع السياسية والنضالية التى تقلدها وأثبت جدارته بها.

- له أبحاث متخصصة فى المجالات الصناعية التى ترتبط بالإنتاج على أرض الواقع فى المجالات الصناعية الكبرى فى مصر، كما أن له عشرات الأبحاث فى «معالجة أسطح المعادن»، والذى يعد من المجالات العلمية الدقيقة، والتى شارك بها أثناء عمله فى وكالة ناسا على تطوير محرك المكوك الفضائى فى أوائل الثمانينيات.

- بسبب مواقفه الرافضة باستمرار للممارسات الظالمة للنظام المخلوع تعرض الدكتور محمد مرسى للاعتقال مرات عديدة، فبعد تزوير انتخابات ٢٠٠٥م كان الدكتور محمد مرسى فى مقدمة المظاهرات الداعمة للقضاة المطالبين باستقلالهم والرافضين لتحويل بعضهم للجنة الصلاحية عقابًا على مواقفهم، فاعتُقل فى صبيحة يوم ١٨ من مايو ٢٠٠٦م مع ٥٠٠ من أعضاء الإخوان من أمام محكمة شمال القاهرة، ومجمع محاكم الجلاء بوسط القاهرة ليقضى (٧) أشهر خلف القضبان.

- كما اعتُقل صباح يوم جمعة الغضب ٢٨ من يناير ٢٠١١م أثناء ثورة ٢٥ يناير ضمن عدد كبير من قيادات الإخوان على مستوى المحافظات؛ لمنعهم من المشاركة فى جمعة الغضب، وبعد فتح السجون وهروب المساجين، رفض مرسى ترك السجن، واتصل بالقنوات الفضائية ووكالات الأنباء يطالب الجهات القضائية بالانتقال لمقرّ السجن والتحقق من موقفهم القانونى وأسباب اعتقالهم، قبل أن يغادر السجن؛ لعدم وصول أى جهة قضائية إليهم.

- وتعدى الظلم الذى تعرض له الدكتور محمد مرسى إلى عائلته؛ حيث تمَّ اعتقال نجله الدكتور أحمد عند إعلان والده الترشح لمجلس الشعب عام ٢٠٠٠م واعتُقل (٣) مرات ووالده نائب بالمجلس، ولم تتوقف بعد انتهاء الدورة البرلمانية.

- وبعد تميزه الكبير فى العمل السياسى فى سنوات البرلمان الخمس التى شارك بها، اختـاره مجلس الشورى العـام للإخوان المسلمين ليكون عضـواً بمكتب إرشاد

الجماعة، وبعد الثورة انتخبه مجلس شورى الإخوان رئيسًا لحزب الحرية والعدالة الذى أنشأته الجماعة.

- وسطع نجم د. محمد مرسى فى برلمان ٢٠٠٠م؛ حيث له دور واضح ومؤثر خلال تلك الدورة البرلمانية رئيسًا للكتلة البرلمانية؛ حيث كان من أنشط أعضاء مجلس الشعب، وصاحب أشهر استجواب فى مجلس الشعب عن حادث قطار الصعيد وأدان الحكومة وخرجت الصحف الحكومية فى اليوم التالى تشيد باستجوابه، وتم اختياره عالميًا كأفضل برلمانى (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) من خلال أدائه البرلمانى.
- وفى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م حصل على أعلى الأصوات وبفارقٍ كبيرٍ عن أقرب منافسيه، ولكن تم إجراء جولة إعادة أعلن بعدها فوز منافسه بالتزوير.
- ولعب د. مرسى دوراً كبيراً فى القسم السياسى لجماعة الإخوان المسلمين؛ حيث كان مشرفًا على القسم السياسى الذى شهد تفاعلا كبيراً خلال الفترة الأخيرة بدءاً من مبادرة الإصلاح التى أطلقتها الجماعة عام ٢٠٠٤م، ومروراً بطرح برنامج الحزب «القراءة الأولى» عام ٢٠٠٧م، فيما قاد المطبخ السياسى للانتخابات البرلمانية فى ٢٠١٠م.

●●●

انطلاق حملة مرسى.. وعودة شفيق!!

انطلقت حملة (مرسى رئيسًا) منذ أول يوم من تدشينها (السبت ٢١ من أبريل ٢٠١٢م)، تسابق الزمن، وتعوض ما فات مرشحها من فرص الدعاية؛ حيث دخل السباق فى لحظاته الأخيرة، ولم يكن فى الحسبان أن يكون واحدًا من المتنافسين.

بدأت الفاعليات بمؤتمر صحفى صباح هذا اليوم، حضره د. مرسى، الذى أعلن أنه يعى جيدًا آلام الشعب المصرى وأوجاعه ومشكلاته. وأكد مرسى أن أولى خطوات برنامجه هى إعادة ترتيب البيت المصرى سياسيًا، ومن ثم الانطلاق نحو البناء والتنمية.. بعد هذا المؤتمر انطلقت الحملة -يساندها المهندس خيرت الشاطر- تنظم الفاعليات، فى كل مكان بأرجاء القطر، وفى كل يوم كانت تقدم حصادًا لما أنجزت خلاله من فاعليات، فإذا هى قد وصلت فى فترة وجيزة إلى كل بيت فى مصر، ويتغير على أيدى الشباب الطاهر الذى شارك فيها كثير من الآراء السلبية ضد الإخوان التى كانت نتاج إعلام فاسد مأجور وقوى سياسية تابعة للخارج؛ لمنع الجماعة من الوصول إلى السلطة وإفشال مرشحها بشتى الطرق، المشروعة وغير المشروعة.

ومن الطرق غير المشروعة لتعويق مرشح الإخوان ووضع العراقيل أمام نجاحه، قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بعودة الفريق أحمد شفيق لسباق الانتخابات بعد استبعاده بقرار تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية (العزل)[1].

وعلى الرغم من صدور حكم من محكمة القضاء الإدارى يوم الأربعاء (٩ من مايو ٢٠١٢م) يقضى ببطلان قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بإحالة قانون العزل السياسى للمحكمة الدستورية العليا ووقف تنفيذه، مع ما يترتب على ذلك من آثار، ومنها استبعاد شفيق- فإن الأمور بقيت على ما هى عليه، وكما أرادها المجلس العسكرى.

---

(١) كان مشروع هذا القانون قد وافق عليه مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ من أبريل ٢٠١٢م، ثم أرسله المجلس العسكرى للمحكمة الدستورية لإبداء الرأى فيه قبل التصديق عليه، وقد أفتت المحكمة بعدم اختصاصها، إلا أن المجلس أعطى نفسه حق إصدار الأحكام القضائية وأعاد (شفيق) إلى السباق الرئاسى.

• سلاسل بشرية تدخل موسوعة «جينيس»:

ولأول مرة فى مصر، تخترع حملة (مرسى) فكرة السلاسل البشرية، وهى عبارة عن سلسلة تمتد لعدة كيلومترات، وربما امتدت لعدة محافظات، قوامها مؤيدو المرشح من الجنسين، وهى تحمل صور المرشح ودعايته، ويردد المشاركون فيها هتافات دعائية تلفت انتباه المارة، وقد بلغت تلك السلاسل فى بدايتها (٢٠) كيلومترًا، ثم (٥٠) كيلومترًا، ثم (١٠٠) كيلو متر، ثم (٢٠٠) كيلو متر، ما جعلها تدخل موسوعة «جينيس» للأرقام القياسية.. وكانت هذه السلاسل وازدياد الإقبال عليها -لاشك- مؤشرًا لقبول مرشح الجماعة لدى الرأى العام رغم الحملة التحريضية الفظيعة من جانب الإعلام ضده وضد جماعته.

• ٢٢ مليون مصرى حضروا مؤتمرات مرسى:

على مدار (٢٨) يومًا، عقد الإخوان المسلمون (٩٧١) مؤتمرًا انتخابيًا لدعم الدكتور مرسى مرشح الجماعة وحزب الحرية والعدالة فى الانتخابات الرئاسية حضرها قرابة الـ(٢٢) مليون مواطن مصرى، من أقصى شمال البلاد إلى أقصى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، استطاع الإخوان قيادتها بكفاءة عالية دون حدوث أى تجاوز، كما نظمت حملة مرشح الجماعة أكثر من (١٦٧٧) مسيرة انتخابية طافت مدن مصر وقراها ونجوعها، كما نظمت (٤٩٢٦) فعالية و(٨١٢) مقرًا رسميًا للحملة، كما قامت بآلاف من حملات طرق الأبواب وتميزت الحملة بإبداعات[1] هائلة فى التصميمات الدعائية والطباعة والانتشار الواسع.

•••

(١) من إبداعات حملة المرشح أنها عقدت (٢٥) مؤتمرًا انتخابيًا فى (٢٥) محافظة مصرية فى توقيت واحد، مساء يوم الأحد (٢٠ من مايو ٢٠١٢م) سبقها مؤتمر جماهيرى لختام الحملة بحضور د. مرسى بميدان عابدين، وقد عقدت هذه المؤتمرات فى كل من: جنوب سيناء، السويس، الشرقية، شمال سيناء، الإسماعيلية، المنيا، دمياط، بنى سويف، الفيوم، الإسكندرية، أسوان، المنوفية، القاهرة، الغربية، البحيرة، المنصورة، كفر الشيخ، أسيوط، قنا، الأقصر، البحر الأحمر، بورسعيد، سوهاج، القليوبية.

تكثيف حملات التشويه ضد الجماعة.. وشفيق يطلق الافتراءات

سبق أن ذكرنا أن الغيرة السياسية دبّت فى نفوس التيارات الأخرى تجاه الإخوان فى الجمعة التى تلت جمعة تخلى المخلوع عن السلطة، وقد اتخذت هذه الغيرة أشكالا كثيرة، بدءًا من التفتيش فى نيات الإخوان، وانتهاءً ببث الأكاذيب والشائعات ضد الجماعة، وقد اتسعت دائرة الهجوم لتشمل جميع القوى (المدنية) إضافة -بالطبع- إلى فلول النظام البائد، وأصحاب المصالح، وكل كاره للفكرة الإسلامية من المنافقين والطائفيين وغيرهم ممن يريدون محو هوية الأمة.

كانت -وما زالت- هناك محاولات دءوب لزرع الخوف فى نفوس الشعب من الجماعة، تتبناها وسائل الإعلام المدعومة داخليًا من رجال الإعلام الفاسدين، وخارجيًا من قوى عربية وغربية، وهذه المحاولات لم تستند لعقل أو منطق، إنما استغلت جهل الشعب بالأمور السياسية فراحت تضخم الأحداث، وتزوّر التاريخ، وتستدعى أمورًا غير حقيقية، خصوصًا فيما يتعلق بعلاقة الجماعة بالأقباط، وغيرهم من ذوى الاتجاهات والمذاهب الأخرى.

لقد حفلت الصحف والفضائيات، الحكومية والخاصة، بالعديد من الأخطاء المهنية والسقطات الكبيرة، ولم تلتزم بأدنى قدر من المهنية أو الموضوعية؛ فلم تخلُ وسيلة من هذه الوسائل، فى كل يوم، من خبر كاذب، أو حوار (مفبرك)، أو تحقيق مدسوس، أو عمود رأى طافح بالسب والقذف والتطاول بلا حدود، وبدا الإعلام -ولايزال- وكأنه لا وظيفة له إلا سب الإخوان وشتمهم وتأليب الرأى عليهم -بالحق وبالباطل- وإن أدى ذلك إلى إثارة البلبلة، وتمزيق المجتمع، وإيجاد خلافات وتناحر وفتن؛ رأينا نتائجها هذه الأيام من اعتداءات على مقار الجماعة والحزب، وسرقة محتوياتها وحرقها ومحاولة قتل من فيها.

قاطع الإخوان -عشرات المرات- بعض هذه الصحف والفضائيات، وأعلنوا عدم

التعامل معها أو الإدلاء لها بأى تصريحات حتى تلتزم الموضوعية والمهنية الواجبة، وفى كل مرة كانت تعتذر هذه الوسيلة أو تلك، لكن سرعان ما تعود إلى ما كانت عليه من قبل، ما يؤكد أن هناك هدفًا واحدًا أمام هذه الوسائل، هو تحريض الشعب على الجماعة، وإخراجها من دائرة السلطة، وإهالة التراب على تاريخها ورموزها ودورها الوطنى فى الساحة المصرية.

وقد وصلت الإساءات إلى الإخوان المسلمين إلى حد قيام بعض فلول النظام السابق، بوضع أسئلة امتحانات تسىء للجماعة، فى جميع المراحل التعليمية[١]، وإلى حد قيام البعض بإدراج صفحات بيانات تتضمن معلومات وبيانات خاطئة عن الحزب والجماعة على موقع (ويكيبيديا)، وإلى حد اصطناع أوراق مكذوبة منسوبة إلى مكتب الإرشاد وعليها شعار الإخوان، وتحتوى على أخبار غير صحيحة ولا تعبر عن الجماعة، وهدفها إحداث الوقيعة بين الجماعة وباقى القوى السياسية.

ومن الواضح أن أيادى النظام المخلوع مازالت هى التى تدير هذا الملف الخطير، وتوجه من خلاله خطط معاركها مع النظام الجديد، ومع الإخوان على سبيل الحصر؛ لعلمهم بوطنية هذا التنظيم، وفهمه للمشهد العام، وقدرته على الحشد وإحداث تغييرات جوهرية إن أراد ذلك.

وقد زادت حملات تشويه الجماعة حدة بعد دخول الدكتور محمد مرسى سباق الانتخابات الرئاسية؛ إذ قامت -على الفور- بعض الفضائيات بحملات إساءة ضده[٢]،

---

(١) وصف قدم نحو نموذج امتحان اللغة العربية بمدرسة (ابن النفيس الثانوية) بإدارة شرق القاهرة التعليمية جماعة الإخوان المسلمين بالجماعة (المحظورة) وأنهم أصحاب مصالح شخصية، وقفزوا من جحورهم ليتصدروا صناديق الانتخاب والمشهد الانتخابى بعد الثورة، وغاب عنها الثوار الحقيقيون.

وفى كلية التجارة بالقاهرة جاء فى السؤال الثانى لأحد نماذج امتحانات مادة المحاسبة: «أن الفتاحى ومرسى وأبوالفتوح يتقاسمون أرباحًا وخسائر فى شركاتهم بنسب متفاوتة، وبعد انفصال الشريك أبوالفتوح وظهور الجمعية العمومية للشركة، وحصول المنفصل على كل حقوقه، المطلوب قيود إثبات الشهرة والانفصال ورأسمال الشركاء، والميزانية العمومية الجديدة للشركة».

(٢) أشاعت إحدى هذه القنوات أن الدكتور مرسى لا يصلح لتولى منصب الرئاسة؛ لكونه مصابًا بورم فى المخ لا يصلح معه لممارسة حياته بشكل طبيعى، وبالغت هذه القناة بقولها إنه يصاب بنوبات صرع دائمة تجعله يفقد الوعى لفترات.

ونسبت إلى أنصاره ممارسات لا تمت للحقيقة بصلة. وتُعَد قناة (الفراعين) نموذجًا بارزًا لهذه القنوات، فصاحبها (توفيق عكاشة) محسوب على النظام السابق، استغلها لإعادة استنساخ النظام السابق، ولبث الشائعات والأكاذيب حول الدكتور مرسى، وقد طار صوابه بعد حصول الأخير على المركز الأول فى انتخابات جولة الرئاسة الأولى فادّعى أن الإخوان يتلقون تمويلا خارجيًا، ويسعون لاحتلال مصر، واتهمهم بأنهم (إرهابيون) يكفرون المجتمع، ويريدون فرض الجزية على المسيحيين، كما قام بنشر فيديوهات مجهلة توضح أن هناك تزويرًا فى الجولة الأولى، كما ادّعى قيام حملة مرشح الجماعة بتوزيع مواد تموينية.

ومن بين وسائل تشويه الجماعة فى هذه الفترة، نشر العديد من الشائعات حول الجماعة وقادتها، فادّعوا أن الإخوان نجحوا فى إدخال كميات كبيرة من الأسلحة عبر حدود مصر الشرقية والغربية؛ لقتل خصومهم السياسيين أثناء العملية الانتخابية، كما قام البعض التابع لجهات غير معروفة بارتكاب الجرائم وإلصاقها بأعضاء الجماعة، مثل أن يقوم بعض الأفراد بالعدوان على بعض السيدات أو الفتيات أو محال تصفيف الشعر النسائية تحت دعوى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ويزعمون أنهم من الإخوان المسلمين.

• حرب شفيق (القذرة):

لجأ أحمد شفيق -أثناء فترة الدعاية الانتخابية- إلى الدعاية السوداء؛ باختلاق أكاذيب كثيرة وفظيعة ونسبتها إلى الإخوان المسلمين بهدف تشويه صورتهم لدى الناس وتضليل الرأى العام؛ بغية صرف الناخبين عن تأييد الدكتور محمد مرسى، وتوجيههم إلى تأييده هو أو على الأقل مقاطعة الانتخابات، من ذلك ادعاؤه أن الإخوان هم الذين قتلوا المتظاهرين فى موقعة الجمل أثناء الثورة.

ومن الدعاية السوداء التى أطلقها شفيق للإساءة إلى الدكتور محمد مرسى أن الأخير ينوى رهن قناة السويس لدولة قطر لمدة تسعين عامًا مقابل عدة مليارات من الدولارات إن هو فاز بالرئاسة، ومنها أيضًا ادعاؤه بأن الإخوان سوف يفرطون فى سيناء بإهدائها لإخوانهم فى حماس الذين سوف ينتقلون إليها بمجرد نجاح مرسى فى جولة الانتخابات، كما أشاع شفيق أن الإخوان حال نجاحهم سوف يفرضون على النساء لبس

النقاب وسوف يحرمونهن من العمل، وسوف يخفضون سن الزواج، وأشاع أيضًا أن الإخوان طائفيون، ضد الأقباط، ويهددونهم ويتهمونهم بالخيانة، وأشاع المروجون لحملة شفيق أيضًا أن مرسى لو نجح فى الانتخابات سوف يصادر مصادر رزق كثير من الطبقات الكادحة مثل سائقى (التوك توك) والباعة الجائلين وغيرهم.

وقد رد الإخوان على كل هذه الاتهامات[1] فى أربعة بيانات أصدروها تباعًا، فندوا فيها مزاعم هذا (الفلِّ) وأثبتوا تورطه فى محاربة الثورة والثوار.

وننشر هنا أحد هذه البيانات الأربعة التى أصدرها الإخوان لتفنيد مزاعم شفيق..

«تثير حملة الفريق أحمد شفيق شبهات وتفترى أكاذيب تحاول إلصاقها بجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة ومرشحه الدكتور محمد مرسى؛ بهدف تشويه الصورة وصرف الرأى العام عنهم، من هذه الافتراءات: موضوع انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠٠٥م: أذاع البعض أن فوز الإخوان المسلمين بثمانية وثمانين مقعدًا فى البرلمان كان بناءً على اتفاق مع النظام، ممثلا فى مباحث أمن الدولة، وهذا الكلام عارٍ تمامًا من الصحة.

والحقيقة فى هذا الموضوع: أنه تم ترشيح ١٦٠ مرشحًا من الإخوان المسلمين للانتخابات البرلمانية سنة ٢٠٠٥م، بعدها قامت قيادة مباحث أمن الدولة باستدعا

---

(١) رصدت حملة الدكتور محمد مرسى بمحافظة الجيزة توزيع حملة مرشح الفلول أحمد شفيق كتيّبات تنال من الإخوان المسلمين وتشوِّه صورتهم وتزيف الحقائق وتلصق التهم بهم للتأثير فى الجماهير المؤيدة لمرشحهم د. محمد مرسى، فى إطار الحملة التى يشنُّها شفيق مستعينًا بـ«عبد الرحيم على» مدير المركز العربى للدراسات والمعروف بكراهيته وعدائه الشديد للإخوان.

وكان موقع (إخوان أون لاين) قد كشف عن لقاء سرى جمع بين مرشح الفلول وعبد الرحيم على فى فيلا بالتجمع الخامس للتخطيط لتشويه الإخوان المسلمين ومرشحهم د. محمد مرسى، من خلال إعداد الأخير مجموعة من الكتب والنشرات التى تهاجم جماعة الإخوان المسلمين وتشكِّك فى مواقفها الوطنية، وهو ما تم بالفعل، حيث بدأت قواعد الحزب الوطنى المنحل فى توزيع هذه الكتيبات على المواطنين فى الشوارع والقرى ووسائل المواصلات.

ونُشرت هذه الكتيبات -غير المرخَّصة- فى سلاسل تضمُّ أجزاء، منها كتيب بعنوان «الإخوان والسياسة»؛ يتهم الإخوان بالمسئولية عن قتل السادات، وفى جزء آخر بعنوان «الإخوان والإرهاب» يلصق تهمة الإرهاب وعمليات الاغتيالات التى تمت فى التسعينيات بالإخوان المسلمين وأنهم يباركون العنف، وفى جزء آخر يتهم الإخوان بأنهم سوف يحجبون النساء رغمًا عنهن فى تزييف بيِّن للحقائق!

بعض قيادات الإخوان المسلمين، ولم يكن من الحكمة عدم الذهاب تحاشيًا لشنِّ حملة اعتقالات تطال المئات من الإخوان المسلمين، وفى هذا اللقاء طلبت قيادات أمن الدولة أن ينسحب عدد كبير من مرشحى الإخوان، وأن يكتفى الإخوان بثلاثين مقعدًا فى البرلمان، فكان الرد بأن هذا حق الشعب أن يأتى بالعدد الذى يريد، وأن مقاعد البرلمان لا توزَّع بهذا الشكل، فرفعوا العدد المسموح به للإخوان إلى أربعين مقعدًا، فرُفض أيضًا هذا العرض، وقلنا أيضًا فليأت الشعب بأربعين أو أكثر أو أقل، فهذا حقه، ونحن لا نتوقع أن يفوز المائة والستونَ مرشحًا من الإخوان ولن ينسحب منهم أحد، وسمعنا تهديدات ضمنية ولم نتأثر بها.

تمت الانتخابات فى المرحلة الأولى، وكانت نزيهة، ونجح عدد كبير نسبيًا من الإخوان المرشحين فيها، وبدأت المرحلة الثانية ونجح أيضًا عدد من مرشحى الإخوان، وبدأ مع جولة الإعادة وخلال المرحلة الثالثة بجولتيها استخدام العنف والتزوير الخشن الذى راح ضحيته أحد عشر شهيدًا وعدد كبير من المصابين، ومنع الآلاف من الوصول إلى اللجان الانتخابية والإدلاء بأصواتهم.

وظهرت النتائج النهائية وفاز (٨٨) مرشحًا من الإخوان المسلمين بمقاعد فى المجلس التشريعى.

صرح الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء فى ذلك الوقت لإحدى الصحف الأمريكية بأن التزوير حال دون وصول (٤٠) مرشحًا آخرين من الإخوان إلى البرلمان

هذه هى قصة انتخابات سنة ٢٠٠٥م، ولو كان هناك اتفاق فلماذا تمَّ التزوير والقتل والبلطجة وإسقاط المرشحين بالباطل؟!

موضوع الإخوان والثورة: يدَّعى بعض الخصوم أن الإخوان لم يشاركوا فى الثورة من بدايتها، وإنما اشتركوا فيها عندما استشعروا نجاحها فى يوم ٢٨/ ١/ ٢٠١١م، وهو كلام مناف للحقيقة جملةً وتفصيلا؛ فالمتابع لنشاط الإخوان يجد أنهم قاموا بمظاهرات عديدة خلال السنوات العشر الماضية كانت أحد الدوافع لقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م. فمرةً يتظاهرون احتجاجًا على قانون الطوارئ، ومرةً احتجاجًا على المحاكمات

العسكرية، ومرةً من أجل الاعتراض على ما سُمِّى بالتعديلات الدستورية، ومرةً اعتراضًا على التمديد للرئيس المخلوع، أو توريث الرئاسة لابنه، ومرةً من أجل استقلال القضاء، وغير ذلك، إضافةً إلى مظاهرات لأسباب قومية، مثل العدوان على العراق ولبنان وغزة، وفى كل مرة يتم اعتقال مئات من الإخوان من الشوارع، ويتم حبسهم لأشهر عديدة.

قبل ٢٥ من يناير كان هناك موقع لشباب الإخوان على (النت) يشارك عديداً من مواقع الشباب الوطنى فى الدعوة إلى التظاهر يوم ٢٥ من يناير.

قبل يوم ٢٥ من يناير بعدة أيام استدعى جهاز مباحث أمن الدولة جميع رؤساء المكاتب الإدارية للإخوان فى جميع محافظات مصر فى وقت واحد، ووجهوا إليهم التهديد والوعيد إن اشتركوا فى مظاهرات ٢٥ من يناير، وكان ردُّهم جميعًا أننا نرفض التهديد.

يوم ٢٥ من يناير تمَّ السماح لشباب الإخوان بالمشاركة فى المظاهرات، وجُرح منهم كثير، وتم اعتقال عدد كبير منهم فى ذلك اليوم، وصدر تكليف من قيادة الجماعة بضرورة اشتراك جميع الإخوان فى المظاهرات بعد ذلك، وهو الأمر الذى أجَّجها ووسَّع نطاقها.

شنَّ النظام حملة اعتقالات فجر يوم ٢٧/ ١/ ٢٠١١م طالت ٣٤ قياديًا بجماعة الإخوان المسلمين، منهم سبعة من أعضاء مكتب الإرشاد، على رأسهم الدكاترة: محمد مرسى، محمد سعد الكتاتنى، عصام العريان، وهو ما لم يحدث مع أى حزب أو تنظيم آخر.

استخدم النظام العنف لإخماد الثورة، فبدأ سقوط الشهداء، وكان منهم شهداء ومصابون من شباب الإخوان. استغل النظام الفراغ النسبى للميدان يوم ٢ من فبراير فهجم بجحافل البلطجية واستخدم القنَّاصة فيما سمِّى بـ«موقعة الجمل»، وسقط كثير من الشهداء، وتعرَّضت الثورة لساعات فى غاية الحرج هدَّدتها بالإجهاض، لولا فضل الله تعالى وثبات شباب الإخوان ومعهم شباب آخرون ظلوا يدافعون عن الميدان فى معركة كرٍّ وفرٍّ حتى بزغ الفجر وأقبل شباب كثيرون على رأسهم شباب الإخوان المسلمين وملئوا الميدان.

ولقد شهد كثيرون من غير الإسلاميين من السياسيين والفنانين والكتاب والمفكرين أنه لولا بسالة شباب الإخوان المسلمين فى «موقعة الجمل» لتمَّ القضاء على الثورة، وعلى رأس من صرَّح بذلك نجيب ساويرس وبلال فضل ومصطفى الفقى ويمن الحماقى، وغيرهم كثير؛ وكان لهذا اليوم وما بعده أثره الحاسم فى اشتعال الثورة فى كل بقاع مصر؛ الأمر الذى جعل من المستحيل القضاء عليها وانتهى الأمر إلى تنحى الرئيس المخلوع.

للأسف الشديد بدأ عدد ممن يكرهون الإخوان يدَّعون أن الإخوان لم يشتركوا فى الثورة من بدايتها، ويرددون هذه الفرية، ولكن الحقائق تكذِّب ادعاءاتهم وتبطل مزاعمهم.

رجال الأعمال: يتم تخويف رجال الأعمال من وصول الدكتور محمد مرسى إلى الحكم بأنه سوف يرفع الضرائب وينعكس ذلك على أرباحهم.

برنامج الدكتور محمد مرسى يحوى تشجيعًا لكل رجل أعمال جاد بتخفيض أسعار الأراضى وتيسير الإجراءات البيروقراطية وتقرير ضرائب معقولة دون مغالاة، ورجال الأعمال الوطنيون حريصون على أداء الواجب الوطنى؛ حيث إنهم يعلمون أن هذه الضرائب تُستخدم فى نفقات الجيش والشرطة والتعليم والصحة وكل مؤسسات الدولة التى تقدم الخدمات للمواطنين، ونحن نؤمن بأن الضرائب العادلة تمنع تمامًا التهرب الضريبى، وبالتالى تزيد الحصيلة دون رفع الضرائب على رجال الأعمال، وذلك كله له أثره فى استيعاب مزيد من الأيدى العاملة.

الصوفية: تثير حملة شفيق أن الإخوان يعادون التصوف ويكرهون أهله؟

وذلك محض افتراء، فالإمام البنا عليه رحمه الله كان عضوًا فى الطريقة الحصافية فى صباه، عندما أسس جماعة الإخوان المسلمين وصفها بجملة صفات منها «أنها حقيقة صوفية»، كما أن منهجه فى التربية كان صوفيًا من الناحية الروحية.

ننظر إلى التصوف على أنه صفاء نفسى ورقى روحى وذكر لله وعبادة صادقة ومحاسبة للنفس ورقابة لله تعالى، وزهد فى الدنيا واستعلاء على زخارفها، وحب لله ورسوله وأهل بيته والصالحين من عباده.

الدكتور محمد مرسى هارب من السجن: ادعى أحمد شفيق شخصيًا أن الدكتور محمد مرسى هارب من السجن ومطلوب للعدالة، وهذه إحدى وسائل الدعاية السوداء التى يبثُّها هو وحملته ضد الدكتور محمد مرسى، فقد تم اعتقال الدكتور محمد مرسى مع ٣٣ قياديًا آخرين من جماعة الإخوان المسلمين بعد قيام الثورة بيومين بهدف إجهاضها مبكرًا، وتم الاعتقال بناءً على قرار اعتقال أصدره حبيب العادلى وزير الداخلية وقتئذ، وتم حبسهم فى زنزانة فى سجن وادى النطرون.

فى صبيحة يوم الأحد ٣٠/ ١/ ٢٠١١م انسحبت الشرطة من كل مواقعها لتعمَّ الفوضى وينتشر البلطجية فى أنحاء البلاد، وكانت السجون من المؤسسات التى تمَّ انسحاب الشرطة منها، فخرج المساجين الآخرون من زنازينهم بعد أن حطَّموها واستعانوا بأهالى المنطقة فى ذلك، وظلت مجموعة الإخوان فى زنزانتهم، ثم استغاثوا بالأهالى لإخراجهم؛ خشية أن يظلوا وحدهم فى السجن محبوسين، فيموتوا من الجوع والعطش، وعندما تمَّ إطلاق سراحهم تحدثوا عبر هاتف أحد الأهالى إلى قناة «الجزيرة» وقالوا إنهم خرجوا من السجن، وإنهم على استعداد لتسليم أنفسهم إلى النائب العام إن أرادهم، إلا أنه لم يطلبهم، وبعد عدة أيام أصدر وزير الداخلية الجديد محمود وجدى قرارًا بإلغاء قرار حبيب العادلى باعتقالهم فأصبحوا غير مطلوبين.

وهكذا يتضح كذب ادِّعاء الفريق شفيق، ويتضح أنهم كانوا معتقلين لأنهم ثوار، وهو أمر يشرِّفهم، وأنهم لم يهربوا من السجن، وأنهم غير مطلوبين للعدالة، هذا فى الوقت الذى كان سيادته يقف فى صفِّ أعداء الثورة الذين يقتلون الثوار، ويحاولون القضاء على الثورة والإبقاء على نظام الفساد والاستبداد الذى ينتمى سيادته إليه». أ. هـ.

•••

انطلاق سباق الرئاسة وسط توقعات بتقدم مرسى

صباح يوم الأربعاء (٢٣ من مايو ٢٠١٢م) انطلق سباق الانتخابات الرئاسية، حيث توجه ملايين الناخبين إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس لمصر من بين (١٣) مرشحًا؛ حيث جرى التصويت فى أكثر من (١٣) ألف دائرة فرعية تحت إشراف قضائى كامل.

ومنذ أول ساعة فى السباق لوحظ الإقبال الكثيف من جانب الناخبين، كما لوحظ حدة المنافسة بين المرشحين، الذين استخدم بعضهم مسالك سيئة[1] للنيل من المنافس الأول لهم، الدكتور محمد مرسى، ولم يخلُ اليوم الأول من الانتخابات بالطبع من تجاوزات إعلامية خطيرة ارتكبتها بعض الفضائيات الخاصة؛ حيث نسبت كثيراً من الممارسات التى لا تمت للحقيقة بصلة إلى أنصار الدكتور محمد مرسى، مثل القبض على أنصار لمرشح الإخوان يقومون بالدعاية المخالفة، أو بتوزيع مواد تموينية ومبالغ مالية على المواطنين لكسب أصواتهم لصالحه، أو قيامهم بضرب وسحل المعارضين لهم أمام لجان الانتخابات.

وإذا علمنا أن مرسى -قبل أن تبدأ انتخابات الجولة الأولى فى مصر- قد تصدر أصوات المصريين بالخارج، واكتساحه فى بعض الدول، لسهل علينا تفسير ما قام به منافسوه فى يومى الجولة الأولى، من نشر الشائعات ضده للتأثير فى سير العملية الانتخابية، بل محاولة نشر الفوضى واستخدام العنف، بعدما يئسوا من النجاح، وعلموا أن (مرسى) قاب قوسين أو أدنى من الحصول على نسبة كافية من الأصوات تغنيه -ربما- عن الدخول جولة الإعادة.

---

(١) مثل قيام مجهولين يدّعون انتماءهم لحملة الدكتور مرسى بالدعاية فى وقت الحظر، أو بتوزيع مواد تموينية (زيت وسكر) على المواطنين.

● مرسى فى المركز الأول والإعادة مع شفيق:

وفى يوم الإثنين (٢٨ من مايو ٢٠١٢م) أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تصدر د. محمد مرسى لنتيجة الجولة الأولى من الانتخابات وخوضه جولة الإعادة بحصوله على ٥,٧٦٤,٩٥٢ صوتًا بنسبة ٢٤,٧٪ وجاء فى المركز الثانى أحمد شفيق بعدد أصوات ٥,٥٠٥,٣٢٧ ويدخل جولة الإعادة مع د. محمد مرسى والتى جرت يومى ١٦ و١٧ من يونية ٢٠١٢م.

كما أعلنت اللجنة العليا فوز حمدين صباحى بالمركز الثالث بحصوله على ٤,٨٢٠,٢٧٣ صوتًا، وجاء بعده فى المركز الرابع د. عبدالمنعم أبوالفتوح بحصوله على ٤,٠٦٥,٢٣٩ صوتًا، واحتل المركز الخامس عمرو موسى بحصوله على ٢,٥٨٨,٨٥٠ صوتًا.

كانت اللجنة قد أعلنت أن عدد المدعوين للانتخابات هو ٥٠,٩٩٦,٧٤٦ وأن عدد الحضور بلغ ٢٣,٦٧٢,٢٣٦ ناخبًا وكان عدد الأصوات الصحيحة منها هو ٢٣,٢٦٥,٥١٦ صوتًا والباطل ٤٠٦٧٢٠ صوتًا.

● ● ●

المحاكمة الهزلية للمخلوع.. وحكما الدستورية الصادمان.. وفتنة المجلس الرئاسى

فى يوم السبت (٢ من يونية ٢٠١٢م) علقت حملة (مرسى رئيسًا) عملها احتجاجًا على المحاكمة الهزلية للرئيس المخلوع ونجليه ووزير داخليته وستة من كبار مساعديه وصديقه الحميم رجل الأعمال حسين سالم المتهمين بقتل المتظاهرين أثناء ثورة ٢٥ يناير، وقد عقد د. مرسى مؤتمرًا صحفيًا فى اليوم نفسه علق فيه على تلك الأحكام التى جاءت صادمة للشعب المصرى بأكمله، وأصدر البيان التالى:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾ [النساء: ٥٨].. بمناسبة الحكم الصادر اليوم ضد الرئيس السابق ونجليه ووزير داخليته وستة من معاونيه بداية أؤكد التزامى بالقصاص لأرواح شهدائنا الأبرار ومصابينا الأبطال، وأطالب الشعب المصرى العظيم باستمرار ثورته حتى تحقيق كامل أهدافها، فهؤلاء الشهداء الذين كانوا وبحق زخم ووقود هذه الثورة، وكانت أرواحهم الطاهرة ودماؤهم الزكية ثمنًا لحرية هذا الشعب ومقابلا لاسترداد كرامته، دفعه الشهداء والمصابون وأسرهم التى تجرعت نار الحزن والأسى، وكان عزاؤهم الوحيد أنهم أحياء عند ربهم يُرزقون، وقد انتظر الشعب بكامله على مدى سنة ونصف السنة الحكم الذى يُقيم شرع الله ويعيد الحقوق إلى أصحابها ويعاقب الجناة الحقيقيين ويردع كل مَنْ تسول له نفسه المساس بأرواح أو دماء هذا الشعب، الذى أعاهده أننى سأكون مسئولا أمام الله عن القصاص لهم من القتلة الحقيقيين.

ومن أجل كل ذلك أؤكد ما يلى:

أولا: أتعهد فور تحملى المسئولية حال تكليفى بها بالأمر بتشكيل أكفأ فريق عمل من رجال البحث الجنائى والأدلة الجنائية ورجال النيابة العامة والخبراء من كل المجالات، للبدء من جديد باتخاذ إجراءات الاتهام ثم التحقيقات فى كل الجرائم التى ارتُكبت ضد

الثوار فى كل محافظات مصر، وكذلك الجرائم التى ارتكبها رموز النظام السابق ضد الشعب المصرى على مدى عقود ولا تسقط بالتقادم.

ثانيًا: تقديم كل الوقائع الجديدة والأدلة الجديدة التى تُسفر عنها عمليات البحث والتدقيق والاتهام لسلطة التحقيق التى سيقوم بها أكفأ قضاة التحقيق فى مصر للفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق للوصول إلى القتلة الحقيقيين وكل من شارك فى ارتكاب هذه الجرائم بكل صور المشاركة سواء بالمساعدة أو التحريض أو الاتفاق ومن أصدر الأوامر بقتل المتظاهرين أو استعمال العنف.

ثالثًا: سأطلب من كل أجهزة الدولة ومؤسساتها تقديم الدعم والخبراء والمستندات التى تساعد سلطتَىْ الاتهام والتحقيق، وكذلك المحاكم المختصة للوصول لقضاء عادل وناجز؛ قصاصًا لأرواح الشهداء؛ وتضميدًا لجروح المصابين؛ وحياة لأولياء الدم من أسر الشهداء.

رابعًا: أطالب الشعب المصرى العظيم باستمرار ثورته الحضارية السلمية حتى تحقيق كل أهدافها، وسأكون معهم فى مقدمة الصفوف لنعبر بمصر هذه المرحلة الصعبة من تاريخها، وهذه الالتزامات والتعهدات أمانة فى عنقى؛ لأن كرامة المواطن من كرامة الوطن، وأن الشعب المصرى هو صاحب السيادة ومصدر جميع السلطات». أ. هـ.

وقد اجتمع يوم الإثنين ٤ من يونية ٢٠١٢م د. محمد مرسى مع اثنين من مرشحى الرئاسة هما: الأستاذ حمدين صباحى والدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح، وناقشوا الموقف بكل تطوراته وما جرى فى الأيام الأخيرة من أحداث وأهمها الأحكام الصادرة التى أهدرت حق الشهداء والمصابين، واتفقوا على ضرورة مواصلة السعى لتحقيق واستكمال الثورة والحصول على حق الشهداء والمصابين وانتقال السلطة إلى سلطة مدنية بعد فترة انتقالية مرتبكة ارتُكبت فيها أخطاء كبيرة أدت إلى ما نحن فيه الآن واتفقوا على الآتى:

أولا: وجوب إجراء محاكمات عادلة وعاجلة لمبارك ورموز نظامه لتحقيق العدالة واحترام حق الشهداء والمصابين والمحاسبة على الفساد المالى والسياسى الذى ارتُكب طوال مدة حكمه.

ثانيًا: استمرار الضغط الشعبى والجماهيرى لحين تطبيق قانون العزل بشكل ناجز وقبل انتخابات الإعادة وتأكيد أن الانتخابات النزيهة هى الضمانة الوحيدة لتطبيق القانون.

واتفقوا على الدعوة لمليونية فى اليوم التالى (الثلاثاء ٥ من يونية ٢٠١٢م) بالمشاركة مع كل القوى السياسية والوطنية المختلفة.

● لا.. للمجلس الرئاسى:

بعد ظهور نتيجة الجولة الأولى للانتخابات، وتصدُّر د. مرسى لنتائجها، انقلب بعض المرشحين المنافسين له على الصندوق وقواعد الديمقراطية، واعتبروا هذه النتيجة غير صحيحة وغير معبرة عن طموحات الشعب المصرى!!، مع اعترافهم الكامل بأن الانتخابات جرت بطريقة نزيهة وشفافة وتحت إشراف قضائى كامل لا يتطرق إليه شك ولا تدليس.

وطالب هؤلاء المنقلبون -على رأسهم المرشح الناصرى حمدين صباحى الذى حصل على كم أصوات كبير جاء مفاجئًا للجميع- بأن يتشكل مجلس رئاسى مدنى، من مرسى وباقى المرشحين الذين لم ينجحوا فى الجولة الأولى، وأن تلغى مؤسسة الرئاسة -مؤقتًا- وكان الواضح من هذا الانقلاب هو إبعاد مرسى ومَن ورائه جماعة الإخوان عن مشهد الحكم فى مصر.. وقد قوبل هذا الاقتراح باستهجان شديد من جانب المواطنين؛ إذ يجهض هذا الاقتراح المكتسبات الثورية ويعيد الثورة إلى ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م.

● حل مجلس الشعب والحكم بعدم دستورية قانون العزل:

قبل يومين اثنين من بدء جولة الإعادة فى الانتخابات الرئاسية التى تنافس فيها مرشح الثورة د. محمد مرسى من ناحية، ومرشح الفلول أحمد شفيق من ناحية ثانية، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب، وبعدم دستورية قانون العزل، ما يعنى استمرار أحمد شفيق فى سباق الرئاسة، وأن محاولة مجلس الشعب عزله بالقانون لم تفلح.. وهذا ما دعا الإخوان إلى الاعتراض بشدة على هذه الأحكام، فى تأكيد واضح أن هذه التصرفات من جانب المجلس العسكرى مقدمة لانقلاب على الشرعية، والرغبة الجامحة فى عدم تسليم السلطة، وقد أصدروا بيانًا فى اليوم نفسه (الخميس ١٤ من يونية ٢٠١٢م) جاء فيه:

«فليقل الشعب كلمته وليعزل أعداء ثورته . . أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية قانون العزل، ومؤدَّى هذا الحكم أن الفريق أحمد شفيق مستمرٌ فى سباق الرئاسة، وأن محاولة مجلس الشعب عزله بالقانون لم تفلح، ولم يعد أمامنا الآن إلا عزله شعبيًا، وإذا استحضرنا المشهد العام بصدور حكم بعدم دستورية بعض مواد قانون مجلس الشعب، وصدور قرار وزير العدل بمنح ضباط وضباط صف المخابرات الحربية والشرطة العسكرية سلطة الضبط القضائى فى مواجهة المدنيين بما يؤدى لعسكرة الدولة؛ الأمور التى تقطع بأننا مقبلون على أيام عصيبة؛ لعلها تكون أخطر من الأيام الأخيرة من حكم مبارك، وأن كل مكاسب الثورة الديمقراطية يتم تبديدها والانقلاب عليها بتسليم السلطة لأحد أبرز رموز العهد البائد؛ الذى أكد أن الرئيس المخلوع هو مثله الأعلى، وأن «مفيش حاجة اسمها ثورة» وأنه سيفضُّ المظاهرات السلمية بقوات الشرطة العسكرية.

وهذا يفرض علينا واجبًا وطنيًا أن نتكاتف جميعًا لمنع عودة النظام البائد، وذلك يقتضى نزول كل أفراد الشعب بملايينهم الخمسين فى انتخابات الرئاسة لتعزل ممثل النظام السابق عن طريق صناديق الانتخاب، ولتحمى العملية الانتخابية من محاولات التزوير، ولم يعد هناك مجال لبعض الدعوات بمقاطعة الانتخاب أو إبطال الأصوات؛ لأن ذلك يصب فى مصلحة إحياء النظام البائد بكل مفاسده وانتقامه من الثورة والثوار، ولا يصح مطلقًا الانخداع بالوعود الوردية التى يطلقها الفريق شفيق؛ فقد جرَّبنا وسمعنا كلامًا جميلا من كل رموز النظام البائد عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وفى الوقت نفسه كنا نتجرَّع الإذلال والعلقم والإرهاب والقهر والظلم ونذوق الفساد بكل ألوانه وفى كل المجالات.

كما لا يجوز فى هذه الظروف التعلل بخلافات مع الإخوان أو عدم اقتناع بمرشحهم للرئاسة؛ فالأمر جلل، والمستقبل خطير، والخلاف الآن ترف يهدد الوطن والشعب والثورة والثوار . . ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ**

فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين ﴾ [الأنفال: ٤٦]». أ. هـ.

●.. وبيان من حملة الدكتور محمد مرسى مرشح الثورة تعليقاً على الحكمين الصادمين:

وأصدرت حملة الدكتور محمد مرسى بيانًا حول هذين الحكمين جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم ﴾ [الأنفال: ١٠]، لقد بانت الحقائق وظهرت الوقائع التى حاول البعض إخفاءها وحرصوا على حجبها، وسبق لنا أن نبهنا إليها، ها هى الثورة المضادة تبدو للعيان بكل سفور وتسقط عنها ورقة التوت ليعرف الجميع أننا أمام لحظة فارقة ومرحلة فاصلة بين ثورة شعبية مجيدة مقابل ثورة مضادة تحاول الالتفاف على إرادة الجماهير.

بعد الحكمين الصادمين اللذين أصدرتهما المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون العزل وحل مجلس الشعب تؤكد الحملة أن مرشحنا الدكتور محمد مرسى مستمر فى معركة الانتخابات الرئاسية بكل قوة، فما كان له أن يتخلى عن شعب وضع ثقته فيه، وعن ثورة يراد وأدها، وعن دماء زكية يراد نسيانها.

إننا إذ نعلن استمرار الدكتور محمد مرسى فى السباق الرئاسى فإننا نثق ثقة تامة فى توفيق الله سبحانه وتعالى وفى دعم الشعب المصرى الذى انتظر هذه اللحظة طويلا لاستكمال ثورته والقصاص لشهدائه.

إن الحشود الكبيرة التى خرجت فى الجولة الأولى ومنحت ثقتها لمرشحى الثورة بنسبة لامست السبعين بالمائة لهى متلهفة لإكمال مسيرتها للدفاع عن ثورتها وتحقيق بقية أهدافها فى التغيير والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

إننا ورغم كل ما حاولته أجهزة نظام مبارك خلال الأيام الماضية من بث للشائعات والتشويه المتعمد، لمسنا حماسًا كبيرًا من جماهير الشعب دعمًا لمرشح الثورة وهو الحماس الذى ظهر واضحًا فى تصويت المصريين بالخارج بنسبة ٧٦٪ للدكتور مرسى وهو ما نثق بأنه سيتكرر فى الداخل يومى السبت والأحد المقبلين بإذن الله ما لم يحدث

تزوير فاضح، وفى حال حدوث هذا التزوير فإن الشعب سيتصدى له بكل قوة ولن يمكّن المزورين أن يفلتوا بجريمتهم دون عقاب رادع.

لقد جاء صدور الحكمين اليوم فى توقيت متزامن ومن قبله قرار منح الضبطية القضائية لرجال الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية ليلقى مزيداً من الشكوك حول سلامة العملية الانتخابية، وأصبحنا أمام مشهد انقلاب كامل على الثورة، ومن الواضح أن هذا الانقلاب الأبيض هو آخر أوراق الثورة المضادة، لكن الشعب الذى خرج منذ يوم ٢٥ من يناير حتى أسقط مبارك يوم ١١ من فبراير ووضعه وعدداً من أركان حكمه خلف القضبان بعد أن ضحى بمئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين لن يسمح أبدًا لأحد أن يسرق ثورته وأن يعيد عهد الظلم والقهر والتخلف.

وأمام هذا المشهد الفارق فإننا ندعو:

١- جموع الشعب المصرى العظيم إلى النزول فى مليونيات إلى صناديق الانتخابات، لأنهم لن يجرؤوا على تزييف إرادتكم وأنتم فى لجان الانتخابات تدافعون عن ثورتكم وتؤمّنون مستقبل أولادكم.

٢- القوى الوطنية والثورية، إلى الاصطفاف حول مرشح الثورة المصرية، مرشح كل المصريين وتفويت الفرصة على كل من راهن على كسر إرادتكم وتحطيم وحدتكم فى لحظة تاريخية سنُسأل جميعًا عنها.

٣- وإلى أتباع النظام السابق، الذين يحاولون العودة إلى الماضى الفاسد، نؤكد لكم أن محاولاتكم ستبوء بالفشل، وأن تزوير إرادة الشعب وسرقة ثورته جريمة لا يمكن أن تمر، وسيتصدى لها المصريون بكل ما أوتوا من قوة.

٤- وإلى الجميع، المصريون تواقون إلى مستقبل ناهض، ولن تفلح محاولات أجهزة التيئيس، والحرب النفسية فى صرفهم عن استكمال ثورتهم والمشاركة الفاعلة فى الانتخابات الرئاسية، فميدان ثورتنا الآن فى صناديق الانتخابات ودعم مرشح الثورة.. والله ولى التوفيق». أ.هـ.

●●●

حرب تكسير العظام في يومي جولة الإعادة

على مدى يومي السبت والأحد (١٦ و١٧ من يونية ٢٠١٢م) استجمع فلول النظام البائد قواهم لإسقاط مرشح الثورة د. محمد مرسي، آملين أن يقضوا بذلك على ما حققته الثورة من إنجازات غير مسبوقة في تاريخ الوطن، من خلال إعادة إنتاج النظام الفاسد من جديد، وقد بذلوا لذلك الجهد والمال، تشاركهم بعض وسائل الإعلام المأجورة المحسوبة على هذا النظام.

وقد لجأ هؤلاء الفلول إلى جميع الطرق المؤدية إلى هذا الهدف، ما جعل هذه الجولة تبدو كأنها حرب تكسير عظام من الطرفين؛ طرف يمثل الثورة بطهرها ونضجها ونقائها، وطرف آخر يمثل القتلة الفاسدين ممن أحرقوا البلد وأذلوا أهله.

وتوضح تقارير رصد (حزب الحرية والعدالة)، من داخل اللجان وخارجها على مدى يومي الانتخابات، لجوء أنصار مرشح الفلول إلى المكائد والحيل من أجل إنجاح شفيق، وصرف الناخبين عن مرشح الثورة بعد تشويهه وتفزيع الناس منه ومن جماعته.

وقد حاول هذا المرشح وأنصاره إفساد العملية الانتخابية برمتها عندما ادّعى وجود بطاقات تصويت بكميات كبيرة مؤشر عليها للدكتور محمد مرسي، ناهيك عن حالات الاعتداء التي لا تُحصى من جانب أنصاره على أنصار ومندوبي الدكتور مرسي؛ بغرض وقف العملية الانتخابية في اللجان التي جرت فيها هذه الاعتداءات، ومن ثم تفويت فرصة النجاح على منافسه الذي بدا النصر قريبًا منه منذ أول ساعة في هذه الجولة.

وتم رصد حشد طائفي لمرشح الفلول في العديد من لجان الجمهورية؛ حيث نظمت مجموعات من شباب الأقباط قوافل طرق أبواب؛ لدعم شفيق، وفي عدد من الدوائر (مثل الزاوية الحمراء والشرابية) وزع الأقباط بيانًا مختومًا من الكنيسة الأرثوذكسية

يؤكد احترام أحمد شفيق وتقديره للكنيسة، وضرورة الابتعاد عن الدولة الدينية المتسلطة التى تحكم بالسيف على مَنْ يخالفها، وقال نص البيان: «أبانا فى السماء، الأحداث تجرى فى مصر متسارعة فى اتجاه لا يقدر الشعب القبطى ولا يحترم رغباته فى بناء مصر الثورة الجديدة، وللابتعاد عن دولة دينية متسلطة تحكم بالسيف على من يخالف سلطتها، لذلك فإن أسقفية شباب الكنيسة الأرثوذكسية تدعو شعبها، وشباب هذا الشعب فى قلب توجهاتها، لانتخاب أحمد شفيق من أجل صيانة الحقوق واحترامه لشعب الكنيسة وتقديره لها»[1].

●●●

(١) موقع حزب (الحرية والعدالة) الإلكترونى.

مرسى رئيسًا

أعلنت حملة الدكتور محمد مرسى فجر يوم الإثنين (١٨ من يونية ٢٠١٢م) فوزه بمنصب رئاسة جمهورية مصر العربية. فحسب النتائج التى وردت من مندوبيه ومن خلال محاضر الفرز فى جميع لجان الانتخابات والموقعة من رؤسائها القضاة، أشارت النتائج إلى حصول الدكتور مرسى على ١٣,٢٣٧,٠٠٠ صوت بنسبة ٥٢٪، وحصول منافسه الفريق أحمد شفيق على ١٢,٣٣٨,٩٧٣ صوتًا بنسبة ٤٨٪، وذلك من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة البالغة ٢٥,٥٧٥,٩٧٣ صوتًا.

وقد توجهت حملة الرئيس الدكتور محمد مرسى بأجلّ التحيات لشهداء ثورة ٢٥ يناير وإلى مصابى الثورة رجالا ونساءً، شبابًا وشيبًا، وعاهد الدكتور مرسى الله والشعب المصرى أن يكون خادمًا للجميع وأن يكون على مسافة واحدة من كل المصريين: مسلمين ومسيحيين، من أعطوه أصواتهم ومن لم يعطوه.

وغادر الدكتور مرسى مقر الحملة، متجهًا إلى ميدان التحرير رمز الثورة المصرية، فور إلقاء كلمة موجزة نقلتها وسائل إعلام عديدة مصرية وعربية وعالمية.

وقد توافد مئات الآلاف من الثوار إلى ميدان التحرير يوم الثلاثاء لحماية حقوقهم، وللتعبير عن شرعية الميدان، وأنه لا صوت يعلو فوق صوت الشعب.

وأعلنوا رفضهم الإعلان الدستورى المكمل[1] الذى يحدُّ من صلاحيات أول رئيس مدنى منتخب فى تاريخ مصر الحديث، وأكد المتظاهرون أن الدكتور محمد مرسى مرشح الثورة هو صوت الشعب المصرى الوحيد بجانب البرلمان المنتخب وليس المجلس العسكرى.

(١) كان المجلس العسكرى قد أصدر فى هذا التوقيت إعلانًا دستوريًا جديدًا، أسماه (الإعلان الدستورى المكمل) للحد من سلطات رئيس الجمهورية وجعل هذه السلطات فى يد العسكر، وهو ما لاقى استهجانًا وغضبًا شديدين، بعدما اتضح أنه تم تفصيله خصيصًا لتعويق عمل الدكتور مرسى الذى توقعوا نجاحه وفوزه على مرشحهم (الفل) أحمد شفيق.

ورفع الثوار أعلام مصر وصور الدكتور مرسى، مرددين هتافات «مرسى الرئيس والشرعية من التحرير، حسنى مبارك ساب القصر.. ولسه كلابه بتحكم مصر، يا طنطاوى قول الحق.. مرسى رئيسك ولا لأ، يالا يا مصرى قول قول.. مش عايزين إعلان دستور، إعلان كمالة ليه.. هى تكية ولا إيه؟!!».

• المستشار زكريا عبدالعزيز يعلن فوز د. مرسى من ميدان التحرير:

وأعلن المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس قضاة من أجل مصر بميدان التحرير أن مرشح الثورة حصل على ١٣ مليونًا و٢٤٤ ألفًا و٩٦٤ صوتًا، أما مرشح النظام القديم الفريق أحمد شفيق فقد حصل على ١٢ مليونًا و٣٣٤ ألفًا و٥٨٤ صوتًا، وبالتالى يكون الفائز هو الدكتور محمد مرسى، مؤكدًا أن هذه النتيجة هى التى رصدها القضاة الشرفاء، والتى أخذت من رؤساء اللجان الفرعية.

• .. وحريات المحامين تعلن فوزه بنسبة ٥١,٨٪:

كما أعلنت لجنة الحريات بنقابة المحامين عن حصول د. محمد مرسى مرشح الثورة على ٥١,٨٪ من أصوات الناخبين فى جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية دون نتائج التصويت بالخارج، بينما حصل الفريق أحمد شفيق على ٤٨,٢٪.

وأكد طارق إبراهيم منسق لجنة الحريات فى مؤتمر صحفى يوم الخميس (٢١ من يونية ٢٠١٢م) بالنقابة العامة للمحامين أن هذه النتيجة تستند إلى محاضر الفرز الرسمية للجان الفرعية واللجان العامة فى المحافظات.

• تأخير إعلان النتيجة يُثير الريبة ويزيد الاحتقان:

عمد المجلس العسكرى إلى تأخير إعلان النتيجة -لحاجة فى نفسه- لمدة قاربت الأسبوع، ما شحن نفوس الشعب ضده، وزادت حالة الاحتقان فى الشارع المصرى، وقد أبدى الإخوان استياءهم من هذا السلوك، وبدأت تساورهم الشكوك والريبة فى احتمال تلاعب (العسكرى) بالنتيجة..

وأكد عبدالمنعم عبدالمقصود -محامى الجماعة- أن تأخير إعلان النتيجة يثير الريبة والبلبلة، ويزيد من الاحتقان الجماهيرى فى الشارع المصرى، وقد يؤدى إلى حدوث نتائج لا تُؤمن عواقبها، نتيجة للشائعات الكثيرة المتداولة فى وسائل الإعلام.

وأضاف أن الطعون المقدمة من قِبل الدكتور مرسى وشفيق لا تستحق كل هذا الوقت خاصة أن معظم الطعون التى تقدم بها شفيق خطأ قانونى فادح، يؤدى إلى عدم قانونية تصدى اللجنة العليا لموضوعها، مشيراً إلى أن شفيق قدمها مباشرة إلى اللجنة العليا دون أن يقدمها أولا أمام اللجان العامة، وهو ما يجعل اللجنة لا تنظر سوى (٨) طعون فقط من إجمالى الطعون المقدمة من قِبل حملة شفيق.

وأشار إلى أن تأخير اللجنة إعلان النتيجة يخالف القانون المنظم للعملية الانتخابية والذى يُحتم على اللجنة إعلان النتيجة يوم ٢٠ من يونية على الأكثر؛ الأمر الذى يُثير العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول السبب الحقيقى لهذا التأخير.

وأكد أن اللجنة مجبرة بقوة القانون، على إعلان النتائج خلال يوم الخميس (٢١ من يونية ٢٠١٢م) بحد أقصى؛ إذ تنص المادة (٣٩) من القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٥م على أنه: «تعلن لجنة الانتخابات الرئاسية النتيجة العامة للانتخابات خلال الأيام الثلاثة التالية لوصول محاضر اللجان العامة إلى اللجنة، وتُنشر النتيجة فى الجريدة الرسمية».

وأوضح أن اللجنة تسلمت جميع نتائج تصويت الناخبين فى جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية بجميع المحافظات يوم الإثنين الماضى (١٨ من يونية)، ما يعنى أنها تمتلك (٣) أيام فقط لإعلان النتيجة، وهى الثلاثاء والأربعاء والخميس.

وأشار إلى أنه بنص المادة (٣٦) من قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية فإن «للمرشحين الطعن فى القرارات الصادرة من اللجان العامة أمام لجنة الانتخابات الرئاسية دون غيرها، ويجب أن يُقدَّم الطعن خلال اليوم التالى على الأكثر لصدور القرار المطعون فيه، وتفصل اللجنة فى الطعن فى اليوم الذى يليه، بعد سماع أقوال الطاعن أو إخطاره للحضور أمامها وتخلفه عن الحضور»، ما يعنى أن اللجنة العليا

للانتخابات كانت ملزمة بنص تلك المادة بالفصل فى الطعون يوم الأربعاء الماضى، والذى انتهى دون أن تُعلن اللجنة قراراتها فى الطعون.

وأعرب عن خشيته من أن يكون قرار تأخير إعلان النتيجة سياسيًا وليس قانونيًا؛ لأن اللجنة انتهت من فحص الطعون، ولا يوجد لديها أى مبرر حقيقى لتأخير إعلان النتيجة.

• رسميًا.. مرسى رئيس جمهورية مصر العربية بنسبة ٥١,٧٣٪:

أعلنت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة يوم الأحد (٢٤ من يونية ٢٠١٢م) فوز د. محمد مرسى بمنصب رئيس الجمهورية بنسبة ٥١,٧٪ من جملة الأصوات الصحيحة فى جولة الإعادة.

وقالت اللجنة إن عدد الناخبين المدعوين للتصويت كان ٥٠,٩٥٨,٧٩٤ ناخبًا، وأن عدد من أدلوا بأصواتهم بلغ ٢٦,٤٢٠,٧٦٣ صوتًا بنسبة ٥١,٨٥٪ فيما بلغت الأصوات الباطلة ٨٤٣,٢٥٢ صوتًا.

وأعلنت اللجنة حصول د. محمد مرسى على ١٣,٢٣٠,١٣١ صوتًا فيما حصل مرشح الفلول على ١٢,٣٤٧,٣٨٠ صوتًا بنسبة ٤٨,٢٧٪.

• حملة الرئيس تقف دقيقة حداداً على أرواح الشهداء عقب إعلان فوزه:

ووقف أعضاء حملة رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسى دقيقة حدادًا على أرواح شهداء ثورة ٢٥ يناير خلال المؤتمر الصحفى الذى عقدته الحملة فور إعلان فوز د. مرسى رسميًا رئيسًا لمصر.

وتوجه الدكتور أحمد عبدالعاطى - المنسق العام للحملة- بالشكر للشعب المصرى الذى يدينون له بالفضل فى الانتخابات الرئاسية، كما توجه بالشكر للجيش المصرى والقضاء ورجال الشرطة.

وقال: دماء الشهداء لم تذهب هدرًا، ولن نهدأ حتى تكون مصر فى أعلى مكانة، وسنعمل على نهضتها، وستتشابك أيدينا مع كل القوى والجماعات والأحزاب من أجل لم الشمل، والعمل على رفعة الوطن.

• شوارع مصر تحتفل بفوز الرئيس مرسى.. والشماريخ تضىء سماء القاهرة:

وقد شهدت شوارع مصر فرحة غير عادية بمجرد إعلان فوز الدكتور محمد مرسى رئيسًا لجمهورية مصر العربية، فشهدت مناطق الجمهورية كافة خروجًا كبيرًا للمواطنين بسياراتهم يجوبون الشوارع، متجهين إلى الميادين العامة، وهم يحملون أعلام مصر وصورًا للدكتور مرسى.

وقد خرج المواطنون من الشرفات يُكبِّرون ويهللون، وكذلك المساجد أطلقت صيحات التكبير بالنصر فى حالة من الفرحة عمت شوارع مصر بأكملها عقب سماع خبر الفوز الذى أثلج صدور جميع المصريين.

أما المركبات ووسائل المواصلات فكانت تشغل الأناشيد الوطنية تعبيرًا عن فرحتها.

• رئيس الجمهورية للشعب: «أطيعونى ما أطعت الله فيكم»:

وأكد الدكتور محمد مرسى رئيس مصر المنتخب أن اليوم يوم عيد للديمقراطية، موجهًا التحية لكل أبناء الوطن، خاصة الموجودين بميدان التحرير وكل ميادين مصر؛ لأنهم يسعون إلى العزة والكرامة ويطالبون بها.

وأضاف فى أول خطاب له بعد توليه رئاسة مصر أن هذه اللحظة التاريخية سُطِرت بدماء الشهداء والتضحيات من الشباب الحر، مؤكدًا أنه لولا دماء الشهداء -بعد توفيق الله سبحانه وتعالى- ما كان أول رئيس منتخب لمصر.

وقدم رئيس مصر التحية والشكر لشهداء ثورة ٢٥ يناير وأسرهم الذين صبروا على فقد فلذات أكبادهم ثمنًا للحرية، داعيًا الله ألا تذهب دماؤهم هباءً.

وجدد العهد بالقصاص لدماء الشهداء قائلا: لن تضيع دماء الشهداء الزكية هدرا.

كما قدم التحية لكل أبناء القوات المسلحة الشرفاء، مؤكدًا أنه يحترم المؤسسة العسكرية العريقة ويُفاخر بها دومًا.

وعن رجال الشرطة الشرفاء أوضح د. مرسى أنهم كُثر، ولهم حق التحية الواجبة، وعليهم دور كبير فى المستقبل لحفظ الأمن الداخلى، ولهم مكانة كبيرة فى قلبه وليس كما يظن البعض، مؤكدًا فى الوقت ذاته أن من أخطأ سيُحاسَب.

وأشار إلى أن قضاة مصر محل تقدير واحترام وحب، وأن المؤسسة القضائية ستكون منفصلة فى المستقبل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال: أنا اليوم بعد فضل الله رئيس لكل المصريين أينما وُجدوا فى الداخل والخارج، وفى كل مدن وحدود مصر.. مؤكدًا أن أهل النوبة ورفح والعريش ومرسى مطروح والدلتا ومدن القناة والشرقية والدقهلية والقليوبية وكفر الشيخ والواحات والبحر الأحمر وسيناء والصعيد أهله وعشيرته جميعًا.

وشدد على أن جميع فئات الشعب سواء العاملين فى القطاع الخاص أو العام، وفى كل مؤسسات الدولة من الرجال والنساء والشباب، والأقباط والمسلمين، جميعهم لهم حقوقهم ستصل إليهم كاملة.

كما أكد أنه سيقف على مسافة واحدة من كل المصريين، لهم الحقوق نفسها، وعليهم الواجبات نفسها.. مشيرًا إلى أن رجال السلك الدبلوماسى ورجال المخابرات لهم مكانة كبيرة فى قلبه كباقى شعب مصر.

ووجه الشكر مرة أخرى لشعب مصر على إيجابيته والخروج فى طوابير أبهرت العالم فى الانتخابات التشريعية والرئاسية.. داعيًا الجميع إلى التكاتف من أجل العيش الكريم والعدالة الاجتماعية والحرية الإنسانية والكرامة والتنمية، وهى أهم مبادئ وأهداف الثورة المصرية.

وقال: الثورة مستمرة حتى تتحقق كل مطالب الثورة، مؤكدًا أن المصريين عانوا كثيرًا من التهميش والقهر، قائلا: ولكن اليوم الشعب مصدر السلطات وله الكلمة العليا.

ووعد بإنهاء حالة الظلم؛ لأن الكل أمام القانون سواء.. مؤكدًا أن الشعب حمَّله مسئولية ثقيلة قائلا: بفضل الله ثم بإرادتكم وُليت عليكم ولستُ بخيركم، وسأبذل قصارى جهدى للوفاء بالالتزامات والتعهدات التى قطعتها أمامكم، وكلنا علينا حقوق وواجبات.

وقال: أعينونى أهلى وعشيرتى ما أقمتُ العدل والحق فيكم، أعينونى فيما أطعت الله فيكم، وإن عصيته وإن لم أفعل ما وعدتُ به فلا طاعة لى عليكم.

ودعـا الشـعـب المصـرى إلى تمتين الأواصر والعـودة إلى لم الشـمل تاليًـا قـول الله تعالى: ﴿ واعْتصِمُوا بحبْلِ اللَّه جميعًا ولا تفرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. . موضحًا أنه لا مجال للتصادم ولا مجال للتخوين فيما بيننا.

وأكد أننا نريد تنمية ونهضة حقيقية لكل مواردنا الكثيرة. مضيفًا أن الله أنعم علينا بنعم كثيرة ولكننا لا نُحسن استخدامها.

وأشار إلى أننا نحن المصريين دعاة حضارة وبناء، وسنواجه معًا الفتن والمؤامرات التى تواجه وحدتنا الوطنية. . مجددًا عهده بنهضة مصرية تحقق الاستقرار والرخاء لكل مصرى لبناء مصر الجديدة الدولة الدستورية القانونية الحديثة وفق هويتنا ومرجعيتنا.

وشدد على أن أمن مصر القومى أمر لا بد منه. . مؤكدًا احترامه للتعهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية. . مشددًا على احترام حقوق الإنسان وإنهاء كل أشكال التمييز.

ووعد بتأسيس علاقة متوازنة بين مصر وكل دول العالم تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المتكافئة بين كل الأطراف. . مشددًا على أنه لن يسمح بأى تدخل يمس سيادة الوطن من أى دولة.

وأشار إلى أن مصر بأبنائها وقواتها المسلحة قادرة على أن تدافع عن نفسها وعن أبنائها أينما وُجدوا فى كل دول العالم وحفظ حقوقهم. . داعيًا الجميع إلى الاصطفاف لعبور المرحلة الحالية لتكون مصر رائدة لأمتها؛ لأن هذا هو قدر مصر وهذا ما ينتظرها فى المستقبل.

وجدد تعهده بأنه لن يخون الله فيهم، وأنه يضع نصب عينيه قول الله تعالى: ﴿ واتَّقُوا يوْمًا تُرْجَعُون فيه إلى اللَّه ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نفْسٍ مَّا كسبتْ وهُمْ لا يُظْلمُون ﴾ [البقرة: ٢٨١]. . مشددًا على أن المصريين قادرون على التقدم نحو غد أفضل بجهودهم.

واختتم خطابه بقول الله تعالى: ﴿ واللَّهُ غالبٌ علىٰ أمْرِه ولكنَّ أكْثر النَّاس لا يعْلمُون ﴾ [يوسف: ٢١].

●●●

رئيس الجمهورية يقسم اليمين الدستورية أمام ثوار التحرير

أقسم رئيس جمهورية مصر العربية الدكتور محمد مرسى للشعب المصرى اليمين الدستورية أمام الملايين بميدان التحرير قائلا: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

وشدد على أن ميدان التحرير وميادين مصر هى شرارة الثورة المصرية التى أعادت للمصريين كرامتهم ووحدتهم.. مؤكدًا أن التحرير صاحب الشرعية الوحيدة، وأن الثوار أصحاب الكلمة العليا.

وأكد أنه أتى لميدان التحرير لأنه مصدر الثورة وأصل السلطة والشرعية وأقوى مكان فيها، قائلا: أنتم مصدر الشرعية ولا مكان لأحد ولا مؤسسة ولا جهة فوق هذه الإرادة، فأنتم أصحاب الإرادة التى تقرر وتعزل.

● أفراح بالميدان عقب خطاب الرئيس محمد مرسى:

وقد سرت حالة من الفرحة والسعادة الغامرة بين الثوار فى الميدان منذ وصول الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية إلى ميدان التحرير؛ حيث اصطف الثوار على جانبى المنصة فى نتظار مروره من أمامهم وإلقاء السلام عليه.

فيما أطلق الثوار الشماريخ والألعاب النارية احتفالا بقدوم الرئيس، وأطلقت النساء الزغاريد ترحيبًا بالرئيس الذى جاء لهن، كما تعالت صيحات التكبير فى أرجاء الميدان وسط حالة من السعادة بتحقق إرادة الشعب والثوار بقدوم رئيس من الميدان ثم يأتى ليلقى القسم أمامهم.

كما سيطرت حالة من الفرحة والسعادة على جموع الثوار بخطاب الرئيس لهم كونه جاء مطمئنًا لهم وشمل كل مطالبهم التى ينادون بها فى التحرير، فلم ينس أى فئة وإنما خاطب كل فئة ووجّه لها حديثه، فى سابقة من نوعها.

وعبَّر الثوار عن ارتياحهم لخطاب الرئيس، وأن كلماته جاءت مطمئنة للغاية.

.. ويتسلم السلطة رسميًا من الجيش

أكد الرئيس محمد مرسى أنه يتقبل مسئوليته عن القوات المسلحة ليصبح مسئولا عنهم كما أنه مسئول عن الشعب المصرى جميعًا. وقال خلال احتفال القوات المسلحة بتنصيبه: أتقبل التحية العسكرية لرئيس مصر المنتخب، وأقدرها كل التقدير ويقدرها كل مصرى ويقدرها العالم، فهكذا تكون الجندية.

وأضاف: وددت لو تسمح لى الأعراف العسكرية برد التحية لكم ولكنى أحييكم بقلبى، فأنتم إخوانى وأبنائى وأنتم ملء القلب والسمع والبصر، وأشهد أنكم عند حسن ظن شعبكم وأنكم الرجال الذين يُعتمد عليهم رغم صعوبة الظروف.

وتابع مرسى: أشهد أنكم تحبون وطنكم وأنكم حريصون على مصلحته وتعملون لرفعة شأنه، موصيًا إياهم: لا تكونوا إلا مع الشعب بقيادة رئيس مصر المنتخب الجديد، ونكون معًا نسالم من يسالمنا ولا نسمح لجاحد أن يعتدى علينا.

وأكد ثقته فى قدرات القوات المسلحة ومستوى التدريب العالى وعمق معرفتهم والأعراف العسكرية التى درجوا عليها، وتاريخ العسكرية المصرية المشرف يشهد بذلك.. مشددًا على أنه لن ينتقص حقًا من حقوقهم، وأنه سيقدم الدعم الكامل والمتنامى لهذه المؤسسة قيادة وجنودًا.

وأشار إلى أن هذا يوم فارق فى تاريخ مصر وأنه نموذج سيدرس، وأننا نؤكد اليوم أننا أبناء مصر وأن العلاقات بين المصريين قوية ومستمرة.. مطالبًا القوات المسلحة مع المصريين جميعًا بأن يؤدوا واجبهم لأنهم أهل لذلك.

وأضاف أن القوات المسلحة لن تترك مكانها فى داخل البلاد؛ إلا بعد إعادة ترتيب المنظومة الأمنية مع أبناء الشرطة الشرفاء، وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية التى سيعمل على عدم إطالتها أكثر مما طالت.

وقال الرئيس: إذا قمنا بأداء واجبنا لن نخشى إلا الله.. مؤكداً أنه سوف يتم تنظيم احتفال تكريم لقيادات القوات المسلحة، وأن كل من يعمل من المدنيين داخل الجيش أهل تقدير ويستحقون بكل فخر هذا التقدير.

وطالب القوات المسلحة بأن تعد العدة وأن تفتح الأعين لحماية هذا الوطن ضد كل من تُسوِّل له نفسه أن يعتدى بالقول، فضلا عن الفعل، عليه.

●●●

اليوم أعز الله مصر(*)

أكتب هذا المقال صباح يوم الاثنين [١٨/ ٦/ ٢٠١٢] وقد أعلنت حملة الدكتور مرسى فوزه برئاسة مصر، وقد سهر العالم كله يترقب نتائج تلك الانتخابات التاريخية، التى سوف تغير وجه مصر، بل سوف تكون بداية لتغييرات جوهرية، فى دول وممالك العالم العربى.

يتولى زعامة مصر لأول مرة رئيس مدنى، من أبنائها، بعدما ظلت طوال تاريخها تُحكم من غير المصريين، ثم لما حانت فرصة زعامتها لواحد من أبنائها، كان عسكريًا، فمازال العسكريون يحكموننا ويسلم بعضهم بعضًا حتى انتزعها مرسى منهم، بإرادة شعبية حرة واجهت محاولات مستميتة لإبقاء الحال على ما هو عليه.

تودع مصر منذ اليوم حقب الفساد، والرعونة واللصوصية والجهل، وسوء خلق القادة والمسئولين، كما تودع التخلف والقهر، والفقر والمرض، ويفتح أبناؤها صفحة جديدة، مملوءة بالأمل والبشارة، والفخر بتلك الثورة البيضاء العظيمة التى خلعت نظامًا مستبدًا جبارًا، حوَّل أعرق وأعظم دولة إلى خرابة كبيرة خالية من الحياة الآدمية، إلا من متع خُصصت لهذا الفرعون ونجليه، وحاشية من الأتباع المنافقين.

على مدار ستين سنة كانت مصر تُدار بعقلية أحادية، جاهلة ليس لديها فكر أو مبدأ، أوحلت البلاد والعباد، وخلَّفت وراءها المعاناة والألم، والطبقية والطائفية، وافتقد الناس الأمان، والحب والسلام، وضاع شىء مهم اسمه الانتماء؛ ضاع الانتماء لمصر بسبب سلوك هؤلاء الحكام، الذين استعبدوا الأحرار، وكفروا بالوطنيين، وباعوا بلدنا بثمن بخس، وضعوه فى جيوبهم التى انتفخت، والناس من حولهم جوعى لا يجدون ما يسدون به رمقهم.

(*) مقال للمؤلف، كتبه عقب إعلان فوز الدكتور مرسى بمنصب رئاسة الجمهورية، ونشرته جريدة (الحرية والعدالة) فى عددها الصادر يوم الأربعاء (٢٠ من يونية ٢٠١٢م).

وها هى الدائرة تدور، ويمنُّ الله على الذين استُضعفوا فى الأرض، ويجعلهم أئمة، ويجعلهم الوارثين، فيصير المغلوب غالبًا، ويحكم من كان محكومًا بالسوط والتعذيب، والسجن والإيذاء.. وهذا من عطاء ربك، الذى أنجح الثورة وهيأ لها الأسباب، وأطاح بين يوم وليلة برءوس الفساد والاستبداد، وهو القادر على أن تكتمل هذه الثورة، وتعود مصر لأهلها وبنيها، وتتمتع أجيالها المقبلة بهباتها التى حُرمت منها طوال عصور الظلمة الجلادين.

والرئيس الجديد ابن من أبناء مصر الحقيقيين، ممن التصقوا بترابها، واحتضنوا أرضها الخضراء العفية، هو مصرى ريفى بسيط، يأكل كما يأكل المصريون، ويشرب كما يشربون، وهو من عانى قهر النظام البائد وبطشه، لذلك فهو أكثر الناس تشاؤمًا من الظلم والظالمين، وهو من تربى فى جماعة عريقة سلك مع ملايين ينتمون إليها مسالك الانتماء الحقيقى، وحب الوطن، والدفاع عن عزته وكرامته، والذود عنه بالمال والروح.

لا خوف على مصر بعد اليوم، فقد صارت فى يد أمينة، عاقلة حكيمة، تعرف قيمة مصر، وتاريخها ووزنها، ولأن من يحكمها الآن هو الذى اختاره الشعب، ولم تختره أمريكا أو إسرائيل؛ ولأنه لم يُفرض على الشعب بقوة السلاح أو على صوت المدافع والدبابات، ولأنه أيضًا لم ينجح بالتزوير والتدليس، ولم يشترِ أصوات الناخبين، وإنما حصل على ما حصل من ملايين الأصوات الحرة، الأبية العزيزة.. وفرق كبير بين هذا الرئيس الذى لديه أسباب الاعتزاز بنفسه حيث يحرسه شعب وتسانده أمة، وبين من يشترى أصوات المحتاجين المنكسرين، ليس رغبة فى إصلاح بلد، وإنما شهوة فى سلطة، وتنفيذًا لأوامر خارجية؛ كى يبقى بلدنا حقيرًا وضيعًا فى ذيل الأمم.

الدكتور مرسى سوف يفتح قلبه للجميع، وسوف يكون أبًا للجميع، ولا يظن ظان أنه سوف ينظر إلى الوراء، أو أنه سوف ينتقم من خصومه وممن عذبوه وآذوه، أبدًا والله لن يحدث هذا، وأنا هنا أقسم واثقًا من أخلاق الإخوان المسلمين، الذين ينظرون إلى هذا اليوم باعتباره يومًا للمرحمة، يومًا أعز الله فيه مصر، فلا اعتداء على أحد، ولا إيذاء، ولا إقصاء لأحد.. ولو كان الانتقام من أخلاق الإخوان ما كان لهم ذكر

الآن، وإنما الرفق والتسامح من صفاتهم الأصيلة، وأخلاقهم الحميدة التى هى فى الحقيقة أخلاق الإسلام، وصفات رسوله الرءوف الرحيم محمد ﷺ.

ولهذا ندعو المعادين للإخوان، الذين شنُّوا حملاتهم الظالمة على الجماعة، بشكل غير مبررً، أن ينسوا ما فات، وأن يضعوا أيديهم فى يد أخيهم الدكتور مرسى، وأن يقسموا بينهم وبين أنفسهم عهدًا على أن يعملوا لمصر، وأن يكونوا معه على قلب رجل واحد، من أجل بناء مصر الجديدة، وتلميع وجهها المضىء الذى غبَّره قلة عاقَّة من أبنائها.

ولسوف تثبت الأيام المقبلة أن هذا الرجل وجماعته، هم أكثر الناس حبًا لأوطانهم وعشقًا لها. غير أن المستبدين أبوا إلا أن يصموهم بغير ذلك؛ حيث يدَّعون أنهم يتبرمون بالوطنية.. والله يعلم بأنهم ليسوا كذلك، إنما أراد الظالمون أن يرموهم بدائهم، وأن يتهموهم بتهم زائفة؛ ليفر الناس منهم وليأخذوا منهم موقفًا.

ليكن شعارنا فى الفترة المقبلة، هو الشعار الذى رفعه الدكتور مرسى فى حملته: «قوتنا فى وحدتنا»، فلا فرق بعد اليوم بين مسلم وقبطى، أو إخوانى وليبرالى، أو سلفى وشيوعى.. إنما الجميع مصريون، إخوة فى الإنسانية، وفى الدين، وفى الوطن، وهم شركاء جميعًا فى تحمل تبعة هذا البلد الغالى، الذى إنْ عزَّ عزَّ العرب والمسلمون.

●●●

المراجع

● **كتب:**

- **الإخوان المسلمون فى سجون ومعتقلات مبارك**، عامر شماخ، مؤسسة اقرأ، ٢٠١٢م.
- **الوقائع الإخوانية**، عامر شماخ، دار التوزيع والنشر، ٢٠١٢م.
- **الثورة المصرية.. نموذجًا حضاريًا**، د. نادية مصطفى، مركز الدراسات الحضارية ٢٠١١م.
- **أضواء على ثورة ٢٥ يناير**، د. محمد عبد الرحمن، دار التوزيع والنشر، ٢٠١٢م.

● مواقع إلكترونية: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، إخوان أون لاين، اليوم السابع.

● جرائد وفضائيات: الأهرام، المصرى اليوم، الجزيرة.

●●●


@Ahmedyassin90

فهرس الموضو عات

الفصل الثالث: الإخوان عصب الثورة

الفصل الخامس: من الميدان إلى البرلمان

الفصل السادس: مرسى رئيساً

•••



• كتب للمؤلف

١- أحمد ياسين... شهيد أيقظ أمة (دار التوزيع والنشر الإسلامية).
٢- مذكرات الدكتور عبد العزيز الرنتيسى (دار التوزيع والنشر الإسلامية).
٣- كيف نجنب أبناءنا مخاطر الإدمان والجنس؟! (دار الفنار).
٤- ٧٠ وصية فى محبة الناس وكسب ودهم (دار الفنار).
٥- الإخوان والعنف.. قراءة فى فكر وواقع جماعة الإخوان المسلمين (مكتبة وهبة).
٦- مواقف وطرائف من حياة الدعاة (مؤسسة اقرأ).
٧- احذروا فيروسات السعادة الزوجية (مؤسسة اقرأ).
٨- الإخوان والأقباط.. مَن يطمئن مَن؟! (مكتبة وهبة).
٩- أبشـروا.. فإن مع العسـر يسـرًا (دار الفنار).
١٠- أقوال وتصريحات قادة الغرب ضد الإسلام (مؤسسة اقرأ).
١١- بيوت سعيدة.. قصص زواج ناجح (مؤسسة اقرأ).
١٢- علّمنى أبى (مذكرات طفل) (دار الصحوة).
١٣- زوجة واحدة تكفى.. فكونى لزوجك مثنى وثلاث ورباع (دار الصحوة).
١٤- ارفع رأسك يا أخى (مكتبة وهبة).
١٥- العنف الأسرى.. جاهلية العصر (دار الصحوة).
١٦- الإخوان والمرأة.. بين هموم الواقع وإشكاليات الخصوم (دار النشر للجامعات).
١٧- المواطنة.. النظرية والتطبيق (دار الصحوة).
١٨- رد هادئ على مسلسل الجماعة وافتراءات وحيد حامد (مكتبة وهبة).
١٩- ماذا تفعل لو كنت مكانى؟ (دار الصحوة).
٢٠- عز الطاعة.. وذل المعصية (دار الصحوة).
٢١- الإخوان المسلمون.. من نحن؟ وماذا نريد؟ (دار الصحوة).
٢٢- دليلك إلى جماعة الإخوان المسلمين (مؤسسة اقرأ).
٢٣- ماذا قدم الإخوان المسلمون لمصر والإسلام؟ (مؤسسة اقرأ).
٢٤- الوقائع الإخوانية.. (دار التوزيع والنشر).
٢٥- الإخوان المسلمون فى سجون ومعتقلات مبارك (مؤسسة اقرأ).
٢٦- القاضى المرشد حسن الهضيبى.. أسد الدعوة وحارسها (دار التوزيع والنشر).
٢٧- الإخوان المسلمون وثورة ٢٥ يناير.. (دار التوزيع والنشر).


@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90